وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

فرائد العُقُود العَلَويّة على شرح الأزهريّة

تأليف

عليّ بن إبراهيم الحلبيّ
٩٧٥-١٠٤٤
صاحب السيرة الحلبية

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الأول

فرائد العُقُود العَلَويّة

على شرح الأزهريّة

(الجزء الأول)

الإشراف العام

د. علي القيّم

وزارة الثقافة
مديرية إحياء ونشر التراث العربي
إحياء التراث العربي
(١٥٤)

فرائد العقود العلوية
على شرح الأزهرية

تأليف

علي بن إبراهيم الحلبي

٩٧٥ - ١٠٤٤

صاحب السيرة الحلبية

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

(الجزء الأول)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧

فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية /تأليف علي بن إبراهيم الحلبي؛ تحقيق فخر الدين قباوة .- دمشق : وزارة الثقافة، ٢٠٠٧.- ٢ ج (٩١١ص) ؛ ٢٤ سم .

(إحياء التراث العربي ؛ ١٥٤-١٥٥).

١- ٤١٥,١ ح ل ب ف ٢- العنوان ٣- الحلبي
٤- قباوة ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

ألا إنّ أطيب ما نستهل به عملنا، في هذا الميدان الكريم، هو جزيل الحمد للمولى - عز وجل - وعاطر الصلاة والسلام على نبينا العظيم، وعميم الرضا على أصحابه وجميع المؤمنين ما دامت الحياة الدنيا، وما قام في الناس من يوحد الله، وينير للحق مشاعل الهداية والبيان.

تاريخ الكتاب:

وبعد فنحن اليوم إزاء طابَع متميز واضح القسمات، في بحث علم النحو، عماده التفكير الأصولي تأليفًا وشرحًا وتعليقًا وتحقيقًا، خلال ستة قرون من الزمان. فقد شرع فيه أشهر نحاة القرن التاسع، الإمام زين الدين خالد بن عبد الله الجَرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥)،[١] حين صنف خلاصة نحوية مشهورة باسم: المقدمة الأزهرية في علم العربية.

كان الشيخ الأزهري بارعًا في علوم العربية، ومشاركًا في المنطق والأصول، فرأى أن يقدم لطلاب النحو متنًا موجزًا، يلخص العلم في وريقات معدودة، مختارًا منه المعلومات الأساسية والعناصر الجوهرية،

(١) انظر شذرات الذهب ٨: ٢٦ والضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٢: ١٧١ والكواكب السائرة ١: ١٨٨.

في تكوين المهارات اللغوية لحياة الدارسين، لتكون بين أيديهم جامعة، تستوعب ما يحتاجون إليه من هذا العلم الواسع الجنبات.

وبذلك لخص ما انتثر في القرون التسعة الماضيات عن الدرس النحوي بين العلماء، وأملاه على مريديه وقاصديه، يخفف عنهم عناء البحث والتحصيل في المطولات والشروح والحواشي والتعليقات والتقييدات والتعقبات والفوائد.

وقد عرض خلال ذلك، بأسلوب منهجي منطقي متواصل، مع النماذج المختصرة المعرَبة، للكلام وعناصره وخصائص كل منها، ثم ما تفرع عنها من معرَّبات ومبنيات ومفهوم للإعراب والبناء، وعلامات وأحكام تميز الأسماء والأفعال والحروف.

ولما أنجز هذا التمهيد الأصولي للعلم المقصود انتقل إلى بسط ظواهر الإعراب، فسرد أنواع المرفوعات والمنصوبات والمجزومات والمجرورات. ثم وقف عند المركّبات النحوية المشهورة: الجمل وأشباهها، فأوجز أقسامها ومواقعها الإعرابية، وختم ذلك بنماذج تطبيقية، أعرب فيها بعض السور القصار من القرآن الكريم. كل هذا بإيجاز دقيق وتعبير مختصر، وأدلة وأمثلة مقتضبة وافية.

ولما أحسّ بعض المعاصرين للمؤلف بما في المقدمة المذكورة، من كثافة ودقة وعسر على أفهام الشادين لهذا العلم الشريف، رغبوا إليه أن يشرح موادها، فقام بذلك طلبًا للثواب وترغيبًا للطلاب،[1] وصنف شرحه المعروف بإيجازه في تاريخ النحاة المتأخرين.

وقد أكب الدارسون حينذاك على هذا الشرح، بالدرس والتحصيل

(١) شرح الأزهرية ص ٧ - ٨.

والاهتمام، فكان لهم منه فائدة عظيمة، لإتقان مقاصد النحو وأبعاده في الفهم والبحث والتطبيق العملي إعرابًا وتعبيرًا وبيانًا.[1]

ثم أقبل خلفاء الأزهري على هذا الشرح، وهو رسالة مختصرة أيضًا، يلحقون به شروحًا وتعليقات، كان منها:[2] ما كتبه شهاب الدين عُميرة البُرُلُّسي في القرن العاشر، والعقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية لزين الدين منصور الطبلاوي (ت ١٠١٤)، وحاشية العلّامة أبي بكر إسماعيل بن عمر الشنَواني (ت ١٠١٩)، وحاشية أبي السعادات حسن بن محمد العطار المغربي المصري (ت ١٢٥٠)، وعلى هذا الشرح الأخير تقريرات لشمس الدين محمد بن محمد الأنبابي (ت ١٣١٣). وأخيرًا عاد الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد إلى المتن الأصلي بالتهذيب، فكان عن عمله ما سُمّي بتنقيح الأزهرية.

وكان بين هؤلاء في هذا الميدان علَم منسوب إلى مدينة حلب الشهباء،[3] هو أبو الحسن نور الدين علي بن برهان الدين إبراهيم، الحلبي[4]

---

(١) انظر ص٢٧ - ٢٨.

(٢) انظر ص٢٥ وكشف الظنون ص ١٧٩٨ وإيضاح المكنون ٢: ٤٨٧ وهدية العارفين ١: ٣٠١ ومعجم المطبوعات العربية ص١٣٣٧.

(٣) انظر خلاصة الأثر ٣: ١٢٢ - ١٢٤ وهدية العارفين ١: ٧٥٥ - ٧٥٦ ومعجم المؤلفين ٧: ٣ ومعجم المطبوعات العربية ص ٧٨٦ - ٧٨٨.

(٤) ورد في الورقة الأولى، من الأصل الذي حققنا عنه هذا الكتاب، تعليق بقلم أحد قرّائه وملّاكه بجانب اسم صاحبنا أنه «ابن الشحنة المعري». وكذلك سجل هذا القارئ فوق الاسم نفسه في خطبة المؤلف أنه من «الشحنة». والمعروف أن أبناء الشحنة هم قوم من المعرة، كان لهم شهرة بين حلب ودمشق والقاهرة، في مراتب العلماء والقضاة والفتوى. فليحرّر.

القاهري الشافعي (٩٧٥ ـ ١٠٤٤). فقد تبين لهذا الرجل الكريم، من خلال تدريسه النحوَ في الجامع الأزهر الشريف، اهتمام الطلّاب بشرح الأزهري لمقدمته، وما يتحصل لهم عن دراسته من فطنة وقريحة، ثم رغبوا إليه إقراءهم إياه، فتحصل له شرح في إقرائه، صنف منه ما تيسر من فرائد الفوائد. وهو كتابنا المشهود.

وكانت قد انتقلت أسرة هذا العالِم من مدينة حلب قبل ظهوره إلى الحياة، واستقرت في القاهرة، وفيها ولد سنة ٩٧٥، وعاش بين أقرانه يأخذ معارف عصره من أفواه كبار المشايخ ومجالسهم المتميزة، وهو حاد الذكاء قوي التفكير والمباحثة. ثم لازم منهم شمس الدين الرملي (ت ١٠٠٤) الفقيه الأصولي مفتي الشافعية، فانتفع به وأتقن عنه كثيرًا من العلوم، ولا سيما أساليب البحث الأصولي.

ولما تمّ له ذلك، واشتَهر بين أقرانه، تصدر للإقراء والبحث والتأليف، فصار أجلَّ أعلام المشايخ وعلّامة عصره. وقد أثنى عليه معاصروه وخلفاؤه ثناء حسنًا، فوصفوه بأنه جبل من جبال العلم، وبحر لا ساحل له، واسع المعارف عظيم المقدار، وغاية في التحرير والتحقيق، متحرٌّ في الفتاوى والأحكام، جامع بين العلم والعمل، انتفع به خلق لا يُحصَون كثرة.

وقد استمر على هذه الحال من العطاء، حتى توفي سنة ١٠٤٤ في القاهرة. أما آثاره العلمية فهي غفيرة أيضًا، ومنها:

إعلام الناسك بأحكام المناسك، وإنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون «أي: السيرة الحلبية»، وإنقاذ المهج بمختصر الفرج، وتحرير

المقال في بيان «وحده» من نحو: «لا إله إلّا الله وحده»، من أيّ أنواع الحال؟ والتحفة السنية في شرح الآجرُّومية، والجامع الأزهر لما تفرق من ملح الشيخ الأكبر، وحسنات الوجنات النواضر من الوجوه والنظائر، وحسن التبيين لما وقع في معراج الشيخ نجم الدين، وحسن الوصول إلى لطائف حكم الفصول، وخير الكلام على البسملة والحمدلة لشيخ الإسلام، وزهر المزهر في مختصر المزهر، وصبابة الصبابة في مختصر ديوان الصبابة، والطراز المنقوش في أوصاف الحبوش، وعقد المرجان فيما يتعلق بالجان، وغاية الإحسان بوصف من لقيته من أبناء الزمان، والفجر المنير بمولد البشير النذير، وفرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية، والقول المطاع في الرد على قول الابتداع، واللطائف عن عوارف المعارف، والمحاسن السنية في الرسالة القشيرية، والمختار من حسن الثنا في العفو عمن جنا، ومطالع البدور في الجمع بين القطر والشذور، والنصيحة العلوية في بيان الطريقة الأحمدية، والنفحة العلوية من الأجوبة الجلية، والوفا لشرح شمائل المصطفى، مع كثير من الحواشي والرسائل المتفرقة.

والناظر في دلالة هذه العناوين، من مصنفات مختلِف العلوم الإسلامية، يتمثل شخصية صاحبها بما يحمله، من سعة الأفق وتعدد الجوانب، وغزارة المناهل التي يردها للبحث والتصنيف والنقد والتوجيه والتسديد. فلا غرو أن يكون عمله، في تناول «شرح الأزهرية»، مصبوغًا بتلك السمات المنهجية المتعددة الجنبات. فقد استطاع أن يحوّل ذلك الشرح، في تناوله إياه، إلى ميادين من البحث الأصولي للنحو وتفكير النحاة واللغويين والمعربين.

وهكذا عرض كتابه المذكور، وهو شرح ممزوج برسالة الأزهري، في إطار من الفكر المدقق المتسلسل المنتظم، لينتقل بين أصول البحث وفروعه وجزئياته، مستعينًا بما لديه من أساليب البحث المنهجي، وخصائص التفكير المنطقي السهل الممتنع، فيقيم صرحًا متماسك البنيان متكامل البيان، ويشعر القارئ بسداد التكوين الفكري لدى مؤلف «الأزهرية» وشارحها، ولدى ما رافق الشرح من تعليق وتفسير وتوجيه وفتح لمستغلِقات أبواب العرفان.

وقد اعتمد في ذلك كله، على مقولات النحاة واللغويين وعلماء الكلام، ولا سيما الجوهري وابن مالك والفيروزآبادي وابن هشام والرضي الأستراباذي والشريف الجرجاني والسعد التفتازاني والأزهري نفسه، في كثير من المواطن بكل وضوح ودقة وعناية، ليبين العلاقات بين عناصر الموضوع، وما كان فيه من التقعيد والضوابط والتنظير والتمثيل والتطبيق.

وعلى هذا ظهر الكتاب كله وكأنه فقرة واحدة، توالت جزئياتها متماسكة، لتكوين مقدمة وجيزة مفسَّرة لهذا العلم الشريف. وبذلك قدم لصنيع الأزهري يدًا عظيمة، جلّت عن وجهها ما يعرض فيها، من عثرات المتون ومضايق المختصرات والموجزات.

واستعان على تثبيت المعلومات النحوية واللغوية بنصوص من القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، ثم أضاف إلى ذلك استدلالات بالأحاديث الشريفة. بل إنه أنكر ما كان يتداوله بعض المتأخرين، من عدم الاحتجاج بها.

فقد ذكر[1] بين مصادر الاستشهاد كلام رسول الله ﷺ، ثم أوضح أن المراد بذلك هو ما أُضيف إليه غيرَ موضوع عليه. وقال: «لأن الأصل فيما أُضيف إليه أنه لفظ الرسول، حتى يثبتَ ما يخالفه. ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الأعاجم والمولدين من الرواة، لجواز الرواية بالمعنى، ولهذا ترى القصة الواحدة مرويّة على أوجه شَتّى بعبارات مختلفة، لأنا لا نقطع بأن الرسول لم يتلفظ بتلك الأوجه».

ومن ثَـمّ عرض لموقف أبي حيان،[2] من استشهاد ابن مالك بالحديث الشريف، وما ذكره عن ابن جماعة، وما كان قبل ذلك من ابن خروف واعتراض ابن الضائع عليه، وقرر صحة مذهب ابنَي خروف ومالك، في هذه المسألة التي أثارها بعض المتأخرين.

فهو يرى أن القضية ليست في حاجة إلى خلاف، لأن المقولات النبوية ثابتة الرواية باللفظ والمعنى، ولا يجوز الخلاف هنا إلّا فيما جاء عنه نص قاطع أنه روي بالمعنى، أو تصرف فيه بعض الرواة. وفي هذا سدّ لباب الذرائع، وقطع الطريق على الادعاءات والمواقف الباطلة.

النسخ المخطوطة:

ولما امتاز به مصنَّف الحلبي هذا، من دقة واستيعاب وتفصيل، أصبح مشهورًا بين أقرانه وخلفائه. حتى إنك لترى عباراته منثورة بكثرة ظاهرة، في غضون ما صنفه بعض المحشّين على «شرح الأزهرية».

---

(١) في الورقة ١٢٥.

(٢) انظر تاريخ الاحتجاج النبوي بالحديث الشريف ص ١٩٣ - ٣٤٩.

وحسبك أن تتصفح حاشية حسن بن محمد العطار، لتجد مصداق ذلك.

ولهذا أيضًا تكاثرت النسخ الخطية المنقولة عن ذلك الكتاب، وتوزعت في أصقاع العالم العربي بين أيدي الناس ورفوف المكتبات الشخصية والعامة، ثم انتشرت في غيرها أيضًا بوسائل منها المشروع، ومنها قنوات اللصوصية والسمسرة والاستنزاف.

وعلى هذا مثلًا، ترى في دار الكتب المصرية بالقاهرة وحدها عدة نسخ منها، وهي ذوات الأرقام: ٦٤ تيمورية، و٢٢٢ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٩٩١ و١٤٤٥ نحو، ٤٨٥١ هـ. وقريب من ذلك ما هو في كثير من المكتبات الخطية العالمية.

ومنذ ربع قرن يسّر الله - سبحانه - لي نسخة من الكتاب، أهداها إليّ أحد طلّابي الأبرار - جزاه الله خيرًا عني وعن رجالات العلم في الدنيا والآخرة - ففتح لي باب متابعة جهود العاملين في هذا الميدان.

وهي نسخة أصلية، سُجل في الصفحة الأولى منها أنها «وقف ابن الشحنة رحمه الله»، وتقع في ٢٣٩ ورقة من القطع المتوسط مسطرتها ٢٢ × ١٦، بخط جميل ظاهر الضبط وجيد الإعجام.

وقد جاء العنوان في أولها كما يلي: «كتاب فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية، تأليف سيدنا ومولانا العالم المحقق، شيخ الإسلام علي بن إبراهيم الحلبي».

وتحت هذا بيان لِما اصطلح عليه المؤلف من قوله: شيخ المحققين، وسيد المحققين، والمحقق، وشيخ بعض شيوخنا. ويلي ذلك في أسفل الصفحة ثلاثة أبيات لأحكام الممنوع من الصرف.

وتبدأ النسخة هذه بالقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي. حمدًا لمن رفع مَن انتصب لخدمة الفنون العربية»، في مقدمة هي خطبة المؤلف، ثم مضمون الكتاب شرحًا ممزوجًا بعبارات الأزهري، ومتصلًا بها مكونًا نصًّا، كأنه كله مصنف لمؤلف واحد.

على أنه قد سُجلت عبارات الأزهري باللون الأحمر، تمييزًا لها من تعليقات الحلبي، واستمر ذلك إلى النهاية، حيث جاء في شدّ النسخة: وقد نجز هذا الشرح في يوم الاثنين المبارك لست مضين من ذي القعدة الحرام، من شهور سنة تسعة [كذا] وستين ومائة وألف من الهجرة النبوية... على يد... يوسف بن حسين...

وقد عارض الناسخ ما سجله فيها بالأصل المنقول عنه، وصحح ما ندّ عنه من سبق قلم أو سقط أو اضطراب، فعلق في كثير من الحواشي وجوه الصواب بلحَق مع تنصيص على التصحيح.

ويضاف إلى هذا أن بعض العلماء اطلع على هذه النسخة، وزودها بتصويبات مقترحة لعبارات المؤلف، وأُخرى عن بعض النسخ لأوهام الناسخ، أو تفسيرات بحساب الجُمّل وبيان لما في العبارات من إشارة وإبهام واحتراز أو في الشعر من زحافات. ومن ذلك عبارات مطولة عن كتاب للدَّميري.

وعلى رغم هاتين العناية والمتابعة من الناسخ والقرّاء، فإن الأوهام التعبيرية والإملائية كان لها حضور ظاهر، ويحتاج إلى ردائف تيسر وجه الصواب، وتزيل ما يسوّد بعض مواطن الكتاب. ولهذا اطلعت على بعض النسخ في المكتبات، واخترت من دار الكتب المصرية واحدة تحت الرقم ٩٩١ نحو.

وهي في ٢٤٩ ورقة، بخط متوسط الجودة نادر الضبط حسن الإعجام، عنوانها في الصفحة الأولى: «كتاب فوائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية، تأليف الشيخ الإمام العالم المحقق وكنز الطالبين وصدر المدرسين... الشيخ نور الدين علي الحلبي الشافعي. تغمده الله برحمته».

وعلى يسار هذا العنوان بيان لما اصطلح عليه المؤلف من قوله: شيخ المحققين، وسيد المحققين، والمحقق، وشيخ بعض شيوخنا. وفي أسفل الصفحة أبيات شعرية في أهمية النحو وما يكون من فارق بين العالم به والجاهل.

وفي أعلى الصفحة تملكان للنسخة، تاريخ أحدهما ٢١ تشرين الأول سنة ١٨٩٧، وفي آخر النسخة تملك آخر تاريخه ١٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٣. ثم تجد في أول الكتاب: «بسم الله الرحمن الرحيم. رب يسّر يا كريم. حمداً لمن رفع مَن انتصب لخدمة الفنون العربية»، وفي الحاشية ذكرًا للمؤلف مع الدعاء له.

والنص أيضًا تميز فيه متن «شرح الأزهرية» بالحمرة، فجاء بالتصوير غائمًا عسير التبيّن، وتعذرت قراءة أكثره، وعورض النص كله بالأصل المنقول عنه، فألحق بالحواشي عدد كثير جدًّا من المفردات والعبارات القصيرة والمطولة التي قد تستغرق أكثر من صفحة، مع نص التصحيح، وسُجل تحقيق ذلك بالقول «بلغ» أو «بلغ مقابلة» في مواقع مختلفة من الحواشي.

على أن هذا لم يمنع اضطراب عبارات كثيرة، وسقوط نصوص متعددة، وورقة كاملة في القسم الأخيرّ من الكتاب، دون أن يصار إلى

التصويب أو الإلحاق، الأمر الذي يعني أن الأصل المنقول عنه ناقص أو مختل.

وقد عورض النص كذلك بنسخ من هذا الشرح وأُخرى من شرح الأزهرية، فجاء في بعض حواشيه منها تصويبات وعبارات متناثرة، أكثرها مطابق لما في النسخة المتقدمة الذكر، بالإضافة إلى تعليقات في القسم الأول من الكتاب، منها ما هو عن المرادي والشنواني وشرح التسهيل لابن مالك، والشيخ الشهاب أحمد بن الفقيه، والشبرا ملسي في تعليقه على شرح الرملي للمنهاج، فيها التفسير للمفردات والعبارات والمسائل النحوية والأصولية والعروضية.

وختمت النسخة بما يلي: «تم الكتاب، بعون الملك الوهّاب، وكان الفراغ من تعليقه في يوم الجمعة المبارك، خامس عشرون [كذا] شهر رمضان، من شهور سنة ثمانية [كذا] عشر [كذا] ومِائَةٍ بعد الألف، من الهجرة النبوية. على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية. وذلك بحلب الشهباء. لا زالت محمية بعون رب البريّة. آمين آمين آمين».

ويلي ذلك التملكُ المذكور قبل ، ثم بيتان من الشعر في أنواع المجاز ، وآخران لمواقع عود الضمير على متأخر.

منهج التحقيق:

اتصلتُ بهذا الكتاب منذ ربع قرن، كما ذكرت قبل، فكنت أرجع إليه في بعض المناسبات، للاطلاع والاستفادة، ثم رأيت أن أسعى في نشره لتعميم ذلك على الدارسين والباحثين، فشرعت في التحقيق

خلال السنوات المنصرمة، أُنجز مراحله على غير اتصال.

وأخيرًا طلعتْ علينا بشائر طيبة، باختيار مدينة حلب عاصمة للثقافة الإسلامية، يُحتفل بها سنة ١٤٢٧، فعزمت على إنجاز تحقيق هذا الكتاب في سنة الاحتفال، وعكفت عليه بالمتابعة المتواصلة، فصار لديّ ـ والحمد لله ـ جاهزًا للنشر في الوقت المناسب بين أيدي كل راغب أو طالب.

وقد يتبين لك، مما بسطنا حتى الآن عن النسختين الخطيتين، أن الأولى أدق وأوفى وأقرب إلى الصواب، بما حوته من وضوح وضبط واستيفاء للنص وبيان للمتن والشرح أيضًا. أما النسخة الثانية فقد اختلت صورة الكتاب فيها، لافتقاد الضبط وغيبوبة عبارات «شرح الأزهرية»، وللخروم الكثيرة والخلل الظاهر في القسم الأخير منها.

هذا في حين أن الأولى، على الرغم من تأخر تاريخ نسخها بالنسبة إلى الثانية، تقدِّم الوجه الأنصع للكتاب وتتصدر في التحقيق، مستعينة بالأُخرى للتصويب والترميم والتقويم. ولهذا جعلنا تلك أصلًا حددنا النص بأرقام ورقاتها، ثم جعلنا الثانية رديفة ورمزنا إليها بالحرف: م.

ولما عكفنا على توزيع النص رأينا المؤلف قد تخفف من تقسيمه إلى الموضوعات الرئيسية والفرعية، مكتفيًا بما وضعه الأزهري من عناوين قليلة في القسم الأخير من مصنفه. ذلك أن ما كتبه الأزهري كان رسالة صغيرة مختصرة اكتفت بما حدّد فيها من تقسيمات.

لكن عمل الحلبي في الشرح والتفسير والنقد والتوجيه ضخّم الرسالة، بحيث صارت كتابًا كبيرًا يقتضي وضع معالم تحدد توزع

المعلومات الأساسية والفرعية والجانبية، لتساعد القارئ على التدرج بينها في فهم التسلسل والعلاقات والمقدمات والنتائج، وارتباط كل هذا بعضه ببعض، في خط منهجي واضح.

ولذا اضطررت أن أضع بين الموضوعات المذكورة عناوين كثيرة متواصلة، حددتُ كلًّا منها بقوسين معقوفتين، للدلالة على الزيادة. وتوضيحًا للعلاقات الموضوعية بين هذه العناوين، جعلتُ لها مراتب تناسب موقعها من صلب البحث وجزئياته، فكان الأساسي منها في وسط السطر ضخمًا، والفرعي على يمين السطر بحرف صغير، والجانبي من الفرعيات بحرف أصغر، وقد يكون مع رقم يحدد تسلسل الجزئيات.

وفي خلال هذا التوزيع التفريعي كانت فقرات متمايزة متواصلة، تيسر المتابعة للقراءة بوعي ودقة وانتظام، وتوضح ارتباط المعلومات ومواقع الانفصال ضمن التواصل المنهجي المعروض، مع تمييز عبارات الأزهري باللون الأسود.

ثم أضفت إلى ذلك ضبط النص بما يلزم النثر والشعر والآيات القرآنية والحديث الشريف، ووظفت علامات الترقيم المناسبة في مواقعها، وجعلت الأقواس اللازمة لكل أنواع النصوص: المزهَّرة للآيات القرآنية، والصغيرة المزدوجة للأحاديث النبوية والنصوص المقتبسة، والأقواس الكبيرة للمواد اللغوية وما يكون به تمييز خلال المزدوجة.

ثم جاءت مرحلة التحقيق، فاستعنت بالنسخة المساعدة، كما ذكرت قبل، ورجعت إلى ما نشر من نصوص روادف للكتاب، فكان منها: شرح الأزهرية، وتنقيح الأزهرية، وحاشية العطار.

وقد اقتضى العمل الرجوع إلى هذه المصنفات لأن الرسالة التي شرحها الحلبي كان لها روايات متعددة، ومختلفة في بعض عباراتها، وقد رجع المؤلف إلى عدة نسخ منها لتحرير النص واختيار ما يناسب تأليفه، كما ذكر في غير موضع من كتابه.

أضف إلى هذا أنه، لما مزج مقولات الأزهري بعبارات الشرح والتفسير، اضطُر أن يتصرف قليلًا في تلك المقولات. وبما أنه أملى تأليفه على الطلاب مرارًا، فقد كان منه خلاف آخر في المقولات وعباراته هو أيضًا، ثم وقع بعض هذا فيما بين أيدينا من نصوص الأصل ونسخة «م»، وانخرمت كلمات وتراكيب بالغيبوبة والطمس وامحاء كثير من الملحقات في الحواشي، فتوجب علينا أن نستأنس بما نُشر من الرسالة وملحقاتها، لاختيار ما هو أقرب إلى مراد المؤلف وإلى سياق العبارات في مضمون الكتاب.

وبمساعدة تلك الروائف المنشورة، استطعنا أن نقوّم كثيرًا من مقولات الرسالة الأصلية وعبارات الحلبي عليها، ونعيد صياغة ما أفسده الدهر، على الصورة المناسبة لمقاصد المؤلفَيـنِ. وما كان عن ذلك من خلاف ظاهر جمعناه في متممات التحقيق، مضافًا إلى تخريج الشواهد من الآيات الكريمة والأحاديث المشرفة والشعر والنثر والنصوص المقتبسة، مع الشرح والتفسير للغريب والغامض والعسير، والإحالة على المصادر والمراجع المساعدة في ذلك.

والواقع أن أنفاس الحلبي الكريم كانت واسعة الآفاق، تتداول المعلومات من مناهل مختلِف العلوم في: اللغة والنحو والبلاغة

والأدب والتاريخ والتفسير والأصول والمنطق والطب والفلسفة... وإذا بكتابه قد صار، في غالب مضمونه، معرضًا لمجموعة من النقول النصية، مع ذكر مصادرها وأسماء المؤلفين لها.

وقد حاولت أن أتتبع تلك النصوص وأصحابها، بالتعريف والتعيين لمواقعها من المنشورات التراثية، فجريت أشواطًا من مراحل العمل، ثم تبين لي أن ذلك بعيد المنال، لما فيه من إثقال على الكتاب، وخروج عن أساليب التحقيق المختصر.

فالحلبي ـ رحمه الله ـ كان يورد النصوص ضمن عباراته بتصرف ظاهر في التعبير والتركيب، حتى قل أن تجد شيئًا نجا من ذلك، فصار النقل على عهدته ومنهجه، في التصرف والعرض والتوظيف. ولذلك فإنني، بعد المضي في الأشواط المتقدمة، أعرضت عن المتابعة، واكتفيت بما دعت إليه الضرورة، حين يكون في النص خلل أو اضطراب أو خلاف يؤثر في سياق الكلام.

وأخيرًا ختمت عملي هذا بالفهارس الفنية الضرورية، وقدمته للزملاء والطلاب والدارسين الكرام، وجهًا جديدًا من أعمال رجالات حلب الأفاضل في تاريخ البحث والتصنيف، ولونًا منهجيًّا متميزًا بالأنفاس المنطقية، تعالج المفاهيم والمصطلحات والأدلة والشواهد والمزكِّيات والحجية، بالتفكير الأصولي والأساليب العقلية السائدة لدى جميع الأمم ذات الحضارة الراقية الرائدة، في تاريخ العلوم والفكر والبحث والتأليف.

وقد أكرمني الله ـ سبحانه وتعالى ـ أن قررتْ وزارة الثقافة بدمشق

نشر هذا الكتاب في الاحتفاليات بمدينة حلب عاصمةً للثقافة الإسلامية. فالشكر الجزيل لسيادة وزير الثقافة الدكتور رياض نعسان آغا، ولمدير الثقافة بحلب الأستاذ الفاضل محمد كامل قطان، على جهودهما الكريمة في هذا النشر المبارك.

وعسى أن يفتح الله - عز وجل - بهذه المناسبة أمام جهود الأزهري والحلبي هنا، وجهودي المخلصة باب خير ونفع، لمسيرة تحقيق تراثنا الحبيب، وطريق التفكير السديد بين العلماء والدارسين والباحثين. والحمد لله رب العالمين.

حلب في ٧ من ذي القعدة لسنة ١٤٢٦

الموافق ٧ من كانون الأول لعام ٢٠٠٥

الدكتور فخر الدين قباوة

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

العظيم

... الفراغ من تعليقه في يوم الجمعة المبارك خامس

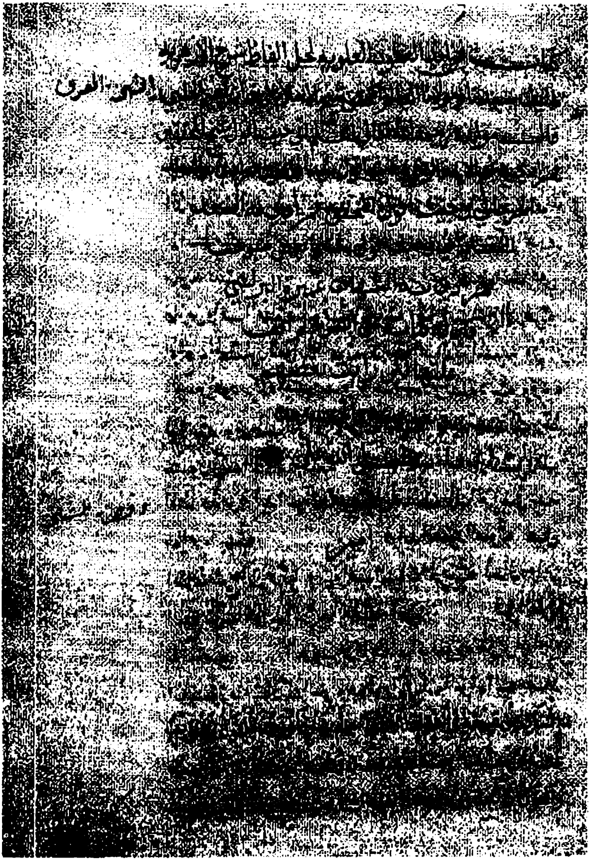
عشرين شهر ... من شهور

سنة ثمانية عشر ومائة بعد الالف

من الهجرة ... على صاحبها

افضل الصلاة وازكى التحية

امين



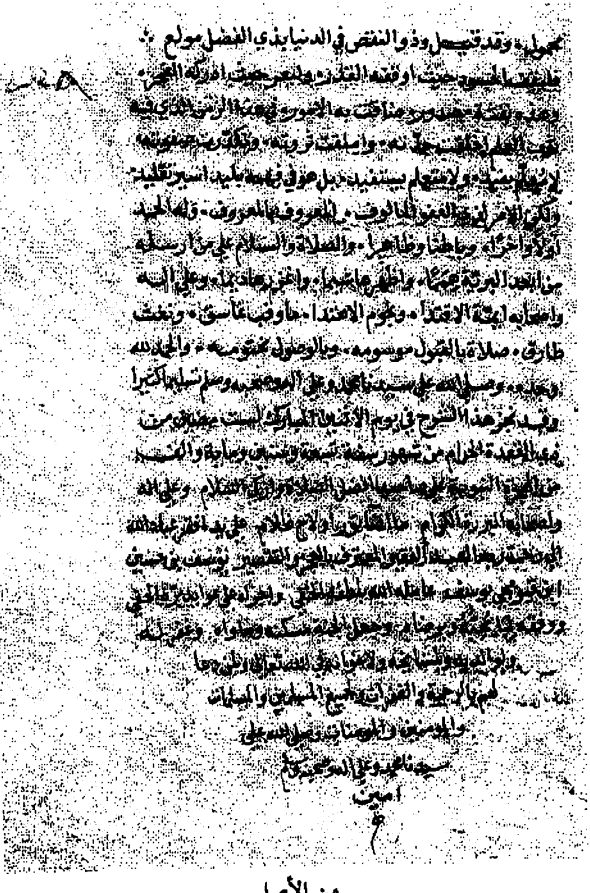
من الأصل

غ ساد

١٦٧

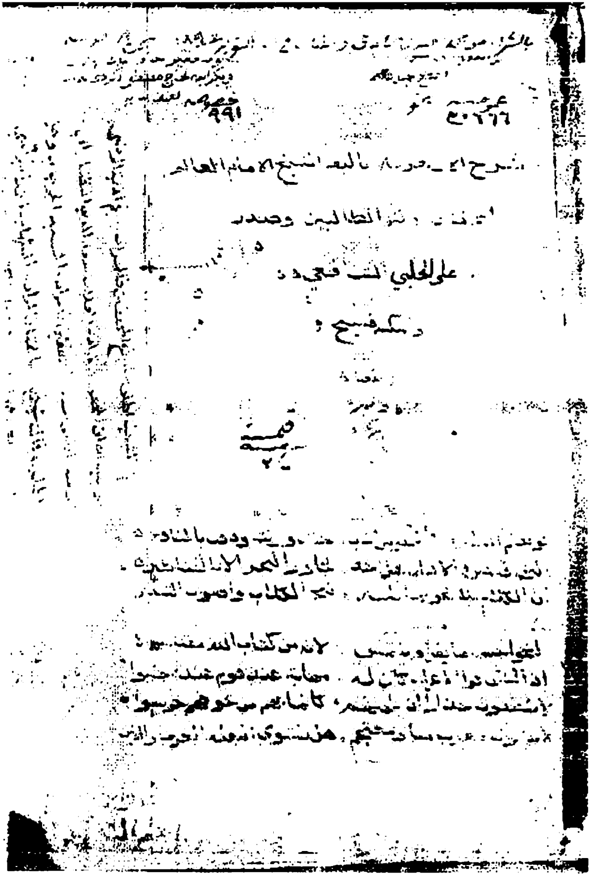
انفين شاد ثم ساد ابوه ثم جاد قبل ذلك جده وفي كلام بعضهم ثم انما
دخلت على الجمل لاجل التركيب والرابع من ذلك حتي وهي موضوعة
للتدريج والغاية ايهات ما قبلها الذي هو المعطوف عليه ينقضي شيئا
فشيئا الي ان يبلغ ما بعدها وهو المعطوف الذي هو الغاية التي هي اخر الشي
اي يكون ما بعدها غاية لما قبلها ومن ثم وجب ان يكون ذلك المعطوف بها
بعضا من المعطوف عليه حقيقة او حكما وتلك الغاية اما بحسب القوة
والضعف في المعطوف وقد اجتمعا اي القوة والضعف في المعطوف
في قوله اي الشاعر قهرناكم حتي الكماة فانتم تهابوننا حتي بنينا
الاصاغر فالكماة جمع كمي وهو الشجاع معطوف على الكاف والميم وله
على الكاف والميم تقديره مساعده والكماة بعض من ذلك حقيقة وهم في
غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف على نا في تهابوننا والبنين
بعض من ذلك حقيقة وهم في غاية الضعف لوصفهم بالصغر الذي
شانه الضعف واما بحسب الشرف والخسة في المعطوف مثال الاول
اي الشرف في المعطوف مات الناس حتي الانبيا ومثال الثاني اي
الخسة في المعطوف استغني الناس حتي الحجامون فان الانبيا في المثال
الاول معطوف على الناس وهم بعض الناس حقيقة وهم في غاية الشرف
والدليل على ذلك ما في الحديث كتب الحجام خبيث ولا يخفى انهم
بعض الناس من حيث كونهم من كل اذا اريد بالكاف في قهرناكم وتاء تهابوننا
ونا الناس في مات الناس واستغني الناس المجموع من حيث هو مجموع على كل قولك
اكلت السمكة حتي راسها من امثلة البعض الحكمي قول الشاعر يصف حال الملتمس
حين فر الي عمرو ابن هند وكان قد هجاه ثم جا اليه وقد كتب له صحيفة الامله

من الأصل



محمولة • وقد يجهل وذو النقص في الدنيا بذي الفضل مولع •
ولكن الامر ... المعروف بالمعروف • وله الحمد
اولا واخرا • وباطنا وظاهرا • والصلاة والسلام على من ارسله
واصحابه ائمة الاقتدا • ونجوم الاهتدا •
طارق • صلاة بالقبول موسومه • وبالوصول مختومه • والحمد لله
وحده • وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
وقد تحرر هذا الشرح في يوم الاثنين المبارك
من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة وازكى السلام وعلى آله
لهم بالرحمة والغفران ولجميع المسلمين والمسلمات
والمؤمنين والمؤمنات وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
امين

من الأصل



من نسخة م



من نسخة م

الرموز المستخدمة في التحقيق

الأصل: النسخة المخطوطة المحفوظة عندي

التنقيح: تنقيح الأزهرية لمحمد محيي الدين عبد الحميد

الشرح: شرح الأزهري للمقدمة الأزهرية

العطار: حاشية العطار على الأزهرية

م: نسخة دار الكتب المصرية ذات الرقم ٩٩١ نحو

كتاب فَرائدِ العُقُودِ العَلَوِيّة لحلِّ ألفاظِ «شرحِ الأزهريّة»

تأليف سيّدِنا ومولانا العالمِ المحقّق شيخ الإسلام

علِيِّ بنِ إبراهيمَ الحلبيِّ

١ قال مؤلّفُه، رحِمَهُ اللهُ تعالَى: اعلم أنّي حيثُ أقول «شيخُ المحقّقينَ» فمُرادي به نجمُ الأئمّة الرَّضِيُّ،[(١)] وحيث أقول «سيّدُ المحقّقينَ» فمُرادي به السَّيِّدُ الجُرجانيُّ،[(٢)] وحيث أقول «المحقِّق» فمُرادي به السَّعدُ التَّفتازانيُّ،[(٣)] وحيث أقول «شيخُ بعضِ شُيوخِنا» فمُرادي به الشِّهابُ عُميرةُ البُرُلُّسِيُّ.[(٤)] فإنَّ له كتابةً على الشرح [أي: شرح الأزهرية] لم أقف عليها، لكن رأيتُ بعضَهم نقلَ عنه.

والحمدُ للهِ وحدَه

وصلّى الله على مَن لا نبيَّ بعدَه[(٥)]

آمين

---

(١) الإمام المشهور محمد بن الحسن الأستراباذي صاحب شرح الكافية وشرح الشافية، له فيهما تميز في علوم الإعراب والصرف والأصول، وأبحاث كثيرة مع النحاة، وتقريرات رائقة، وتوجيهات فائقة، واختيارات جمة، ومذاهب تفرد بها، فرغ منهما سنة ٦٨٣، وتوفي سنة ٦٨٦. بغية الوعاة ١: ٥٦٧ - ٥٦٨ والخزانة ١: ٢.

(٢) الشريف علي بن محمد الحنفي، علاّمة دهره، وكانت له مباحثات ومحاورات مع سعد الدين التفتازاني، توفي سنة ٨١٦. بغية الوعاة ٢: ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) سعد الدين مسعود بن عمر الشافعي، إمام علاّمة بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصول والمنطق، وانتهت إليه العلوم المشرقية، توفي سنة ٧٩١. بغية الوعاة ٢: ٢٨٥.

(٤) شهاب الدين الشافعي، عالم في الأصول والفقه، كان من علماء القرن العاشر. إيضاح المكنون ص ٣٦٦.

(٥) في حاشية م بدلاً من هذا النص كله ما يلي، وهو مخروم الآخِر: اعلم أن الشيخ حيث أطلق «شيخ المحققين» فالمراد به: نجم الأئمة الرضي، وحيث أطلق «المحقق» فالمراد به: العلاّمة سعد الدين التفتازاني، وحيث أطلق «سيد المحققين» فالمراد به: السيد الجرجاني، وحيث أطلق «شيخ مشايخنا» فالمراد به الشهاب أحمد البرلُّسي....

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي[(١)]

[خطبة المؤلف]

حَمدًا لِمَن رفعَ مَن انتصبَ لِخِدمة الفُنون العربيّة، فأعربتْ أفعالُه عن الأحوال السَّرِيّة،[(٢)] وشهادةً للحقّ بأنّه المختصُّ بالعبادة عملًا ونيّة، وأنَّ محمّدًا عبدُه ورسولُه لسائر البريّة، صلّى الله وسلّم عليه وعلى آله وأصحابه الذين خَفضوا نُفوسَهم وانتصبوا لإقامة الحقّ، فتميَّزوا بأشرف النعوت الاختصاصيّة، ما أعربَ في الإعراب مُعرِبٌ، فصار له في مُستكِنّ الضمير منزلةٌ[(٣)] عليّة.

أمّا بعدُ فيقول [الفقيرُ][(٤)] عليُّ بنُ إبراهيمَ[(٥)] الحلبيُّ الشافعيُّ، فازَ مِن واهبِ العَطِيّة بالمَوهبة والأُمنِيّة: لمّا رأيتُ «شرح الأزهريّة» أُولِعَ به

---

(١) م: «رَبِّ يسِّر، ياكريم». وفي الحاشية نص غائم القسمات مخروم الآخر أيضًا كما يلي: قال الشيخ العلاّمة العمدة الفهّامة، مفيد الطالبين وصدر المدرسين، وخاتمة المحققين، وموضّح الإشارات من صعوبتها، ومبيّن الغموضات من خفائها، الحبر الإمام شيخ الإسلام بركة الأنام، شيخنا الشيخ عليّ، لا زال في حفظ العليّ، ونفعني والمسلمين به....

(٢) السرية: الشريفة. م: «أحواله عن الأفعال السرية». وفي الحاشية عن نسخة: أفعاله عن أحواله السرية.

(٣) م: «مرتبة». وفي الحاشية عن نسخة: منزلة.

(٤) من م. وفوقها أنها أيضًا في نسخة.

(٥) فوقها في الأصل بقلم آخر: الشَّحنة.

المحصّلون للفوائد النحويّة، لاسيّما أهلُ الدِّيار المِصريّة، وفي الزمن اليسير تعود بركتُه عليهم فيصيرُ الواحدُ منهم ذا فِطنة[1] ذكيّة وقريحة لَوذَعيّة[2] ـ وقد طلب مني إقراءه جماعةُ المَعِيّة،[3] فأجبتُهم لذلك رجاءَ حصول بركته الظاهرة الجليّة ـ رأيتُ أن أكتب عليه ما يتحصّل وقتَ المطالعة من الفوائد السَّنِيّة، فنظمتُ تلك الفرائدَ في عقدِ جواهره البهيّة. ومن ثَمَّ سميتُه «فرائد العُقود العَلَوِيّة لحلّ ألفاظ شرح الأزهريّة». ومن واهب الهبات المَرْضيّة أسألُ دوام النفع، بتلك الفوائد الفرائد[4] العِلميّة. آمين.

وأقول، قبل الشروع في المقصود: اعلم أنه يجب على كلّ طالب، أي: مُتوجِّه لشيء من عِلم أو غيره، أن يتصوّر ماهيّة ذلك الشيء بوجهٍ مّا. وإلّا لم يمكنه التوجُّه إليه عقلًا. وإذا أراد الشروع فيه لابدَّ[5] أن يعلم أنّ له فائدةً مّا، وإن لم تكن فائدتُه في نفس الأمر. وإلّا لم يمكنه[6] الشروعُ فيه عقلًا. قال سيّد المحقِّقينَ:[7] الشروع في العِلم[8]

---

(١) في الأصل: ذو فطنة.

(٢) اللوذعية: الملسان كأنها تلذع بالنار من ذكائها.

(٣) المعية: الفئة المصاحِبة في العلم للدرس والتحصيل.

(٤) م: «الفوائد»، وفي الحاشية عن نسخة: الفرائد.

(٥) كذا بحذف الفاء في جواب «إذا»، على أنها ليست أصلًا في الشرط.

(٦) م: لم يمكن.

(٧) هو السيّد الجرجاني.

(٨) فوقها في م عن الجامع: «قيّدوا العلم بالكتاب». وهو حديث شريف عن أنس وابن عمرو، في الجامع الصغير ٢: ١٤٦. وانظر تاريخ الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف ص ٧٣ ـ ٧٤.

فِعلٌ اختياريّ. فلابد أن يَعلَم[1] أوّلًا لذلك العلم فائدةً مّا. وإلّا لامتنعَ[2] الشروعُ فيه. انتهى./

ومن الواجب استحسانًا أن يَتصوّر ماهيّةَ ذلك بحَدِّه أو رسمه، ليكونَ على نفسٍ[3] بصيرةٍ في الشروع فيه. وتزدادُ تلك البصيرةُ بأُمور، منها تصوُّرُ موضوعه، ومنها أن يَعلَم فائدتَه في نفسِ الأمر، لِيَصونَ سعيَه عن العبث في نظره، ومنها أن تكون تلك الفائدة معتدًّا بها بالنظر إلى المَشقّة التي تكون في تحصيل ذلك العلم، وإلّا لكان[2] الشروع فيه عبثًا عُرفًا، ومنها أُمورٌ أُخَرُ، ذكرها سيّد المحقِّقين، لا نُطيل بذكرها.

فحَدُّ النحو: «عِلمٌ بأُصولٍ يُعرف بها أحوال الكلمات العربيّة إعرابًا وبناءً»،[4] بناءً على أنّ عِلم الصَّرف غيرُ داخلٍ فيه. وهو ما تعارفَه الناس الآنَ. فإن أُريد شمولُه له قيل بدل «إعرابًا وبناءً»: إفرادًا وتركيبًا. وفائدتُه: صَونُ اللِّسان[5] عن الخطأ في الكلام،[6] وموضوعُه: الكلماتُ العربية من حيث الإعرابُ والبناء، على ما تقدّم.

[شرح خطبة المصنّف]

إذا علمتَ ذلك فاعلم أنّ الكلامَ على البَسمَلةِ والحَمدَلةِ وافتتاحِ

---

(١) أي: طالب العلم.

(٢) كذا، بحمل «إلّا» على «لولا» في اقتران الجواب باللام. وهو كثير في كلام المتأخرين، وفي هذا الكتاب أيضًا.

(٣) سقطت من م.

(٤) في حاشية الأصل عن ابن عصفور تعريف للنحو. انظر المقرب ١: ٤٥.

(٥) م: «الإنسان». وفي الحاشية عن نسخة: اللسان.

(٦) م: «اللسان». وفي الحاشية عن نسخة: الكلام.

الكُتب بهما، والكلامَ على ألفاظ الخُطَب المشهورة، قد بلغا[1] النهاية في الاشتهارِ حتّى ملّته الأسماع وكلّت منه الأبصار وعُدَّ المتكلّمُ به، لا سيَّما في مثل هذه المصنَّفات، ممّن حلَّى جِيدَه[2] العاطلَ بحَلي مُعار، وجَرَّ ذَيلَ الافتخار وهو من أهلِ الافتقار، وركَضَ خيولَ الخيالِ في ظِلال الطِّلال.[3] فحقٌّ حقيقٌ ألّا يُستسمنَ وَرَمُه، ولا يُنفخَ ضَرَمُه.

بل نتكلّم عليه بما تقبله الطِّباع، وتَلَذُّه[4] الأسماع، فنقول: اقتدى المصنِّف - رحمه الله تعالى - بالكتاب المَجيد المبدوء بالتَّسمية والتحميد، ويقول المنزَّه عن التكذيب والتفنيد:[5] «كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ (أي: شأنٍ يُهتمّ به شَرْعًا) لا يُبدأُ فِيهِ بِبِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ (وفي روايةٍ: بالحَمدِ للهِ) فهو أجذَمُ» أي: مقطوعُ البركة. بجَعل[6] الابتداء بالبَسمَلة حقيقيًّا، وبالحَمدَلة إضافيًّا قريبًا من الحقيقيّ، بأن يَذكر[7] الحَمدَلةَ عَقِبَ ذِكرِ البَسمَلة، بناءً على أنّ الباء في «بسم»[8] وفي «بالحمد» صِلةُ «يُبدأ». فإن جُعلتْ للاستعانة أو الملابسة فلا تعارُضَ.

---

(١) في الأصل وم: «بلغ». لقد كانت عبارة المؤلف خالية من «والكلام على ألفاظ الخطب المشهورة»، ثم ألحق ذلك بها دون أن يصححها.

(٢) في الأصل: جسده.

(٣) الطلال: جمع طلّ، ما تخرجه عروق الشجر إلى غصونها.

(٤) تلذه أي: تجده لذيذًا. م: «تلذ به». وكلاهما صواب.

(٥) في الأصل: «التقييد». وانظر للحديث الشريف في الجامع الصغير ٢: ١٥٣ ونيل الأوطار ١: ٥ ومطالع المسرات بجلاء جلائل الخيرات ص ٥. وما بين قوسين كبيرتين فيه هو من تفسير الشارح.

(٦) في الأصل: يجعل.

(٧) في م بياء المضارعة والتاء.

(٨) م: بسم الله.

فقال أوّلًا: بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، أي: بكلٍّ[1] اسم من أسماء الذاتِ الواجبِ الوجود، لا بشيء من غيرها، الموصوفِ بأنّه البالغُ في الرَّحمةِ، أي: إرادةِ الإنعام أو نفسِ الإنعام بجلائلِ النِّعم وأُصولها ودقائقها وفُصولها ـ فالرَّحيم في هذا المَقام المُنيفِ كالتَّتمّة والرَّديف ـ أبدأُ مُصاحِبًا ومُلابسًا ومُستعينًا.

ثم قال ثانيًا: الحَمدُ للهِ، محافظةً على ما هو الأكمل في البُداءة. وإلّا فأصل البركة يَحصل بالبُداءة بأحدهما، بل وبغيرهما[2] من كلِّ ما هو ذِكرٌ لله ـ تعالى ـ تمسُّكًا بما دلّ على أنّه ليس المرادُ هنا بالبَسمَلة والحَمدَلة خُصوصَهما، بل كونَهما ذِكرًا لله ـ تعالى ـ وهو قوله ﷺ: «كُلُّ أمرٍ ذِي بالٍ لا يُفتَتَحُ بِذِكر اللهِ فهُوَ أجذَمُ».[3]

لا يقال: «في هذا حَملُ المُقيَّدِ على المُطلَقِ، والجائزُ إنّما هو عكسُه»، لأنّا نقول: ذلك فيما إذا ذُكِرَ بقيد[4] واحد ومُطلَقٌ، وهنا ذُكِرَ مقيَّدانِ بقيدَينِ متنافيَينِ ومُطلقٌ، فحُمِلَ[5] على ذلك المُطلقُ. وقولنا «هنا» احترازٌ[6] عمّا ورد فيه نوعٌ مخصوص من الذِّكر، كالتّسمية في الوضوء.

---

(١) الجار والمجرور هنا متعلقان بحال محذوفة عن فاعل «أبدأ» في آخر الفقرة.

(٢) أي: بل بهما وبغيرهما أيضًا.

(٣) انظر ما مضى في الصفحة المتقدمة.

(٤) نائب الفاعل يعود على «ما» عطف عليه: مطلق. م: «مقيد». وفي الحاشية عن نسخة: بقيد.

(٥) في الأصل: فحمل.

(٦) في الأصل: «احترازًا». فالخبر محذوف، واحترازًا: حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف.

ثمّ لا يخفى أنّ الحمد الصادر من العباد لغةً هو الوصف بالجميل، أي: لصفة الكمال، ولو بزعم الحامدِ أو المحمودِ، بل أو غيرِهما[1] على احتمال، وإن لم يكن اختيارٌ مّا على الجميل الاختياريّ حقيقةً أو حكمًا على جهة، هي التعظيم بألّا يَصدرَ ما يُنافيه، وإن لم يعتقدِ الحامد اتِّصافَ المحمودِ بذلك الوصف، حيث قَصد به التعظيمَ لا السُّخرية. والمعنى: أُوجِدُ جِنسَ هذا الوصفِ وحقيقتَه أو كلِّ فرد منه، المختصِّ أو المملوكِ أو المستَحقِّ،[2] لواجبِ الوجود المستجمعِ[3] لجميع المَحامد.

وتركَ العاطفَ إشارةً إلى استقلال كلّي، ولم ينظر لِما قيل: إنّ «بسم الله» متعلّقٌ بـ «الحمد لله»، فإنّ الله لا يُحمد إلّا بأسمائه على:
٣ في أو معَ جَمِيعِ الأحوالِ. لكن في الحديث: كانَ ﷺ إذا رأى/ ما يَكرَهُهُ قالَ: «الحَمدُ للهِ علَى كُلِّ حالٍ[4]»، وإذا رأى ما يُعجِبُهُ قالَ: «الحَمدُ للهِ الَّذي بِنِعمتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحاتُ».

وفي هذا كالذي بعده براعةُ الاستهلال. وهي أن يكون في الكلام المبتدأِ به إشارةٌ إلى ما سبق الكلامُ لأجله، كقول أبي الطيّب[5]

---

(١) أي: بل بزعم الحامد والمحمود أو بزعم غيرهما أيضًا.

(٢) هذه الأوصاف الثلاثة هي لـ «الوصفِ»، تفسيرًا لمعنى حرف الجر، اللام في قوله «لله». يعني أنها للاختصاص أو للملك أو للاستحقاق.

(٣) م: «المستحق». وفي الحاشية: المستجمع.

(٤) الأحاديث: ٣٨٠٣ في ابن ماجه و٣٨٠ في عمل اليوم والليلة لابن السني و١٨٤٠ في المستدرك، بتقديم ما يقال فيما يعجب على ما يقال فيما يكرَه. وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد». وزاد هنا في م: ونقمه.

(٥) م: «الفضل». وفي الحاشية: الطيب.

المتنبّي، مُهنئًا ممدوحَه - وهو سيف الدولة - بزوال مرض:[1]

المَجدُ عُوفِيَ، إذ عُوفِيتَ، والكَرَمُ   وزالَ عَنكَ، إلى أعدائكَ، الألَمُ

وقولِ أبي تمّام، مُهنئًا [بعضَ][2] الخلفاء بفتح بعض البلاد، وقد زعم أهل التنجيم أنّها لا تُفتح في الوقت الذي فُتحتْ فيه:[3]

السَّيفُ أصدَقُ أنباءً، مِنَ الكُتُبِ   في حَدِّهِ الحَدُّ، بَينَ الجِدِّ واللَّعِبِ

وقولِ بعضهم، مُتعتِّبًا بعضَ أحبّته:[4]

مَنْ، بأسيافِ هَجرِهِم، كَلَمُونا   ما علَيهِم، لَوَ انَّهُم كَلَّمُونا

قال المحقّق[5] في «المُطَوَّل»: ومنه ما يُشارُ به في افتتاح الكُتُب إلى الفنّ[6] المُصنَّف فيه. ومن ذلك قول جارِ الله الزّمخشريِّ في «المفصَّل»:[7] اللهَ أحمَدُ على أن جعلني من علماء العربيّة. انتهى.

ثمّ عَمل المصنِّف[8] بقوله ﷺ: «كُلُّ خُطبةٍ لَيسَ فِيها تَشَهُّدٌ فهِيَ كاليَدِ الجَزماءِ»،[9] فقال: وأشهَدُ أي: أعترفُ وأُذعِنُ أنْ لا إلهَ أي:

---

(١) ديوانه ٣: ٣٧٥.

(٢) من م.

(٣) ديوانه ١: ٤٠.

(٤) البيت لابن حجة الحموي. خزانة الأدب وغاية الأرب ص ٩. م: «يا من». وكلَم: جرح.

(٥) المحقق هنا هو السعد التفتازاني.

(٦) م: «الصّنف». وفي الحاشية عن نسخة: الفن.

(٧) ص ٢.

(٨) م: «المص». ومثل هذا كثير فيها.

(٩) الأحاديث: ١١٠٦ في الترمذي و ٤٨٤١ في أبي داود والمسند ٢: ٢ و ٣٠٢ و ٣٤٣. والجذماء: المقطوعة.

لا معبودَ بحقّ في الوجود إلّا اللهُ، بالرفع على البدليّة من محلّ «لا» مع اسمها ـ وهو الرفعُ بالابتداء ـ أو بالنصب على الاستثناء، لا على البدليّة، من اسم «لا» لأنّ «لا» لا تعمل في معرفة،[1] وَحدَهُ أي: حالَ كونه منفردًا عن المُشابِه والمُماثِل، لا شَرِيكَ لَهُ في شيء ممّا يتعلّق بعَلِيِّ ذاته وسَنِيِّ صفاته، المُنَزَّهُ كَلامُهُ[2] النفسيُّ، المراد عند الإطلاق، عَنِ الألفاظِ أي: التلفُّظاتِ بالحُرُوفِ في المَقالِ أي: القول.

وإلّا فكلامه ـ تعالى ـ يُقال أيضًا حقيقةً للألفاظ المؤلَّفةِ المَتلوّةِ بالألسُن. ومعنى كون تلك الألفاظ كلامَ الله أنّها دالّة على تلك الصِّفة، ومن[3] تأليفه لا من تأليف الخلق.

وأشهَدُ أي: أعترفُ وأُذعِنُ أنَّ مُحَمَّدًا: عَلَمٌ على نبيّنا[4] ﷺ، منقولٌ عن[5] اسمِ مفعولِ الفعلِ المُضاعف، أي: المكرَّرِ العينِ. وهو: حُمِّدَ،[6] بالتشديد. وقد بَيَّنتُ مَن سمّاهُ بذلك، ومَن تَسمَّى[7] به قبلَه،

---

(١) يعني أنه لا تجوز البدلية من اسم «لا» لأن البدل هو المقصود في الحكم، ولفظ الجلالة معرفة، فلا يجوز أن تدخل عليه. فالأولى أن تكون البدلية من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لـ «لا».

(٢) المنزه: صفة للفظ الجلالة تفيد المدح. وأل: حرفية موصولة. وكلام: نائب فاعل لاسم المفعول: المنزّه. وقد صار هذا الاسم، لرفعه نائبَ فاعل مببيًّا، بمعنى الصفة المشبهة التي تفيد الثبوت والمبالغة.

(٣) في الأصل: أو من.

(٤) زاد هنا في م: محمد.

(٥) م: من.

(٦) م: حمَّد.

(٧) في الأصل بتاء المضارعة وبائه مع الفتح والضم. وفي الحاشية بقلم آخر أن المسمى بذلك: أحد أجداد الفرزدق، وأخو عبد الملك لأمه وابن حمران، سماهم=

وما يتعلّق بذلك،[1] فيما كتبتُه شرحًا على «إنسان العُيون في سِيرة الأمين المأمون». وهو ما لخّصتُه من «عُيون الأثر» للحافظ[2] اليَعمُري، وزدتُّه عليه. [وذلك الشرح سمّيتُه: كُحل الجلا المكنون على إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون].[3]

وقوله «عَبدُهُ» هو من الصفات التي غَلبتْ عليها الاسميّة.[4] وغيرُ خافٍ أنّ أجلَّ المقامات السنيّة مَقام العُبوديّة، لذِكرها في أشرفِ المواطن العليّة. كيف لا وهي تركُ الاختيارِ والاختبارِ والثقةِ بالفاعل المختار، والتسليمُ لأمر الواحد القهّار، وعدمُ منازَعة الأقدار، حتّى لا يبقى له[5] مع الله مرادٌ إلّا ما أراد، تعظيمًا لناموس الأُلوهيّة ونُعوت الرُّبيوبيّة؟ حقّقَنا اللهُ لذلك،[6] وسلكَ بنا تلك المَسالك.

= آباؤهم بذلك لأنهم كانوا في وفد، وزوجاتهم حوامل، عند أحد الملوك العالِمين من أهل الكتاب، فأخبرهم بقرب مبعث محمد، فنذروا تسمية أولادهم بمحمد. وأما اسم «أحمد» فلم يكن لأحد من قبل.

(١) م: «به». وفي الحاشية عن نسخة: بذلك.

(٢) هو فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد، حافظ للحديث ومؤرخ وعالم بالأدب، توفي سنة ٧٣٤، وكتابه مطبوع في جزأين. فوات الوفيات ٢: ١٦٩ وطبقات الشافعية ٦: ٢٩.

(٣) من م.

(٤) كذا. و«عبد» هنا بمعنى: مخلوق مملوك، أي: مملوكه. فهو صفة مشبهة تفيد المبالغة بمعنى اسم المفعول، مشتقة من مصدر: عَبُدَ، أي: أعرق في العبودية. وقد ينقل للتعبير به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص٩٣٢.

(٥) له أي: للفاعل المختار.

(٦) في الأصل: بذلك.

وقد حُقِّق أنّ عبودية الرسول أكملُ مِن رسالته، لكونها انصرافًا من الخلق[1] إلى الحقّ، والرسالةُ بالعَكس، ولأنَّ العبدَ تكفَّلَ مولاه بإصلاح شأنه، والرسولَ تكفّل بإصلاح شأن الأُمّة. وكم بينهما!

وقوله «ورَسُولُهُ» معطوفٌ على الخبر ـ وهو، على أشهر الأقوال، إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرعٍ وأُمر بتبليغه ـ المُمَيِّز: المُفرِّق بَينَ الهُدَى: الإسلامِ، والضَّلالِ: الكفرِ.

ثمّ عمل المصنّف بقوله ﷺ[2]: «مَن صَلَّى عليَّ في كِتابٍ لَم تَزَلِ المَلائكةُ تَستَغفِرُ لَهُ، ما دامَ اسمِي في ذلِكَ الكِتابِ»، وبقوله ﷺ[3]: «كُلُّ خُطبةٍ، لا يُصلَّى فِيها علَى النَّبيِّ ﷺ، شَوهاءُ» أي: قبيحةٌ. وبيّنتُ في «الخير[4] الكلام على بَسمَلة شيخ الإسلام» معنى: مَن صلّى عليَّ، ومعنى: لا يُصلَّى[5] فيها. فليُراجَع.

وجمعَ بين الصّلاة والسّلام لفظًا، كما هو الظاهر من إثباتهما خطًّا، عملًا بقوله تعالى[6]: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، صَلُّوا علَيهِ وسَلِّمُوا تَسلِيمًا﴾، فقال: صَلَّى اللهُ علَيهِ وسَلَّمَ، أي: صَلِّ عليه، ارحمْه رحمةً تليق بجنابه

(١) م: «الحق». وفي الحاشية عن نسخة: الخلق.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط تحت الرقم ١٨٣٥، وقيل عنه: «ليس بصحيح من وجوه كثيرة، وهو ضعيف، وليس موضوعًا كما ذكر بعض العلماء». وكان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ كثيرًا ما يكتب اسم النبي، من غير ذكر الصلاة عليه، ويصلي عليه لفظًا. انظر كشف الخفاء ٢: ٢٣٨ وتنزيه الشريعة ١: ٢٦٠-٢٦١.

(٣) المشهور ذكر التشهد، لئلّا تكون الخطبة جذماء. انظر ص ٣٩.

(٤) في الأصل: «حيّز». وانظر إيضاح المكنون ص ٤٤١.

(٥) أقحم هنا بين الكلمتين في م: على.

(٦) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب.

المُنيف. وسلِّم عليه أي: سلِّمْه ممّا يُعَدُّ نقصًا بالنسبة لمَقامه الشريف زيادةً في شرفه، إذ الكامل / يقبل الترقِّي في غايات الكمال. ٤

ولا ينافي هذا أنّه ﷺ أُفرِغتْ عليه حُلَلُ الكمالات. فما من كمال إلّا وهو موصوف به ثابت له ﷺ، كما بيّنتُه في «خير الكلام على بَسملَة شيخ الإسلام». وبيّنتُ فيه: لِمَ جازتِ الصّلاةُ في حقّه[1] وكُرِهَتِ الرّحمةُ،[2] مع أن الصّلاة بمعناها كما علمتَ؟

وعلَى آلِهِ، هم في هذا المَقام أُمّةُ الإجابة أو أتقياؤها. وهم بهذا المعنى يشملون الأصحاب. قال بعضهم: ولا يُضاف «آل» إلّا إلى العُقلاء ممّن له خطرٌ دينًا، أو دُنيا. ومن الثاني: آل فرعون. قال: ولا يُضاف إلى نكرة، ولا إلى مؤنّث. ورُدَّ الثاني بقول زُهير، في مطلع بعض قصائده:[3]

❊ عَفا، مِن آلِ فاطِمةَ، الجِواءُ ❊

الَّذِين جَعَلَهُمُ اللهُ مَصدَرًا أي: محلًّا لـ**صُدورِ صَحِيحِ الأفعالِ**، أي: الأفعال الصحيحة الموافقة للشرع.

وعلَى أصحابِهِ: جمع صَحِبٍ بكسر العين مخفّفَ صاحِبٍ، لا جمع صاحبٍ لأنّ أفعالًا لا يكون جمعًا لـ «فاعِل» إلّا شُذوذًا نحو: جاهِل وأجهال، ولا جمعًا لصَحْبٍ بسكون العين أيضًا جمعَ صاحِبٍ،

---

(١) في حاشية م عن نسخة: بحقه.

(٢) في حاشية م أن الشهاب أحمد بن الفقيه اعتمد أن لا كراهة في الترحم.

(٣) صدر بيت عجزه:

فيُمنٌ، فالقَوادِمُ، فالحِساءُ

ديوانه ص ١٢٢. وعفا: خلا وتغيرت معالمه. وفي الأصل و م: «عن». والتصويب من الديوان. والجواء ويمن والقوادم والحساء: أسماء مواضع.

لأنّ أفعالًا لا يكون جمعًا لـ «فَعْلٍ» صحيحَ العين إلّا شذوذًا، بخلاف معتلّها نحو: ثوب وأثواب.

والصَّحابيُّ هنا: من اجتمع بالنبيّ[1] ولو في ظُلمة ولو كان أعمَى، اجتماعًا مُتعارَفًا وإن لم يشعر به، أو رأى النبيَّ أو رآه النبيُّ [ولو مع بُعد المسافة كأهل حَجّةِ الوَداع]، [2] وهو من جنس من يَعقِل ولو من غير الإنس ولو غيرَ مميِّز، مؤمنًا أي: محكومًا بإيمانه بمحمّد ﷺ، أي: بما جاء به من الشرع، في حياته.

المَوصُوفِينَ بالسَّلامةِ مِنَ اللَّحنِ - وهو مخالفةُ صوابِ الإعراب - **في الأقوالِ، صَلاةً وسَلامًا**: منصوبان على المفعوليّة المُطلَقة، لتقوية العامل وتقرير معناه، [3] **دائمَينِ مُتلازِمَينِ** أي: مستمرَّينِ باقيَينِ على غاية من الكمال، **لا يَعتَرِيهِما نَقصٌ ولا زَوالٌ**.

وبَعدُ: الواو عِوَض عن «أمّا»، و«بعد» هنا من الظروف المَبنيّة على الضمّ، لانقطاعها عن الإضافة مع نيّةِ معنى المضاف إليه. [4] والعامل فيها «أمّا» التي نابت عنها الواو، لنيابتها عن فعل الشرط - وهو «يَكُنْ» - كما نابت عن أداة الشرط - وهي «مَهما». [5] والأصل كما قال

---

(١) في حاشية م: صلى الله عليه وسلم.

(٢) من م.

(٣) في الأصل: وتقدير معناه.

(٤) في حاشية الأصل أن ابن الرملي أجاز تنوين «بعد» بالرفع، وعلق عليه الشبراملسي بأنه إذا كان المضاف المحذوف معرفة لم ينون هذا، وإذا كان نكرة نوّن، وأن القيمي زعم كون «بعد» مبتدأ، وابن حجر جعله فاعل فعل محذوف، أي: مهما يكن بعد. ونقل هذا القول ابن الملقن.

(٥) كذا. وانظر إعراب الجمل ص ٥٨ - ٥٩.

س[1] وتبعه الجمهور: مهما يكن من شيء بعدَ ما تقدّم فكذا.

والقصد من ذلك تحقُّق مدخول الفاء ـ وهو الجزاء ـ وأنه واقعٌ لا محالةَ، لأنّه عُلِّق[2] على ما هو محقَّق الوجود. وهو وجودُ شيءٍ مّا، أعمُّ من الزمان والمكان وغيرهما، وذلك محقَّق الحصول لأنّ الكون لا يخلو عن وجود شيء من ذلك.

وبعض الناس سلكَ في إفادة تحقُّق ذلك غيرَ هذه الطريق، وهو بمكان من التحقيق. وقد بَيّنتُ ذلك في «خير[3] الكلام على بسملة شيخ الإسلام»، بما لا يُستغنى عن الوقوف عليه. فعليكَ بالرجوع إليه.

والمضافُ إليه «بعدُ» هنا ما تقدم من البَسمَلةِ والحَمدَلَةِ والتشهُّدِ والصّلاةِ والسّلامِ على النبيّ[4] ﷺ، وعلى آله وأصحابه. قال بعضهم: ويُستحبُّ الإتيان بـ «أمّا بَعدُ» في الخُطَب والمكاتبات اقتداءً برسول الله ﷺ.

فكأنَّ المصنّف قال: أمّا بعدَ ما ذُكِرَ **فَيَقُولُ العَبدُ الفَقِيرُ** أي: كثيرُ[5] الاحتياجِ أو دائمُه **إلَى مَولاهُ**: سيّدِه **الغَنِيِّ** عمّا سِواه. وفيه الجمع بين العبد والمولى بمعنى السيّد، والفقير والغنيّ.

وأبدلَ من «العبد» قولَه: **خالِدُ**، ونعتَه أوّلًا بقوله: **ابنُ عَبدِ اللهِ**، وثانيًا بقوله: **الأزهَرِيُّ**: منسوب إلى الجامع الأزهر الذي هو أوّل بيت

---

(١) م: «سيبويه». ومثل هذا كثير في الأصل. وانظر الكتاب ١: ٤٦٩ - ٤٧٠ و٢: ٣١٢.

(٢) في الأصل: علّق.

(٣) في الأصل: حيّز.

(٤) م: محمد.

(٥) كذا بدون «أل»، على ما يزعم المتأخرون والمعاصرون وجوبه. ومثله في هذا السياق يحلى بها فيقال: الكثير. وانظر ص ٥٦ و٣٧١ و٣٨٩ و٤١٧.

وُضِع للناس بالقاهرة المُعِزِّيّة، بناه جَوهرٌ[١] قائد المُعِزِّ صاحبِ الغرب.[٢]

والمُعِزُّ هذا أوّل مَن ملكَ مصرَ مِن الفاطميّينَ بعد موت كافورٍ الإخشيديّ، لأنْ[٣] بعدَ موته تولّى أحمدُ بنُ عليّ بنِ الإخشيد،[٤] فلم تجتمع الكلمة عليه، فأرسل بعضُ أُمرائه للمُعِزّ يَستنهضه لأخذ مصرَ، فأرسل المعزُّ مولاه جوهرَ[٥] المذكورَ - وكان روميًّا ويُعرف بالكاتب - في مِائَةِ ألفِ مُقاتل، ومعه من الأموال ألف ومِائَتا صندوق. فانزعج الناس وأرسلوا يطلبون منه الأمان، فأمّنهم فلم يرضَ غالبُ الجند[٦]

٥ وبرزوا للقائه، فكسرهم ثم جدّد/ الأمان.

ودخل يومَ الثلاثاء لِثمانَ[٧] عشرةَ[٨] خلت من شعبانِ سنةِ ثمانٍ وخمسين وثلاثِمِائَةٍ، فدخل مصر ونزل في مكان القاهرة اليومَ، وأسّس من ليلته القصرينِ، وخطبَ الناس يومَ الجمعة، ولم يذكر بني العباس بل عرّض بمولاه،[٩] وذكر الأئمة الاثني عشرَ، وأذّنَ بـ «حَيَّ على خير

---

(١) أبو الحسن بن عبد الله الصِّقِلّيّ، من عظماء القواد، فرغ من بناء الأزهر سنة ٣٦١ وتوفي سنة ٣٨١. وفيات الأعيان ١: ٣٧٥ - ٣٨٠.

(٢) م: «المغرب». وفي الحاشية عن نسخة: الغرب.

(٣) أن: مخففة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن، أي: لأنّه. وسيرد مثل هذا مرارًا في الكتاب.

(٤) م: الإخشيدي.

(٥) كذا، على المنع من الصرف للعجمة، والأولى صرفه لأنه غير أعجمي، سماه بذلك أبوه عبد الله بعد أن تعرّب.

(٦) في حاشية م: أي: جند مصر.

(٧) هذا على لغة من يحذف ياء «الثماني» نسيًا، ويجعل النون طرفًا لها.

(٨) م: عشر.

(٩) أي: أشار إلى ذكر المعز الفاطمي تورية لا صراحة.

العمل».[1] وفرَغَ من بناء الجامع المذكور لسبع خلَونَ من رمضانَ، وأُقيمت به[2] الجمعةُ في الشهر المذكور سنةَ إحدى وستين وثلاثِمائة.

وهذا المسجد الجامع يربو فيه الإيمان، والجالس فيه يجد الراحة[3] من قِبَل الرحمن، كما يشهد به الوُجدان. لا زال كنزًا تُحصِّل فيه الأعلامُ جواهرَ العلوم، وتُنفِق[4] من مَطالب يُمنه علماءُ الإسلام أنواعَ المنطوق والمفهوم، معمورًا بصِلات[5] الصلوات وعوائد الطاعات والمَبرّات، ومُزدحَمًا لمَناكب الفُضلاء وأقدام الأذكياء النُّبلاء، ما دخل إليه الذليل فصار عزيزًا، ومُجيرًا مُجيزًا. آمين.[6]

ثمّ بيّنَ المصنّف السبب الحامل له على وضع هذا الشرح، بقوله: **قَد سألَنِي مَن أعتَقِدُ صَلاحَهُ** أي: قيامه بحقوق الله وحقوق عباده، **ولا تَسَعُنِي مُخالَفَتُهُ**، فيما سأل فيه،[7] **أن أشرَحَ: أُبيِّنَ وأُوضِّح مُقَدِّمتِي**. هي الألفاظ المخصوصة الدالّة على المعاني المخصوصة، على المختار.

وهي بكسر الدال، إمّا مِن: قَدَّمَ، اللازم بمعنى: تَقدَّمَ، أي: مُتقدِّمة لِما اشتملتْ عليه، ممّا يقتضي تقدُّمَها،[8] وإمّا مِن: قَدَّمَ، المتعدِّي، أي:

---

(١) هذا شعار الفاطميين في الأذان. وفي م هنا تقديم وتأخير، مع إشارتين للتصويب كما أثبتنا.

(٢) م: فيه.

(٣) في حاشية م عن نسخة: الرائحة.

(٤) م: وينفق.

(٥) في الأصل: بصِلاة.

(٦) سقطت من م.

(٧) في حاشية م: أمر به فضلًا.

(٨) في الأصل: تقديمها.

قُدِّمتْ لِما اشتملتْ عليه، ممّا يقتضي تقديمها على غيرها. وفي «الخير[1] الكلام» بيانُ ما الأولى من ذلك.

المُسمّاةَ تلك المقدِّمةُ «الأزهَرِيّةَ في عِلمِ العَرَبيةِ» أي: النحوِ، الَّتِي أملَيْتُها أي: تلك المقدمة لِبَعضِ الطَّلَبةِ، شَرحًا لَطِيفًا: مختصَرًا ظريفًا. فأجَبتُهُ إلَى ذٰلِكَ أي: بادرتُ إلى إجابته بالشروع فيه، طالِبًا لِلثَّوابِ ممّن يَحتسبُ مَثاقِيلَ الذَّرِّ لكلِّ عامل، فضلًا منه وإحسانًا وجودًا وامتنانًا، وتَرغِيبًا لِلطُّلّابِ أي: مُرغِّبًا لطالبِي هذه المقدِّمة في طلبها والاشتغال بها.

فإنّ الشرح يكشف مَبانيَها ويُظهر معانيَها. جَعَلَهُ اللهُ خَالِصًا لِوَجهِهِ[2] أي: ذاتِهِ لا يَشوبه شيء من الرِّياء المُحبِط للثواب، وجعله مُوجِبًا لِلفَوزِ أي: الظَّفر بالمطلوب، لَدَيهِ: أي عندَه.

وفَرّقَ[3] في «المغني» بين «لَدَى وعِند» من وجهين: [أحدهما: أنّ «عند» تكون ظرفًا للأعيان والمعاني. تقول: هذا القول عندي صواب، وعند فلانٍ عِلمٌ. ويمتنع ذلك في لدى. والثاني: أنك تقول: «عندي مالٌ»، وإن كان غائبًا. ولا تقول: «لَدَيَّ مالٌ» إلّا إذا كان حاضرًا]. [4]

إنَّهُ ـ سُبحانَه ـ علَى ذٰلِكَ قَدِيرٌ وبالإجابَةِ للسؤال جَدِيرٌ، بفتح الجيم وكسر الدال المهملة: حقيقٌ.

---

(١) في الأصل: حيّز.

(٢) زاد هنا في م بالأحمر: الكريم.

(٣) في الأصل: افرق.

(٤) زيادة من حاشية م مصحَّحًا عليها. وانظر مغني اللبيب ص ١٦٩.

[الكلام النحوي]

الكَلامُ أي: هذا اللفظ[1] حالَ كونه عِندَ اللُّغَوِيِّينَ أي: في اصطلاحهم وعُرفهم - وهم جمع لُغَوِيّ منسوب إلى لغة العرب. وهي ألفاظ وضعَها الواضع يُعبّر بها كلُّ قوم عن أغراضهم.

والواضع قيل:[2] هو الله تعالى. بمعنى أنّه خلقَ ألفاظًا، ووضعها بإزاء المعاني، وخلقَ عِلمًا ضروريًّا في أُناس بأنّ تلك الألفاظ موضوعة لتلك المعاني. وقيل: هم البشر، باصطلاح وتوافُق بينهم. وقيل: بالوقف، لعدم الدليل القاطع.

والكلام في المسألة شهير، وقد أوضحتُه بما لا مزيدَ عليه في مختصري المُسمَّى بـ «زهر المُزهِر في اللغة»[3] - عِبارةٌ أي: معبَّرٌ به عَنِ القَولِ أي: [الإتيانِ بـ][4] ـما يُتقوَّل به أي: يُتلفَّظ به، قلَّ أو كثُر، مهملًا كان أو مُستعملًا، أفاد أوْ لا.

ومنه الحديث:[5] «إنَّ هذِهِ الصَّلاةَ لا يَصلُحُ فيها شَيءٌ، مِن كَلامِ النَّاسِ». وفي كلام بعض شيوخنا: أقلُّ[6] ما يَنبني الكلامُ منه لغةً

---

(١) أقحم هنا في م: الحاضر.

(٢) انظر الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ص ١٢ - ٢٢ وإحياء البحث العلمي الإسلامي ص ١٥٩ - ١٨٦.

(٣) هو اختصار للكتاب السيوطي المشهور، ويسمى أيضًا: زهر المزهر في مختصر المزهر. انظر إيضاح المكنون ص ٦١٩.

(٤) تتمة من م.

(٥) في صحيح مسلم تحت الرقم ٥٣٧.

(٦) في الأصل: أقلَّ.

حرفان. انتهى. وهل يُشترط عندهم أن يكون هذا القول صادرًا عمّن له قصدٌ ورَويّة؟ الظاهر: نَعَمْ.

وعبارةٌ عـمّا كانَ مُكتَفِيًا بِنَفسِهِ في أداء المعنى المُراد، سواءٌ كان لفظًا كالحرف الواحد المُفهِم، أو غيرَه كالخطِّ المُفهِم - ومنه الحديث: «ما بَينَ دَفّتي المُصحَفِ كَلامُ اللهِ[1]». واشترطَ الشَّلَوبِينُ[2] أن يكون بحيثُ يُعبَّر عنه باللفظ المُفيد اصطلاحًا. قال: فلو كُتبَ «قامَ» وحدَه، لا يُسمّى كلامًا.[3] واعترضه الجمال بن هشام[4] بأنّ تسمية الخطّ كلامًا مجازٌ، أي: في اللغة، فلا يُشترط فيه ما ذُكر.[5] فليُتأمَّلْ - والإشارةِ
٦ المُفهِمة. ومنه قول بعض المولَّدين: كلَّمتُه بجفونٍ غيرِ ناطقة./ وفيه السؤال المتقدِّم وجوابُه.

كَما ذَكَرَهُ، أي: إطلاق الكلام على كلّ من المعنَيَينِ المذكورَينِ،[6] الإمامُ مجدُ الدّين في «القامُوسِ». والذي رأيته فيه «أو» بدلَ الواو.[7]

---

(١) لم نقف على هذا الحديث في كتب السُّنّة. وانظر شرح شذور الذهب ص ٢٩. وأقحم هنا في م: تعالى.

(٢) أبو علي عمر بن محمد الأزدي الإشبيلي، نحوي مشهور، توفي سنة ٦٥٤. إنباه الرواة ٢: ٣٣٢ - ٣٣٥.

(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية الكبير ص ١٩٦.

(٤) هو ابن هشام الأنصاري صاحب المغني.

(٥) انظر شرح شذور الذهب ص ٢٩.

(٦) يعني أن الكلام يطلق على القول، ويطلق أيضًا على الخط. فكل منهما كلام. وانظر التعليقة التالية.

(٧) العطف بـ «أو» يعني أن الواو في عبارة الأزهرية هي للتقسيم، وليست لمطلق الجمع. انظر القاموس والتاج (كلم).

ولعلّها نسخةٌ.

وظاهر كلامه أنّ إطلاق الكلام على كلّ من المعنّيين حقيقةٌ. وإليه ذهب ابن عُصفور[1] في مرّة، وقال في أُخرى: الكلام في أصل اللغة اسم لما يُتكلَّم به من الجُمل، أي: المركَّبات، سواءٌ كانت مفيدة أو غير مفيدة. وقد تُخرِجه العرب عن ذلك فتستعمله في غيره، على جهة المجاز. انتهى.

ويُطلَق الكلامُ في اللغة أيضًا، إمّا حقيقةً أو مجازًا، على معانٍ أُخَرَ، منها ما يُفهَم من حال الشيء، وعلى المعنى القائم بالنفس. قال الأخطل:[2]

إنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤادِ، [وإنَّما جُعِلَ اللّسانُ،على الفُؤادِ،دَليلا]

لكن اشترطَ فيه بعضهم أن يكون ذلك المعنى ممّا يُعبَّر عنه باللفظ المفيد اصطلاحًا، احترازًا عمّا لو تُصَوِّرُ ذاتُ زيدٍ مثلًا، من غير حكم عليها بشيء.

وإنّما اقتصر المصنّف على ما ذكره، في بيان المعنى اللغويّ، لأنّه أنسَبُ بالمعنى الاصطلاحيّ، لأنّ المعنى الأوّل اعتُبر فيه كونُه لفظًا، والمعنى الثاني كونُه مفيدًا، وإن لم تكن الفائدةَ المرادةَ في الاصطلاح.

وهو حالةَ كونه في اصطِلاحِ أي: عُرفِ المُتكَلِّمينَ - وهم أهل أُصول الدِّين، اشتَهروا بذلك لأنّ عُنوان مباحثهم كان قولَهم: الكلامُ في كذا، أو لأنّ مسألة الكلام أشهر مباحثهم وأكثرها نزاعًا، إلى غير

(١) هو أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي، نحوي كبير، توفي سنة ٦٦٩. صلة الصلة ص ١٤٢. وانظر شرح الجمل له ١: ٨٥: ٨٨ والذيل والتكميل ١: ٢٥.

(٢) شعر الأخطل ص٥٦٠. ومابين معقوفين تتمة من م.

ذلك ممّا أطال به المحقِّق[1] في «شرح العقائد» - عِبارةٌ أي: مُعبَّر به عَنِ المَعنَى: ما يُعنَى ويُراد، القائمِ أي: ذلك المعنى بالنَّفسِ. ويقال له: الكلام النفسيّ. ولا يُعَدُّ في تحقُّق هذه الصفة، لأنّ مَن يأمرُ منّا وينهى ويُخبر يجدُ في نفسه معنًى، ثمّ يدلّ عليه بنحو العبارة.

فمعنى كونه - تعالى - متكلِّمًا الثابتُ [مِن][2] ذلك، بإجماع الأُمّةِ وتواتُر النقل عن الأئمّة، عن الصادقينَ من الأنبياء والمرسَلينَ، صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، أنّه قائم بذاته - تعالى - معنًى قديمٌ يَدلّ عليه بالنظم المخصوص الذي ليس من تأليف المخلوقين، الذي يقال له: كلامُ اللهِ، أيضًا حقيقةً.[3] ومعنى الإضافة على الأوّل واضحٌ - وهو كونه صفةً له، سبحانه - وعلى الثاني تقدَّمَ بيانُه. فهو متكلّم باعتبار تلك الصفة النفسانيّة.

وخَصّ المعتزلةُ، بل وجميعُ الفِرَق[4] كما قال بعضهم، الكلامَ بالثاني، أي: الألفاظِ المخصوصة أوجدها - سبحانه - في شيء فسُمعتْ. فهو متكلّم بمعنى: مُوجِد الكلامِ في الغير. ورُدَّ عليهم بما منه أنّ المتحرّك مَن قامت به الحركة، لا مَن أوجدها.

فإن قيل: يلزم أن يكون ذلك المعنى القائمُ هو المسموعَ لموسى ﷺ، وكيف يُعقل ذلك؟ قلنا: قال الشيخ الأشعريّ:[5] لمّا لم يتعذّر

(١) هو السعد التفتازاني.

(٢) من حاشية م.

(٣) م: يقال له أيضًا كلام الله حقيقة.

(٤) يعني: بل المعتزلة وجميع الفرق. انظر تعليقنا على ص ٣٧.

(٥) هو أبو موسى الصحابي المشهور بالأشعرية.

رؤيةُ ذاته، مع أنه ليس جسمًا ولا عَرَضًا، لا يتعذّرُ ولا يستحيل سماعُ نفسِ ذلك المعنى الذي ليس بحروف. ومن نفى وجود هذه الصفة قال: يستحيل[1] سماع ما ليس من جنس الحروف، وموسى ﷺ[2] إنّما سمع الحروفَ المخصوصةَ الدالّةَ على ذلك المعنى، وخُصّ بالكليم لكونه سمع تلك الحروفَ بغير واسطة المَلَك.

[عناصر الكلام]

وهو حالةَ كونه في اصطِلاحِ النَّحوِيِّينَ أي: في عُرفهم - وهو جمع نحويّ منسوب إلى عِلم النَّحو - عِبارةٌ أي: معبَّر به عَمّا أي: مُؤلَّفٍ اشتَمَلَ، أي: ذلك المؤلَّف من حيثُ المجموعُ، علَى كلّ واحد من ثَلاثةِ أشياءَ، اشتمالَ الكلّ على أجزائه - فالمُغايَرةُ بينَ المشتمِل والمشتمَل عليه ظاهرةٌ، إذ الملحوظُ كما علمتَ في الأوّل المجموعُ من حيثُ إنّه مجموعٌ، وفي الثاني تلك الأشياءُ من حيثُ تفصيلُها - لا زائدَ علَيها، علَى القول الصَّحِيحِ.

وهِيَ أي: تلك الثلاثة: اللَّفظُ العربيّ أي: كونُه ملفوظًا به، كما سيأتي أنه عندهم حقيقةٌ في ذلك، والإفادةُ التّامّةُ أي: كونُه مُفيدًا معنًى تامًّا - وسيأتي بيانه - والقَصدُ[3] أي: كونُه مقصودًا، أي: أن يتّصف ذلك المؤلَّف بكلّ واحد من هذه الأوصاف الثلاثة.

---

(١) في الأصل: تستحيل.

(٢) الدعاء ليس في م.

(٣) فوقها في م: على الصحيح.

فاندفعَ ما عساه يقال: كيف يصحّ اشتمال المؤلَّف على كلّ من اللفظ والإفادة والقصد ويتّصف به، مع آنها من صفات المتكلم؟ «وقَيدُ

٧ التَّركِيبِ الذي/ زاده بعضهم، في حدّ الكلام على اللفظ والإفادة [والقصد]،[1] لا حاجةَ إلَيهِ أي: إلى التصريح به، كما يُعلم من كلامه الآتي أنّ الإفادة تُغني عنه.

وفيه أنّ المصنّف هنا أتى، مع اللفظ والإفادة [والقصد]،[1] بما هو أخصّ من التركيب. وهو التأليف على ما اشتَهرَ،[2] حيث فسَّر «ما» بـ «مؤلَّف»،[3] فكان المناسب لهذا أن يفسِّر «ما» بـ «شيء». ومِمّن صرّح بأنّ التأليف أخصّ من التركيب للأُلفة ـ وهي الملاءمة ـ[4] ابن القوّاس[5] في شرح «ألفيّة ابن مُعْطٍ».[6] وفي كلام سيّد المحقّقينَ:[7] التأليفُ والتركيبُ واحدٌ. انتهى.

أي: ومِن ثَمّ لم يَشترط أحد من النحويِّين وجودَ الأُلفةِ المُشعِرِ بها التأليفُ بين أجزاء الكلام، بل المَدار على وجود التركيب، وُجِدَتِ الأُلفة بين أجزاء الكلام أوْ لا.

---

(١) تتمة يقتضيها السياق.

(٢) أي: على التفسير المشهور. وفي الأصل: «اشتمل». والتصويب من م.

(٣) انظر ما قبل الفقرتين الماضيتين في ص ٥٣.

(٤) في الأصل وم: الملائمة.

(٥) عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي. بغية الوعاة ٢: ٩٩ وكشف الظنون ص ١٥٦.

(٦) ابن معط هو أبو الحسين زين الدين يحيى الزواوي المغربي ، نحوي وشاعر، توفي سنة ٦٢٨. بغية الوعاة ٢: ٣٤٤.

(٧) هو السيد الجرجاني.

لكن في «التعليقة» لابن النحّاس:[1] والفرق بين التأليف والتركيب أنّه لابُدّ في التأليف من نِسبة تُحصّل فائدةً تامّة مع التركيب. مثل قولنا: زيدٌ منطلقٌ، وقامَ زيدٌ. فالمركّب أعمُّ من المؤلّف انتهى. ولْيتأمَّلْ فيه، فإنّه عجيب. وفي «المُغني» لابن فَلاح:[2] التأليف حقيقةٌ في الأجسام مَجازٌ في الحروفِ، أي: المتتاليةِ، تشبيهاً لها بالأجسام.

[مفهوم اللفظ وأقسامه]:

وإذا أردت معرفة كلّ مِن اللفظ والإفادة والقصد، فاللَّفظُ في الأصلِ أي: اللغةِ، لأنّ المعنى اللغويّ أصل بالنسبة للمعنى الاصطلاحيّ لتقدُّمه عليه، مَصدَرُ: لَفَظْتُ الشّيءَ، إذا طَرَحتَهُ، بفتح التاء أي: تقول ذلك إذا طرحتَه، ثُمَّ نُقِلَ في عُرفِ النُّحاةِ: جمع ناحٍ ـ وهو العارف بالنحو ـ عن هذا المعنى المصدريّ إلَى اسمِ المَفعُولِ أي: الملفوظِ به، كـالنقل الحاصل في الخَلْقِ إذا أُريد به الموجود. فإنّه في الأصل مصدر: خَلَقَ، بمعنى: أوجَدَ ـ فمعناه الإيجاد ـ نُقل عن ذلك المعنى المصدريّ، وجُعل بِمَعنَى المَخلُوقِ أي: الموجودِ اسم مفعول.

إلّا أنّه فرقٌ ما بينهما من جهةِ أنَّ الخَلقَ بِمَعنَى المَخلُوقِ مَجازٌ لُغَوِيٌّ، مِن إطلاق اسم المتعلّق بكسر اللام ـ [وهو الإيجاد] ـ[3] على

---

(١) هو أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، نحوي وأديب ومقرئ، توفي سنة ٦٩٨. والتعليقة: شرح لكتاب «المقرَّب» لابن عصفور. بغية الوعاة ١: ١٣ ـ ١٤ وكشف الظنون ص١٨٠٥ ومعجم المؤلفين ٨: ٢١٩. وانظر ص ١٤٥.

(٢) هو أبو الخير تقي الدين منصور النحوي اليمني، توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة ٢: ٣٠٢ وكشف الظنون ص ١٧٥١.

(٣) من حاشية م.

المتعلّق بفتحها. وهو الموجَد. أي: لم يَشتهر في ذلك، بحيثُ هُجِر المعنى الأصليّ وصار لا يُراد[1] منه إلّا بقرينة، فلم يُحكم عليه بأنّه حقيقة عُرفيّة.

واللّفظُ اشتَهر بِمَعنَى المَلفُوظِ، بحيثُ هُجِر معناه الأصليّ وصار لا يُراد منه إلّا بقرينة، فحُكم عليه بأنّه حَقِيقةٌ عُرفِيّةٌ. ومن هذا التقرير[2] علمتَ الفرق بين المجاز اللغويّ[3] والمنقول. وهو أنّ الأوّل لا يُترك ويُهجر فيه المعنى الأوّل، بخلاف الثاني. فادّعاء النقل في «الخَلق» فيه مُسامحة.

ومِن ثَمَّ أي: من هنا، أي: من أجل أنّ اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقةٌ عُرفيّة، ساغَ: جاز استِعمالُهُ فِي الحَدِّ، إذ لو بقي على معناه المجازيّ ولم يُدَّعَ أنّه مشهور لم يَسُغ استعماله في الحدّ، لِأَنَّ الحُدُودَ أي: حدودَ أهل الميزان تُصانُ، أي: يجب صناعةً صيانتُها ـ وحدودَ نحوِ النُّحاة الأَولى صيانتُها ـ عَنِ المَجازِ: الغيرِ المشهورِ،[4] لأنّ المُراد منه غيرُ ظاهر إلّا بالقرينة الواضحة، بخلاف المشهور، فإنّه كالحقيقة.

ومن ثَمَّ قال إمام الحَرَمَينِ:[5] ذَوُو البصائر لا يُودِعون مقاصد الحدود إلّا في عبارات، هي قوالبُ لها تبلغ الغرض، في غير قصور

---

(١) أي: المعنى الأصلي.

(٢) في حاشية م عن نسخة: «التفرير». ولعل المراد هو: التفريق.

(٣) م: «المجاز». وفوقها «ي». يعني: «المجازي». ثم ألحقت «اللغوي» بالحاشية مصحّحًا عليها.

(٤) اقتران «غير» هنا بـ «أل» صحيح فصيح، لأنها حرفية موصولة وليست للتعريف. انظر شرح قواعد الإعراب ص ٢١١.

(٥) ضياء الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني الشافعي، فقيه أصولي مفسر وأديب، توفي سنة ٤٧٨. طبقات الشافعية ٢: ٢٤٩ ـ ٢٨٣ و ذيل تاريخ بغداد ١٢: ٢.

ولا ازدياد، يفهمها المبتدئون ويُحسِنها المُنتهيون.[1] انتهى.

لكن في كلام ابن السُّبكيِّ:[2] لم أرَ تعريفًا إلى الآنَ لا مجازَ فيه، لا في المنطق ولا في الكلام ولا في الأُصول. وهي العلوم التي تُحرَّر فيها التعاريفُ أكثرَ من غيرها. فما ظنّك بغيرها؟ انتهى .أي: كالنحو، لأنّ التعاريف فيه لا يُراد بها الكشف التامّ عن حقيقة المعرَّفات.

وحيثُ جُعل اللفظ بعنى الملفوظ، في عُرف النُّحاة، كانَ قِياسُهُ أن يَشمَلَ كُلَّ ملفوظٍ أي: مَطرُوحٍ، لا خُصوصَ الحروفِ والحركات، مِن أيِّ جارحةٍ[3] لا خصوصَ الفَمّ،[4] كَما أنَّ الخَلقَ بمعنى: المخلوق يَشمَلُ كُلَّ مَخلُوقٍ. إلّا أنَّ النُّحاةَ لم يُبقوه على هذا العموم، بل خَصُّوهُ بِما يلفظه ويَطرَحُهُ اللِّسانُ والحلقُ والشفتانِ، دُونَ غيرها من الجوارح، أي: [ما][5] من شأنه ذلك، كما سيأتي.

وخَصَّ اللسانَ بالذكر لأنّه أشهر هذه الآلات الثلاثة،[6] وبيَّنَ

---

(١) كذا في الأصل و م. والصواب: المنتهُون.

(٢) هو بهاء الدين أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي، عالم في اللغة والبلاغة وقاض وخطيب ومفسر، توفي سنة ٧٧٣. بغية الوعاة ١: ٣٤٢ - ٣٤٤.

(٣) كثر مثل هذا في كلام المتأخرين والمعاصرين، وهو شاذ وغريب، يخالف أصول التعبير الفصيح. وقد يمكن تخريجه ببعد على أن التقدير: من أيِّ جارحة كانت. فـ «أيّ» اسم موصول مضاف، حذفت بعده جملة الصلة، وهي كون عام فعلها تام. والمعروف جواز حذف الصلة إذا دل عليها نظير أو سياق، وهو مفقود هنا. انظر المغني ص ٦٩٢ - ٦٩٣.

(٤) كذا في الأصل، وتشديد الميم لغة خاصة بالشعر.

(٥) من م.

(٦) كذا في الأصل وم، وهو جائز إذا لم يضف العدد إلى المعدود.

٨ «ما»[١] بقوله:/ مِنَ الصَّوتِ المُشتَمِلِ علَى بَعضِ الحُرُوفِ الهجائيّة والحركات.[٢] ولمّا كانتِ الحركاتُ تابعة للحروف في المخرج اقتَصر على الحروف.

وتَلخَّصَ مِن هذا التقرير أنَّ النُّحاةَ تَصرَّفُوا فِيهِ، أي: اللفظِ، تصَرُّفَينِ. وهُما النَّقلُ عن معناه الأصليّ، الذي هو المعنى المصدريّ، إلى اسم المفعول، والتَّخصِيصُ بما يلفظه اللسانُ والشفتانِ والحلقُ، من الصَّوت المشتمل على بعض الحروف الهجائيّة والحركات. وهذا تصريح بأنّ النُّحاة خصّوه بما ذُكر، بعد جعله بمعنى اسم المفعول.

وقد تردّد بعضهم في ذلك، فقال: اللّفظ في اللُّغة: الرَّمْيُ. ثمّ نُقل في عُرف النُّحاة ابتداءً، أي: باقيًا على معناه المصدريّ، أو بعد جعله بمعنى الملفوظ، إلى ما يمكن أن يَتلفَّظ به الإنسان [من اللِّسان].[٣]

وحـ[٤] يصدقُ اللفظُ على كلماتِ الله ـ تعالى ـ[٥] وكلماتِ الملائكة والجنّ، بناء على أنه ليس لهما[٦] آلةُ النُّطق المعهودةُ للإنسان من اللّسان والشفتين والحلق، وتسبيحِ الحصى ونحوِه، لأنّ[٧] ذلك مما يمكن أن يتلفَّظ به الإنسان. وإنّما لم يُقل: «ألفاظ الله» رعايةً للأدب، أي: لأنه اشتَهر أنّ اللفظ خاصّ بما يَخرج من الفم. ففي ذلك إيهام إثبات الجارحة له، تعالى.

---

(١) أي: في «ما يطرحه اللسان». م: ما صح.
(٢) م: أو الحركات.
(٣) من م.
(٤) م: «وحينئذ». وهذا الرمز سيرد كثيرًا في الكتاب، كما سترى.
(٥) الاعتراض ليس في م.
(٦) أي: ليس للملائكة والجن.
(٧) الجار والمجرور متعلقان بالفعل: يصدق.

وبهذا تعلم أنّ الصوتَ المذكورَ الخارجَ من غير هذه المخارج يكون لفظًا اصطلاحًا، وحينئذ[1] يكون ذكر اللسان والشفتين والحلق، فيما سيأتي، جريًا على ما هو الغالب المعهود. كيفَ، وثَمَّ حروف لا تخرج من ذلك عند بعضهم، وهي حروف الجوف؟

ثمّ إنّ هذا الذي ذكره المصنّف، من أنّ النُّحاة تصرّفوا في اللفظ تصرّفَينِ، هو المشهور بين الناس. وفي «شرح رسالة الوضع»:[2] واعلم أنّ اللفظ في أصل اللُّغة مصدرٌ بمعنى الرَّمْي. فهو بمعنى المفعول، فيتناول ما هو صوت معتمِد على مخرج، وما هو غير ذلك، صادرٌ ذلك من الفم أو غيره. لكن خُصَّ في عُرف اللّغة بما هو صادر من الفم، من الصوت المعتمِد على مخرج. انتهى. وعليه فلم تنفردِ النُّحاة لا بالنقل[3] ولا بالتخصيص، لوجود ذلك عند أهل اللُّغة.

ويوافق هذا قولَ شيخ المحقِّقينَ:[4] اللفظ في أصل اللُّغة مصدرٌ، ثمّ استُعمل بمعنى الملفوظ، كما يقال: «الدِّينارُ ضَرْبُ الأميرِ» أي: مضروبُه. أي: أُريد[5] أنّه استُعمل حقيقةً، وأنّ الملفوظ من خُصوص الصوت المعتمِد على مخرج. [وإن كان الملفوظ أعمَّ من الحروف لم ينفردوا بالنقل، بل بالتخصيص بالحروف]،[6] كما هو المتبادِر.

---

(١) م: وح.

(٢) رسالة الوضع للسيد الشريف علي بن محمد المتوفي سنة ٨١٦، وعليها شروح. كشف الظنون ص ٨٩٨.

(٣) لا: زائدة لتوكيد النفي بـ «لم»، وهي في مثل هذا السياق تعني شمول الأمرين معًا وكلاًّ منهما على حدة، وتقتضي التكرار بعدُ كما ترى.

(٤) أي: الرضي الأستراباذي. وفي النقل تصرف. انظر شرح الكافية ١: ٣.

(٥) م: إن أُريد.

(٦) من م.

وفي كلام سيّد المحقِّقين:[١] واللفظ في أصل اللُّغة الرَّمْيُ، ثمّ استُعمل في الرمي من الفم. والمعنيانِ مصدريّانِ. انتهى. وهو يُفيد أنّ اللفظ لم يُستعمل في اللُّغة بمعنى الملفوظ، بل بقي فيها على معناه المصدريّ، أي:[٢] فيخالف ما سبق. وقوله «من الفم» هو ظاهر في الصوت المعتمِد على مخرج. وحـ[٣] فقد انفرد النُّحاة بالنقل دُون التخصيص.[٤] وهذا تحرير لما أطال به كثير.

واستِعمالُهُ أي: اللفظِ في الحَدِّ أي: حدِّ الكلام أَوْلَى مِنِ استِعمالِ الصَّوتِ فيه، لِأَنَّ الصَّوتَ جِنسٌ بَعِيدٌ بالنسبة للفظ، لِانطِلاقِهِ أي: الصوتِ علَى الصوت ذِي: صاحبِ الحُرُوفِ أي: جنسها أو الحركاتِ، وغَيرِها أي: وعلى غير ذي الحروف، أي: أو الحركات ـ وينال له: الصوتُ السادَجُ ـ[٥] بِخِلافِ اللَّفظِ.

فإنَّهُ جنسٌ قريب بالنسبة للصوت، إذ لا يطلق إلّا على الصوتِ ذي الحروف، لأنه اسمٌ لِصَوتٍ مُشتَمِلٍ علَى ذِي: صاحبِ مَقاطِعَ أي: مَخارِجَ، كما سيصرح به، ولأنّه يلزم على حمل المقاطع على حقيقتها قصورٌ في تعريف اللَّفظ، وصاحبُ المَخارج أي: جنسِها الحرفُ أو الحركةُ، وإن لم

---

(١) هو السيد الجرجاني.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: وحينئذ.

(٤) م: «لا بالتخصيص». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

(٥) كذا في الأصل و م، وهو الصواب لا «ساذج» في تعريب «ساده» بمعنى: البسيط الخالص لا يخالطه شيء آخر، لأن السين والذال لا تجتمعان في كلمة عربية. انظر المعرب ص ٢٤٦ والقاموس والتاج ومتن اللغة (سذج).

يكن المخرج لها استقلالاً ـ وذلك كالظَّواهِرِ والضَّمائرِ البارِزةِ ـ أو مُشتَمِلٍ على ما هُوَ[١] في قُوّةِ ذٰلِكَ الصوت المشتمِل على ما ذُكر.

وذلك كالضَّمائرِ المُستَتِرةِ، وجوبًا أو جوازًا. فإنَّها ألفاظٌ بالقُوّةِ لا يمكن أن يتلفَّظ بها الإنسان، لأنّها المعاني المُرادة من غير أن تُقصد بلفظ، أي: لم يُوضع لها لفظٌ يعبَّر به عنها. فهي صوتٌ مشتملٌ على ذي مقاطع حُكمًا. ألا تَرَى أنَّها، أي: تلك الضمائرَ المستترةَ، مُستَحضَرةٌ عِندَ النُّطقِ بِما يُلابِسُها مِنَ/ العَوامِلِ، استِحضارًا لا خَفاءَ مَعَهُ ولا لَبسَ. ٩
فكأنّها ملفوظة، فهي لفظ حُكمًا.

ومِن ثَمَّ أجرَوا عليها ما أجرَوه على الملفوظ به[٢] بالفعل، من الأحكام، كالإسناد إليها وتوكيدها والعطف عليها ومجيء الحال منها، إلى غير ذلك. وهذا، كما لا يخفى، لا يُنافي القولَ بأنّ الضمير المستتر لفظٌ حقيقةً. وهو ظاهر صنيع المصنِّف، لأنّ قائله عنَى[٣] الحقيقةَ العُرفيّةَ، لا الحقيقةَ أي: اللُّغويةَ أيضًا.

فإن قيل: قد ذكرتَ أنّ الضمير مستتر وجوبًا وجوازًا، ونسمع من ألسنة المُعربِينَ أنّ في نحو «اضرِبْ» ضميرًا مستترًا وجوبًا تقديره: أنتَ، وفي نحو «قامَ» مِن: زيدٌ قامَ، ضميرًا مستترًا جوازًا تقديره: هو. فقد لُفِظَ بالضمير المستتر.

أُجِيبَ بأنّ هذا الملفوظ به ليس هو عينَ ذلك المستتر، بل هو

(١) في حاشية م تعليقة ناقصة، يفهم منها أن «ما» معطوفة على «ذي»، من عبارة المتن المشروح.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: «عن». م: «يعني». وفي الحاشية عن نسخة: عنى.

ضمير بارز منفصل استُعير للتّعبير به بدلًا عن ذلك المستتر: لضيق العبارة وتسهيلًا على المتعلّم، كما يُفهِمه قولهم: تقديره. ومن ثَمَّ لو قيل: اضرِبْ أنتَ، أو زيدٌ قامَ هوَ، كان «أنت وهو» تأكيدًا لذلك الضمير المستتر.

فإن قيل: حيثُ كان الضمير المستتر لا يَظهر بوجهٍ، فما معنى كونه مستترًا جوازًا؟ أُجِيبَ بأنَّ هذه تفرقة اصطلاحيّة. وهي أنّ عامل ذلك الضمير إن كان[1] يرفع اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا قيل للمستتر فيه: إنه مستتر جوازًا. وإلّا قيل: إنه مستتر وجوبًا. ووجه هذه التفرقة ظاهر.

وقد علمتَ أنّ الحركة لفظ، وأنّ المصنِّف كغيره إنّما اقتصر على الحرف،[2] لأنّ الحركة تابعة له في المخرج لا استقلال لها بمخرج. فقول بعضهم: «أقلُّ ما يُطلق عليه اللّفظُ حرفٌ واحدٌ» لم يُرِدْ بذلك الاحترازَ عن الحركة، بل رأيٌ لِما ذكرنا، خلافًا لمن أخذ بظاهره.

على أنّ سـ[3] سمّى الحركاتِ حروفًا صغيرة،[4] حيث عبّر عن الضمّة بالواو الصغيرة الخ. وفي كلام ابن يعيش:[5] المتقدّمون كانوا يسمّون الفتحةَ الألفَ الصغيرةَ، والضمّةَ الواوَ الصغيرة، والكسرةَ الياءَ

(١) م: إذا كان.

(٢) في الأصل: الحروف.

(٣) م: سيبويه.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٣١٥.

(٥) هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المعروف بابن الصائغ، نحوي مشهور توفي سنة ٦٤٣. وفيات الأعيان ٦: ٤٥ ـ ٥١ وشرح الملوكي في التصريف ص ٣ ـ ٨ وسر صناعة الإعراب ص ١٧.

الصغيرة، لأنّ الحركاتِ والحروفَ أصوات. وإنّما رأى النحويون صوتًا أعظم من صوت، فسمَّوْا العظيم حرفًا والضعيف حركة، وإن كانا في الحقيقة شيئًا واحدًا. انتهى.

ثمّ لا يخفى أن قول المصنِّف «استعمال اللّفظ[1] أولى من استعمال الصوت» قيل فيه: إنّه من خلط اصطلاح بآخَر، لأنّ حدود نحو النُّحاة لا يُراد بها الكشفُ التامّ عن المحدودات، كما هو شأن أهل الميزان، بل تمييزُها. وهذا يُكتفى فيه بالأجناس البعيدة.

ويُرَدّ بأن هذا لا يمنع دعوى الأولويّة، وإنّما يمنع دعوى الإخلال. نعم يقال: كان الأولى حـ[2] للمصنِّف أن يأتي بدل «اللفظ» بـ «القول»، لأنّ اللفظ جنس بعيد بالنسبة للقول، لانطلاقه على المُهمَل أي: غير المستعمل وغير الموضوع.

فقول ابن هشام في «شرح القطر»:[3] والقول «خاصٌّ بالموضوع»، أي: أو المستعمل، وحـ[2] لا يخرج عن ذلك المجازُ، بناءً على أنّه غيرُ موضوعٍ. قال سيّد المحقّقين[4] في «حواشي المطوّل»: المجاز غير موضوعٍ البتّةَ.

وقال في «حواشي العضد»:[5] الخلافُ في أنّ المجاز موضوعٌ أوْ

(١) يعني القول: «استعماله». انظر ص ٥٦ و٥٨.

(٢) م: حينئذ.

(٣) في ص ١١.

(٤) هو السيد الجرجاني.

(٥) المراد: شرح كتاب المواقف في علم الكلام لعضد الدين عبد الرحمن الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦، كشف الظنون ص ١٨٩١ وبغية الوعاة ٢: ١٩٦ - ١٩٧.

لا لفظيٌّ، منشؤه الاختلافُ في معنى الوضع. انتهى. والحق أنّ المجاز موضوعٌ بالنوع. وأُجيب بأنّ القول، وإن كان أخصّ من اللفظ لِما ذُكر، إلّا أنّه[1] استُعمل في الرأي والاعتقاد كثيرًا، حتّى صار كالحقيقة العُرفيّة، فصار كالمختصّ بذلك.

والصَّوتُ الذي هو مسمّى اللفظِ لا مُطلَقُ الصوت، كما لا يخفى، عَرَضٌ. وهو عند المتكلِّمينَ: ما لا يقوم بذاته من الممكنات بل بغيره. ومِن ثَمَّ قال: **يَقُومُ بِمَحَلٍّ يَخرُجُ ذلك العَرَضُ مِن داخِلِ الرِّئةِ إلَى خارِجِها**.

والرِّئةُ بالهمز: عِضوٌ ذُو شُعبتَينِ: إحداهما في الجانب الأيمن، وهي ذات ثلاث شُعَب، والأُخرى في الجانب الأيسر، وهي ذات شُعبتين، يُحيط ذلك العضو بالقلب كالفِراش اللَّيِّن له، يَجذب للقلب بانبساطه النسيمَ، ويَخرج عنه بانقباضه البخارُ الدُّخانيّ المحترق مَعَ **النَّفَسِ**، مصاحبًا للنَّفَس حالَ كونه مستطيلًا أي: **مُمتَدًّا مُتَّصِلًا بِمَقطَعٍ**[2] أي: مخرج، **مِن مَقاطِعِ**: مخارجِ **حُرُوفِ الحَلقِ واللِّسانِ والشَّفَتَينِ**، التي هي
١٠ آلةُ النُّطق المعهودة./

أي: يستمرّ متّصلًا حتّى يَعرِضَ له، في الحلق واللسان والشفتين، مَقاطعُ تَثنيه[3] عن امتداده واستطالته. فكلٌّ من الحرف والحركة عبارةٌ عن الصوت الذي يُسمع عند انحباس الهواء في المخرج.

وكأنَّ المصنِّف أراد بهذا الكلام ـ أعني قوله: والصوت عَرَض

---

(١) كذا، وهو تعبير شائع في أقوال المتأخرين والمعاصرين، لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ - ٤٣٢ و٦٦٦.

(٢) هذه بالأسود في م، و«مستطيلًا» بالأحمر.

(٣) م: تثنية.

الخ - إيضاحَ ما قدَّمه من قوله: [1] «اللفظ اسم لصوت مشتمل على ذي مقاطع»، لاشتمال هذا على بيان كيفيّة اشتمال الصوت على الحروف. وإلّا فكان[2] الأَولى أن يقتصر ههنا على تعريفِ مطلقِ الصوت، وهو عند أهل السُّنّة كيفيّة للهواء تَحدث[3] بمحض خلق الله -[تعالى]-[4] وعند الحكماء تَحدث[3] من تموّج الهواء واصطكاك بعضه ببعض، ولا يزال الهواء المكيّف بالصوت يدفعه ما بعده إلى أن يصل إلى الدِّماغ فيُسمع.

ثمّ إنّ المصنِّف تجوَّز في إطلاق لفظ «المقطع» على «المخرج»، لِما بينهما من العلاقة. وقد أشار إلى ذلك بقوله: **وإطلاقُ المَقطَعِ علَى المَخرَجِ المُعيَّن**، لإرادة ذلك زيادةَ لَفظةِ «حُرُوف» التي لولاها لكان تعريف اللفظ قاصرًا، **مِن إطلاقِ**[5] **اسم الحالِّ** - وهو الخارج - **علَى المَحَلِّ**، أي: محلّ خروج ذلك الخارج.

فهو من تَسمية المحلِّ باسم الحالِّ فيه، كما يُسمَّى الحالُّ باسم مَحلّه، كالغائط مرادًا به الفضلةُ المخصوصة. **إذِ المَقطَعُ عندهم حَرفٌ مَعَ حَرَكةٍ، أو حَرفانِ ثانِيهِما ساكِنٌ، علَى ما صَرَّح بِهِ ابنُ سِينا**[6] **في [كِتابِ]**[7]

---

(1) في ص ٦٠.

(2) يريد: فقد كان.

(3) في الأصل: يحدث.

(4) من م.

(5) الجار والمجرور من إطلاق: متعلقان بالخبر المحذوف للمبتدأ: إطلاق.

(6) الشيخ الرئيس أبو علي الحسين بن عبد الله، طبيب فيلسوف وعالم في المنطق والطبيعيات والإلهيات، توفي سنة ٤٢٨. تاريخ الحكماء ص ٢٧ - ٧٢.

(7) من م. واسم الكتاب مهمل في الأصل و م، ضبطناه بما يناسب اللفظ العربي، لأنه معرب. انظر الصحاح في اللغة والعلوم ٢: ٥٢٠ ومعجم المعتمد ص ٧٥.

«المُوَسِيقَى». والمُوَسِيقَى: كلمة يونانيّة معناها علم الألحان، ويُعرف الآن بالغِناء،[1] لأنّ النفس تستغني به عن غيره من المَلاذّ البدنيّة في حال سماعه.

قال بعض الحكماء: فضلُ الغِناء كفضل المنطقِ على الخَرَس، والدينارِ المنقوشِ على القطعة من الذهب. وفي كلام بعضهم: الغِناء يحرّك الهَوَى[2] الساكنَ ويُسكّن ألمَ الهَوَى المتحرّكِ.

وفي كلام بعضهم: الصوتُ الشجيُّ يوصل إلى نَعِيم الدنيا والآخرةِ، لأنه يؤنسُ الوحيدَ ويريحُ التعبانَ ويسلّي الكئيبَ، ويحضّ على الشجاعة واصطناع المعروف. قال أفلاطونُ:[3] هذا العِلم، أي: عِلم المُوَسِيقَى، لم يضعه الحكماء للّهو واللّعب، لكن للمنافع الذاتيّة ولذّة الروح الروحانيّة وبَسط النفس، وترطيب اليُبوسات وتعديل السَّوداء وترويق الدّم. انتهى.

والمَقطع: ما ذُكرَ،[4] على ما صرّح به أيضًا الإمام أبو نصرٍ الفيلسوفُ ناصرُ الدِّينِ الفارابيُّ[5] في كِتابِ: الألفاظِ [والحُرُوفِ].[6] والمَخرَجُ: مَحَلُّ خُرُوجِ الحَرفِ أي: جنسِه. وسكتَ عن الحركة لِما تقدّم.

---

(١) في حاشية م أنه بكسر الغين مع المد، وفتحُها مع القصر يكون لليسر.

(٢) في حاشية الأصل أن الهوى هوى النفس جمعه أهواء، والهواء بالمد بين السماء والأرض جمعه أهوية.

(٣) فيلسوف يوناني توفي في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد. دائرة المعارف الإسلامية «الاستعمارية» ٤: ٥٦ - ٨٦.

(٤) م: «على ما ذكر». ثم ضُرب عليهما بالقلم.

(٥) هو محمد بن محمد بن طَرْخان، عالم وطبيب وفيلسوف، شرح مؤلفات أرسطو فعُرِف بالمعلم الثاني، وتوفي سنة ٣٣٩. طبقات الأطباء ٢: ١٤ - ١٤٠.

(٦) من م. وانظر هدية العارفين ٢: ٣٩.

[الإفادة والقصد]:

والإفادةُ في الأصل: مَصدَرُ: أفادَ. وليس المُراد بها هنا ذلك ـ وإلّا لَخالَفَ[1] ما سبق، من جعلها صفةً للمؤلِّف ـ بل المُرادُ بِها إفهامُ مَعنًى مِنَ اللَّفظِ لم يكن عند السامع، أي: أن يُفهِم اللفظُ معنًى، يَحسُنُ السُّكُوتُ علَيهِ، أي: على ذلك المعنى الذي يُفهمه اللفظُ، مِنَ المُتكَلِّمِ بذلك اللفظ، أو مِنَ السّامِعِ له، أو مِن كُلٍّ مِنهُما أي: المتكلم والسامع، علَى خِلافٍ في ذَلِكَ أي: في حُسن السكون ممَّن ذُكِر. وأصَحُّها أي: هذه الأقوالِ الثلاثة أوَّلُها، ومن ثَمَّ قُدِّمَ.

وإنّما كان أصحَّها لمناسبةٍ لفظيّة، وما ذاك إلّا لِأنَّ السُّكُوتَ خِلافُ التَّكَلُّمِ، وقد اتّصف المتكلّم بالتكلُّم لصدوره عنه، فكَما أنَّ التَّكَلُّمَ صِفةُ المُتكَلِّمِ يَكُونُ السُّكُوتُ صِفتَهُ أيضًا، أي: المناسبَ[2] ذلك. وبهذا يندفع ما قيل: السامعُ يصحّ أن يتّصف بالتكلُّم أيضًا، وكما يكون التكلُّم صفتَه يكون السكوت صفتَه أيضًا. وحاصل الدفع أنَّ تعلُّق السكوت بالمتكلِّم أتمُّ وأولى، لوجود التكلُّم منه بالفعل، ووصفُ السامع بالتكلُّم إنّما هو على ضرب من التجوُّز.

وأشار بعضهم إلى أنّ هذا الخلاف لفظيّ، أي: لأن معنى حُسن سكوت المتكلِّم ألّا يصيرَ السامع، بعد فهم المعنى من اللَّفظ الذي أتى به المتكلِّم، منتظرًا لشيء آخَرَ يأتي به المتكلِّم، ممّا يتوقَّف عليه تمام

---

(١) حملت «إلّا» على «الولا» بدخول اللام على جوابها. انظر تعليقنا على الورقة ١. وفي الأصل: لتخالف.

(٢) م: المناسبة.

ذلك المعنى، كالمُسند إليه. ومعنى حُسن سكوت السامع ألّا يصيرَ، بعد فهم المعنى من اللَّفظ الذي أتى به المتكلِّم، منتظرًا لشيء آخَر يأتي
١١ به المتكلِّم، ممّا يتوقَّف عليه تمام ذلك المعنى المتقدّم. فحسنُ سُكوتِ/ المتكلِّم يلزمه حُسنُ سكوتِ السامع، وبالعكس.

فإن قيل: متى يحسُن السكوت؟ قيل: إذا أتى المتكلِّم بالمُسند والمُسند إليه مع الإسناد، وإلّا لم يحسُن. ومنه يُعلَم أنّ حُسن السكوت لا يتوقَّف على ذكر شيء من الفَضَلات، كالمفعول والحال، وانتظارُ ذلك لا عِبرة به. ومن ثَمَّ قيل له: الانتظار الناقص.

فقد عُلم أنّ الفائدة المذكورة تستلزم الإسناد الذي هو، على المشهور، ضَمُّ كلمةٍ إلى أُخرى على وجهٍ يُفيد فائدة تامّة، أي:[1] ولو بحسَب الأصل عند المصنِّف، كما يدلّ عليه كلامه[2] الآتي: **فخَرَجَ بِذلِكَ**، أي: باشتراط الفائدة المذكورة، **المُفرَداتُ كُلُّها**. ومنها نحو: «عَبدُ اللهِ» عَلَمًا، على الراجح، كما سيأتي. ولا يقال: المفرداتُ خارجة بـ«ما» [في قوله: عبارة عمّا]،[3] لأنّها واقعة على المؤلَّف، لأنّه قد يُراد المؤلَّف ولو من الحروف.

وخرج بذلك **المُرَكَّباتُ الَّتِي لا تُفِيدُ فائدَةَ الكَلامِ المَذكُورِ، لِكَونِها غَيرَ مُشتَمِلةٍ عَلَى إسنادٍ أصلًا، كَ«غُلامُ زيدٍ» وعبدُ اللهِ غيرَ عَلَمٍ.**

وخرج أيضًا **المُرَكَّباتُ الإسنادِيَّةُ** أي: المشتملةُ على إسناد بحسَب

---

(١) في الأصل تقديم وتأخير صوابه من م. وفي حاشيتها أن المراد بالمشهور ألا يكون الإسناد في الجملة معلوم الثبوت أو الانتفاء، كما سيلي بعد.

(٢) في حاشية م: أي: في قوله: والمركبات الإسنادية.

(٣) من م. وانظر ص ٥٣.

الأصل، الَّتِي لا تُفِيدُ الفائدة المذكورة، لعدم اشتمالها على إسناد الآنَ، لأنّ الإسناد الذي كان فيها قد زال واضمحلّ. وهي التي يقال لها: المركَّبات الناقصة. ومِن ثَمَّ قال: لِكَونِها ناقِصةً، نحو: إن قامَ زيدٌ. وقد عُبِّر عن ذلك بأنّه قد يُزاد على التامّ فيعود ناقصًا. ومن ذلك جملة الصِّفة والصِّلة والخبر والحال.

أو المشتملةُ على إسنادٍ حاصلِ الآنَ، لكن تخلّفتْ عنها الفائدة، لِكَونِ مَضمُونِها مَعلُومَ الثُّبُوتِ أوِ الانتِفاءِ بالضَّرُورةِ، أي: لا يكاد أحد يجهله، فلم يُفهم منها غالبًا معنًى لم يكن عند السامع.

وبهذا التقدير يُعلم أنّ الإسناد، في كلامِهِ، محمول على الأعمّ من الوجود بحسَب الأصل، أو بحسَب الآنَ. وبه يندفع ما قيل: كيف يُدَّعى أنّ الجملة الشرطيّة مشتملة على إسناد، ومتى وُجِد الإسناد توجد الفائدة التامّة؟

وإذا أردتَ معرفة كلٍّ، من معلوم الثُّبوت أو الانتفاء بالضَّرورة، فالأوّلُ أي: معلوم الثُّبوت بالضرورة نَحوُ: الجُزءُ أقَلُّ مِنَ الكُلِّ، والواحد نصف الاثنين. والثّانِي أي: معلوم الانتفاء بالضرورة نَحوُ: الكُلُّ أقَلُّ مِنَ الجُزءِ، والاثنان نصف الواحد.

والحكم على ذلك بأنّه غير كلام اصطلاحًا لأنّ الأصل والظاهر في ذلك عدمُ جهله لأحد، ولو خوطب به من يجهل[1] مضمونَه، بأن كان في أوّل سِنّ التمييز ولا يدري معنى الكلّ ولا معنى الجزء، إذ رُبَّ ضروريّ لشخص يكون نظريًّا أو كسبيًّا لآخَر.

---

(١) يعني أن ما ذكر من التراكيب قبل هو غير كلام في الاصطلاح، سواء خوطب به من يعلمه أو من يجهله.

على أنّ عدم العلم بوضع الألفاظ لا يمنع الضرورة. وهذا هو المناسب لِما ذكروه، من عدم صحّة الإخبار عن النكرة حيثُ لا فائدة، ومن صحّة الإخبار حيثُ وُجِدَتِ الفائدة. وجعلوا من الأوّل: «في الدُّنيا رَجُلٌ»،[1] لأنّ العادة تُوجب عدمَ خُلوّ الحال ممّا ذُكر. وجعلوا من الثاني: «عِندنا رجلٌ»، لأنّ العادة لا تُوجب عدم خُلوّ الحال ممّا ذُكر.

قال الشيخ أبو حيّان:[2] كان بعض من عاصرناه يقول: العجب لهؤلاء النُّحاة، أي: هؤلاء الطائفة منهم، يجيئون لأصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام، كقولنا: النقيضانِ لا يجتمعانِ ولا يرتفعانِ، والضِّدّانِ لا يجتمعانِ وقد يرتفعانِ.[3]

أي: لأنّ ذلك من المعلوم بالضَّرورة. لا يقال: هلّا [سُمِّيَ][4] ما مضمونه معلوم بالضرورة كلامًا، حيث خوطب به من يجهل مضمونَه، لعدم علمه بوضع الألفاظ، لحصول الفائدة منه بالفعل لمن ذُكر، والمدارُ على حصول الفائدة [بالفعل وعدمها]،[4] حتى فيما ليس مضمونه معلومًا بالضرورة، كما يفيده كلامه الآتي في قوله: «ومثال اجتماع هذه الثلاثة» إلى آخره،[5] أي: بناءً على أنّ ذلك ليس من معلوم الثبوت بالضَّرورة، وهو المفهوم من كلامه. ويوافقه قولُ ابن عُصفور: والمفيد:

---

(١) في الأصل: رجال.

(٢) أثير الدين محمد بن يوسف بن علي الغرناطي النَّفزي، عالم في اللغة والنحو والتفسير والفقه والتاريخ والنقد، توفي سنة ٧٤٥. بغية الوعاة ١: ٢٨٠ - ٢٨٥.

(٣) التذييل والتكميل ١: ٣٤. وفي النقل زيادة عبارة التفسير.

(٤) من م.

(٥) انظر الورقة ١٤. وفي حاشية م: فإنه يقتضي أن ما ليس مضمونه مفهومًا بالضرورة لا يكون كلامًا إلاّ إن جهل المخاطَب به مضمونه. وإلاّ لم يكن كلامًا.

الذي يحصل منه للمخاطَب عِلمٌ ما لم يكن يعلمه قبلَ ذلك. انتهى.

لأنّا نقول: يلزم عليه أنّ الكلام، كما قال الشيخ أبو حيّان،[(١)] إذا طرق سمع الإنسان فاستفاد معناه، ثم طرقه ثانيًا وهو قد علم/ مضمونَه ١٢
أوّلًا، أنّه لا يكون كلامًا باعتبار المرّة الثانية، لأنّه لم يُفده عِلمَ ما لم [يكن][(٢)] يعلمُ، فيكون الشيء الواحد كلامًا وغير كلام بحسَب إفادته السامعَ. هذا خُلفٌ.[(٣)] انتهى. أي: لأنّ العُرف لا يُفرّق بين هاتين الحالتين، سيّما[(٤)] مع قرب الزمن.

---

(١) التذييل والتكميل ١: ٣٤ - ٣٥. وفي النقل تصرف يسير.

(٢) من م.

(٣) الخلف: الخلاف والتناقض والفساد.

(٤) كذا، والخلاف كثير بين العلماء في حذف الواو و «لا» هنا، حتى إن بعضهم أنكره وخطأه، كثعلب والنحاس والقالي والزُّبَيدي وابن يعيش. والحق أن حذف الواو قبلها كثير وصحيح مع بقاء الأولوية والتفضيل وكون الجملة للحالية، و أنه إذا أريد بالتعبير المماثلة فحذفُ «لا» أيضًا هو الصواب، فيكون المعنى هنا: لا يفرّق بينهما تفريقًا مثل تفريق ما هو مع قرب الزمانين. وسيٌّ: مفعول مطلق نائب عن مصدر «يفرق» منصوب ومضاف إلى الاسم الموصول بعده. فلا إشكال ولا اعتراض. وذكر الفارسي أن «لا» حذفت لأنها لا عمل لها وأن الاسم منصوب على الحال، وذكر ابن جني أن «سيّ» في هذا منصوب على الاستثناء.

أما إذا كان المراد الترجيح والتفضيل، أو التعظيم والأولوية، فحذف «لا» له وجه من القياس، كما ذكر ابن السراج وابن بابشاذ والسخاوي. ذلك أنه قد كثر دوران «لا» في كلام العرب، حتى حذفوا خبرها كثيرًا واسمها أحيانًا، فقالوا: لا محالة ولا عليك. وربما حذفوها للعلم بها، وهي مرادة، فقالوا: الصدقة تُستحب في رمضان، سيّما في العشر الأواخر. وقد قالوا: «لا تِيَّما ونا مِيَّما ولا سِيَما ولا سيّ»، بإبدال السين تاء واللام نوناً وحذف الياء الأولى أو «ما». الارتشاف ٢: ٣٢٨ - ٣٣١ والهمع ١: ٢٣٤ - ٢٣٥ والتاج (سوي).

ومِن ثَمّ صرّح بعضهم بأنّه إذا قيل: جاء زيدٌ جاء زيدٌ، كانت الجملة الثانية كلامًا اتّفاقًا،[1] وإن كانت معلومة من الأُولى. ويلزم عليه أيضًا أنّه لو خوطب اثنان بـ «قام زيدٌ»، أحدهما يعلم مضمون ذلك، والآخَر يجهله، أن يكون هذا[2] كلامًا وغير كلام في آن واحد، وهو بعيد عُرفًا.

فهذا لا التفات إليه، بل الأوّل هو المنظور إليه ولا يخالفه قول الجمال بن هشام: «إنّما نحكم على المعلوم بما يجهله السامع، فيحصل له بذلك فائدة، لأنّ المراد ما من شأنه أن يجهله». وكذا لا يخالفه قول ابن عُصفور: «والمفيد: الذي يحصل منه للمخاطَب علمُ ما لم يكن يعلمه»، لأنّه يجوز أن يكون المراد منه الذي من شأنه أن يحصل منه للمخاطَب ما ذكَر.[3]

والحاصل أنّ ما كان مضمونه ممّا تقضي العادة بعدم جهله لا يكون كلامًا، وإن خُوطب به من يجهل مضمونه، وإن كان مضمونه ممّا تقتضي العادة بجهله يكون كلامًا، وإن خُوطب به من لا يجهل مضمونه.

---

(١) في حاشية م أن الجملة الثانية تفيد التحقيق. فهي كلام إذًا. قلت: زعمُ الاتفاق مردود، لأن الثانية ليست جملة، بل توكيد لفظي لا محل له من الإعراب، كالحرف أو الاسم أو الفعل المؤكِّد لما قبله. انظر ما يلي في الفقرة التالية وإعراب الجمل ص ١٢٦ ـ ١٢٨ و ٢٦٢.

(٢) فوقها في م: أن المراد ما جاء في المثال.

(٣) حذف قول ابن عصفور هنا مع ما بعده من م، وجاء فيها: «قول ابن عصفور المتقدم، لأن المراد ما من شأنه أن يعلمه المخاطب». وفي الحاشية: أي أن المعلوم بالضرورة لا يسمى كلامًا، وإن خوطب به من يجهل مضمونه.

وهذا هو الموافق لكلام المصنّف[١] في «شرح التوضيح»،[٢] حيث ذكر فيه أن «علمتُ وظننتُ» ليس بكلام، لأنّ الإنسان لا يخلو عن عِلم أو ظنّ غالبًا، بخلاف «أعلمتُ» فإنّه كلام، لأنّ الإعلام يخلو الإنسان منه غالبًا. فسقط ما تقدّم به الاعتراضُ عن أبي حيّانَ وغيره. نَعَم كلامُ المصنّف في قوله: «ومثال اجتماع هذا» الخ يخالف ذلك، وسأنبّهُ[٣] عليه ثَمَّ.

والقَصدُ: الإرادةُ أي: مُطلَق الإرادة. وهِيَ هنا أن يَقصِدَ أي: يريد المُتَكلِّمُ إفادةَ السّامعِ مضمونَ ذلك اللفظ الذي يخاطبه به. وليس المراد سامعًا مُعيَّنًا.[٤] فلذلك قال: أيَّ سامعٍ كانَ أي: وُجِد؟ ومقتضى هذا أنّ من قال في خَلوته، ولم يقصد إسماعَ أحد: «قام زيدٌ» مثلًا، لا يكون كلامًا اصطلاحًا.

وقد يُلتزَم ذلك لأنّه أمر اصطلاحيّ، وقد لا يُلتزَم وهو الظاهر، والتقييد بما ذُكر جريٌ على ما هو الغالب، من أنّ العاقل لا يوجِّه كلامه إلّا نحو الغير، ولو بالتنزيل.[٥] فقد قال بعض المحقّقين: الخطاب الحقيقيّ لا يَستلزم وجود المخاطَب بالفعل، بل يكفي أن يُنزَّل المعدومُ منزلةَ الموجود. فالمجاز في التنزيل لا في الخطاب.[٦] والمراد بذلك

---

(١) هو الأزهري صاحب الأزهرية وشرحها الذي يعلق عليه الحلبي في هذا الكتاب.

(٢) في ١: ٢٦٥ ـ ٢٦٦. والكلام هناك هو لابن مالك لا للأزهري.

(٣) في حاشية م تعليقة مما ليس مضمونه معلومًا بالضرورة. وقد مضى قبل. انظر ص ٦٩ و٨٠.

(٤) في الأصل: «سامع معين». وكذلك كان في م، ثم صوب كما أثبتنا.

(٥) أي: بتنزيل المعدوم منزلة الموجود، كما سيذكر بعد.

(٦) في حاشية م أمثلة لهذا من الآيات الكريمة والحديث الشريف.

أن يكون المتكلِّم قاصدًا لِما يتكلَّم به، أي: لم يصدر منه على طريق السَّهو والغلبة.[1]

فخَرَجَ [بِذٰلِكَ أي]:[2] بقصد إفادة السامع كَلامُ النّائمِ والسّاهِي ونَحوِهِما، كالمُغمَى عليه والسكرانِ. فإنّ نحو النائم لا قصدَ له. وذَهَبَ الأُستاذ أبو الحسن[3] ابنُ الضّائعِ - بِمُعجَمةٍ فمُهمَلةٍ احترازًا عن «الصّائغ» بمهملةٍ فمعجمةٍ، الأوّل ممّن أخذ عنه أبو حيّانَ، والثّاني ممّن أخذ عن أبي حيّانَ - إِلَى أنَّ القَصدَ أي: كونَ المتكلِّم قاصدًا لِما يتكلَّم به لا يُشتَرَطُ أي: التصريحُ به، بدليل قول المصنِّف: فإنَّهُ ىُستَفادُ مِن حُصُولِ الفائدةِ، لِيلزمَ[4] من كون المؤلَّف مُفيدًا أن يكون مقصودًا، أي: صادرًا عن قصد، فيكونَ ذِكره من التصريح بما عُلم التزامًا، وفاءً بما هو الأصل في القُيود.

فإن قيل: يَرِدُ كلامُ نحوِ النائم[5] لأنّه مفيدٌ غيرُ مقصود. أُجِيبَ بأنّه لا يَرِد كلام نحو النائم، لِأنَّ قَولَ النائمِ «قامَ زَيدٌ» مَثَلًا لا يُستَفادُ مِنهُ شَيءٌ. فانتفى القصد لانتفاء الفائدة.

وفيه أنّ مقتضى هذا الكلام أنّ ابن الضائع يقول باشتراطه القصد[6] في

---

(١) الغلبة: القهر وعدم الإرادة.

(٢) من م.

(٣) علي بن محمد بن علي الكُتامي الإشبيلي، عالم بالنحو واللغة، توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة ٢: ٢٠٤. وابن الصائغ هو محمد بن عبد الرحمن، لغوي نحوي فقيه توفي سنة ٧٧٦. الدرر الكامنة ٣: ٤٤٩.

(٤) م: فيلزم.

(٥) في الأصل: نحو كلام النائم.

(٦) في الأصل: باشتراط القصد.

الكلام، لكن لا يَشترط التصريحَ به استغناءً عنه بالمفيد. وليس كذلك، فقد ردَّ - رحمه الله [تعالى] -[1] على مَن اشترطه، أي: كونَ[2] الكلام صادرًا عن قصد، حيث اعترض على جمعٍ فسَّروا «الوضع» الواقع من الجُزُوليّ[3] في «حدِّ الكلام» بالقصد،[4] وأخرجوا به كلام السّاهي والنائم، وقالوا: ألا ترى أنّ كلام الساهي والنائم مفيدٌ لكن بغير الوضعِ، أي: القصدِ؟ بقوله:[5]

وقول المتأخّرينَ: «إنّ كلام الساهي والنائم والمجنون مُفيدٌ، إلّا أنّه بغير الوضع أي: القصدِ»،/ لا ينبغي أن يقال، لأنّ مثل هذا، أي: كلام ١٣
الساهي وما عُطف عليه، لا يفيد بوجهٍ. فهو أي: هذا القولُ غلطٌ من قائله ولابدّ. وإنّما يمكن هنا أن يُحترَز بالوضع ممّا لا يُفيد إلّا بالعَرَض، لا بالوضع. وذلك أنك إذا قلتَ: «قامَ غلامُ زيدٍ»، أفاد هذا الكلام مفهومينِ: أحدهما الإخبار عن غلام زيد بالقيام. وهذا هو المعنى الذي وُضع له اللّفظ. والثاني مُلكُ زيدٍ للغلام. وليس اللّفظ موضوعًا له، فإذًا هو مفيد له بغير وضع. فمن هذا يَحترز القائلُ بالوضع.

انتهى كلام ابن الضائع. أي:[6] فالمرادُ بالوضع في كلام الجُزُوليّ الوضعُ العربيّ، لا القصدُ.

---

(١) من م.

(٢) م: اشترطه كونٍ.

(٣) هو عيسى بن عبد العزيز البربري، نحوي مغربي، توفي سنة ٦٠٧. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٤) انظر المقدمة الجزولية ص ٢٢ وشرح المقدمة الجزولية الكبير ص ١٩٩.

(٥) انظر التذييل والتكميل ١: ٣٦. وفي النقل تصرف.

(٦) م: «أعني». وفي الحاشية عن نسخة: أي.

ومِن ثَمَّ قال أبو حيّان:[1] وفُهِم من كلامه، أي: ابنِ الضائع، أنّه لا يُشترط في الإفادة قصدُ المتكلِّم إيّاها، إنّما يُشترطُ فيها أن تكون على التركيب الموضوع في لسان العرب. انتهى. فكان على المصنِّف أن يُسقط قوله: فإنّه مستفاد من حصول الفائدة.[2]

ثمّ إنّ[3] في نفي ابن الضائع الفائدةَ مطلقًا عن كلام نحو الساهي نَظَرًا، إذ غايته أن يكون ممّا لم يطابقِ الواقعَ، وقد تقرّر أنّه لا يُشترط في الكلام أن يكون مطابِقًا للواقع، بل يجوز أن يكون ممّا استحال معناه - كقولك: صَعِدتُ السماءَ وحملتُ الجبلَ -[4] إلّا أن يقال: لمّا كان شأن العُقلاء الإعراضَ عمّا يتكلّم به نحوُ النائم، لا يُلقون له بالاً، لم يُسمَّ كلامًا اصطلاحًا، وإن حصلتْ منه فائدة فهي في حيّز العدم، لا اعتداد بها.

هذا والمُتأخِّرُونَ علَى خِلافِ قَولِهِ أي: قولِ ابن الضائع: «إنّ القصد لا يُشترط التصريحُ به»، على ما ذكر المصنِّف عنه، حيث صرّحوا بالقصد في حدّ الكلام، **مِنهُمُ الجُزُولِيُّ في «مُقَدِّمتِهِ»، وابنُ مالِكٍ**[5] **في «تَسهِيلِهِ»، وابنُ عُصفُورٍ في «مُقَرِّبِهِ».**[6] ولو كان القصد

---

(١) التذييل والتكميل ١: ٣٦. وفي النقل تصرف. و انظر حاشية العطار ص ١٧.

(٢) زاد هنا في العطار: لأنه يوهم أن الذي لا يشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد. وقد علمتَ خلافه.

(٣) اسم «إنّ» هو: نظرًا. وفي الأصل: ثم إنه.

(٤) م: «الجبال». وفي الحاشية عن نسخة: الجبل.

(٥) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي، نحوي ولغوي صاحب الألفية، توفي سنة ٦٧٢. بغية الوعاة ١: ١٣٠ - ١٣٧.

(٦) انظر الورقة ١٢ والتسهيل ص ٣ و المقرب ١: ٤٥.

مستفادًا من حصول الفائدة، كما زَعم، لَما صرّح به هؤلاء الأئمّةُ، مع ذكرهم الفائدةَ. وإلّا لكان[1] مِن ذِكر ما لا يُحتاج إليه. وكلام هؤلاء الأئمّةِ يُصان عن مثل ذلك.

هذا تقرير كلام المصنِّف، وفيه أنّ تصريح هؤلاء بالقصد لا يقضي بمخالفة ابن الضائع، إذ ليس في التصريح بذلك دلالة على عدم استفادة القصد من الفائدة، إذ يجوز أن يكون من التصريح بما عُلم التزامًا، جريًا على ما هو الأصل في القيود التي تُذكر في التعاريف. وأيضًا الجُزُوليّ لم يصرّح بالقصد.[2] إنّما ذكر الوضعَ، واختلف الناس فيه، فمنهم من فسّره بالقصد كابن عُصفور، ومنهم من فسّره بالوضع العربيّ كابن الضائع كما علمتَ.

والحاصل أنّ ابن الضائع يقول بعدم اشتراط القصد في الكلام، ويحكم على أنّ كلام نحو النائم ليس بكلام اصطلاحًا، لعدم وجود الفائدة ـ وقد علمتَ وجهَه ـ وغيرُه ممّن لم يشترط القصد قال بأنّ كلام نحو النائم يُسمّى كلامًا اصطلاحًا، لوجود الفائدة. فلا يضرّ كونُها صادرة عن شخص لا قصد له ولا رويّة، أي: من جنس من يعقل،[3] بخلاف ما لو صدر ذلك عن بعض الطيور. فلا يُسمّى كلامًا اصطلاحًا عند هؤلاء.

ومنهم من قال باشتراط القصد، وبنى عليه أنّ كلام نحو النائم لا يُسمّى كلامًا اصطلاحًا، وإن حصل منه معنًى يحسن السكوت عليه.

---

(١) انظر ص ٣٥.

(٢) وكذلك ابن عصفور في المقرب.

(٣) في حاشية م تعليقة مبتورة.

وعدم التصريح به، في بعض كتبِ مَن يقول باشتراطه، للاستنناء عنه بالفائدة، لأنّهم اشترطوا، [أي: القائلون باشتراط القصد]،[1] أن تكون الفائدة ممّا يحسن سكوت المتكلِّم عليه. وحُسن سكوت المتكلِّم يستدعي أن يكون قاصدًا لِما يتكلّم به. فوصفُ الكلام، بكونه مُفيدًا بالمعنى المذكور، يستلزم وصفَه بكونه مقصودًا، فلْيُتأمّلْ.

[التركيب والوضع]:

ولا حاجةَ إلَى ذِكرِ التَّركِيبِ أي: التصريحِ[2] به في حَدّ الكلام الذي وُجِد فيه اللَّفظُ والإفادةُ، كحدِّ المصنِّف، لِما سَيأتِي أنّ الفائدة تَستلزمه، وإن كان التصريح به هو الأصل، اكتفاءً بدلالة الالتزام. وفيه ما علمتَ من أنّ المصنِّف لم يكتف بذلك، بل صرّح بما هو أخصّ منه عند بعضهم. وهو التأليف.

ولا حاجةَ إلَى ذِكرِ الوَضعِ[3] في حدّ الكلام، لأنّ الوضع ليس بمعتبر في الكلام أصلًا، لِأنَّ الصَّحِيحَ اختِصاصُهُ أي: الوضعِ بالمُفرَداتِ، والكَلامُ هنا في المُرَكَّباتِ لأنّه في بيان حقيقة الكلامِ، والكلامُ منها كما عُلم، والمركَّبات دَلالتُها على معانيها غَيرُ وَضعِيّةٍ، بل عقليّةٌ/ علَى ١٤
الأصَحِّ. وإلّا لتوقّف[4] فهم معانيها على نقلها عن العرب، ولأودعَها

(١) من حاشية م.

(٢) م: التركيب والتصريح.

(٣) في حاشية م: أي: كون الكلام موضوعًا.

(٤) انظر ص ٣٥.

أئمّة اللغة كتبَهم كالمفردات، مع أنّ العرب تركتْها لاختيار المتكلِّم يتكلَّم بها كيف أراد، على القانون العربيّ. وهذا المذهب[1] الذي سلكه المصنِّف تبعَ فيه بعضَهم.

قال ابن إياز:[2] كان شيخي سعد الدين المغربيُّ[3] يقول: في اشتراط الوضع نظرٌ، لأنّ واضع اللغة لم يَضعِ[4] الجُملَ كما وضع المفردات. وبرهنَ على ذلك، أي: بنحو ما قدّمناه. ورُدَّ بأنّ المراد بالوضع في المركَّبات الوضعُ النَّوعيّ، وفي المفردات الوضعُ الشخصيّ، [وفرقٌ ما بينهما، والذي برهن شيخ ابن إيّاز على انتفائه في المركّبات هو الوضع الشخصيّ].[5]

وإيضاح الفرق بين الوضعينِ أنّ الواضع إمّا أن يضع ألفاظًا معيَّنة لمعانٍ مخصوصة، كالقُرء للحيض أو الطُّهر. فهذا وضعٌ شخصيّ، وإمّا أن يضع قانونًا كليًّا يُعرف [به][5] ألفاظ قياسه، كأن يقول مثلًا: متى اجتمع المضاف والمضاف إليه قُدِّم المضاف على المضاف إليه، فتقول[6] نحو: غلامُ زيدٍ وثوبُ زيدٍ وعبدُ زيدٍ، ممّا لا يتناهى. وعلى

---

(١) في الأصل: «وهو المذهب». م: «وهذا القانون». وفي الحاشية عن نسخة: المذهب.

(٢) أبو محمد جمال الدين الحسين بن بدر، أوحد زمانه في الإعراب والتصريف، توفي سنة ٦٨١. البغية ١: ٥٣٢.

(٣) أبو عثمان سعد بن أحمد بن أحمد الجذامي البياتي الأندلسي، كان ببغداد في منتصف القرن السابع. البغية ١: ٥٧٧.

(٤) في الأصل: لم يوضع.

(٥) من م.

(٦) في الأصل: فنقول.

اعتبار الوضع في الكلام، فالمراد به الوضع العربيّ.

وبذلك يخرج ما أفاده المعنى المتقدّم بالعقل، كما إذا[1] قال شخص غير مُشاهَد [للسامعِ]:[2] قام زيدٌ. فإنّ هذا المؤلَّف يفيد معنًى يحسن السكوت عليه، وهو حياة المتكلِّم به، لكن لا بالوضع لأنّ الواضع لم يضع «قامَ زيدٌ» لحياة المتكلِّم به، واستفادةُ المعنى المذكور منه إنّما هي بمحض العقل، لأنّ العقل يقضي[3] بأنّ كل متكلِّمٍ حيٌّ. فتسميتُه هذا المؤلَّف كلامًا لا لإفادته المعنى المذكور، بل لإفادته المعنى الموضوعَ هُوَ له وضعًا نوعيًّا. وهو نِسبة القيام إلى زيد.

ويخرج بذلك أيضًا ما أفاده[4] المعنى المتقدِّم بسبب التصحيف، فلا يُسمَّى كلامًا، لأنّ استفادة المعنى المذكور بالعقل لا بالوضع. ويخرج أيضًا المفيد للمعنى المذكور بالوضع الغير[5] العربيّ، فلا يُسمَّى كلامًا، لأنّ مدار عِلم العربيّة على التفرقة بين الكلام العربيّ وغيره.

[تعدّد المتكلم]:

قال ابن مالك:[6] وزاد بعض العُلماء، أي: من الأُصوليِّين - وهو

---

(١) يجوز أن تكون صلة الحرف المصدري جملة شرطية. إعراب الجمل ص ١١٥.

(٢) من م.

(٣) م: يقتضي.

(٤) في الأصل: ما أفاد.

(٥) انظر الورقة ٧.

(٦) انظر شرح التسهيل ١: ٨.

الإمام أبو بكرٍ الباقلّانيُّ ـ[1] في حدّ الكلام: «من ناطقٍ واحدٍ لأنّه عملٌ واحد، فلا يكون عاملُه إلّا واحدًا». ويُرَدُّ بأنّه لا يُعتبر، كما لا يُعتبر اتّحاد الكاتب لتسميته[2] خطًّا. انتهى.

ووافقه على ذلك الشيخ أبو حيّان،[3] واعترضه المُراديّ[4] والبدرُ الدّمامينيُّ[5] بأنّه يستحيل[6] تحقُّق الكلام من اثنين ضرورةَ أنّ كلَّ كلام يشتمل على نسبةِ أحدِ طرفيه إلى الآخَر، والنِّسبة أمر نفسانيّ أي: قائم بالنفس، لا يقبل التجزيءَ.

ورُدَّ بأنّ النِّسبة التي بين طرفَيِ الكلام هي ارتباطُ أحدِ الطرفَين بالآخَر، وهذه قائمة بالكلام لا بالنفس، ويقال لها: النسبة بينَ بينَ،[7] والقائم بالنفس إنّما هو النِّسبة بمعنى الحُكم بهذا الارتباط، والأُولى تَقبل التجزيءَ دُون الثانية، والحاصل في الكلام إنّما هو الأوّل دُون الثّاني، لأنّ كلامَ نحو الشّاكِّ لا يُتصوَّر فيه نِسبةٌ بمعنى الحُكم.

---

(١) محمد بن الطيب بن محمد، قاضٍ أشعري من علماء الكلام المشهورين، توفي سنة ٤٠٣. تاريخ بغداد ٥: ٣٧٩.

(٢) أي: لتسمية المكتوب.

(٣) التذييل والتكميل ١: ٣٩ - ٤٠.

(٤) بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله المعروف بابن أُم قاسم، توفي سنة ٧٤٩. البغية ١: ٥١٧.

(٥) بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي، فقيه نحوي، توفي سنة ٨٣٧. البغية ١: ٦٦ - ٦٧. وانظر تعليق الفرائد ١: ٧٢ - ٧٣.

(٦) في حاشية م نقل لعبارة المرادي عن بعضهم، وأن بعض العلماء لم يشترط صدور الكلام من ناطق واحد، مع نقل كلام ابن مالك من شرح التسهيل.

(٧) م: بين زيد.

[باب أجزاء الكلام]

ثمّ أشار المصنِّف إلى إيضاح ما اعتبره في حدِّ الكلام، وهو جُزئيّ[1] يُذكر لإيضاح القاعدة، فقال: مِثالُ اجتِماعِ هذِهِ الثَّلاثةِ التي اعتُبر اشتمال المؤلَّف عليها، أعنِي بذلك اللَّفظَ والإفادةَ والقَصدَ، أي: كونَه ملفوظًا به مفيدًا مقصودًا، كَقول مَن له قصد ورويّة: العِلمُ نافِعٌ.

فالعِلمُ نافعٌ: لَفظٌ لِأَنَّهُ صَوتٌ مُشتَمِلٌ علَى مَقاطِعٍ، أي: مخارج، بَعضِ حُرُوفِ الحَلقِ واللِّسانِ والشَّفتَينِ. وهِيَ بَعضُ الحُرُوفِ الهِجائيّةِ:[2] منسوبةٌ[3] إلى الهجاء. وهو كالتَّهجِّي: تقطيع الكلمة لبيان الحروف، أي:[4] التي تركَّبتْ منها تلك الكلمة بذكر أسماء تلك الحروف.

١ـ [اللفظ والصوت]:

فالألفاظُ التي يُتهجَّى بها[5] أسماءٌ، مُسمَّياتُها الحروفُ البسيطةُ التي يقال لها: حروف المَباني. وهي تسعة وعشرون حرفًا. وفي الحديث:[6] «مَن لَم يُؤمِنْ بالحُرُوفِ ـ وهِيَ تِسعةٌ وعِشرُونَ حَرفًا ـ لا يَخرُجُ مِنَ النّارِ». [وقال]:[7] «مَن لَم يَعُدَّ لامَ أَلِفٍ فهُو بَرِيءٌ مِنِّي، وأنا بَرِيءٌ مِنهُ».

---

(١) في الأصل وم: «جزي». والوجه من العطار ص١٨.

(٢) في الشرح هنا زيادة كلام. انظر ما سيلي في الورقة ١٥ من نحو هذا.

(٣) في الأصل: منسوبٌ.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الأصل: متهجّاتُها.

(٦) هذا القول والذي بعده ذكرهما أبو العباس البوني، في حديث واحد عن أبي هريرة مرفوعًا. انظر صبح الأعشى ٣: ١٠.

(٧) من م. ولم نقف على شيء من الحديثين في كتب السُّنّة.

مثلًا جِيمٌ: اسم للحرف الأوّل من: جَعفر، مثلًا. ومِن ثَمَّ لما سأل الإمام الخليل بن أحمد [أصحابَه]:(١) كيف تقولون،(٢) إذا أردتم أن تنطِقوا بالجيم من «جَعفر»؟ فقالوا له:(٣) «نقول: جِيم». قال:(٤) إنّما جئتُم(٥) بالاسم، ولم/ تنطِقوا بالحرف الذي هو المُسمَّى. وإنّما يقال: جَهْ، أي: بدُون إفصاح بالهاء.(٦) وإنّما رُسِمتْ وفاءً بقاعدة الخطّ.

وقد راعوا في هذه التَّسمية معنًى لطيفًا، هو جعل المُسمَّى صدرًا لكلّ اسم منها، ليكون المُسمَّى أوّل ما يقرع السمع من الاسم، إلّا الألِف. فإنّهم استعاروا الهمزة مكان مُسمّاها،(٧) لأنّ الألف عند الإطلاق ليست(٨) إلّا ساكنة.

ورُبّما سُمِّيتْ تلك الألفاظ التي يُتهجَّى بها حُروفًا مجازًا، باسم مدلولاتها التي هي حُروف المَباني. ومنه قولهم: حُروف الهجاء. ومنه

---

(١) من م. وانظر الكتاب ٢: ٦١ - ٦٣ ووظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب.

(٢) في الأصل: تقولوا.

(٣) في الأصل: وقالوا له.

(٤) م: فقال.

(٥) في الأصل: أجبتم.

(٦) يعني هاء السكت، تتصل بما يحتاج إليها في الوقف عليه.

(٧) كذا. وهو عكس الصواب، لأن الألف هي المستعارة مكان الهمزة، في أول حروف الهجاء: «ألف باء تاء...». أما التعبير عن ألف المد فقد ذكر له الحلبي نفسه منذ قليل: لام ألف. وإنما قدموا اللام قبلها في النطق، لتعذر لفظها وحدها، ولأن اللام أقرب إليها لكثرة ورودهما في التعريف. هذا قول ابن جني في سر صناعة الإعراب ص ٤٢ - ٤٤. وفي آخره نظر، لأن ما يرافق اللام في التعريف هو همزة وصل، لا ألف كما زعم. فتأمّل.

(٨) م: «لا تكون». وفي الحاشية عن نسخة: ليست.

قوله ﷺ:[1] «مَن قَرأ حَرفًا مِن كِتابِ الله ـ تعالَى ـ فلَهُ حَسَنةٌ. والحَسَنةُ بِعَشرِ أمثالِها. لا أقُولُ: ألِف لام مِيم حرفٌ. بَلِ الألِفُ حَرفٌ، واللّامُ حَرفٌ، والمِيمُ حرفٌ». فقد حكَمَ على الألفاظ التي يُتهجّى بها[2] بأنّها حُروف باعتبار مدلولاتها. فالثّواب حاصل باعتبار الحروف المسمّى، لا باعتبار حُروف اسمه.[3]

[فالهَمزةُ والعَينُ والألِفُ مِنَ الحَلقِ، واللّامُ والنُّونُ مِنَ اللِّسانِ، والمِيمُ والفاءُ مِنَ الشَّفتَينِ. وفي جعل الفاء من الشفتين نظرٌ].[4]

ومُفِيدٌ لِأنَّهُ أفهَمَ مَعنًى، يَحسُنُ السُّكُوتُ علَيهِ مِنَ المُتَكَلِّمِ، بِحَيثُ لا يَصِيرُ السّامِعُ أيُّ سامعٍ؟[5] **مُنتَظِرًا لِشَيءٍ آخَرَ**، يأتي به المتكلّم ممّا يتوقّف عليه تمام ذلك المعنى انتظارًا تامًّا، لوجود المُسند والمُسند إليه والإسناد ولا نظر لانتظار ما عداهما كما علمتَ، **ومَقصُودٌ** ذلك المعنى **بالإفادةِ لِأنَّ المُتَكلِّمَ قَصَدَ إفادةَ السّامِعِ** أيَّ سامعٍ؟[6] وهذا مستفاد ممّا أفصحنا عنه فيما سبق، لا من مجرّد كلامه.

وقوله: «**إذا كانَ السّامِعُ يَجهَلُ ذٰلِكَ**» المعنى، [حتّى تكونَ الفائدة

---

(1) الأحاديث: ٦٤٦٩ في صحيح الجامع الصغير وزياداته و١٥٨ في شرح الطحاوية و٢١٣٧ في المشكاة، مع خلاف يسير في اللفظ. وانظر فتح القدير ١: ٤١. وفي حاشية م أن المراد بالحرف لفظه، وهو في معناه اللغوي: طرف الشيء، أي: القطعة منه، ترد في الاسم والفعل وحرف المعنى.

(2) في حاشية م: مع قبولها لعلامة الاسم، وهي أل.

(3) في حاشية م أيضًا أن الثواب على ما ينطق به من الحروف.

(4) من م.

(5) يعني: أيُّ سامع هو.

(6) يعني: أيَّ سامع كان.

حاصلة له بالفعل]،[1] مخالفٌ للأصل الذي قدّمناه [الموافقِ لكلامه في «التصريح»]،[2] لأنّه لا يخلو إمّا أن يكون هذا المثال من المعلوم ثبوتُه بالضَّرورة، أي: لا يُجهَل غالبًا، أوْ لا.

إن كان من الأوّلَ فلا يحسن التقييد بما ذَكر، لِما علمتَ أنّ معلوم الثُّبوت بالضّرورة ليس بكلام، وإنْ [فُرِضَ أنّه][3] خُوطب به مَن يجهل [مضمونه].[4] ومِن ثَمّ أطلَق فيه المصنِّف، ولم يقيّده بذلك. وإن كان الثاني فكذلك، لِما علمتَ[5] أنّ غير معلوم الثُّبوت [أو الانتفاء][6] بالضرورة كلامٌ، وإن خُوطب به مَن يعلم مضمونه. فلا وجه لهذا التقييد.

لا يقال: «ما المانع أن يُدَّعى أنّ مذهب المصنِّف أنّ غير معلوم الثُّبوت أو الانتفاء بالضّرورة لا يكون كلامًا اصطلاحًا، إلّا إن حصلتْ منه فائدة بالفعل، بأن خوطب به مَن يجهل مضمونه. ويؤيِّدُ ذلك أنّه[7] مثَّل في شرح الآجُرُّوميّة، بما لا يَحتمل أن يكون معلوم الثُّبوت بالضرورة ـ وهو: قامَ زيدٌ ـ ويوافقُه [ظاهر][8] ما تقدّم عن ابن هشام وابن عُصفور»؟ لأنّا نقولُ: المانع من ذلك مخالفة ما ذكر في «شرح التوضيح»،[9]

---

(١) من حاشية م.

(٢) من م. وانظر التصريح على التوضيح ١: ٢١.

(٣) من م.

(٤) في الأصل: «من يجهله». والتصويب من م.

(٥) في الأصل: كما علمت.

(٦) من حاشية م.

(٧) في الأصل: بأنه.

(٨) من م.

(٩) م: ما ذكر في التصريح.

وكلامُ ابن هشام وابن عُصفور مصروفٌ عن ظاهره، والمرادُ منه ظاهرُ ما تقدّم.

واختار المصنّف خُصوص هذا المثال،[١] لاشتماله على بعض حروف المخارج الثلاثة، كما بيّنه في بعض النسخ،[٢] وليَنشّط الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطّلب، ولم ينظر إلى إيهام اختصاص الكلام بما اشتمل على حروف المخارج الثلاثة خصوصًا وقد جمع بينها[٣] في تعريف اللفظ، ولعله لضعف هذا الإيهام.

والإفادةُ أي: الفائدة المَذْكُورةُ تَستَلزِمُ التَّركِيبَ، إذ[٤] ليس لنا لفظ مفيد إلّا وهو مركب. وأمّا أحرف الجواب فليست هي الكلام، كما زعمه ابن طلحةَ،[٥] بل الكلامُ المقدّر بعدها. والأصل إذا قلتَ: «نَعَم» في جواب: هل قام زيد؟: [نَعَم قام زيد]،[٦] بدليل عمل فعلِ تلك الجملة المحذوفة في التابع. نحو قولك في جواب «ألم تضرب زيدًا»؟: نَعَم وعَمرًا. التقدير: نَعَم ضربتُ زيدًا وعَمرًا. وفيه أنّ دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف. وقد عُلم جوابه ممّا تقدّم.

---

(١) يعني «العلم نافع» كما جاء في ص ٨٢ و٨٤.

(٢) انظر ما ألحقناه من م قبل أربع فقر. وفي حاشية م هنا: في محله.

(٣) في الأصل: بينهما.

(٤) م: «أي». وفي الحاشية عن نسخة: إذ.

(٥) أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد الأموي الاشبيلي، إمام في صناعة العربية، توفي سنة ٦١٨. البغية ١: ١٢١.

(٦) من م.

٢- [الاسم والفعل والحرف]:

فالكلام من المركَّب، وكُلُّ مُرَكَّبٍ من المعلوم أنّه لا بُدَّ لَهُ مِن أجزاءٍ، اثنين فأكثرَ، يَتَرَكَّبُ مِنها. فلذلك شرع المصنِّف في بيان أجزاء الكلام التي يتركَّب منها، بقوله: وأجزاءُ الكَلامِ الَّتِي يَتَرَكَّبُ مِنها، أي: من مجموعها لا من كلّ واحد منها كما سنُبيِّنه،[1] ثَلاثَةُ أشياءَ:

أحدُها الِاسمُ أي: ما صَدَقَه[2] لا هذا اللفظُ - وقدَّم الاسمَ لشرفه بالإسناد له وإليه غالبًا، ولأنّ الكلام لا يخلو عنه، كما سيأتي - وثانيها الفِعلُ أي: ما صَدَقَه/[3] لا هذا اللفظُ - وقدَّمه على الحرف بشرفه بإسناده ١٦
للاسم - وثالثها الحَرفُ أي: ما صَدَقه[4] لا هذا اللفظُ.

وهِيَ أي: الاسم والفعل والحرف الكَلِماتُ الثَّلاثُ عندهم، ولا رابعَ لَها بالاستقراء. وهو أنّ أئمّة العربيّة تتبَّعوا الألفاظ الّتي نطقتْ بها العرب، فلم يجدوا غير هذه الثلاثة. وصرّح به الإمام عليُّ بنُ أبي طالب، رضي الله عنه. فقد ذكر الزَّجّاجيّ في «أماليه»[5] بسنده إلى أبي الأسود الدُّؤَلي أنه قال:

«دخلتُ على عليِّ بنِ أبي طالب - رضي الله عنه -[6] فرأيتُه مُطرِقًا

(١) م: كما سننبه عليه.

(٢) ما صدق الاسمَ أي: المفرد الذي يصدق عليه ويتحقق فيه معنى الاسمية، بما يلزمه أيضًا.

(٣) ما صدق الفعلَ أي: المفرد الذي يصدق عليه ويتحقق فيه معنى الفعلية، بما يلزمه أيضًا.

(٤) ما صدق الحرفَ أي: المفرد الذي يصدق عليه ويتحقق فيه معنى الحرفية، بالمفهوم النحوي.

(٥) ص ٢٣٨.

(٦) الجملة الاعتراضية ليست في م.

متفكّرًا. فقلتُ: فِيمَ تفكّر؟[1] يا أمير المؤمنين. قال: إنّي سمعتُ ببلدكم لحنًا، فأردتُ أن أضعَ [له][2] كتابًا في أُصول العربيّة. فقلتُ: إن فعلتَ هذا أحييتَنا، وثبتَّ[3] فينا هذه اللغةَ. ثمّ أتيتُه بعد ثلاثٍ، فألقَى إليّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلامُ كلُّه اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ» إلى آخره.[4]

وفي رواية: أنّ أبا الأسود هو الذي سمع اللحن من ابنته، حيث قالت له، وقد رأتِ النجومَ ليلًا تُزهر: «ما أحسَنُ السّماء» برفع نون «أحسن» أي: ولم تُظهر إعراب «السماء». فقال لها: نجومُها. فقالت: إنّما أردتُ التعجّبَ. فقال: ينبغي أن تقولي: «ما أحسَنَ» بنصب: أحسَنَ. وقيل: سمع قارئًا يقرأ[5]: ﴿أنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ ورَسُولِه﴾ بالجرّ،[6] فذهب إلى الإمام وأخبره بذلك. وقيل غير ذلك.

وذَهَبَ الأُستاذ أبُو جَعفَرِ بنُ صابِرٍ[7] إلَى أنَّ اسمَ الفِعلِ الماضي والمضارع والأمر قِسمٌ رابعٌ، ولم يُسمِّه بذلك، أي: باسم الفعل، بل سَمّاهُ خالِفةً. وإنّما سمّاه بذلك لِأنَّهُ خَلَفٌ عَنِ الفِعلِ، أي: يقوم مقامه في إفادة معناه.

---

(١) في الأصل: «فيما تتفكر». وفي م والأمالي: فيم تفكر.

(٢) من م.

(٣) في الأمالي: وبقّيتَ.

(٤) م: الخ.

(٥) الآية ٣ من سورة التوبة.

(٦) يعني: ورَسُولِهِ.

(٧) أحمد بن صابر نحوي أندلسي قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير، وهو من علماء القرن السابع. البغية ١: ٣١١ و ٢٩١ - ٢٩٢.

فإنّ أسماء الأفعال إنّما وُضِعَت لتكون عوضًا من[1] أفعالها. حملَهم على ذلك رَومُ الاختصار، لأنّها بلفظ واحد مع المذكّر والمؤنّث والمفرد وغيره، مع المبالغة في المعنى. فإنّ «هَيهاتَ» أبلَغُ في الدلالة على البُعد [مِن: بَعُدَ]،[2] وكذلك باقيها. وبهذا يسقط قول الشاطبيّ:[3] «إنّ تسميتَه اسمَ فعلٍ تدلّ على أنّه اسمٌ»، لأنّ هذا القائل كما علمتَ لم يُسمّه بذلك.

فالجواب[4] الواضح أنّ اسم الفعل من أفراد الاسم، لأنّ الاسم هنا ما قابلَ الفعلَ والحرفَ. وهو يشمل: اسمَ الذّات كـ «زيدٌ» في قولنا: زيدٌ قائم، واسمَ اللّفظ كقولنا: زيدٌ ثلاثيّ، واسمَ المعنى كـ «سُبحان». واسمُ الفِعل[5] إمّا اسمٌ للفعل الاصطلاحيِّ الذي هو الصِّيغة،[6] وهو الرّاجح، [أو اسمٌ للفعل اللغويِّ الذي هو المصدر -[7] وهو][8] الّذي قال به بعض البصريِّين، وجرى عليه شيخ المحقِّقينَ -[9] فإن كان

---

(١) في حاشية م عن نسخة: عن.

(٢) من م. وانظر العطار ص ١٩.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، نحوي محدِّث أصولي فقيه لغوي مفسر، صاحب الموافقات وشرح الخلاصة الألفية، توفي سنة ٧٩٠. إيضاح المكنون ٢: ١٢٧ ونيل الابتهاج ص ٤٦.

(٤) في الأصل: والجواب.

(٥) م: واسمَ الفعل.

(٦) يعني أن «هيهات» مثلاً موضوع للفظ: بَعُدَ. انظر العطار ص ١٩ - ٢٠.

(٧) أي أن «هيهات» موضوع لمعنى البُعد.

(٨) من م.

(٩) هو الرضي الأسترابادي.

الأوّلَ[1] فهو من الثاني،[2] وإن كان الثانيَ[3] فهو من الثالث.[4]

وهذا الجواب أولى من جواب المصنِّف عنه، تبعًا للشاطبيّ، بقوله: وهذا القَولُ بأنّ اسم الفعل كلمةٌ رابعة، ليست داخلةً تحت واحدة من الكلمات الثلاث، حَدَثَ بَعدَ انعِقادِ الإجماعِ أي: إجماع النُّحاة واتّفاقهم علَى الثَّلاثةِ المذكورة أنّها أقسام الكلمة، فلا يُعتَدُّ بِهِ أي: بهذا القول، لأنّ فيه خرقًا للإجماع، بناءً على أنّ الإجماع في الأُمور اللُّغويّة يجب اتّباعه.

بل هذا الجواب ساقطٌ، لأنه[5] فيه تسليمُ أنّ اسم الفعل ليس داخلًا[6] تحت كلمة من [هذه][7] الكلمات الثلاث. وقد علمتَ بُطلانَه. ومِن ثَمَّ ذكر الشيخ أبو حيّان أنّ شيخه الأستاذ أبا جعفرِ بنَ الزُّبَير حكى لهم هذه المقالة، عن صاحبه الأُستاذ أبي جعفرِ بنِ صابر، على سبيل الاستغراب لها.

قال الشاطبيّ: فإن قيل: أين الإجماعُ، وقد خالفه الفرّاء في المسألة ـ وهو من الصَّدر[8] الأوّل الذي لا ينعقد الإجماع دونه،[9] لأنّه

---

(١) أي: المراد اسمًا للفعل الاصطلاحي.

(٢) يعني أنه اسم للّفظ.

(٣) أي: المراد اسمًا للفعل اللغوي.

(٤) يعني المصدر الدال على الحدث. فهو اسم للمعنى.

(٥) م: لأن.

(٦) في الأصل: ليس داخل.

(٧) من م.

(٨) في الأصل: المصدر.

(٩) في الأصل: «إجماع دونه». م: الإجماع دونهم.

في الكوفيِّين نظيرُ س[1] في البصريِّين - حيث قال في «كَلّا»: إنّها ليست اسمًا ولا فعلًا ولا حرفًا؟ أُجيب[2] بأنّ الفرّاء لم يحكم بأنّها غير الثلاثة، بل قال بالوقف[3] لتعارُض الأدلّة.

ومن المعلوم أنّ أجزاء الشيءِ المركَّب لابدّ من اجتماعها فيه. وليس هذا مرادًا[4] هنا، بل **المُرادُ أنَّ الكَلامَ يَتَرَكَّبُ مِن مَجمُوعِها**[5] أي: تلك الأجزاءِ، **لا مِن جَمِيعِها** أي: لا من كلّ واحد منها، حتّى لا يُسمَّى كلامًا إلّا ما وُجِدتْ فيه هذه الثلاثةُ، إذ ليس ذلك بشرط.[6]

17 وحيثُ كان التّركيب/ من مجموعها، فليس كلُّ تركيب من ذلك يكون كلامًا. **فإنَّ التَّركِيبَ الثُّنائيَّ**[7] **الواقِعَ بَينَها**، أي: بين مجموع تلك الكلمات الثلاث: الاسمِ والفعلِ والحرفِ، **علَى ضَربَينِ:**

أحَدُهُما لا يُسمَّى كلامًا، لأنّه غَيرُ مُفِيدٍ فائدةَ الكَلامِ. وهُوَ سِتّةُ أقسامٍ: أحدُها تَرکِیبُ حَرفَینِ نَحوُ: لَيتَما. والثّانِي تَركِيبُ حَرفٍ واسمٍ أي: والحرفُ مقدَّم **نَحوُ: الرَّجلُ. والثّالِثُ تَركِيبُ اسمَينِ لا إسنادَ بَينَهما كَـ «غُلامُ زَيدٍ». والرّابِعُ تَركِيبُ فِعلٍ وحَرفٍ نَحوُ: قَلَّما.**[8]

---

(1) م: سيبويه.

(2) في الأصل: وأُجيب.

(3) يعني: توقّف فلم يتحقق دخولها تحت أيِّ قسم من الثلاثة.

(4) في الأصل: مراد.

(5) يعني: من بعضها مجتمعة أو منفردة. فهو لا يخرج عنها.

(6) في الأصل: شرط.

(7) م: الثاني.

(8) يعني أن قل: فعل ماض جامد، وما: كافة للفعل عن العمل. ومعنى المركب هو النفي.

والخامِسُ تَركِيبُ فِعلٍ واسمٍ نَحوُ: حَبَّذا.[1] والسّادِسُ تَركِيبُ اسمٍ وحَرفٍ أي: والحرفُ متأخِّر نَحوُ: ذاكَ.[2]

فلا يَرِد أنّ هذا القسم[3] هو عينُ القِسم الثاني[4] في كلامه، أي: لأنّ الملحوظ[5] في القسم الأوّل[3] تقدُّم الحرفِ، وفي هذا القسم تقدُّم الاسمِ، كما هو المفهوم من تعبيره.[6]

واعتُرِض بأنّه لو نُظر لذلك لزادتِ الأقسام على ما ذُكر. فالصّواب إسقاطه وأن يُذكر بدلَه الفعلُ مع الفعل، أي: ليتمَّ الأقسام السّتّة بحسَب القسمة العقليّة. فقد قال شيخ المحقِّقين:[7] والتركيب العقليّ الثُّنائيّ[8] بين الثلاثة الأشياء[9] ـ أعني الاسم والفعل والحرف ـ لا يعدو ستّة أقسام: الاسمانِ، والاسم مع الفعل أو الحرف،[10] والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان.[11] انتهى.

---

(١) يعني أن التركيب في هذا جعله بمعنى الاسم أي: المحبوب. وفي حاشية م أن حصول الفائدة يكون مع الفعل والضمير المستتر وجوبًا. أما نحو «قام» فليس كذلك لأن الضمير مستتر فيه جوازًا.

(٢) في الأصل: ذلك.

(٣) يعني نحو: ذاك.

(٤) أي: نحو: الرجل.

(٥) في الأصل: الملفوظ.

(٦) م: «تفسيره». وفي الحاشية عن نسخة: تعبيره.

(٧) هو الرضي الأستراباذي. شرح الكافية ١: ٨ ـ ٩.

(٨) هذا عن شرح الكافية. وفي الأصل: «الحاصل». وفي حاشية م عن نسخة: الناشئ.

(٩) كذا، وهو جائز على مذهب الكوفيين.

(١٠) في الأصل: والحرف.

(١١) في الأصل و م: «أو الحرفان». والتصويب من شرح الكافية.

وقد يُقال: إنّما تركَ هذا القِسمَ لأنّه لا تركيب[1] بين الفعلين، بحيثُ يكونان كالكلمة الواحدة، كباقي الأقسام.

والضَّربُ الثَّانِي يُسمَّى كلامًا، وهو ما يُفِيدُ فائدةَ الكَلامِ المتقدّمةَ. وهُوَ قِسمانِ:

أحدُهُما تَركِيبُ فِعلٍ ظاهرٍ **واسمٍ** كذلك،[2] **علَى وَجهٍ يَكُونَ الفِعلُ حَدِيثًا عَنِ الاِسمِ نَحوَ**، بالرفع أي: وذلك نحوُ، أو بالنصب [أي]:[3] أعني نحوَ: **قامَ زَيدٌ**، أو فعلٍ ظاهر واسمٍ مضمر بارز نحوُ: قمتُ وبِعتُ، أو فعلٍ ظاهر واسمٍ مضمر مستتر وجوبًا نحوُ: استقمْ، أو جوازًا نحوُ «قامَ» في جواب: ما فعلَ زيدٌ؟ خلافًا لِما صرّح به المصنّف في «التصريح»،[4] أو فعلٍ مقدَّر واسمٍ مستتر فيه نحوُ: يا زيدُ. لأنّ تقدير الكلام «أدعو» مع فاعله المستتر.[5] ومنه ما بعد أحرف الجواب، كما تقدّم.[6] وتُسمَّى هذه الجملةُ الحاصلة من الفعل والفاعل. **جُملةً فِعليّةً**، لتصديرها بالفعل.

والثّانِي من القسمين تَركِيبُ اسمَينِ، علَى وَجهٍ يَكُونُ أحَدُهُما

---

(١) في الأصل: «يتركب». والقسم المقصود هو: الفعل مع الفعل، كما جاء في الاعتراض المتقدم.

(٢) أي: ظاهر كذلك.

(٣) م: «أم بالنصب». وما بين معقوفين منها.

(٤) في حاشية م أنه جعل شرط الفائدة مع الفعل والضمير أن يكون استتار الضمير واجبًا. انظر تعليقنا على أواخر ستة الأقسام قبل.

(٥) في حاشية م: هذا بناء على أن الكلام هو الفعل والفاعل، دون ما زاد عليه من المفاعيل.

(٦) انظر ص ٨٦.

خَبرًا عَنِ الآخَرِ، أي: فلابدّ أن يكون بينهما إسناد. وعدمُ عدِّ المصنّف له[١] جزءًا من الكلام لا لكون الفائدة تستلزمه،[٢] على ما تقدّم، بل لكونه شرطًا في الكلام[٣] لا شطرًا منه. وإلّا لزم ألّا يوجدَ كلامٌ ملفوظ به حقيقةً أصلًا، وهو في غاية البعد. على أنّ بعضهم قال: الإسناد من الكيفيّاتِ، والكيفيّاتُ من قبيل اللّفظ.[٤]

ثمّ مثّل لِما أوّلهما مبتدأ والآخَر خبرٌ[٥] عنه بقوله: نَحوُ: زَيدٌ عَدلٌ، وعَبدي[٦] حُرٌّ. ومِثلُ الخبرِ فاعلٌ[٧] أُقِيمَ مَقام الخبر، نحوُ: أقائمٌ الزَّيدانِ؟ وتُسَمَّى أي: هذه الجملةُ الحاصلة من المبتدأ والخبر[٨] أو ما قام مَقامه جُملةً اسمِيّةً، لتصديرها بالاسم.

فعُلِمَ أنّ الكلام لا يوجد ويَتحقّق من نوع الحرف فقطْ، ولا من نوع الفعل فقطْ، ولا منهما فقطْ، ويَتحقّق من نوع الاسم فقطْ. وأقلُّ ما يوجد ويَتحقّق[٩] من اسمينِ، أو من اسمٍ وفعلٍ.

وإلّا فقد يوجد من فعل واسمين نحو: كانَ زيدٌ قائمًا، أو من فعل وثلاثة أسماء نحو: علمتُ زيدًا منطلقًا،[١٠] أو من فعل وأربعة أسماء

---

(١) أي: للإسناد.

(٢) في الأصل: مستلزمة.

(٣) في حاشية م أن الفائدة التامة تستلزم الإسناد، وهو ليس من الألفاظ.

(٤) م: «الألفاظ». وفي الحاشية عن نسخة: اللفظ.

(٥) انظر ص ٨٢.

(٦) هذا على أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

(٧) فاعل: خبر للمبتدأ: مثل.

(٨) في حاشية م تكرار سهوًا، لعدم جعل المصنف الإسنادَ جزءًا من الكلام.

(٩) في الأصل: وأقلّ ما يوجد ويُتحقق.

(١٠) في الأصل: أعلمت زيدًا عمرًا منطلقًا.

نحو: أعلمتُ زيدًا عَمرًا منطلقًا، أو من جملتَيِ الشرط والجزاء نحو: إن قام زيدٌ قام عمرٌو، أو من جملتَيِ القسم والجواب نحو: واللهِ لأُكرِمَنَّك، أو من اسم وجملة نحو: زيدٌ يقوم أبوه.

هذا. وقد ذكر شيخ المحقِّقين[1] أنّ الكلام ليس إلّا جملةَ الجزاء[2] فقطْ، وجملةَ الجواب[3] فقطْ. وقال سيِّد المحقِّقين:[4] الحقُّ أنّ الكلامَ مجموعُ الشرط والجزاء لا الجزاءُ وحده، وجوابَ القسم كلامٌ بلا نزاعٍ. ووجَّهَ ذلك بما يطول.[5]

وادَّعى ابن الحاجب أنّ الكلام لا يكون إلّا من اسمينِ. أو من اسم وفعل، وما عدا ذلك خارجٌ عن حقيقة الكلام. ولا ينافي ذلك إطلاقَ الكلام على المجموع.[6] فقد قال بعضهم: حقيقة الكلام لا تتوقف[7] على ما وراءَ مسندٍ/ ومسندٍ إليه، لكن شاع[8] إطلاقه على ١٨
المركَّب منهما وممّا زاد عليهما.

---

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) أي: جملة جواب الشرط.

(٣) أي: جملة جواب القسم.

(٤) هو السيد الجرجاني.

(٥) في حاشية م نقل لقول الجرجاني، وفيه أن الصدق والكذب يتعلقان بالنسبة التي بين الجملتين. فقولك: «إن ضربتني أضربك»، فيه حكم صادق، وإن لم يكن ضرب أصلًا. ولو كان الحكم في الجزاء لم يتصور صدقه، مع انتفاء مدلوله بالكلية.

(٦) في حاشية الأصل: أي: وجه كون الكلام مجموع الشرط والجواب، لا الجزاء وحده.

(٧) في الأصل: لا يتوقف.

(٨) في الأصل: ساغ.

ومن هذا كلّه، يُعلَم[1] أنّ الفعل له دخلٌ في [تحقُّق] الكلام،[2] وأنّه لا دَخلَ لِلحَرفِ في ذلِكَ أي: في تحقّق الكلام وهو واضح، لِأنَّهُ لَيسَ مَقصُودًا بالذّاتِ. ولذلك لا يُسند ولا يُسند إليه، وإنّما يُؤتَى بِهِ لِلرَّبطِ بَينَ اسمَينِ نَحوُ: زَيدٌ في الدّارِ، أو بين فِعلَينِ نَحوُ: إن تَضرِبْ أضرِبْ - وفيه أنّ هذا ربط بين جملتين. وأُجِيبَ بأنّه لمّا أثّر الحرف في كلّ من الفعلين نُسب الربط إليهما - أو فِعلٍ واسمٍ نَحوُ: مُرَّ بِزَيدٍ - وفيه أنّ هذا ربط بين جملةٍ، وهي فعلُ الأمر وفاعلُه، واسمٍ.[3] وفي بعض النسخ: مَررتُ بزيدٍ. وأُجيبَ بأنّ الفعل لمّا كان هو المقصود من الجملة نُسب الربط إلى الفعل - أو بينَ جُملتَينِ فعليّتَينِ نَحوُ: إن جاءَ زَيدٌ أكرَمتُهُ، أو فعليّة واسميّة نحوُ: إن دخلتُ الدّارَ فعَبدِي حُرٌّ.

هذا، وفي «المغني»[4] ما يُفيد أنّ الحرف له دخلٌ في تحقُّق الكلام عند سِ،[5] ولم يَذكر عن أحدٍ مخالفته،[6] وهو «ألا»[7] التي للتمنّي لا خبر لها عند سِ،[5] لا لفظًا ولا تقديرًا. فإذا قيل: «ألا

---

(١) م: تعلم.

(٢) في حاشية م: «التعلق هذا الإسناد به». وما بين معقوفين هو من المتن.

(٣) كذا. والأولى أن يكون «مرّ» فعلاً ماضيًا مبنيًّا للمجهول، وبزيد: في محل رفع نائب فاعل. وذلك لئلاً يكون في المثال فضلة. وفي م قدم ما في بعض النسخ على تفسير المثال السابق.

(٤) ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(٥) م: سيبويه.

(٦) كذا، وللمازني والمبرد وجه آخر، هو أن «ألا» التي للتمني هي كالتي للتحضيض أو التوبيخ. انظر الكتاب ١: ٣٥٩ والمقتضب ٤: ٣٨٢ - ٣٨٥ وشرح أبيات المغني ٢: ٩٢ - ٩٣ والعيني ٢: ٣٦١ - ٣٦٢.

(٧) في حاشية م عن نسخة: أن الأداة.

ماءً»،[1] كان ذلك كلامًا مؤلّفًا من حرف واسم. وإنّما تمّ الكلام بذلك حملًا على معناه، وهو: أتمنّى ماءً. انتهى.

فعُلِم أنّ الكلام لا يُوجد بدُون الاسم، ويُوجد بدُون الفعل والحرف. وبذلك صرّح الأُستاذ أبو عليٍّ الشَّلَوبِينُ، حيث قال: الكلام المفيد لا يخلو عن الاسم أصلًا، ويُوجد كلام مفيد كثيرًا لا يكون فيه فعل ولا حرف. ومِن ثَمَّ كان في الكلام أصلًا للفعل والحرف. انتهى.

وحـ[2] يقال: جزء الشَّيء: ما لا يُوجد ذلك الشيء بدُونه. فكيف أُطلق لفظ الجزء على كلّ من الفعل والحرف؟ ويجاب بأنّ إطلاق الجزء عليهما لا باعتبار توقُّف تحقُّق الكلام عليهما، بل باعتبار توقُّف بعض صوره عليهما. أمّا الفعل فواضح، وأمّا الحرف فبعناية.

وفي «التّعليقة» لابن النحّاس: إن قيل: لا نُسلِّم أنّ الحرف من أجزاء الكلام، لأنّ الكلام لا يَفتقر إلى وجوده بوجهٍ مّا.[3] قلنا: وإن لم يكن له مَدخل في الإسناد، إلّا أنّ له مَدخلًا في الكلام،[4] إذا حصل الكلام من جملتين. انتهى. أي: مَثلًا. فكلٌّ من الفعل والحرف من الأجزاء العُرفيّة الّتي لا ينعدم أصلها بانعدامها، كشَعر الإنسان وغُصن الشجرة. وأما الاسم فكالجُزء الحقيقيّ.

---

(١) في الأصل و م: «ألا ماءً». والتصويب من الكتاب والمقتضب.

(٢) م: وحينئذ.

(٣) في حاشية م أن الفعل كالحرف في هذا، والحرف لا يفتقر إليه الإسناد.

(٤) مثل هذه العبارة كثير في كلام المتأخرين والمعاصرين، ولا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ - ٤٣٢ و٦٦٦.

[باب علامات الاسم]

١ـ [الخفض والتنوين]:

وإذا أردتَ معرفة كلّ من الاسم والفعل والحرف فعَلامةُ الاِسمِ أي: ما صَدَق عليه هذا اللفظ من الأفراد ـ والمراد بيان معظم تلك الأفراد،[١] لا كلِّ مفرد منها فليست «أل» للحقيقة ولا للشمول ـ المُمَيِّزَةُ لَهُ عَن قَسِيمَيهِ ـ يعني الفعلَ والحرفَ ـ الخَفضُ. وهِيَ الكَسرةُ وما ناب عنها، الَّتِي تَحدُثُ لفظًا أو تقديرًا عِندَ دُخولِ عامِلِ الخَفضِ به وبسببه. سَواءٌ كانَ ذلك العامل الّذي هو الخافِضُ حَرفًا أوِ اسمًا مضافًا. ولا ثالِثَ لَهُما، علَى القول الأَصَحِّ. ومقابلُه يَثبتُ الخفض بالإضافة، [وقيل: بالحرف المقدَّر لا بالمضاف].[٢]

ويُثبتُ الخفض بالتَّبعيّة نحو: مررتُ بزيدٍ الفاضلِ وغلامِ هندٍ الفاضلةِ، وبالمجاورة نحو: «هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، بجرّ «خربٍ» لمجاورته[٣] لـ «ضبّ» المجرور ـ وكان حقّه الرفع لأنّه نعتٌ لـ «جُحر» المرفوع على الخبريّة ـ وبالتوهُّم نحو: لستُ قائمًا ولا قاعدٍ، بالجرّ على توهُّم دخول الباء في خبر «ليس»، لأنّه يكثر دخولها فيه.

والأصحُّ يقول بأنّ التابعَ في غير البدل مجرور بما جُرَّ به متبوعه، أي: وهو الحرف أو الاسم، وفي البدل بحرف أو اسم مماثل لجارّ

---

(١) يعني أن «أل» في «الاسم»: جنسية للاستغراق العرفي.

(٢) من م.

(٣) في الأصل: بمجاورته.

متبوعه[1] لا بالتبعيّة، وأنّ الجرّ[2] في المجاورة يرجع إلى الجرّ بالمضاف، أي: لأنّ مجاوره مجرور به، [فسرى ذلك الجرّ إليه، فكأنه مجرور به][3] لا بالمجاورة، والمجرورَ[4] في التوهُّم يرجع إلى الجرّ بالحرف، أي: الحرف المتوهَّم لا بالتوهُّم. وسيأتي ذلك في كلامه، في «باب الإضافة».

فالمجرور بالحرف نَحوُ: مَررتُ بِزَيدٍ، والمجرور بالاسم المضاف نحو: غُلامُ زَيدٍ. ومُقابِلُ الأصحّ يقول: الجارّ في ذلك هو الإضافة. وقيل: الحرفُ المقدَّر.

والخفضُ عبارة أهل الكوفة، ويرادفُه الجرُّ. وهو عبارة أهل البصرة. وتفسير المصنِّف الخفضَ بالكسرة/ يُناسب ما ذهب إليه ١٩
الجمهور، أنّ الإعراب من قَبيل اللّفظ، لا ما ذهب إليه المصنِّف في المتن من أنّ الإعراب من قَبيل المعنى، كما سيأتي. إذ المناسب له أن يكون الخفض تغييرًا مخصوصًا[5] علامته الكسرة، أي: وما ناب عنها.

فإن قيل: في تعريف الخفض دورٌ، لأنّه أخذُ الخفضِ في تعريف الخفض. أُجيب بأنّه من التّعريف اللّفظيّ. وسيأتي في كلامه حكمةُ اختصاص الخفض بالاسم.

فإن قيل: قد وُجِدتْ إضافة الاسم للفعل المضارع نحو[6]: ﴿يَومُ

---

(١) م: لجر متبوعه.

(٢) في الأصل: «الجار». وفي حاشية م بيتان من الشعر عن الجر بالإضافة.

(٣) من م.

(٤) كذا في الأصل و م. وفي العطار ص ٢٢: الجر.

(٥) م: أن يقول الخفض تغيير مخصوص.

(٦) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

يَنفَعُ الصّادِقِينَ صِدقُهُم﴾. فإنّ «ينفع» في محلّ خفض بإضافة «يوم» إليه. أُجِيب بأنّ المضاف إليه ليس هو الفعل، بل هو الاسم المؤوَّل من «أن» والفعل، وإن لم تكن «أن» موجودة ولا مقدّرة. فهو وإن لم يكن اسمًا حقيقةً لكنّه[1] في حكم الاسم، وهو كافٍ.

وعلامتُه المميِّزة له عن قَسِيمَيه أيضًا التَّنوِينُ. وأخَّره عن الجرّ لأنّ التنوين يتأخّر عن الجرّ عند اجتماعهما. والمراد التّنوين المُطلق أي: الذي يُذكر من غير قيد، [بخلاف ما لا يذكر إلّا مقيَّدًا، كتنوين الترنُّم والغالي. فإنه لا يكون علامة للاسم].[2]

وهُوَ في الأصلِ مصدر: نَوَّنتُ الكلمةَ، إذا أدخلتَ فيها نونًا.[3] وفي الاصطلاح نُونٌ ساكِنةٌ تَلحَقُ الآخِرَ حقيقةً أو حكمًا تَثبُتُ وَصلًا، غالِبًا فِيهِنّ أي: في السكونِ ولحوقِ الآخِرِ وثبوتِها وصلًا، وتُحذَفُ خَطًّا ووَقفًا. فهو من [باب][4] تسمية آلة الشيء باسم ذلك الشيء.

فخرج بساكنةٍ النونُ الأُولى من نحو: ضَيفَنٌ.[5] وهو الذي يتبع الضَّيفَ من غير دعوة. وقد ألغزَ في هذا الحريريُّ بقوله:[6] وما وصفٌ

---

(١) كذا، والعبارة غريبة في العربية. انظر ص ٦٦٦ و٤٣١ - ٤٣٢.

(٢) من م. وفي الحاشية ذكر إلغاز الزمخشري بتنوين الترنم والغالي، مع التفسير والتمثيل.

(٣) م: «عليها نونًا». وفي الحاشية هنا وقبلُ، تكرار تفسير التنوين بأنه إدخال نون على الكلمة، مع ذكر ما يشبه ذلك من إدخال سين أو كاف أو راء.

(٤) من م.

(٥) في العطار: «ضيفنن»، برسم التنوين نونًا، كما سيلي بعدُ هنا. وسقط «نحو» من م، وفي حاشيتها أن المقصود هو النون الأصلية، إذ الاسم بها تحصّل، وأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله.

(٦) مقامات الحريري ص ٢٠٦.

إذا أُردِفَ بالنون، نَقَصَ صاحبه في العُيونِ، وقُوِّمَ[1] بالدُّونِ، وخَرجَ من الزَّبُونِ،[2] وتَعرّضَ للهُونِ؟[3] فإنّ «ضَيف» إذا لحقته النون صار «ضَيفَنٌ»[4]. وقد علمتَه.

ويلُحوقِ الآخِرِ[5] نحوُ: انكسرَ، والنونُ اللّاحقة لنحو: «أحمدُ» من قولك: أحمدُ انطلق[6]، لأنّ المراد بلحوقها للآخِر أن تلزم آخِر حركته، بألّا يمكنَ التّلفُّظُ بها بدون حركة الآخِر. وهذه النون ليست كذلك فلا حاجة لإخراجها بقوله «تُحذف خطًّا»، كما فعل المصنِّف في «التصريح»[7].

وبالحذفِ خطًّا نونُ: أصابَنْ [وقَلِنْ، وأنهَجَنْ][8] وإنِنْ، لثُبوت ذلك خطًّا. وهذه النُّون، في الأوّل والثاني [وكذا الثالث]،[9] يقال لها: تَنوينُ التَّرنُّم، [خلافًا للمصنف في «التصريح» حيث جعله من الغالي]،[10]

---

(١) في الأصل: وقد عُدّ.

(٢) خرج أي: ظهر. والزبون: الغبي. يعني: ظهر في جملة الأغبياء. وفي الأصل: «الزمون». وفي حاشية م عن نسخة: الرزون.

(٣) في الأصل: للغبون.

(٤) م: إن لحقته النون صار ضيفن.

(٥) أي: وخرج بلحوق الآخر.

(٦) يعني أن ضمة دال «أحمدُ» هنا تتصل بنون «انطلق» لسقوط همزة الوصل لفظًا. وهذه النون ليست آخر الكلمة، لأنها من كلمة أُخرى.

(٧) في ١: ٣١.

(٨) من م. وفي الحاشية تفسير لبعض هذه النونات مع الشواهد. وانظر التصريح ١ ـ ٣٦ ـ ٣٧ وشرح الكافية ١: ١٤ ـ ١٥ وشرح التسهيل ١: ١١ والدرر ٢: ١٠٣.

(٩) من م. وفي الحاشية تفسير للترنم من: التصريح.

(١٠) من م.

وفي الرّابع[1] يقال لها: التّنوين الغالي. وهو اللّاحق للقافية المقيَّدة، أي: الساكنِ آخِرُها وليس حرف مدّ، [وهو زائد على الوزن من الشعر].[2]

وبذلك يخرج أيضًا نونُ التَّوكيد الخفيفةُ الواقعةُ بعد ضمّة أو كسرة، نحو: لَتَضرِبُنْ يا قومُ، ولَتَضرِبِنْ يا هندُ، لأنّها تُرسم نونًا. وكذا الواقعةُ بعد فتحةٍ إن خيف اللَّبس اتفاقًا ـ نحو قولك أمرًا للواحد: اضرِبَنْ زيدًا، ونهيًا: لا تَضرِبَنْ زيدًا، لأنّها لو رُسمت ألفًا لالتبسَ أمرُ الواحد ونهيُه بأمر الاثنين ونهيهما ـ وعند الأمن من ذلك على المرجوح. وأما على الرّاجح فترسَم ألفًا. وعليه فلابُدّ أن يُزاد في التّعريف: «لِغيرِ توكيد».

فإن قيل: لا حاجة لذلك، ويُراد بقوله «تحذف خطًّا» هي وبدلُها، [وبدلُها][3] هنا لم يُحذف. قلنا: يصير التعريف غير جامع، لأنّه يخرج عنه التنوين، إذا أُبدل ألفًا حالةَ النصب وقفًا.

قيل: ولا حاجة لذكر السكون ولُحوق الآخِر، لأنّ ما يخرج به يخرج بالحذف خطًّا. وهو سؤال عمّا جاء عند الاحتياج إليه، وأيضًا هو ممّا جاء على الأصل، إذ الأصل في التعريف التَّصريحُ بجميع القُيود، وإن لزم من أحدها الآخَرُ،[4] لأنّ الأَولى عدمُ الاكتفاء في التعاريف بدلالة الالتزام، كما علمتَ.

وقُيِّد بالغالب حتّى يصير التّعريف جامعًا، ولا يخرجَ بعض أفراد

---

(١) في الأصل: وفي الثالث والرابع.

(٢) من حاشية م، وفيه نقص بعض الكلمات، استدركناها على الظن.

(٣) من م.

(٤) م: «غيره». وفي الحاشية: الآخر.

التنوين. فالتقييد به للإدخال، بدليل قوله: فمِن غَيرِ الغالِبِ أنَّ التَّنوِينَ [قَد][1] يُحَرَّكُ لعارض. وذلك لِالتِقاءِ السّاكِنَينِ نَحوُ: ﴿مَحظُورًا انظُرْ﴾.[2] والساكنان: التّنوين والنون.

وحُرِّك ولم يُحذف، كما حُذِفَتْ نونُ التوكيد الخفيفةُ عند التقاء الساكنين في نحو: اضرِبَ القومَ، مع أنّ وضعها السكونُ أيضًا، لأنّ التنوين مُنزَّل من الاسم منزلةَ الجُزء لِلُزومه له، حيثُ خلا عن «أل» والإضافة، والنُّون المذكورة لا تلزم[3] الفعل. وأيضًا قصدوا أن يجعلوا للنُّون اللّاحقة للاسم مزيّةً على النُّون اللّاحقة للفعل.

ومن غير الغالب أنّ التنوين لا يلحق الآخِر، بل قَد يَلحَقُ الأوَّلَ أي: ما ليس بآخِر أو بحسَب ما كان، نَحوُ: شَرِبتُ مًا، بالقَصرِ أي: في لُغة القصرِ، لأنّ الميم أوّل الاسم وآخره الألف. وقد نقل المصنّف[4] عن الجمال بن هشام أنّ التّنوين يلحق الآخِر الّذي هو الألف، ثمّ حُذِفتْ لالتقاء الساكنين. انتهى. [وعليه فلا حاجة لإخراج ذلك، بقيد الآخِر، بالغالب].[5] على أنّه لا يَبعد إطلاق الآخِر على الميم،/ ٢٠
باعتبار أنّه لا شيء بعدها، فلْيُتأمَّل.

ومن غير الغالب أنّ التّنوين لا يثبتُ وصلًا بل قَد يُحذَفُ وَصلًا لُزومًا، كما في «المغني».[6] وذلك إذا كانَ فِي عَلَمٍ اسمٍ أو كُنية أو

---

(١) من م.

(٢) الآيتان ٢٠ و٢١ من سورة الإسراء.

(٣) في الأصل: لا يلزم.

(٤) في التصريح ١: ٣١.

(٥) تتمة من حاشية م عن نسخة.

(٦) ص ٧١٦.

لقب، [قيل]:[1] أو ما هو كناية عن العَلَم كفلان وفلانة، مَوصُوفٍ ذلك العلمُ بِـ «ابنٍ» متَّصلًا به ـ قال في «المغني»: أو ابنةٍ باتّفاق، أو بنتٍ عند قوم من العرب. انتهى. وخالف ابنُ عُصفور في: ابنة ـ مُضافٍ ذلك الابنُ ونحوُه إلى عَلَمٍ آخَرَ اسمٍ أو كُنية أو لقب، قيل:[2] أو ما هو كناية عنه، على ما تقدّم.

وذلك نحوُ: قالَ زَيدُ بنُ عَمرٍو، أو ابنُ أبي بكرٍ أو ابنُ زَينِ العابدينَ، أو هندُ بنةُ [زيدٍ][3] أو بنتُ عمرٍو، أو أبي الخير أو ضياءِ الدين، أو فلانُ بنُ فلانٍ، أو فلانةُ بنةُ [فلانٍ][4] أو بنتُ فلانٍ.

فيُحذَفُ تَنوِينُ «زَيد» في المثال الأوّل تَخفِيفًا، لأنّه كثُر استعمال «ابن» ونحوِه بين عَلَمينِ وصفًا، لا يكاد ينفكّ عن ذلك، فطُلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه.

ومِن ثَمّ لم يُحذف إذا لم يكن «ابن»[5] صفة، بأن جُعل خبرًا عمّا قبله، أو فُصِل نحو: جاء زيدٌ الفاضلُ ابنُ عمرٍو، أو لم يكن[6] بين عَلَمينِ بأن كان بين وصفَينِ كجاءني كريمٌ ابنُ كريمٍ، أو بينَ عَلَم وصفة كجاءني زيدٌ ابنُ أخينا، لِقلّة الاستعمال.

ومِن ثَمّ اشتَرط بعضهم أن يكون العَلَم الثاني أبًا للأوّل حقيقةً.

---

(١) من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) من م.

(٤) في الأصل: ابنته.

(٥) م: الابن.

(٦) في الأصل: ولم يكن.

فإن كان جدًّا لم يُحذفِ التّنوين، لأنّ الأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه، لا إلى جدّه. ومنه قد ينشأ توقُّف في إلحاق الكناية عن العَلَم[1] به، لأنّه لا يكثر استعمالُها كالعَلَم.

ومن هذا يُعلم ضعف القول بأنّ التّنوين إنّما حُذف في ذلك لالتقاء الساكنين ـ وهما التنوين والباء ـ [لا][2] للتخفيف. وهل المراد: لا يُحذف فيما ذُكر لزومًا، كما تدلّ عليه المُقابلة، أو لا يجوز حذفه؟ محلُّ نظر.

وكما خفّفوا الموصوف بحذف تنوينه لفظًا خفّفوا الصفة ـ وهي ابن ونحوه ـ بحذف ألِفه[3] خطًّا على خلاف القياس، كأنّهم جعلوا الاسمينِ اسمًا واحدًا، لأنّ الصّفة والموصوف كالشيء الواحد. وهذا يمكن أن يكون هو المراد من تشبيه سَ[4] له بـ «امرِئ وابنِم»، لا ما فهمه بعضهم، أنّ حركة الموصوف حركةُ إتباع كحركة «ابن»، لا حركةُ إعراب.

وإنّما كان حذف الألف خطًّا على خلاف القياس، لأنّ القياس والقاعدة في الخطّ أنّ كلّ كلمة تُكتب بالحروف التي يُنطق بها،[5] عند الابتداء بها والوقف عليها، و«ابن» ونحوُه إذا ابتدئ به تثبت فيه[6] الألف. ومِن ثَمّ لم يُرسَمِ التّنوين نونًا لأنّه يسقط في الوقف. وإنّما

---

(١) في الأصل: عن العِلمِ.

(٢) من م.

(٣) أي: همزته الوصلية.

(٤) م: «سيبويه». وانظر الكتاب ٢: ١٤٧ ـ ١٤٩.

(٥) في الأصل: تنطق بها.

(٦) م: ثبت.

رُسم بدلُه أَلِفًا في حالة النصب وقفًا، ولم يُرسم بدلُه واوًا ولا ياء في حالتَي الرفع والجرّ وقفًا، لِخِفّة الألِف.

وهذا حيث لم يقع «ابن» ونحوُه أوّلَ سطر. وإلّا رُسِمَتِ الألِف لأنّه في محلّ الابتداء به غالبًا، لأنّ القارئ ينتهي إلى آخر السطر، ثمّ يبتدئ بأوّل السّطر الّذي بعده.

وهُوَ أي: التنوين المذكور، أي: الّذي يصحّ أن يُذكر غير مقيّد، أقسامٌ أربعةٌ. [واشتَهر أنّ الخاص بالاسم أربعة، وأنها المراد عن الإطلاق. حتّى إذا وُجد غيرها قُيِّدَ].[1]

القسم الأوّلُ: تَنوِينُ التَّمكِينِ، ويقال له: تَنوينُ الصَّرف. وسُمِّي بالأوّل لأنّه يدلّ على تمكُّن الاسم ورُسوخ قدَمه في صفة الاسميّة، حيث لم يُشبِه الحرفَ فيما يأتي فيُبنى، ولا الفعلَ فيُمنعَ من الصَّرف الذي هو التنوين المذكور. وربّما قيل لمُطلق التنوين.[2] وسُمِّي بالثّاني لأنّه يدلّ على انصراف الاسم عن شَبَه الفعل والحرف. هذا. وفي «شرح الإيضاح» لابن أبي الربيع[3] أنّ لفظ التنوين إذا أُطلِق يُراد به تنوينُ التّمكين، فإذا أُريد غيره قُيِّد.

وهذا التّنوين هو اللّاحق للاسم المُعرَب الّذي لم يُشبِه الفعلَ،

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: المطلق التنوين.

(٣) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأموي العثماني، بدأ بإقراء صغار الطلبة، ثم كان للقراءة والفقه والأصول والحديث والفرائض والحساب، فتصدر للإقراء، وتوفي سنة ٦٨٨. تاريخ الإسلام للذهبي سنة ٦٨٨ والبسيط ص ٧٤ - ٧٥.

ولم يكن مجموعًا بألف وتاء، معرفةً كان أو نكرة. نَحوُ تنوين: زَيدٍ ورَجُلٍ ورجالٍ. وقيل: هو في «رجل» للتنكير نظرًا إلى أن مدلوله غير معيَّن. وفي «المغني»:[١] تنوينُ «رجلٍ» تمكينٌ لا تنكيرٌ، كما قد يَتوهَّم بعض الطلبة. انتهى. ولهذا نصّ عليه المصنِّف في التمثيل.

وفي كلام شيخ المحقِّقين:[٢] أنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتّمكين والتّنكير معًا. فنقول: التنوين في «رجلٍ» يُفيد التّنكير أيضًا. فإن جُعل عَلَمًا تمحّض للتّمكين.[٣] انتهى. أي: فليس التّنوين مع العَلَمية هو عين التّنوين الموجود قبلها. وحَ يمتنع[٤] استدلاله في «المغني»[٥] تبعًا/ لابن الحاجب، على نفي كون تنوين «رجل» للتنكير، ٢١
بقوله: ولهذا لو سمَّيتَ به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه، مع زوال التنكير. انتهى.

ومن هذا التنوينِ تنوينُ صرفِ ما لا ينصرف، وتنوينُ المنادى في الضرورة، وتنوينُ الحكاية، كأنْ سمَّيتَ رجلًا بعاقلةٍ. فإنّكَ تحكي اللّفظ المسمَّى به بتنوينه، كما قال ابن هشام:[٦] إنّه الحقّ. ونُوزِعَ في الثالث، بأنّه تنوين تمكين قبل العلميّة لا بعدها، لأنّ تنوين التمكين لا

---

(١) ص ٣٧٦.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) في شرح الكافية ١: ١٣: «للتمكن»، في الموضعين. والنقل فيه تصرف. م: «للتنكير». وفي الحاشية عن نسخة: للتمكين.

(٤) م: وحينئذ يمنع.

(٥) ص ٣٧٦.

(٦) المغني ص ٣٧٩ عن ابن الخباز.

يوجد فيما فيه عِلّتانِ تمنعانِ منه. قال: ألا ترى أن الحركة قبل الحكاية إعرابٌ[1] وبعدها ليست إعرابًا. أي: فهو قسم آخَر.

وفي كلام شيخ المحقِّقين:[2] وأمّا التّنوين في نحو: رُبًّ، أحمدٍ وإبراهيمٍ، أي: صرفِ ما لا ينصرف، فليس بمتمحِّض للتنكير، بل هو للتمكين أيضًا، لأنّ الاسم منصرف. انتهى.

وأمّا تنوين الشذوذ، فيما حكاه بعضهم من قوله: «هؤلاءٍ قومُكَ» بالتنوين، فاختار ابن مالك أنّه ليس بتنوين، وأنّه كنونِ: ضيفَن،[3] كثّر به اللفظ.

والقسم الثّانِي: تَنوِينُ التَّنكِيرِ أي: الدّالُّ على أن ما دخلَه نكرةٌ، أي: أريدَ به غيرُ معيَّن. وهو اللّاحق لبعض الأسماء المبنيّة، وهو العَلَمُ المختوم بـ «وَيهِ»، واسمُ الفعل واسمُ الصّوت. ويَلحق الأوّلَ قياسًا مطّردًا، والثانيَ والثالثَ سماعًا.

فالأوّل نَحوُ: سِيبَوَيهِ وعَمرَوَيهِ ونِفطَوَيهِ وخالَوَيهِ. فتقول من غير تنوين إذا أردتَ شخصًا معيّنًا مسمًّى بهذا الاسم، وبالتَّنوين إذا أردتَ شخصًا ما سُمِّي بهذا الاسم. فغير المنوّن معرفةٌ بالعلميّة.

والثاني نحوُ: صَهْ وإيهٍ، من كلّ ما يدخله التَّنوين جوازًا من اسم الفعل. فتقول لمخاطِبك إن أردت سكوتًا مخصوصًا: صَهْ، بغير تنوين. وإن أردتَ سُكوتًا مّا:[4] صَهٍ، بالتّنوين. وإن أردتَ استزادةَ مخاطِبك

---

(١) في الأصل: إعرابًا.

(٢) هو الرضي الأسترابازي.

(٣) م: ضيفنن.

(٤) في الأصل: «سكوت ما». وفي العطار ص ٢٥: سكوتًا مطلقًا.

من حديث مخصوص قلتَ: إيهِ، بغير تنوين. وإن أردتَ من حديثٍ مّا قلت: إيهٍ، بالتّنوين.

والثالث [نحو]:[1] غاقْ غاقْ. فتقول: «صاحَ الغرابُ غاقٍ غاقٍ» بالتنوين، إن أردتَ صوتًا مّا. وإن أردتَ صوتًا مخصوصًا قلتَ: غاقِ غاقِ، بغير تنوين. فغير المنوّن من ذلك كالمُعرَّفِ بـ «أل» الحُضوريّة.

وذِكرُ المصنِّف في «التصريح» أنّ قولهم: «اسمُ الفعل يكون نكرة ويكون معرفة» مبنيٌّ على أنّ مدلولَ اسم الفِعل المصدرُ، أي: الذي هو الفِعل اللُّغويّ ـ وهو قول بعض البصريِّين ـ وأما على القول بأنّ مدلوله الفِعل الاصطلاحيّ الذي هو قول الجمهور [كما تقدّم][2] فلا، لأنّ جميع الأفعال نكراتٌ.[3] انتهى. أي: كما أجمع عليه أهل البلدَين. ومِن ثَمّ أفاد العُمومَ، إذا وقع في حَيِّز النّفي.[4]

ويؤيّد ذلك، [أي]:[5] أنّ قولهم المذكور مبنيّ على ما ذُكر، أنّ الجمال[6] بن هشام في «التوضيح» مثّل للنكرة التي لا تقبل «أل»، ولكن تقع موقع ما يقبلها، بـ «صهٍ» منوّنًا. قال: فإنه يقع موقع قولك:

---

(١) من حاشية م عن نسخة.

(٢) من م.

(٣) كذا. والفعل لا يوصف بتنكير ولا تعريف، وكذلك الجمل، لأن هاتين الصفتين من خصائص الأسماء، وإنما يكون تقدير الجملة بحسب ما يسند إليه الفعل. فإن كان المسند إليه نكرة أو معرفة قدرت الجملة تبعًا له. أما اسم الفعل فهو اسم يحتمل التنكير والتعريف. انظر إعراب الجمل ص ١٦١ و٢٠١ والتصريح ١: ٣٣.

(٤) في الأصل: في خبر النفي.

(٥) من م.

(٦) في الأصل: لأن الجمال.

سكوتًا.[1] انتهى.

وإنّما كان سماعًا في اسم الفعل لأنّ منه ما أُلزِمَ التّنوينَ نحو: «واهًا»، في التّعجُّب، و«وَيهًا» في الإغراء، ومنه ما أُلزم عدمَه، نحو: نَزالِ ودَراكِ، ومنه ما جاز فيه الوجهانِ. وهو: صَهْ وإيهِ. [وممّا يجوز فيه الوجهانِ اسمُ الصوت، كما علمتَ].[2]

وذكر الأصمعيُّ[3] أنّ العرب لا تقول إلّا «إيهٍ» بالتّنوين، وأنكر ما ورد من قول ذي الرُّمّة:[4]

* وَقَفْنا، فقُلنا: إيهِ، عَن أُمِّ سالِمٍ *

قال أبو حيّان: والصواب ما قاله الجمهور، أي: من جواز ذلك. انتهى.

قلتُ: ذكر بعضهم[5] أنّه جرى ذِكر الأصمعيّ بمجلس أبي عليّ الفارسيّ، فبالغ بعض الحاضرين في الثّناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء في أيّامه. [قال الناقل]:[6] فرأيتُ أبا عليّ كالمُنكِر لذلك، وقال للقائل: ما بلغَ من أمره؟ قال: كان يخطِّئ الفحول من الشعراء، أنكر على ذي الرُّمّة مع إحاطتِه بلغة العرب ومعانيها، وفضلِ معرفته بأغراضها

---

(١) انظر أوضح المسالك ١: ٦٠.

(٢) من م.

(٣) انظر شرح المفصل ٤: ٣١ و ٧١ واللسان والتاج (أبه).

(٤) صدر بيت عجزه:

وما بالُ تَكليمِ الدِّيارِ البَلاقِعِ؟

ديوانه ص ٣٥٦ والخزانة ٣: ١٩. والبلاقع: جمع بلقع. وهي الخالية من كل أثر.

(٥) هو الحسين بن محمد بن مهرويه صاحب كتاب أجناس الجواهر. انظر إرشاد الأريب ٣: ١٤ - ١٦.

(٦) من العطار ص٢٥.

ومراميها، في قوله: «وقَفْنا، فقُلْنا: إيهِ، عَن أُمِّ سالِمِ»، بأنّ الصواب أن ينوِّن «إيه». فقال أبو عليّ: أمّا هذا فالأصمعيّ مخطئ فيه، وذو الرُّمّة مُصيب. وهذه من أوابد[١] الأصمعيّ الّتي يُقدِم عليها،[٢] بغير علم. انتهى.

وفي «الصحاح»:[٣] إيهِ: اسم يُسمَّى به الفعل. تقول للرجل إذا استزدتَه من حديث أو عمل: «إيهِ»، بكسر الهاء. فإن وصلتَ نوّنتَ فقلتَ: إيهٍ حديثًا. وقيل: إذا قلتَ: «إيهِ يا رجل» [فإنما][٤] تأمره بأن يزيدك من الحديث المعهود بينكما، كأنّك قلتَ: هاتِ الحديثَ./[٥]وإن قلتَ: ٢٣
«إيهٍ»، بالتنوين، فكأنّك[٦] قلت: هاتِ حديثًا مّا، لأنّ التّنوين تنكير.

وصَهْ: كلمة بُنيتْ على السّكون. وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ، ومعناه: اسكتْ. تقول للرجل إذا أسكتَّه: صَهْ. فإن وصلتَ نوّنتَ فقلت: صَهٍ صهْ.[٧] وقيل: فإن قلتَ: «صهٍ يا رجل»، بالتنوين، فإنّما تريد الفرق بين التعريف والتنكير، لأن التنوين تنكير. انتهى. وبه يُعلم أنّ ما اشتَهر في «صهْ وإيهِ» بين الناس خلافُ المشهور في اللّغة.

والقسم الثّالِثُ: تَنوِينُ المُقابَلةِ، أي: الّذي جُعل في مقابلة شيء آخَرَ. وهو ما لَحِق[٨] ما جُمع بألف وتاء، نَحوُ تنوين: هِنداتٍ من

---

(١) الأوابد: الدواهي، جمع آبدة.

(٢) م: الذي تقدم عليها.

(٣) ص ٢٢٢٦ و ٢٢٣٩. وفي النقل تصرف.

(٤) من الصحاح.

(٥) سها من رقّم أوراق الأصل عن الرقم ٢٢ وأغفله. فلْيُتَنَبَّهْ لذلك بعد.

(٦) في الأصل و م: «كأنك». والتصويب من الصحاح.

(٧) في الأصل: «صه صهٍ». وأهمل الضبط في م. والتصويب من الصحاح.

(٨) م: ما ألحق.

الأعلام، ومُسلِماتٍ من الصِّفات.

فإنَّهُ أي: التنوينَ المذكور في مُقابَلةِ النُّونِ في أصلِهِ. وهو جمعُ المذكَّرِ السّالمُ نحو: زَيدِينَ ومُسلِمِينَ في المعنى الّذي جِيء بها[1] فيه لأجله، من كَونِهِ عَلامةً لِتَمامِ الإسمِ وانفصاله عمّا بعده، على المشهور في ذلك من ستّة أقوال، كَما أنَّ النُّونَ في ذلك الأصل الّذي هو جمعُ المذكَّرِ السّالمُ قائمةٌ مَقامَ التَّنوِينِ الَّذِي في الواحِدِ أي: واحدِ هذا الجمع ـ وهو زيدٌ ومسلمٌ ـ في ذلِكَ أي: في الدّلالة على تمام الاسم وانفصاله عمّا بعده. قالَهُ شيخ المحقِّقين الرَّضِيُّ بمعنى هذا اللفظ.

فإن قيل: لِمَ لَم يجعلِ[2] التّنوينَ في جمع المؤنّث في مقابَلة التّنوين الّذي في واحده أيضًا؟ قلنا: لأنّ واحده قد لا يكون فيه تنوينٌ، بأن يكون ممنوعًا من الصّرف، بخلاف واحد جمع المذكر. هذا، والّذي في «التصريح» نقلًا عن الرّضيّ أنّ التّنوين في جمع المؤنّث [السالم][3] في مقابَلة تنوين مفرده، كما جُعلَتِ[4] النّون في جمع المذكّر في مقابَلة تنوين مفرده.

قال الشيخ أبو حيّان: ونُقل لي عن بعضهم أنّه أي: هذا التنوينَ عِوَضٌ. وفسّره، أي: ذلك البعضُ، بأنّه عِوَض عن الفتحة الّتي كان يستحقّها[5] في حالة النّصب. وهذا فاسد، لثُبوته في حالتَي الرّفع

---

(١) أي: بالنون.

(٢) م: لم لم نجعل.

(٣) من حاشية م عن نسخة.

(٤) في حاشية م عن نسخة: جعلنا.

(٥) في الأصل: كانت تستحقها.

والجرّ.[1] انتهى. زاد في «المغني»: ولأنّ الكسرةَ قد عَوّضتْ عن تلك الفتحة، فما هذا التعويض الثاني؟

وذهب جمع، منهم جار اللهِ الزّمخشريُّ، إلى أنّ هذا التّنوين للتّمكين. واعتُرِض بأنّه لو كان للتّمكين ما ثَبتَ فيما سُمِّي به، من هذا الجمع نحو: «عَرَفاتٍ» عَلَمًا لموقف الحاجّ، لوجود العَلَميّة والتّأنيث. قالَ الله تعالى[2]: ﴿فإذا أفَضتُم مِن عَرَفاتٍ﴾. فثُبوته في ذلك دليل على أنّه للمقابَلة، لا للتّمكين.

وأجاب الزّمخشريّ بأنّ التّنوين إنما لم يسقط في «عَرَفاتٍ»، لأنّ التّاء الّتي فيه التّأنيثُ فيها ضعيف،[3] لأنّ هذه التّاء مع الألف علامة الجمع، أي: ليست متمحّضة للتّأنيث، بل له وللجمعيّة. فضعُفَ أمرها عن كونها علّةً [مانعة].[4]

ونظَّر[5] فيه شيخ المحقّقين بأنّ «عَرَفاتٍ» مؤنّث، وإن قلنا: لا علامة تأنيثٍ فيها أصلًا، وأنّه لا يُقصِّر عن تأنيث «مِصر» الذي هو بتأويل البقعة. ثم قال: والأَولى عندي أن يقال: إنّ التّنوين للصّرف والتّمكين. وإنّما لم يسقط في نحو «عرفاتٍ» لأنّه لو سقط لتبعه الكسرُ في السُّقوط، وتَبع النّصبُ. وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوعٌ لا تابع. فهو كالتّنوين في غير المنصرف للضّرورة. انتهى.

---

(١) في الأصل: في حالة الرفع والجر.

(٢) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٣) في الأصل: للتأنيث فيها ضعف.

(٤) من م.

(٥) نظر فيه أي: جعله مما لم يسلّم، ففيه تردد ونظر.

ويقال من جانب هؤلاء: لو كان تنوينُ ما جُمع بألف وتاء للمقابَلة، كما تقولون، لوجب بقاؤه في نحو «عَرَفاتٍ» دائمًا وأبدًا، مع أنّه يُعرب أيضًا إعراب ما لا ينصرف، فيُجرُّ بالفتحة من غير تنوين.

أُجيب بأنّ هذا الوجه ممنوع عند البصريِّين، [وإنّما أجازه الكوفيون في الشعر].[1] ومِن ثَمّ اعترض أبو حيّانَ على ابن مالك في قوله: إنّ إعرابَ «عَرَفاتٍ» إعرابَ ما لا ينصرف لغةٌ، وبأنّه فُعِل به ذلك لكونه يُشبه تنوين التّمكين في الصورة والّذي يظهر الآنَ.

ثم رأيتُ كلام المصنّف في «التّصريح» يصرّح به، أنّ الحكم على تنوين جمع المؤنّث بأنه للمقابَلة محلُّه ما دام جمعًا. فإن جُعل عَلَمًا خرج تنوينه عن المقابَلة وصار للتّمكين [والصرف].[2] ويؤيِّد هذا أنّ المحقّق[3] صرّح بأنّ تاء «عَرَفاتٍ» علمًا تُبدل في الوقف هاءً، وجمعًا لا تُبدَل. وحينئذ يندفع ما يقال: شرطُ التّاء الّتي تمنع من الصّرف أن تُبدَل في الوقف هاء.

فإن قيل: لو كان تنوينُ نحو «عَرَفاتٍ» للتّمكين والصّرف لوجب إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف دائمًا وأبدًا. وكيف جاز جرّه بالكسرة مع التنوين؟ أُجيب بأنّ مَن أجاز ذلك استصحبَ بعد العلميّة صورة حاله قبل العلميّة.

وعبارة المصنّف في «التّصريح»: واختلف العرب[4] في كيفيّة

---

(١) من م.

(٢) من م.

(٣) هو السعد التفتازاني.

(٤) م: «واختلفت العرب». انظر التصريح ١: ٨٢ - ٨٣.

إعراب هذا النّوع المسمّى به، على ثلاث فِرق./ فبعضهم يُعربه[1] على ٢٤
ما كان عليه قبل التّسمية، ولم يَحذف تنوينه لأنّه في الأصل للمقابَلة، فاستصحب بعد التّسمية، [وبعضهم يُعربه على ما كان عليه قبل التّسمية مراعاة للجمع، ويترك تنوين ذلك مراعاة للعَلَمية والتّأنيث، وبعضهم يُعربه إعراب ما لا ينصرف، فيترك تنوينه ويجرّه بالفتحة مراعاة للتسمية].[2] انتهى.

وهو كما ترى يصرّح بما ذكرتُه من أنّ تنوين نحوِ «عَرَفاتٍ» ليس للمقابلة، [بل للصرف].[3] ولعلّ هذا الجواب هو مراد القاضي بقوله: وإنّما نُوِّن وكُسِر، أي: عَرَفاتٌ، وفيه العَلَميّة والتّأنيثُ، لأنّ تنوينَ الجمع تنوينُ المقابَلة، لا تنوينُ التّمكين. انتهى. أي: فاستصحبَ صورة تلك الحالة بعد العلميّة. لكنّ قوله: «ولذلك أي: لكون تنوين الجمع للمقابَلة، يجتمع مع اللام» فيه نظرٌ، لأنّ التّنوين المُطلَق لا يجامع اللّام.

وبما قرّرناه يظهر لك أنّ استدلال المصنّف في «التّصريح»، تبعًا لشيخ المحقِّقين ولـ «المغني» والمراديّ، على أن تنوين جمع المؤنّث للمقابَلة بوجوده في نحو «عَرَفاتٍ» فيه نظرٌ. وسيأتي لهذا مزيد بيان، عند الكلام على جرّ جمع المؤنّث بالكسرة.

والقسم الرّابعُ: تَنوِينُ العِوَضِ، أي: الّذي جُعل عِوَضًا عن شيء آخَرَ. وهو إمّا عِوَض عن حرف أصلي، أو عن جملة. فالأوّل نَحوُ:

---

(١) زاد هنا في الأصل: وبعضهم.

(٢) من التصريح.

(٣) من حاشية م عن نسخة.

جَوارٍ، مِن كلّ جمع تكسيرٍ معتلٍّ جاء على وزن «فَواعِل» في حالتَي الرّفع والجرّ، أو مِن كلٍّ منقوص مستحقٍّ لمنع الصّرف، حتّى يشمل نحوَ «أُعَيمٍ» تصغيرَ: أعمَى ـ فإنّ مانعَه من الصّرف الوصفُ[1] ووزنُ الفعل، وهو «أُفَيعِل» كأُبَيطِرُ ـ ونحوَ «قاضٍ» عَلَمًا لامرأة. فإنّ مانعَه من الصّرف العلميّةُ والتأنيثُ المعنويّ. والثاني نحوُ: يَومَئِذٍ.

فالأوّلُ عِوَضٌ عَن حَرفٍ أصليّ، أي:[2] وهُوَ الياءُ المحذوفة رفعًا وجرًّا، لأنّ الأصل في الأوّل «جَوارِيٌ» بالرفع مع التّنوين، وفي الثاني «جَوارِيٍ» بالجرّ مع التنوين، أي: بتنوين التّمكين نظرًا إلى أنّ الأصلَ في الأسماء الصّرفُ، والإعلالَ مقدَّمٌ على منع الصرف، لأنّ سببَ الإعلال قويٌّ ـ وهو الثِّقل[3] الظّاهر في الكلمة ـ وسببَ منع الصرف ضعيفٌ لأنّه المُشابَهة [للفِعل][4] ـ وهي غير ظاهرة ـ استُثقِلَتِ الضّمة أو الكسرة على الياء فحُذِفتْ، فصارتِ الياء ساكنة والتقت مع التّنوين ـ وهو ساكن لأنّ التّنوين بعد الحركة الّتي هي الضّمّة أو الكسرة ـ حُذِفَتِ الياء لأنّها جزء كلمة، لدفع التقاء الساكنينِ.

ثُمّ بعد هذا الإعلال استحقّتِ الكلمة منع هذا التنوين ـ أعني تنوين التمكين ـ لأنّها من صِيَغ منتهى الجموع تقديرًا، لأنّ الحرفَ الخامس وهو الياء محذوفٌ لعِلّة، والمحذوفَ لعلّة كالثابت، فحُذِف ذلك التنوين.

---

(١) م: «العلمية». وفي الحاشية عن نسخة: «الوصف». وتحته: وهو صواب.

(٢) في العطار: أي أصلي.

(٣) في الأصل: النقل.

(٤) من العطار.

فلمّا حُذِف خِيف رُجوع الياء لزوال ضدّها، وبرُجوعها يحصُل ثقل في الكلمة. فجيء بتنوينٍ عوضًا عنها لخِفّته، إذ «جَوارٍ» بالتّنوين أخفُّ من «جَوارِي» بالياء. فالتّنوين الموجود حينئذٍ عِوَض عن تلك الياء المحذوفة، لالتقاء الساكنين. ومثل هذا يقال في «أُعَيمٍ» و«قاضٍ»[1] عَلَمًا لامرأة.

وقيل: التنوين في نحو «جَوارٍ» عوضٌ عن حركة الياء التي هي الضّمّة أو الكسرة، لا عن الياء، بناءً على أنّ منع الصرف مقدَّم على الإعلال. فأصله في حالة الرفع «جَوارِيُ» بالضّمّة، وفي حالة الجرّ «جَوارِيِ» بالكسرة من غير تنوين التّمكين، لأنّ هذه الصِّيغة لا تقبله لِما عُلم أنّها من صِيَغ منتهى الجموع.

استُثقل كلّ من الضّمّة والكسرة على الياء، فحُذفتْ ثُمّ عُوِّض عنها التّنوينُ، فالتقى ساكنا[ن: التنوين][2] مع الياء السّاكنة، فحُذفتْ لدفع التقاء السّاكنين، فصار «جَوارٍ» بتنوين عوضًا عن تلك الحركة التي هي الضّمّة أو الكسرة. وإنّما عُوِّض التّنوينُ عن تلك الحركة ليُتوصَّل به لحذف الياء الموجِبة للثِّقل في الكلمة.

واعتُرض من هذا القبيل،[3] بأنّه لو كان منعُ الصرف مقدَّمًا على الإعلال لوجب الفتحُ، أي: فتحُ الياء، في قولك: مَررتُ بِجواريَ، ولا وجه لكسرها لأنّ منع الصرف يقتضي شيئين: حذفَ التّنوين والجرّ

(١) في الأصل: وقاضي.

(٢) في الأصل: ساكنًا.

(٣) م: القبل.

بالفتحة، أي: وحينئذ لا وجه لحذف تلك الفتحة حتّى يكون سببًا لحذف الياء في حالة الجر، لأنّ الفتحة خفيفة.

ويُجاب بأنّهم عبّروا بالكسرة نظرًا للأصل. وإلّا فلو قالوا: الأصل «جَوارِيَ» بالفتحة، استُثقلَتِ الفتحة على الياء فحذفت، لكان صحيحًا، لأنّ الفتحة حينئذ ليست خفيفة بل ثقيلةً لنيابتها عن الكسرة، فاستُثقلَتْ على الياء فحُذفتْ، ثُمّ حُذفَتِ الياء. ثُمّ رأيتُ المصنِّف في «التصريح»[١] ذكر ذلك نقلًا عن المبرّد، فقال: وليس التّنوين عوضًا عن ضمّة الياءِ، وفتحِها النائب عن الكسرة، خلافًا للمبرّد. انتهى.

٢٥ وأمّا/في النّصب فلا خلاف أنّ «جَوارِيَ» بإثبات الياء ونصبَها بالفتحة الظّاهرة من غير تنوين، لأنّ الفتحة في ذلك أصلية، ليست نائبة عن حركة ثقيلة.

هذا. وادّعى الأخفش أنّ تنوينَ نحوِ «جَوارٍ» تنوينُ تمكين. فهو منصرف. قال: لأنّ الياء لمّا حُذِفَتِ التحق هذا الجمع بأوزانِ الآحاد كسَلام وكلام، فصُرِف. وهو مردود بأنّ الياء، كما علمتَ، محذوفة لِعلّة. فهي كالثّابتة، فلم تخرج عن صِيغة الجموع المتناهية المخالفة لأوزان الآحاد.

وقد يكون عِوَضًا عن حرف زائد غير أصليّ، نحو «جَنَدِلٌ»[٢] بالتنوين عوضًا عن ألف «جَنادِل» الّتي هي ألف الجمع، كما قاله ابن مالك. لكن في «المغني»: الّذي يظهر أنّه تنوين الصّرف. ولهذا يُجرّ

(١) في ١: ٣٤.

(٢) في الأصل: جَنَدَلٌ.

بالكسرة، وليس ذَهاب الألف الّتي هي عَلَم الجمعيّة كذهاب الياء من نحو: جَوارٍ. انتهى.

والثّانِي عِوَضٌ عَن جَملةٍ، لأنّ «إذْ» يجب إضافتها إلى الجملة اتفاقًا، والأصل: يومَ إذْ كان كذا وكذا. فحُذفتْ تلك الجُملة المضافة لـ «إذ»[1] جوازًا. قال أبو حيان: كما يظهر من قواعد العربيّة. انتهى. وكُسِرتْ ذال «إذ» لالتقاء الساكنين، ورُبّما فُتحتْ، نحوَ قوله تعالى:[2] ﴿فَعَلْتُها إذًا، وأنا مِنَ الضّالِّينَ﴾. وذهب الأخفش إلى أنّه[3] تنوينُ تمكينٍ، والكسرةَ إعرابُ المضاف إليه.

وإضافة «يوم» إلى «إذ» من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ،[4] أي: يَومَ هو وقتُ كذا. وقيل: من إضافة أحد المترادفَينِ إلى الآخَر.

ولَيسَ مِنهُ أي: من تنوين العِوَضِ العِوَضُ، أي: الواقعُ عِوَضًا عَنِ المُفرَدِ أي: عن كلمة مفردة، أي: المتوهَّمُ كونُه عوضًا عن المفرد، في مِثلِ: كُلٍّ وبَعضٍ. فالحُكم عليه بأنّه من العِوَض عن المُفرد إنّما هو بحسَب ما يُتوهَّم، لا بحسَب نفس الأمر، فلا يُناقِض ما ذُكر قولُه: فإنَّ تَنوِينَهُما أي «كلّ وبعض» ليس عِوَضًا، بل تَنوِينُ تَمكِينٍ لصِدق

---

(١) يعني: المضافة «إذ» إليها. وقد يعبر عن المضاف إليه بالمضاف.

(٢) الآية ٢٠ من سورة الشعراء. والتقدير: إذ فعلتها، أو: إذ ذاك كائن. انظر تفسير الآلوسي ١٩: ١٠٢.

(٣) أي: تنوين: إذٍ.

(٤) في الأصل: للأخص.

ضابطه السابق عليه، لأنّ الإضافة كانت تمنع[1] منه.

فلمّا قُطِع كلّ منهما عنها دخله التّنوين، لأنّه اسم معرب لم يُشبِهِ الفعل، حقُّه أن تدخله حركات الإعراب مع التنوين. ولعلّ هذا مُرادُ المصنِّف بقوله: يَزُولُ عِندَ الإضافةِ، ويُوجَدُ عِندَ عَدَمِها. هذا، أي: كونُ تَنوينِ «كُلّ وبَعض» للتّمكين لا للعوضِ، هُوَ الصَّحِيحُ.

ومُقابِلُه أنّه تنوين عِوَضٍ عن المضاف إليه المحذوف، لأن حقّ كلّ منهما أن يضاف إلى ما بعده. فلمّا قُطِع عن الإضافة، لدلالة ما قبلَه عليه، عُوِّض [عنه][2] التَّنوينُ. وجرى عليه في «المُغني» حيث قال: والثالث أي: من تنوين العِوَض تنوينُ «كلّ وبعض»، إذا قُطِعا عن الإضافة. وقيل: هو تنوين التّمكين رَجَعَ لزوال الإضافة الّتي كانت تُعارِضُه. انتهى.

وفي كلام بعض شيوخ مَشايخنا:[3] تنوينُهما أي: «كلّ وبعض» عِوَضٌ عن المضاف إليه بلا مَرِيّة. إلّا أنّه مع ذلك تنوينُ صرفٍ، لأنّ مَدخوله معرب، أي: لم يُشبِهِ الفعلَ، فهو[4] من القسم الأوّل. وهذا بخلاف تنوين «حينئذٍ ويومئذٍ»، فإنّه تنوين عِوَض لا غيرُ، لأنّ مدخوله ظرف مبنيّ، فهو من القسم الرابع. انتهى.

---

(١) في الأصل: تمتنع.

(٢) من م.

(٣) المراد به شهاب الدين عُميرة البُرُلُّسي الشافعي، له كتابة على شرح الأزهرية، كما ذكر الحلبي في مستهل هذا الكتاب، وعبر عنه بقوله: شيخ بعض مشايخنا، وشيخ مشايخنا.

(٤) م: وهو.

وكلام المصنّف يمكن حملُه على هذا، بأن يكون مراده أنّه ليس من تنوين العِوَض فقط، بل تنوينُ تمكينٍ أيضًا. وحينئذ لا يحتاج كلامه إلى ما أوّلناه به. فليُتأمّل.

وإنّما اختصّتْ هذه الأقسام الأربعة بالاسم لأنّ المعاني التي جيء بتلك الأقسام لأجلها لا تُتصوَّر[1] في غيره. وبيانه أنّ تنوين التّمكين جيء به للدّلالة على تمكين مدخوله في صفة الاسميّة، كما علمتَ، وكلٌّ من الفعل والحرف لا اسميّةَ له اصطلاحًا، فضلًا عن تمكُّنه فيها.

وتنوين التّنكير جيء به للدّلالة على تنكير مدخوله، [في صفة الاسمية كما علمتَ]،[2] والحرفُ لا يتّصف بتعريف ولا تنكير، والفعل وإن وُصف عند أهل البلدينِ بالتنكير إلّا أنّ[3] المراد أنّه في حُكم النكرة.

وتنوين المُقابَلة خاصّ بالجمع، لأنّه جيء به في مقابَلة ما وُجد في جمعٍ آخَرَ هو أصل لذلك الجمع، كما علمتَ،[4] وكلٌّ من الفعل والحرف لا يقبل الجمعيّة.

وتنوين العِوَض قد يقع عِوَضًا عن المضاف إليه، وكلٌّ من الفعل والحرف لا يُضاف، أي: وحُمِل ماعدا ذلك من بقيّة أقسام تنوين العِوَض عليه كجوارٍ. فسقط ما قيل: الفعلُ/ يشارك الاسم في الحذف ٢٦
نحو: «لَم يَغزُ». فلِمَ خَصّوا تنوين العوض بما حُذف من الاسم؟

---

(١) في الأصل: لا يتصور.

(٢) من م.

(٣) كذا. وهو تعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ ـ ٤٣٢ و٦٦٦.

(٤) م: على ما علمت.

هذا وقد اقتصَر ابن الحاجب في «شرح منظومته»[١] على أنّ الّذي من خصائص الاسم تنوينُ التمكين والتنكير فقطْ.

٢ـ [الألف واللام]:

وعلامةُ الاسم المميِّزة له عن قَسِيمَيه أيضًا الألِفُ واللّامُ، أي: وجودُهما أوّلَه. والمراد بهما الزّائدتانِ على بُنية الكلمة المُعرِّفتانِ المرادتان عند الإطلاق. وتكونان[٢] في الِاسمِ والصِّفةِ أي: المشبَّهة و«أفعَلَ»[٣] في التفضيل.

فالأوّل نَحوُ: الغُلامِ لأنّه وإن كان وصفًا في الأصل مأخوذٌ[٤] من الغُلمة ـ وهي شِدّة الجِماع ـ إلّا أنّه[٥] غَلَبتْ عليه الاسميّة، كالمؤمن والكافر.

والثاني نحوُ: اليَقْظانِ من الصّفات المشبَّهة ـ واليقظانُ: الحَذِرُ ـ ونحو: الأفضلِ. وقيل: هي في الصّفة المشبَّهة موصولةٌ لا مُعرِّفة.

وجرى عليه الشّيخ ابن مالك، وتبعه الجمال بن هشام في «شرح القطر» وفي «الأوضح». لكنّه قال في «المغني»: إنّ هذا القول ليس بشيء، لأنّ الصّفة المشبَّهة للثُّبوت، فلا تؤوَّل بالفعل، أي: الدالّ على الحُدوث. ولهذا كانت الدّاخلة على اسم التّفضيل ليست موصولة اتّفاقًا.

---

(١) المراد: شرح الوافية نظم الكافية. وهو مطبوع سنة ١٤٠٠ في بغداد.

(٢) في الأصل: «ويكونان». وسقط من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) كذا في الأصل و م، أي: وهو مأخوذ.

(٥) كذا. وهو تعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ ـ ٤٣٢ و٦٦٦.

وإنّما اختَصّتْ «أل» المُعرِّفة بالاسم، أي: ما قابل الفعل والحرف، حتّى صحّ جعلها علامة عليه، لأنّها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام،[1] وإنّما يَقبل ذلك الاسمُ. قاله البدر بن مالك، أي: لأنّ معنى الاسم مستقلّ ملحوظ بالذّات يقبل التعيين، بخلاف معنى الفعل والحرف لا استقلال له، حتّى يقبل التعيين.

فإن قيل: سيأتي في كلام المصنّف أنّ معنى الفعل مستقلّ. قلنا: ذاك معناه التّضمين الذي هو الحَدَث دُون الزمان أو النِّسبة، لعدم استقلالهما، لا المطابقيّ الذي هو مجموع الحدث والزمان والنسبة، كما سنُبيِّنه ثَمَّ.

فإن قيل: هو قبلَ التعيين باعتبار هذا المعنى التّضمُّنيّ الّذي هو الحَدَث. قلتُ: ذكر بعضهم أنّ الحَدَث الذي هو جزء معنَى الفعلُ مُبهمٌ، فلو عُيِّن خرج عن وضعه. وفيه: مِن أين أنّ الواضع اعتَبر الحَدَث في الفعل مُبهمًا؟ يجوز أن يكون اعتبره من غير إبهامٍ ولا عَدَمِه.

وجوّز بعضهم أن يُراد بالألف واللام، أي: الزائدتين على بُنية الكلمة، ما يعمّ الموصولةَ، كالضّاربِ والمَضروبِ، من الصّفات الخالصة للوصفيّة، أي: الّتي لم تغلب عليها الاسميّة حيثُ لا عهد.

والزّائدةَ[2] أي: التي ليست مُعرِّفة ولا مَوصلة، سواءٌ كانت مقارِنةً للوضع كاليَسَع والآنَ والّذي، أو عارضةً للضّرورة نحو:[3]

---

(١) في الأصل: الإيهام.

(٢) سقط «أي التي لم... والزائدة» من م.

(٣) قسيم بيت لراشد بن شهاب، تتمته: =

* وطِبتَ النَّفسَ، يا قَيسُ، عَن عَمرِو *

أو للشّذوذ نحو: ادخلوا[1] الأوّلَ فالأوّلَ، أو للَمح الأصل كالحارثِ ـ [فإنّ «أل» الداخلة على «حارث» عَلَمًا ليست مُعرِّفة، لأنه مَعرفة بالعلمية، وأل: دخلت عليه للمح أصلة، وهو النكرة، قبل جعله علَمًا]ـ[2] أو في العَلَم بالغَلَبة كالعَقَبة،[3] والاستفهاميّةَ كـ «ألْ رَجُلٌ في الدّار» أي: هل؟

ودخولُ الموصولة على الفعل المضارع في قول الفرزدق، يهجو شخصًا من بني عُذرة بحضرة عبد الملك ابن مروان:[4]

* ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُهُ *

ضرورةٌ عند الجمهور، بناء على أن الضّرورة ما وقع في الشعر، وإن كان للشاعر عنه مَندوحة، خلافًا لابن مالك حيثُ قال: «إنّه اختيارٌ لا ضرورة»، بناء على أن الضّرورة ما لا مَندوحة للشاعر عنه، لأنّ الشاعر هنا متمكّن من أن يقول: المَرضِيْ. قال[5] في «البهجة المَرْضيّة»: وردَّ

= رأيتُكَ، لَمّا أن عَرَفتَ وُجُوهَنا صَدَدتَ،

الهمع ١: ٨٠ والدرر ١: ٥٣ والعيني ١: ٥٠٢. يعني أن المراد: وطبتَ نفسًا. فأل: زائدة للضرورة.

(١) م: وللشذوذ نحو ادخل.

(٢) من م.

(٣) العقبة: اسم موضع.

(٤) صدر بيت عجزه:

ولا الأصِيلِ، ولا ذِي الرأيِ، والجَدَلِ

الإنصاف ص ٢٧١ والعيني ١: ١١١ وشرح أبيات المغني ١: ٢٩٢.

(٥) السيوطي. وانظر البهجة المرضية ص ٣٥.

بأنّه لو قاله لوقع في محذور أشدَّ، من جهة عدم تأنيث الوصف المُسند إلى المؤنّث. انتهى.

وفيه أنّ تأنيث الوصف حينئذ جائزٌ لا واجبٌ، كما في «المغني» في الباب السادس، [على أنّ «حكومة» مصدر مؤول بـ «أن» والفعل، فلا يُنظر لتأنيثه]. [1]

ودخول [أل][2] الاستفهاميّة على الفعل الماضي، نحو: أل فعلتَ كذا؟ نادرٌ لأنّ المتبادِر من الدخول الشائعُ الكثيرُ الخالي عن الضّرورة والنُّدور. هذا وفي «المغنى»: ومن الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام. وذلك في حكاية قُطربٍ: أل فعلتَ؟ بمعنى: هل فعلتَ؟ وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا. انتهى.

فعُلِم أنّ «أل» بأقسامها المذكورة زائدةٌ على بُنية الكلمة، وهو واضح. فقد قيل: ليس لنا «أل» من بُنية الكلمة إلّا ما كان في لفظ الجلالة، على أرجح القولَين.

ولو عَبّر المصنِّف بـ «أل» لكان أولى، لأنّ ما وُضع على حرف بطريق الأصالة يُعبَّر عنه باسمه لا بلفظه، فيقال: الباء للجرّ والواو للعطف. ولا يُنطق بلفظهما فلا يقال: ب: للجرّ و و: للعطف.

٢٧ ومِن ثَمّ/ يقال في المتّصل بالفعل من نحو «ضربتُ»: التاء فاعل. ولا يقال: «تُ: فاعل»، كما نُقِل عن بعض المُعرِبين، بخلاف ما وضعُه على حرف عارض نحو: قِ نفسَك ولِ هذا الأمرَ، فيُعبَّر عنه

---

(١) من م، وفي الأصل إشارة إلى لحق مفقود. يضاف إلى هذا الرد أن يكون «حكومة» بدلًا من نائب الفاعل المضمر في: المرضي.

(٢) تتمة من م.

بلفظه فيقال: قِ: فعل أمر، ولِ: فعل أمر، لا باسمه. فلا يقال: القاف، ولا اللّام. لأنّ الحرف في ذلك عارض، فاعْتبر فيه الأصل.

وما وُضع على أكثر من حرف يُعبَّر عنه بلفظه، فيقال للمرتَّب من الألف واللّام: أل، وللمركَّب من الهاء واللام: هل، وللمركَّب من القاف والدال: قد. ولا يقال: الألف واللّام، ولا الهاء واللّام، ولا القاف والدال، كراهة الإطالة. قال في «المغني»: وعلى هذا نقولهم: «أل» أقيَسُ من قولهم: الألف واللّام.

ولا يخفى أنّ مثل الألف واللّام بدلُها، وهي «أم» عند حِمْيَرَ، لأنّهم يقلبون اللّام ميمًا ولو مُدغمةً، وبها نطق ﷺ فقال[1]: «لَيسَ مِنَ امبِرِّ امصِيامُ في مسَفَرِ».

وبهذا الحديث رُدَّ على مَن ادَّعى أنّ هذه اللغة مختصّة بالاسم الّذي لا يُدغَمُ لامُ التّعريف في أوّله، نحوُ: غلام وكتاب، بخلاف نحوِ: رجل وناس،[2] لدخولها[3] فيه على النَّوعين.

[وخرج بقولنا: «الزائدتان على بنية الكلمة» نحوُ: ألْغَيثُ وألْهَيتُ].[4]

٣- [حروف الخفض]:

وعلامتهُ المميّزة له عن قَسِيمَيه أيضًا دُخولُ أي: وجود حُرُوفِ

---

(١) نصب الراية ٢: ٤٧١ ومجمع الزوائد ٣: ١٦١ والممتع ص٩٤ والجنى الداني ص١٤٠ وشرح المفصل ١٠: ٣٤ وتخريج أحاديث الرضي ص١٩٠ - ١٩٣.

(٢) في الأصل: وفاس.

(٣) م: كدخولها.

(٤) تتمة من م.

الخَفضِ أوّلَه، أي: كلّ حرف من الحُروف المُوجِدة للخفض نَحوُ: مِنَ اللهِ ومِنَ الرَّسُولِ. وقِسِ الباقِيَ من حروف الخفض. وإنّما اختصّت بالاسم حتّى صحّ جعلها علامة عليه، لأنّها تُوجِد الخفض المختصّ به، كما عملتَ.

فإن قيل: فلا حاجة لذكرها، فإنّ الخفض يُغنى عنها. أجيب بأنّه نَصَّ[1] عليها، لتدخل الأسماء المبنيّة، لأنّها ليست إلّا في محلّ خفض. وقد تقرّر أنّ ما في محلّ خفض لا خفضَ فيه. من ثَمّ رَجَّح بعضهم التّعبير بحرف الجرّ على التّعبير بالجرّ لِقصُور الثّاني.

ورُدّ بأنّ الجرّ يُوجَد حيث لا يُوجَد الحرف، وذلك مع المضاف. ففي التعبير بالحرف[2] قصور أيضًا، ومِن ثَمّ جَمع بينهما[3] المصنّف. وأُيِّدَ الثّاني بأنَ حرف الجرّ يدخل على ما ليس باسم، في اللّفظ، كقول القائل:[4]

* واللهِ، ما لَيلِي بـ «نامَ صاحِبُهْ» *

ورُدَّ بأنّ المضاف يدخل أيضًا على ما ليس باسم في اللفظ، نحو قوله تعالى[5]: ﴿هذا يَومُ يَنفَعُ الصّادِقِينَ صِدقهُمْ﴾.

* * *

وإنّما اقتصر المصنّف على هذه العلامات لشُهرتها وسُهولتها. وإلّا فعلامات الاسم كثيرة، قال الجلال السيوطي في «الأشباه»: تتبّعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة. ثمّ عدّها.

---

(١) في الأصل: نصَّ.

(٢) في الأصل: بالجر.

(٣) يعني قوله: حروف الخفض.

(٤) رجز للقناني. الخصائص ٢: ٣٦٦ والإنصاف ص ١١٢ والخزانة٤: ١٠٦. وفي الأصل: ينام.

(٥) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

وقد علمتَ أنّ اثنتين منها تُوجَدان[١] أوّلَ الاسم، واثنتين تُوجَدان[٢] آخرَه، وأتى في الوضع بعكس ما يقتضيه، حيث قدّم ما للآخِر وأخّر ما للأوّل - وهو في قوّة الخطأ عند المحصّلين، كما قاله بعضهم - لطول الكلام على بعض ما للأوّل.[٣] وهو حروف الخفض.[٤] ولم يقتصر على عدم تقديمه لئلّا يلزم الفصل بين المتجانسين،[٥] وأخّره لطول الكلام عليه.

وحيث علمتَ أنّ الغرضَ من ذكر هذه العلامات بيانُ معظمِ أفراد الاسم، لا كلِّ فرد منه، علمتَ أنّه لا يَرِدُ أنّ بعض الأسماء لا يقبل شيئًا من هذه العلامات المذكورة، نحو: قطُّ ونَزالِ.

---

(١) في الأصل: «يوجدان». م: اثنين يوجدان.

(٢) في الأصل و م: اثنين يوجدان.

(٣) أي: لطول كلام النحاة على ذلك، بذكر الحروف ومعانيها.

(٤) أي: ما أُخّر وهو يكون في أول الاسم.

(٥) أي: ما يكون في أول الاسم: حروف الجر وأل. فتأخير حروف الخفض كان للجمع بين المتجانسين، ولطول الكلام عليه أيضًا، كما سيذكر بعد هذا.

[باب علامات الفعل]

١- [قد للماضي والمضارع]:

ثمّ لمّا فرغ من ذكر العلامات التي يتميّز بها الاسم شرع في بيان العلامات التي يتميّز بها الفعل، بقوله: **وعَلامةُ الفِعلِ**، من حيث هو أعمّ من أن يكون ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا، أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ من الأفراد - والمراد بيان معظم تلك الأفراد لا كلّ فرد منها، فليست «أل» للحقيقة ولا للشمول - المميّزةُ لذلك الفعل عن قَسِيمَيه «**قَد**» الحرفيّةُ، لأنها المرادة عند الإطلاق. ومِن ثَمّ استغنى عن التّقييد.

وهي مشترَكة بين الماضي والمضارع، **وتَدخُلُ**[1] **علَى الماضِي نَحوُ: قَد قامَ**، وتدخل **علَى المُضارِعِ نَحوُ: قَد يَقُومُ**. ومعناها معهما مختلف. قال الشيخ أبو حيّان: الذي تلقّيناه، من أفواه الشيوخ بالأندلس، أنّ «قد» حرف تحقيق إذا دخلتْ على الماضي، وحرف توقُّع إذا دخلتْ على المستقبل، أي: المضارع. انتهى. أي: لأنّ الماضي وقع وانقضى، والمضارع مُنتظَر الوقوع.

وفي «المغني»:[2] أنّ الأكثرِين قالوا بأنّها للتوقُّع مع الماضي، ومنه: «قد قامتِ الصّلاةُ»، لأنّ الجماعة منتظرون قيامها، وأنّ بعضهم أنكر كونها للتوقّع مع الماضي، وقال: التوقُّع انتظار الوقوع، والماضي قد وقع.

وأجاب بأنّ مراد من أثبت ذلك أنّها تدلّ على أنّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار متوقَّعًا، لا أنّه الآن متوقَّع./ قال: والّذي يظهر لي أنّها لا تفيد ٢٨
التوقُّع أصلًا، لا في الماضي ولا في المضارع. وبيّنَ ذلك بما يطول.

---

(١) م: فتدخل.

(٢) ص ١٨٦ - ١٨٧.

وتكون للتّقريب مع الماضي، أي: القريبِ زمنُه من الحال، لأنك إذا قلتَ: «قامَ زيدٌ»، كان محتمِلًا للماضي القريب والماضي البعيد. فإذا قلتَ: «قَد قامَ»، اختصّ بالقريب.

وتكون [مع المضارع][1] للتّقليل، إمّا تقليلِ وقوعِ الفعل نحو: قد يَصدقُ الكذوبُ، وإمّا تقليلِ متعلَّق الفعل نحو[2]: ﴿قَد يَعلَمُ ما أنتُم علَيهِ﴾، أي: أنّ ما هم عليه هو أقلّ معلوماته، سبحانه.

وبعضهم جعلها في ذلك للتّحقيق، ومنهم الزّمخشري حيث قال، في الثاني: دخلتْ «قد» لتوكيد العِلم. ووجهُ ذلكَ في الأوّل أنّ التّقليل مستفاد من قولك: «يصدقُ الكذوبُ»، لا من «قد». إذ لو لم يُحمل[3] على أنّ صدور الصّدق منه قليل لكان فاسدًا، لأنّ آخر الكلام يناقض أوّله.

وتكون للتّكثير. ومِن ثَمّ قال الزّمخشريّ في قوله تعالى[4]: ﴿قَد نَرَى تَقَلُّبَ وَجهِكَ في السَّماءِ﴾: أي: رُبَّما نرى. ومعناه: تكثير الرّؤية. وأنشد بيت الهُذلي:[5]

* قَد أترُكُ القِرنَ مُصفَرًّا أنامِلُهُ *

وخرج بالحرفيّة الاسميّةُ. وهي إمّا بمعنى: حَسْبُ، أي: «كافي»

---

(١) تتمة يقتضيها السياق.

(٢) الآية ٦٤ من سورة النور.

(٣) في الأصل: لم يحتمل.

(٤) الآية ١٤٤ من سورة البقرة.

(٥) كذا، والشاهد صدر بيت لعبيد بن الأبرص، عجزه:

كأنّ أثوابَهُ مُجَّتْ بِفِرصادِ

المغني ص١٨٩ وشرح أبياته ٤: ١٠٣-١١٠ والجنى الداني ص ٢٥٩ والخزانة ٤: ٢، ٥. وفي الأصل: «قد أنزل». والقرن: الكفء يقابل غيره في الشجاعة. والفرصاد: التوت.

أي: مرادفة لهذا اللفظ، وإمّا اسمُ فعلٍ، أي: اسمٌ لـ «يكفي».

فإن كان الأوّل فالأكثر استعمالها مبنيّةً، فتقول على البناء: «قَدْ زيدٍ» بسكون الدال، أو «قَدني» بنون الوقاية في الغالب، أو «قَدِي» بحذفها في القليل، «دِرهمٌ» على المبتدأ والخبر، أي: حَسْبُه أو حَسْبِي دِرهمٌ.

وادّعى البدر بن مالك أنّ حذف النّون في ذلك أعرَفُ من إثباتها، وغلِط في ذلك بأنّ[1] الصّواب العكس. وهو ما قدّمناه، من أنّ إلحاقها وإثباتها هو الغالب، فيكون الأعرفَ، لأنّه في بقاء النّون في ذلك محافظةٌ على بقاء السكون الّذي هو أصل البناء. فتقول على الإعراب: «قَدُ زيدٍ» برفع «قد»، و«قَدِي»بغير نون الوقاية «دِرهمٌ» على المبتدأ والخبر كذلك.

وإن كان الثاني فهي اسمُ فعلٍ مضارع، فلا تكون إلّا مبنيّة كسائر أسماء الأفعال، ولا تقارفها النّون محافظةً على ما تقدّم. فتقول: قَدْني دِرهمٌ، أي: يكفيني درهم. فدرهم: فاعل، وياء المتكلّم: في محلّ نصب على المفعوليّة.

٢ـ [السين وسوف للمضارع]:

وعلامتُه المميِّزة له أيضًا السِّينُ أي: مُسَمّاها. والمراد بها الدّلالة على التنفيسِ أي: تأخّرِ الفعل في الزمن المستقبل، وعدمِ التضييق في الحال، لأنها المُرادة عند الإطلاق. ومِن ثَمّ استغنى عن التّقييد.

وهي كما في «المغني»: صِيغة مستقلّة ليست مقتطَعة من «سَوفَ» خلافًا للكوفيّين، ولا زمنُ الاستقبال فيها أضيقُ من «سَوفَ» خلافًا للبصريِّين. وكأنّهم نظروا إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى.

---

(١) أي: لأن.

وليس ذلك بمطَّرد. أي: فهما مترادفان ويمتنع الجمع بينهما.

وينازع في الثاني قولُ ابن إياز: التراخي في «سوف» أشدّ منه في السين، لدليل استقراء كلامهم، وفي الأوّل قولُ الشّيخ ابن مالك: زعموا أنّ السّين أصل برأسها غيرُ متفرّعة على[1] «سوف». وهذا عندي تكلّف ودعوَى مجرَّدة عن الدّليل. فقد أجمعنا على أنّ «سَفَ وسَو» فرع «سوف». ولتكنِ السِّين أيضًا فرعها، لأنّ التّخصيص دُون مخصِّص مردود. انتهى. فلْيُتأمَّلْ.

وهي مختصّة: تَختَصُّ من أنواع الفعل بالمُضارِعِ نَحوُ [قوله تعالى]:[2] ﴿سَيَقُولُ السُّفَهاءُ﴾.

٣ـ [تاء التأنيث للماضي]:

وعلامته المميِّزة له أيضًا[3] تاءُ التّأنِيثِ السّاكِنةُ أي: مُسمّاها. والمراد الدّالة على تأنيث المسند إليه ذلك الفعلُ، أو تأنيث فَردِه المقصودِ منه بالحكم. وهذا أولى من قول المصنّف الآتي: «وتدلّ على تأنيث فاعل ذلك الفعل الّذي لحقتْه»، لقصوره كما سنبيِّنُ ذلك ثَمَّ.[1]

والمراد بكونها ساكنةً أنّ وضعها السّكون، فلا يخرج عن كونه للتأنيث ما حُرِّكَ لعارض، في نحو: ضَرَبَتا، و[4]﴿قالَتِ امرأَةُ العَزيزِ﴾ و﴿قالَتْ امّةٌ﴾[5] بالنقل. فخرجَتِ التّاء الساكنة في «رُبّتْ وثُمّتْ» على

---

(١) سقطت من م.

(٢) الآية ١٤٢ من سورة البقرة. وما بين معقوفين هو من م.

(٣) سقطت من م وألحقت بالحاشية عن نسخة.

(٤) الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٥) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف. ويعني نقل حركة همزة «أمة» بعد حذفها للتخفيف.

لغة من سكّن التّاء، لأنها في ذلك لتأنيث اللّفظ.

وخرج المتحرّكة أصالةً بحركة إعراب فإنّها مختصّة بالاسم، نحوُ: قائمةٌ، أو بحركة بناء. فإنّها توجد في الاسم، نحوُ: لا قوّةَ - وهي في ذلك دالّة على تأنيث الكلمة، وتأنيث المسند إليه - وفي الحرف نحو: رُبَّتَ وثُمَّتَ، على الأكثر. ومنه «لاتَ». قال المصنّف
في «التصريح»: / وزيادة التّاء في «لاتَ» أحسنُ منها في: رُبَّتَ وثُمَّتَ. ٢٩

وإنّما اختصّ الفعل بالسّاكنة لأنّها لخفّتها تناسب ثِقله الآتيَ بيانُه في كلام المصنّف، كما اختصّ الاسم بالمتحركّة لِثقلها المناسب لخفّته. وتَختَصُّ أي: تلك التّاء، من أنواع الفعل، بالماضِي نَحوُ: قامَتْ وقَعَدَتْ هندٌ، وتباركتْ أسماءُ الله. وأنكر بعضهم دخول تاء التأنيث في: تباركَ.

٤ـ [ياء المخاطبة والطلبُ]:

وعلامتُه المميِّزة له أيضًا ياءُ المؤنّثة المُخاطَبةِ، حالَ كونها مَعَ الطَّلَبِ بالصِّيغةِ، أي: بنفس الصّيغة الموضوعة لذلك، وإنِ استُعملت في نحو الإباحة. وهي مختصّة: تَختَصُّ من أنواع الفعل بالأمرِ نَحوُ: قُومِي يا هندُ، بِخِلافِها مع الطَّلَبِ بغير الصّيغة.

كالطّلب باللّامِ ظاهرةً أو مقدَّرة، أو بغير الطّلب بالكلّيّة. فإنَّها لا تختصّ بالأمر بل تَدخُلُ علَى المُضارِعِ مع اللّام الظّاهرة نَحوُ: لِتَقُومِي يا هِندُ، ومع اللّام المقدَّرة نحوُ[1]: ﴿والوالِداتُ يُرضِعْنَ﴾ أي: لِيرضعن،

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

ومع غير الطلب نحوُ: أتفعلين هذا؟ يا هندُ.

وسيذكر المصنّف، في علامات الأفعال، أنّ اللّفظ إذا دلّ على الطّلب ولم يَقبل ياء المخاطبة كان اسمَ فعلِ أمرٍ نحوُ: صَهْ، وإن[1] قَبِلَ ياء المخاطبة، ولم يدلّ على الطلب، فهو فعل مضارع نحوُ: تقومينَ.

فإن قيل: حيث كان غرض المصنّف بيانَ الفعلِ من حيث هو، ما فائدة التّقييد بكون الطّلب بالصّيغة، مع أنّ ما لا يدلّ على الطّلب بالصّيغة لا يخرج عن كونه فعلًا، كما علمتَ؟ قلنا: المصنّف لاحظ في بيان مطلق الفعل معنًى لطيفًا. وهو بيانه بعلامة مشتَرَكة بين الماضي والمضارع - وهي «قد» - وبعلامة مختصّة بالمضارع - وهي السين - وبعلامة مختصّة بالماضي - وهي تاء التّأنيث - وبعلامة مختصّة بالأمر - وهي ياء المؤنّثة المخاطَبة - ولا تكون علامة للأمر، إلّا إذا كانت مع الطّلب بالصّيغة.

فقد ظهر لك حُسن قولِه في «قد»: «وتدخل على الماضي والمضارع»، وقولِه في السين: «وتختصّ بالمضارع»، وقولِه في تاء التّأنيث: «وتختصّ بالماضي»، وقولِه في ياء المؤنّثة المخاطَبة: مع الطّلب بالصّيغة وتختصّ بالأمر.[2] فتدبَّرْ ذلك.

* * *

واقتصر المصنّف على هذه العلامات لِما عُلم في الاسم. وإلّا فعلامات الفعل كثيرة، فقد ذكر الجلال السُّيوطيُّ أنّ جميع ما ذكره

(١) م: فإن.

(٢) سقط «وتختص بالأمر» من م، وجاء في مكانه تكرار لما ذكر عن «قد» قبل.

النّاس من علامات الفعل بضعَ عشرةَ علامةً، وعدّها في «الأشباه». وقد علمتَ أن اثنتَين منها توجدان أوّله، واثنتان[1] آخِرَه. وقد جاء بذلك على التّرتيب المذكور.

وحيث علمتَ أنّ الغرض من ذكر هذه العلامات بيان معظمِ أفراد الفعل، لا كلِّ فرد منه، علمتَ أنّه لا يَرِدُ[2] أن بعض الأفعال لا يقبل شيئًا من هذه العلامات المذكورة كـ «أفعِلْ بِهِ! وما أفعَلَهُ»! في التعجّب. و«خلا وعدا وحاشا»[3] نواصبَ، و«حَبَّ» من «حَبَّذا»، و«كفَى» من: كَفي بهندٍ أن تفعل كذا!

وذكر المصنّف تبعًا للشّاطبيّ جوابًا عن ذلك. وهو أنّ هذه أفعال ماضية تقبل تاء التّأنيث بالنّظر إلى أصلها، أي: بحسَب الوضع، وعدمَ قبولها لها عارضٌ لأنّ العرب التزمتْ عدم دخول تاء التّأنيث فيها،[4] والعِبرة بالأصل.

---

(١) في الأصل و م: اثنين منه يوجدان أوله واثنان.

(٢) في الأصل: لا يراد.

(٣) القياس أن يرسم الفعل الأخير بالألف المُمالة «حاشى» لأنها رابعة، وإنما رسمت مُشالة لتمييز هذا الفعل الجامد من الفعل المتصرف: حاشَى يُحاشِي.

(٤) في الأصل: فيهما.

[باب علامات الحرف]

ثُمّ لمّا فرغ من ذكر العلامات الّتي يتميّز بها الفعل، بعد العلامات الّتي يتميّز بها الاسم، شرع في بيان العلامات الّتي يتميّز بها الحرف، بقوله: وعَلامةُ الحَرفِ أي: ما يصدق عليه هذا اللّفظُ من الأفراد - والمراد بيان معظم تلك الأفراد لا كُلّ فرد منها. فليست «أل» للحقيقة ولا للشّمول - عَدَمِيّةٌ أي: مأخوذٌ في مفهومها العَدَمُ. وهو النّفي. وهُوَ[1] ألّا يَقبَلَ شَيئًا مِن ذٰلِكَ المَذكُورِ في هذا الكتاب، مِن عَلاماتِ الاِسمِ، و[لا][2] مِن عَلاماتِ الفِعلِ، وما لَم يُذكَرْ فيه مِن عَلاماتِهِما الثّابتةِ لهما المتعرَّضِ لها في غير هذا الكتاب.

فتَركُ العَلامةِ أي: كلِّ علامةٍ عَلامةٌ لَهُ، لأنّه قام الإجماع على انحصار أجزاء الكلام في الاسم والفعل والحرف، وأنّه لا وجود لغيرها. فمتى انتفتِ الاسميّة والفعليّة عن كلمة ثَبتَ لها الحرفيّة، للانحصار الّذي قام الدّليل عليه مقبول.[3]

إلّا أنّ المصنّف جعل الدّليلَ على وجود الحرفيّة انتفاءَ كلٍّ[4] من الاسميّة والفعليّة، بانتفاء علامته. وهو لا يتمّ إلّا إذا قلنا بوجوب/ ٣٠
انعكاس العلامة، والمقرَّر عدم وجوب انعكاسها. فإذًا لا يلزم من انتفاء

---

(١) في الشرح والعطار: وهي.

(٢) من م.

(٣) كذا. ولعل الصواب: لأن الانحصار الذي قام الدليل عليه مقبول.

(٤) في الأصل: كلٌّ.

علامة الاسميّة عن كلمة انتفاءُ الاسميّة عنها، ولا من [انتفاء][1] علامة الفعليّة عن كلمة انتفاءُ الفعليّة عنها. فإذا كان كذلك فلا تثبتُ الحرفيّة.

قلنا: ذاك إذا أُريد علامة معيّنة، والمصنّف أراد جميع العلامات. ويستحيل وجود كلّ من الاسم والفعل عند المتعلّم، مع عدم وجود علامةٍ ما لهما. وليس هذا من انعكاس العلامة. على أنّ العلامة قد يُدَّعى أنّها من حيث القبولُ شرطٌ لازم. فيلزم من عدم قبولها العدمُ من جهة كونها شرطًا لازمًا، لا من جهة كونها علامةً. أشار إلى ذلك [العلّامة][2] البدرُ بن مالك.

فإن قيل: في قولِ المصنّف: «وما لم يُذكر [من علامتهما][3]» حوالةٌ على مجهول. أُجيب بأنّه، وإن كان مجهولًا للمخاطَب بهذا الكتاب، لكنّه معلوم للمُوَقِّف.[4] ولعلّ هذا مراد بعضهم بقوله: المُحال عليه هنا غير مذكور لا مجهول. انتهى.

فتسمَّحَ المصنّف في ذلك اعتمادًا على المُوَقِّف للعِلم، بأنّ المبتدئ لا يستغني عنه للقطع بعجزه عن الاستقلال. وفيه أنّ إيقاف المبتدئ على جميع علامات الاسم، وجميع[5] علامات الفعل، وأنّ هذه الكلمة لا تقبل شيئًا من ذلك، [في][6] غاية العُسر المشقّة، المنافي ذلك لحاله.

---

(١) من م.

(٢) من م.

(٣) من م.

(٤) الموقف: المعلّم والمرشد.

(٥) سقطت من م.

(٦) من م.

فإن قيل: أيُّ مُحْوِجٍ إلى ذلك؟ وهلّا اكتفى المصنّف في الاستدلال بالعلامات المذكورة في كلامه هنا. قلنا: لو فعل كذلك لكفاه. ولا يقال: «كيف يكفيه ذلك، مع قول الجمال بن هشام: كم من كلماتٍ لا تقبل شيئًا من العلامات المذكورة، وليست حروفًا بالاتّفاق! وحينئذٍ يصير المخاطَب بهذا يُخطئ[1] باعتقاد حرفيّة كلّ ما انتفى عنه قبول تلك العلامات المذكورة للاسم والفعل، وبعضُه غير حرف قطعًا»؟ لأنّا نقول: على تسليم ما قاله الجمال بن هشام:

قد قدّمنا أنّ الغرض بيان معظمِ أفراد كلّ من الاسم والفعل والحرف، لا جميعِها. وهذا كاف في حقّ المبتدئ، لأنّ المقصود بوضع الكتب بالنسبة للمبتدئ إنّما هو استفادتُه منها في الجملة، للقطع بعجزه عن الاستفادة على الوجه الكامل.

وغالب الأسماء والأفعال تتميز بما ذُكر من العلامات، ولا يخرج عن ذلك إلّا ما قلّ. فحينئذ يكون غالب الألفاظ الّتي لا تقبل شيئًا من هذه العلامات المذكورة للاسم والفعل حروفًا، فيستفيد حرفيّة كثير من الألفاظ بانتفاء قبول هذه العلامات المذكورة.

ولا يضرّ أنّه قد يخطئ باعتقاد حرفيّة بعض الألفاظ لانتفاء قبول العلامات المذكورة، مع أنه ليس بحرف في الواقع، لقلّة ذلك بالنسبة لغيره، لِما عُلِم أنّه مَظِنّةُ الخطأ. على أنّ المُوَقِّف[2] قد يبيّن له ما يستفيد به عدمَ حرفيّة تلك الكلمات، الّتي انتفى عنها قبول تلك العلامات

---

(١) في الأصل: مخطئ.

(٢) أي: المعلّم المرشد.

المذكورة هنا، وليست حروفًا في الواقع.

فكأنّ المصنّف قال: علامة الحرف ألّا يقبل الخفض ولا التنوين إلى آخره، ولا «قد» ولا السين إلى آخره، أي: كونُه لا يقبل ما ذُكر.

فإن قيل: الضمير في «يقبل» يرجع للحرف، وحينئذ يلزم الدَّور،[1] كأنّه قال: علامةُ الحرف ألّا يقبل الحرف كذا. وأيضًا علاماتُ الاسم والفعل المذكورةُ حروف. فكأنّه قال: علامةُ الحرف ألّا يقبل شيئًا من هذه الحروف. وفيه دور.

وأُجِيب[2] عن الأوّل بأنّ الضمير عائد على الحرف، لا بعنوان كونه حرفًا، بل بعنوان كونه لفظًا، لأن الحرف له جهتان: جهة كونه حرفًا، وجهة كونه لفظًا، وعن الثاني بأنّ العلامات لم تذكر بعنوان الحروف، وإن كانت حروفًا في الواقع. فلا دَورَ. حتّى لو فُرِض ذِكرها بعنوان كونها حروفًا لا دور،[3] لإمكان الجواب عنه بما تقدّم.

---

(١) الدور هنا يعني أن تتوقف معرفة الحرف على معرفة الحرف أيضًا.

(٢) كذا في الأصل وم. والصواب عدم الواو، جوابًا لـ «إن».

(٣) كذا أيضًا، والصواب «فلا دور». انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص٩٨.

[باب المفرد والمركب]

ثُمَّ: للاستئناف أو التّرتيب الذّكريّ اللّفظُ مطلقًا ولو مهملًا،[1] لا الدّالّ على معنًى بالمطابقة كما فعل المَناطقة، قِسمانِ لا زائد عليهما: مُفْرَدٌ ومُرَكَّبٌ. وبدأ بالمفرد لأنّ التقسيم بحسَب الذاتِ، وذاتُ المفرد مقدَّمة على ذات المركّب لاحتياج المركّب إليه.

وإنّما انحصر اللّفظ في ذلك لأنّه الموجود في الخارج بحسَب
الاستقراء، ولِأَنَّهُ أي: اللفظَ أي: ما صدَقَه/[2] لا يَخلُو إمّا ألّا يَدُلَّ ٣١
جُزؤُهُ أي: شيء من أجزائه، علَى جُزءِ مَعناهُ، من حيث إنّه جزء معنى ذلك اللفظ، بألّا يكونَ لذلك اللّفظ جزء، أو يكونَ له جزء لكنْ ذلك الجزء غير دالّ على معنًى، أو يكونَ ذلك الجزء دالًّا على معنى لكن ذلك المعنى ليس جُزءًا لمعنى اللّفظ من حيث إنّه جزء.

أو يَدُلَّ جزؤه أي: شيء من أجزائه، على جزء معناه من حيث هو جُزء معناه، وأحدُ الجزأين بعضُ[3] الآخَر في اللّفظ، بأن يكون له جزء ولذلك الجزء دلالة على معنى، وذلك المعنى جزء معنى اللّفظ من حيث هو جزؤه.[4]

---

(١) ذكر العطار ص ٣٢ أن إيراد الإهمال هنا لا ينبغي، لأن المهمل لا دلالة له على شيء، مع أن الحلبي اعتبر الدلالة في مفهوم المفرد والمركب.

(٢) يعني ما تحقق فيه مفهوم اللفظ اللغوي.

(٣) م: يعقب.

(٤) م: جزء.

١ـ [المفرد من الكلم]:

فالأوّلُ: المُفرَدُ كهمزة الاستفهام ـ فإنه لا جزء لها ـ وكَزَيدٍ. فإنّه لا شيء من أجزائه له معنًى بحسَب الاصطلاح اللّغويّ. ولا يضرّ دلالة شيء منها بحسَب اصطلاح غير أهل اللّغة على عدد [معين]،[1] كـ «ديز» مقلوب «زيد» لأنّه لا معنى له فضلًا عن جزئه. والقولُ بأنّه لو كان مفردًا لزم أن يوصَف بالفصاحة ساقطٌ، لأنّه ليس كلّ مفرد يوصَف بالفصاحة.

وكـ «عبد اللهِ» عَلَمًا. فإنه[2] وإن دلّ شيءٌ من أجزائه كـ «عبد» على معنًى، ذلك المعنى جزء المعنى الموضوع له اللّفظ الّذي هو المعنى العَلَميّ، لكن[3] لا من حيث إنه جزء لذلك المعنى، بل من غير هذه الحيثيّة، وهو جزء معناه الغيرِ[4] العَلَميِّ، [لأنّ استعمال اللفظ في معناه العَلَميّ لا يمنع دلالته، أو دلالة بعضه، على معناه غير العَلَميّ] الّذي[5] هو جزؤه.

ومن هذا التّقرير[6] تَعلم أنّ مثلَ «عبد اللهِ» عَلَمًا «حيوانٌ[7] ناطقٌ»

(١) تتمة من م. وفي حاشية الأصل أن الزاء بسبعة في حساب الجمّل، إلى آخره. لكن هذا عند غير أهل اللغة.

(٢) في الأصل: على إفادته.

(٣) كذا. ومثل هذه العبارة مولّد لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ ـ ٤٣٢ و٦٦٦.

(٤) يجوز دخول «أل» الحرفية الموصولة على «غير» في مثل هذا السياق. انظر ص ٥٦.

(٥) في الأصل: «أو الذي». وما بين معقوفين هو من لحق في حاشية م.

(٦) في الأصل: التقدير.

(٧) هذا خبر: أنّ. م: وحيوان.

عَلَمًا على إنسان، لأنّ[١] جزأه وهو «حيوان» مثلُه،[٢] وإن دلّ من حيثُ الوضعُ الغيرُ العَلَميّ على جزء المعنى العَلَميّ ـ وهو الحيوانيّة ـ لأنّ المعنى العَلَميّ هو الماهيّة الإنسانيّة مع التشخُّص.

ولا شكّ أنّ كلًّا من معنى لفظ «حيوان» ولفظ «ناطق» جزءُ الماهيّة التي هي جزءُ المعنى العَلَميّ، وجزءُ الجزءِ جزءٌ، لكن لا يدلّ على ذلك من حيث إنّه جزء المعنى العَلَميّ، إذ لا يُتصوَّر دلالة جزء اللّفظ، باعتبار أحد وضعَيه، على جزء معنى الوضع الآخر من حيث إنّه جزء معنى[٣] ذلك الوضع الآخَر.

وقيد الحيثيّة مراد في تعريف الأُمور التي تختلف بالاعتبار. فلا حاجة لإخراج ذلك، بما زاده بعض أهل الميزان، بقوله «المقصود»، لأنّ معنى «حيوان ناطق» عَلَمًا للذّات المشخّصة لا نظر فيه للحيوانيّة والنّاطقيّة، ولا يقصدان[٤] وإن وُجدا فيه.

٢ـ [الاسم المركب]:

والثّانِي المُرَكَّبُ كَغُلامِ زَيدٍ غيرَ عَلَم. فإنّه يدلّ شيءٌ من أجزائه على ما ذُكر. وهو «غلام» أو «زيد». فقد علمتَ أنّه لا يُشترط في

(١) في حاشية م تعليقة غير واضحة.

(٢) في الأصل: مثلًا.

(٣) سقطت من م.

(٤) في الأصل: ولا يقصدا.

المركَّب أن يَدلّ كلّ جزء من أجزائه. وحينئذ[1] يسقط ما عساه [أن][2] يقال: الغَينُ من «غلام زيد» جزءُ اللّفظ المذكور، وهي لا تدلّ فيه على معنًى، فيكونُ مفردًا.

وفي تقديمه تعريفَ المفرد على تعريف المركّب نظرٌ، لأنّ القيود في مفهوم المركَّب وجوديّة، وفي مفهوم المفرد عَدَميّة، والوجود في التّصوّر سابق على العدم. فكان الأولى تأخير المفرد في التّعريف.

وهذا التّعريف للمفرد والمركّب ذُكِر في كتب المنطق، وأطالوا الكلام عليه بما يخرج عن الصَّدد. وأكثر النُّحاة على أنّ المفرد ما يُلفَظ به مرّةً واحدة، والمركَّب ما يلفظ به مرّتَينِ، بحسَب العُرف.

وعليه فـ «غلامُ زيدٍ» عَلَمًا مُركَّبٌ ـ فقد قال[3] بعضهم: المفرد عند المحقّقين من النُّحاة الملفوظ بلفظ واحد بحسَب العُرف. فالعَلَم المركَّب غير مفرد، إذ نظرهم في اللّفظ من حيث الإعرابُ والبناءُ، وكلّ عَلَمٍ مركّبٍ مشتملٌ على إعرابين ـ وفي اصطلاح المنطق مُفردٌ، إذ نظرهم في المعاني أصالةً.

وبقولنا: «وأحدُ الجزأين بعضُ[4] الآخَر في اللّفظ» يندفع ما أُورِد على تعريف المركَّب من نحو: الفعل [الماضي]،[5] كما أفصح عنه

(١) م: وح.

(٢) من م.

(٣) في الأصل: «مركبًا فقد قال». م: مركب فقال.

(٤) م: يعقب.

(٥) من م.

شيخ المحقِّقين[1] بما يطول ذِكره.

٣ـ [أقسام المفرد وتعريفها]:

والمُفرَد المذكور باعتبار ما صَدَقَه، بحسَب الاستقراء لِما وُجد في الخارج، ثَلاثةُ أقسامٍ لا زائد عليها:[2] اسمٌ وفِعلٌ وحَرفٌ، لِأنَّه[3] لا يَخلُو إمّا أن يَستَقِلَّ معناه، ولوِ التّضمُّنيَّ، بالمَفهُومِيّةِ بألّا يحتاج فهمه منه إلى انضمام غيره إليه، أوْ لا يستقلَّ معناه بالمفهوميّة بأن يحتاج فهمه منه إلى انضمام غيره إليه.

الثّانِي الّذي لا يستقلّ معناه: الحَرفُ. فالحرف له معنًى لكنّه غير
٣٢ مستقلّ، لأنّه لا يُفهم منه بمجرّد ذِكره، بل لا بُدّ/ من انضمامه إلى غيره. وهذا هو المراد بقولهم: إنّ الحرف يدلّ على معنًى في غيره، أي: فقط، لا في نفسه.

ففي «التّعليقة» لابن النحّاس: اعلم أنّ قول النُّحاة: «الكلمة لها معنًى في نفسها أوْ لا معنَى لها في نفسها» يَعنون[4] به أنّ الكلمة إن فُهِم تمام معناها بمجرد [ذكر] لفظها، من غير ضَميمة،[5] فهي المعبَّر عنها بأنّ لها معنًى في نفسها، وإن كان فهم تمام معناها متوقّفًا على

---

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) م: عليه.

(٣) الجار والمجرور متعلقان بـ «حسب». وفي الأصل: ولأنه.

(٤) في الأصل: يُعنُونَ.

(٥) في الأصل: «تمام معناها متوقفًا على ضميمة». وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا، مع تكرار بعض الكلمات التالية بعد. وما بين معقوفين هو من م. وانظر الأشباه والنظائر ٣: ٢ ـ ٤ والهمع ١: ٤.

ضَميمة فهي المعبَّر عنها بأنّ معناها في غيرها. فالحرف وُضِع لأن يُفهم منه معنًى عند التركيب. انتهى. وهو كلام في غاية النَّفاسة.

وأما قول الجلال السُّيوطيّ: إنّه خرقٌ لإجماعهم، حيث قال في «الهمع»: ما ذكرناه، من أنّ الحرف لا يدلّ على معنًى في نفسه، هو الّذي أجمع عليه النُّحاة. وقد خرقَ إجماعَهم الشيخُ بهاء الدّين بن النحّاس، فذهب في تعليقه على «المقرَّب» إلى أنّه يدلّ على معنًى في نفسه. انتهى. ففيه نظر لا يخفى.

وعن[1] تحقيق سيّد المحقِّقين مخالفًا للنُّحاة: أنّ الحرف لا معنًى له أصلًا، لا في نفسه ولا في غيره. نقله السُّيوطيّ في «الأشباه» في «الغرائب».

وأخَّرَ الحرفَ في التّقسيم لِما تقدَّم، وقدَّمه في البيان لأنّه شيء واحد، ومقابلُه يشتمل على شيئين. وهو ما أشار إليه بقوله:

والأوّلُ أي: الّذي يستقلّ معناه، ولو التّضمُّنيَّ،[2] بالمفهوميّة لا يخلو إمّا أنْ يَدُلَّ، بِهَيئتِهِ وزِنته وضعًا، علَى أحَدِ الأزمِنةِ الثّلاثةِ: المستقبل والحال والماضي، أوْ لا يدلَّ على ذلك كذلك. الثّانِي: الّذي لا يدلّ بهيئته وزنته على أحد الأزمنة الثّلاثة وضعًا: الاِسمُ. والأوّلُ، أي: الّذي يدلّ بما ذُكر على ما ذُكر: الفِعلُ.

والعِنادُ أي: التّنافي بين هذه الثلاثة ـ أعني الاسم والفعل والحرف

---

(١) كذا في الأصل و م. ثم جعل في م بقلم آخر: «وعدا». وسيد المحققين هو السيد الجرجاني.

(٢) في الأصل: التضميني.

ـ حَقِيقِيٌّ يَمنَعُ الجَمعَ بينها ـ[1] فلا يوجد لفظ هو اسم وفعل وحرف ـ أو بينَ اثنينِ منها ـ فلا يوجد اسم وفعل أو حرف،[2] ولا فعل وحرف، في آن واحد ـ والخُلُوَّ عنها.[3] فلا يخلو اللّفظ عن واحد من هذه الثلاثة.

وقَد عُلِمَ بِذلِكَ، أي: بهذا الحصر، حَدُّ كُلِّ واحِدٍ مِنها أي: الاسمِ والفعل والحرف، جامعًا مانعًا لِلإحاطةِ بالمُشتَرَكِ بين هذه الثلاثة، أي: الاسم والفعل والحرف ـ وهو اللّفظ المفرد ـ وبين الاسم والفعل فقط ـ وهو اللّفظ المستقلّ بالمفهومية ـ وذلك المشترك هُوَ الجِنْسُ، وللإحاطة بِـما بِهِ يَمتازُ كُلُّ واحِدٍ عَنِ الآخَرِ. وهو بالنسبة للحرف عدم الاستقلال بالمفهوميّة، وبالنسبة للاسم عدم دلالته بهيئة على أحد الأزمنة الثلاثة،[4] وبالنسبة للفعل دلالته بهيئة على أحد الأزمنة الثلاثة. وذلك الممتاز به كلّ واحد هُوَ الفَصلُ. والغرض من معرفة الحدّ معرفة الجنس والفصل، مع تقييد الجنس بالفصل.

فعُلِم أنّ حد الحرف: لفظ مفرد لا يستقلّ معناه بالمفهوميّة، أي: دائمًا وأبدًا، وأنّ حدّ الاسم: لفظ مفرد مستقلّ معناه أي: المطابقيُّ، بالمفهوميّة وضعًا، وإن دلّ مع ذلك بالتّضمّن على معنًى غيرِ[5] مستقلٌّ بالمفهوميّة، كأسماء الشّرط والاستفهام، وأنّ حدَّ الفعل: لفظ مفرد مستقلّ معناه [التضمّنيّ]،[6] أي: له معنًى مستقلٌّ بالمفهوميّة، يدلّ

---

(١) في الأصل: بينهما.

(٢) يعني: أو اسم وحرف. وفي الأصل: وحرف.

(٣) الخلو: معطوف على: الجمعَ. وفي الأصل: والخلوُ.

(٤) م: الثلاث.

(٥) في الأصل: غيره.

(٦) من م.

بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة. وذلك المعنى هو الحَدَث.

إنما قلنا ذلك لرفع ما عساه يقال، أو قيل: كيف يُدَّعى أنّ الفعل معناه مستقلّ بالمفهوميّة، ومعناه مجموع الحَدَث والزّمان والنِّسبة المخصوصة، يدلّ على الأوّل والأخير بذاته، وعلى الثّاني بهيئته، وتلك النِّسبة غير مستقلّة اتّفاقًا، وكذا الزّمان، على ما اقتضاه كلام سيّد المحقِّقين،[1] وصرّح به بعض الحُذّاق، حيث قال: الزّمان قيد للنِّسبة ملحوظ بالتَّبع، مِثلَ النِّـسبة؟

وحاصل الدّفع أنّ الفعل له معنًى تضمُّنيٌّ[2] مستقلٌّ بالمفهومية - وهو الحَدَث - وإن كان له معنًى آخَرُ غير مستقلّ بالمفهوميّة، الّذي هو الزّمان والنّسبة،[3] لعدم استقلالهما، وإن كان معناه المطابقيّ الذي هو المجموع غيرَ مستقلّ، لعدم استقلاله. وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق بقولنا: ولو التّضمنيَّ.[4] وهذا تقريب في الكلام على معنى الفعل، الذي زلّت فيه أقدام أفهام الأعلام.

٤- [أقسام الاسم]:

ولمّا قسّم المفرد ثلاثة أقسام أخذ يقسّم كلّ قسم منها كذلك، فقال:
القِسمُ الأوّلُ من هذه الأقسام الثلاثة/ الاِسمُ. وهُوَ ثَلاثةُ أقسامٍ أيضًا: ٣٣

---

(١) هو السيد الجرجاني.

(٢) في الأصل: تضمني.

(٣) في الأصل: أو النسبة.

(٤) سقط «وقد أشرنا . . . التضمني» من م.

مُظهَرٌ ـ وهو[1] وما بعده بدل من الثلاثة أو من أقسام،[2] أو خبر لمبتدأ محذوف أي: الأوّل مُظهر ـ نَحوُ: زيدٌ ورَجُلٌ.

والثاني: مُضمَرٌ: اسم مفعول من قولك: أضمرتُه، إذا أخفيتَه وسترتَه. لأنّ تلك الحروف الموضوعة له غالبًا مهموسة، وهي التاء والكاف والهاء. والهمس: الصوت الخفيّ. وحينئذ لا يكون إطلاقه على البارز توسُّعًا، كما قيل.

ويقال له: «الضمير» مأخوذٌ من الضُّمُور[3] ـ وهو الهُزال ـ لأنّه في الغالب قليل الحروف، أي: على حرف أو حرفين. وهو اصطلاح بصريّ، وأهل الكوفة يسمونه الكِنايةَ والمَكنِيَّ، لأنّه يُكنَى[4] به عن الاسم الظّاهر اختصارًا. نَحوُ: أنا وأنتَ وهُوَ، من كلّ ما دلّ على شخص متكلِّم، أو شخص مخاطَب، أو شخص غائب، أي: على الذّات المشخَّصة مع تلك الصفة، على ما سيأتي.

والثالث: مُبهَمٌ. نَحوُ: هـٰذا وهـٰذِهِ والّذي والّتي. وهذا أي كون اسم الإشارة مبهمًا[5] هو المشهور. وذهب بعضهم إلى أنّ أسماء الإشارة من المُظهَر، كما قال ابن يعيش:[6] وهو القياس. قال: وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسمًا متردِّدًا بين الظّاهر والمضمر، لأنّ له

(١) سقطت الواو قبله من الأصل.

(٢) هذا الإعراب يقتضي ضبط «مظهر» بالكسر أيضًا: مظهرٍ.

(٣) م: الضمر.

(٤) في الأصل: يُكنّى.

(٥) في الأصل: مبهم.

(٦) شرح المفصل ٢: ١٢٦ ـ ١٢٧. وفي النقل تصرف.

شَبهًا بالظّاهر وشَبهًا بالمضمر. فمن حيث إنّه لا يفارقه تعريف الإشارة كالمضمر، ومن حيث إنه يُوصف ويُوصف به كالظّاهر.

وإنّما كان الاسم منحصرًا في هذه الأقسام الثلاثة، **لِأَنَّهُ لا يَخلُو إمّا أن يَصلُحَ لِكُلِّ جِنسٍ أوْ لا. الأوَّلُ** أي: الصالح لكلِّ جنس: **المُبهَمُ. والثّانِي** [أي: الاسم][1] الذي لا يَصلُح لكلّ جنس **إمّا أن يَكُونَ كِنايَةً عَن غَيرِهِ أوْ لا.**

الأوّلُ أي: ما يكون كناية عن غيره: **المُضمَرُ**، لأنّه كُنِيَ[2] به عن الظّاهر اختصارًا، كما علمتَ. هذا مناسب لمذهب الكوفيِّين. **والثّانِي** أي: الذي لا يكون كناية عن غيره: **المُظهَرُ**. ومنع بعضهم صلاحيةَ[3] المبهم لكلّ جنس. قال: على ما لا يخفى على ذي وضع.

٥- [أقسام الفعل]:

والقِسمُ الثّانِي من الأقسام الثلاثة: الفِعلُ أي: مُطلق الفعل. **وهُوَ**، باعتبار ما صَدَقه، **ثَلاثَةُ أقسامٍ أيضًا، علَى القول الأصَحِّ**. القسم الأول **ماضٍ نَحوُ: قامَ**. قدّمه لأنّه أصل المضارع. **والثّاني مُضارِعٌ**. أخّره عن الماضي [لأنه الماضي][4] بزيادة حرف المضارَعة، كما سيصرّح به. **نَحوُ: يَقُومُ**.[5] **والثّالث أمرٌ، نَحوُ: قُمْ.**

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: كُنِّيَ.

(٣) في الأصل: صلاحيّة.

(٤) من م.

(٥) م: نقوم.

وإنّما كان الفعل منحصرًا في هذه الأقسام الثلاثة لِأَنَّهُ بحسَب الاستقراء لِما وُجد في الخارج، ولأنّه لا يَخلُو إمّا أن يَدُلَّ وضعًا علَى الاِستِقبالِ أي: الزمن المستقبل وضعًا، أوْ لا يدلَّ على المستقبل، أي:[1] الزمن المستقبل وضعًا.

الثّانِي الّذي لا يدلّ على الاستقبال وضعًا: الماضِي. وأمّا دلالتُه على الاستقبال، إذا اقترن بأداة شرط نحوُ: «إن قامَ زيدٌ»، فعارضةٌ نشأت من أداة الشّرط.

فإن قيل: الذي لا يدلّ على الاستقبال لا ينحصر في الماضي، بل منه ما يدلّ على الحاضر الذي هو الحال. قلنا: ما يدلّ على الحاضر يجب أن يدلّ على المستقبل، لأنّهم لم يضعوا للحاضر بخصوصه[2] صيغة بخصوصها.

والأوّلُ أي: الّذي يدلّ على الاستقبال وضعًا إمّا أن يَختَصَّ[3] بالدّلالة على الاِستِقبالِ أوْ لا. الثّانِي أي: الذي لا يختصّ بالدّلالة على الاستقبال، بل يدلّ عليه وعلى الحاضر الذي هو الحال: المُضارِعُ، لأنّه حقيقة في الحال والاستقبال على الأصحّ.

وكلٌّ من القول، بأنّه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وبعكس ذلك، وغير ذلك، هو[4] مما قيل مرجوحٌ لا يعوَّل عليه. وأمّا عدم دلالته على ذلك إذا جُزم بـ «لَم»، نحوُ: لَم يقمْ، فعارض نشأ من: لَم.

---

(١) سقط «المستقبل أي» من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: تختص.

(٤) سقطت من م.

والأوّلُ أي: الذي يختصّ بالدّلالة على الاستقبال: الأمرُ، لأنّ الأمر بمعنى[1] الصّيغة يَدلّ على طلب إيجاد الحَدَث في الزمن المستقبل.

وقد عُلِم بذلك حَدّ كلّ واحد منها للإحاطة بالمشترك ـ وهو الجنس ـ وما به يمتاز كلّ واحد عن الآخر. وهو الفصل. ولعلّ المصنِّف إنّما سكت عن الإفصاح بذلك، لأنّه في بيان هذه الأقسام على وجه الإجمال لِما سيصرّح به بعدُ. وقد علمتَ من هذا أنّ الزمن الحاضر، الّذي هو الحال، لم تضع العرب له صيغة[2] مستقلّة لا يَشرَكه فيها غيره.

٣٤ ومقابِلُ الأصحّ ما ذَهَبَ إليه الكُوفِيُّونَ، ذهبوا إلَى أنَّهُ/ أي: الفعلَ[3] قِسمانِ لا ثالث لهما: ماضٍ ومضارعٌ. وأمّا الأمر فمقتطع من المضارع، كَما سَيأتِي في الكلام على إعراب الفعل.

٦ـ [أقسام الحرف]:

والقِسمُ الثّالِثُ من الأقسام الثلاثة: الحَرفُ. وهُوَ ثَلاثةُ أقسامٍ أيضًا:

قِسمٌ منها مُشتَرَكٌ[4] بَينَ جنس الأسماءِ والأفعالِ، فَيدخُلُ علَيهِما ولا يَعمَلُ فيهما شَيئًا، أي: حقّه ذلك، فلا يَرِد «ما ولا» النافيتان. فإنهما يعملان عمل «لَيسَ»، مع اشتراكهما بين الأسماء والأفعال.

وذلك المشترك الّذي لا يعمل نَحوُ: هَلْ، أي: «هل» ونحوُها. فإنّ «هل» لطلب التّصديق لا غيرُ، فتدخل[5] على الجملتين. ألا ترى

(١) في الأصل: يعني.
(٢) م: صفة.
(٣) في الأصل: القول.
(٤) في الأصل: يشترك.
(٥) في الأصل: فيدخل.

أنك تَقُولُ: هَل زَيدٌ أَخُوكَ؟ وهَل قامَ زَيدٌ؟ إذا كان المطلوب التصديقَ بحصول الأُخوّةِ لزيد والقيام له؟

وإنَّما تَكُونُ «هَل» مُشتَرَكَةً، أي: تبقى على اشتراكها وجواز دخولها على الأسماء، إذا لَم يَكُن في حَيِّزِها أي: مدخولِها مع الاسم فِعلٌ، كما مثّلنا.

فإن كانَ في حَيِّزِها، أي: مدخولها مع الاسم، فِعلٌ فتَختَصُّ بِهِ أي: بالفعل، ولا يجوز أن تكون داخلة، مع وجود الفعل في الكلام، على الاسم حينئذ، وإن كان معمولًا لفعل مضمر يفسّره الفعل المذكور، بل لا بدّ من إيلائها الفعلَ لفظًا.

ففي «الأوضَح»:[1] ولا يليها في نثر الكلام إلّا صريح الفعل. انتهى. فلا يجوز اختيارًا نحوُ: هل زيدًا ضربتَه؟ بالضّمير.[2] ولا يجوز بالأَولى: هل زيدًا ضربتَ؟ بغير الضّمير، وهل زيدٌ خرجَ؟ برفع «زيد».

هذا مذهب سيبويه، وخالفه الكسائيّ في ذلك فأجاز أن يليها الاسم الّذي بعده فعل اختيارًا، أي: سواءٌ كان مرفوعًا [نحو: زيدٌ خرج]؟ أم منصوبًا [نحو: زيدًا رأيتَ، أو: رأيتَه]؟[3]

هذا هو المفهوم من كلام المصنّف في «التّصريح». لكن قال المحقّق:[4] إنّ الثّالث قبيح، باتّفاق النحاة. قال: وما ذكره صاحب «المفصّل»، من أنّ نحوَ:[5] هل زيدٌ خرجَ؟ على تقدير الفعل، فتصحيح

---

(١) أي: أوضح المسالك. وفي الأصل: الأصح.

(٢) يعني الضمير المتصل بالفعل.

(٣) في الأصل: «سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا». وما بين معقوفين في الموضعين هو من م.

(٤) يعني السعد التفتازاني.

(٥) سقطت من م.

للوجه القبيح البعيد، لا لأنّه سائغ حسن. انتهى.

ومن هذا تعلم أنّ قولَ المصنّف: فـ «زيدٌ» مِن «هَل زَيدٌ قامَ»: **فاعِلٌ بِفِعلٍ مَحذُوفٍ دَلَّ علَيهِ المَذكُورُ، تَقدِيرُهُ** أي: ذلك الفعل منضمًّا[1] للتركيب المذكور: هَل قامَ زَيدٌ قامَ؟ تصحيحٌ للقول القبيح، لا لأنّه حسن سائغ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ، وجملة قام: خبره.

فإن قيل: كيف الجمع بين قولهم هنا: «إنّ هل: مشتَرَكةٌ بين الأسماء والأفعال»، وبين قولهم في باب «الاشتغال»: إنّ هل: ممّا تختصّ بالأفعال؟ أُجِيب بأنّ قولهم ثَمَّ مخصوص بما[2] إذا كان الفعل في حيّزها لا مطلقًا، [أي: داخلة عليه من غير فاصل لا مطلقًا].[3]

والسّرّ في ذلك أي: اختصاصها بالفعل إذا كان في حيّزها، ولا يجوز أن تكون داخلة مع وجوده على الاسم، أنّ «هل» في الأصل بمعنى: قد. و«قد» مختصّة بالفعل، فحقُّ «هل» أن تكون كذلك.

وكان مقتضى هذا ألّا يصحّ دخولها على الجملة الاسميّة التي طرفاها اسمان، نحوُ: هل زيد أخوك؟ إلّا أنّ «هل» لمّا تطفّلتْ على همزة الاستفهام في إفادتها له، لأنّ أصلها: أَهَلْ. قال الشاعر:[4]

أَهَلْ عَرَفتَ الدِّيارَ بالغَرِيَّينْ؟

ثُمَّ تُرِكت همزة الاستفهام لكثرة الاستعمال، وأُقيمت «هل» مَقامها في

---

(١) في الأصل: منهما.

(٢) في الأصل: فيما.

(٣) من م.

(٤) خطام المجاشعي. الخزانة ٣: ٥٠٥ - ٥١١. والغريان: موضع بالكوفة. وفي الأصل و م: بالعرنين.

إفادتها، وحينئذ[1] انحطّت رُتبتها عن «قد» في اختصاصها بالفعل، فاختصّت به حيث تراه في حيِّزها، لأنّها حينئذ تتذكر الإخاء والأُلفة، فتَحِنّ إلى إلفها المألوف، فتعانقه ولا ترضى بفصل غيره بينهما. فإذا[2] لم تره في حيِّزها تسلّت عنه ذاهلة. ومن ثَمّ قيل: من غاب عن العين غاب عن الخاطر.

وهذا التّوجيه الّذي ذكرناه، لعدم جواز تقدم الاسم على الفعل مع «هل»، هو أحد توجيهين. ثُمّ لا يخفى أن كون «هل» تأتي بمعنى «قد» أثبتَه جماعة منهم جار الله الزّمخشريُّ،[3] حيث قال في «المفصَّل»:[4] وعند سِ[5] أنّ «هل» بمعنى «قد». إلّا أنّهم تركوا الهمزة قبلها، لأنّها لا تقع إلّا في استفهام. انتهى.

وعبارة سِ[5]: وكذلك «هَل» إنّما هي بمنزلة: قَد.[6] وبيَّنَ السِّيرافيّ أنّ مراد سِ[5] بذلك أنّ «هل» يُستقبل بها الاستفهام، كما أنّ «قد»[7] يُستقبل بها الخبر.

ومِن ثَمّ أنكر جماعة مجيء «هَل» بمعنى: قَد. قال الجلال السُّيوطيّ: على سبيل المجاز فضلًا عن كونها موضوعة له. وذكر الشيخ أبو حيّان أنه لم يقم على ذلك، أي: كونِ «هل» بمعنى «قد»، دليلٌ

---

(١) كذا، على جعل «حينئذ» بدلًا من «لمّا» وزيادة الواو قبل أو على عطفها على: لمّا.

(٢) في الأصل: بفعل غيره بينهما وإذا.

(٣) م: منهم الزمخشري.

(٤) ص ١٤٩. وفي النقل تصرف. وانظر الهمع ٢: ٧٧.

(٥) م: سيبويه.

(٦) الكتاب ١: ٤٩٢.

(٧) من م. وفي الأصل: «يستقل» في الموضعين.

واضح. إنّما هو شيء قاله المفسِّرون في الآية ،يعني[1]: ﴿هَل أتَى علَى
٣٥ الإنسانِ﴾؟ وهو/ تفسير معنًى لا تفسير إعراب، ولا يُرجَع إليهم في
مثل هذا. انتهى.

قال الجلال السيوطي: وبالجملة فأكثر النُّحاة متّفقون على أنّها عند إرادة الاستفهام ليست بمعنى: قَد. انتهى، وقد أشرنا إلى ذلك في صدر توجيه اختصاصها بالفعل.

وقِسمٌ منها يَختَصُّ بالأسماءِ أي: بجنسها، ويدخل عليها فلا يتعدّاها[2] إلى غيرها، **فيَعمَلُ**[3] **فِيها** العمل الخاصّ بها ـ وهو الجرّ ـ أي: حقّه وطريقته ذلك، فلا ينافي أنّه قد لا يعمل بالكلّيّة كـ «أل»، أو يعمل[4] العملَ الغيرَ[5] الخاصّ كـ «إنّ» وأخواتها. [فإنهما] مختصّان[6] بالأسماء ولا يعملان فيها العملَ الخاصّ الّذي هو الجرّ، بل النّصبَ والرّفع.

فالمختصّ الّذي يعمل العمل الخاصّ **نحوُ: في**، أي: «في» ونحوِه. ومن معانيها بل قيل: إنّ أصلها الظرفيّةُ، **كَقَولِهِ تَعالَى**:[7] **﴿وفِي السَّماءِ رِزقُكُم﴾**.

وقِسمٌ منها مُختَصٌّ بالأفعالِ أي: بجنسها، ويدخل عليها ولا

---

(١) الآية ١ من سورة الإنسان.

(٢) في الأصل و م: وتدخل عليها فلا تتعداها.

(٣) في الأصل: «ويعمل». م: وتعمل.

(٤) م: ويعمل.

(٥) يجوز دخول «أل» الموصولة على: غير.

(٦) في الأصل: «مختصتان». وما بين معقوفين هو من م.

(٧) الآية ٢٢ من سورة الذاريات.

يتعدّاها إلى غيرها، فيَعمَلُ[1] فِيها العمل الخاصّ بها ـ وهو الجزم ـ أي: حقّه وطريقته ذلك، فلا ينافي أنه قد لا يعمل بالكلّيّة كـ «قد» والسِّين، أو يعمل العملَ الغيرَ الخاصَّ كـ «لن». فإنّها مختصّة بالأفعال ولا تعمل فيها العملَ الخاصّ الّذي هو الجزم، بل النصبَ.

وذلك المختصّ الّذي يعمل العمل المذكور نَحوُ: لَم أي: «لم» ونحوِها كَقَولِهِ، تَعالَى[2]: ﴿لَم يَلِدْ ولَم يُولَدْ﴾.

ثمّ لا يخفى أن قولنا «حقّه وطريقته كذا» يقتضي أنّ ما هو كالجزء من الاسم أو الفعل حقّه أن يعمل العمل الخاصّ، وفيه نظر. ومِن ثَمَّ قيَّد بعضهم بقوله: ولم يكن كالجزء.

٧ـ [أسباب تسمية المفردات]:

ولمّا فرغ من تقسيمِ المفرد، وذكرِ أقسامه، شرع في بيان السبب الذي اقتضى تسمية الاسم اسمًا، والفعل فعلًا، والحرف حرفًا، تتميمًا للفائدة، فقال: سُمِّيَ الاِسمُ، أي: الاصطلاحيّ الّذي هو قَسيم الفعل والحرف، اسمًا لِسُمُوِّهِ أي: علّوه وارتفاعه عَلَى قَسِيمَيهِ الفعلِ والحرف، بالإخبارِ بِهِ وعَنهُ أي: بمعناه وعن معناه، معبَّرًا عن ذلك المعنى بمجرّد لفظه دُونهما،[3] أو لكونه سِمةً وعلامةً على مُسمّاه.

الأوّل على أنّ الاسم مشتقّ ومأخوذ من السُّمُوّ، وهو ما ذهب إليه أهل البصرة، والثّاني على أنّه مشتقّ ومأخوذ من الوَسم، بمعنى العلامة،

---

(١) في الأصل وم: ويعمل.

(٢) الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٣) أي: دون الفعل والحرف.

وهو ما ذهب إليه أهل الكوفة. وأُورِدَ على الثّاني أنّ كلًّا من الفعل والحرف علامةٌ على مُسمّاه. وَيُرَدّ بأنّ وجه التّسمية لا يلزم اطّرادُه.

وإنّما أُخبر بالاسم وعنه بالمعنى المذكور لأنّ معناه المطابقيّ مستقلّ وملحوظ بالذّات، كما علمتَ.

وأمّا الفعل فمعناه المطابقيُّ الّذي هو الحَدَث والزّمان والنِّسبة غير مستقلٍّ وملحوظٍ بالذّات. وكذا التّضمنيُّ[1] الّذي هو الزّمان والنّسبة، كما علمتَ. فلا يصحّ الإخبار به ولا عنه، لعدم استقلاله. وأمّا معناه التّضمنيُّ[1] الّذي هو الحَدَث فمستقلّ ملحوظ بالذّات، كما علمتَ. فهو وإن صحّ الإخبار به لا يصحّ الإخبار عنه، لأنّ الحَدَث وضعُه الإخبار به لا عنه.

وأمّا الحرف فمعناه غير مستقلّ وملحوظٍ بالذّات، بل بالتّبع، كما علمتَ. فلا يُخبَر به ولا عنه، لأنّ شرط المخبَر به أو عنه أن يكون مستقلًّا ملحوظًا بالذّات، حتّى يُتمكّن من اعتبار النّسبة بينه وبين غيره.

ومن هذا التقرير تعلم أنّ الإخبارَ بالاسم وعنه باعتبار معناه الموضوعِ له، أي: إذا كان مستعملًا في ذلك المعنى. والإخبارُ بالفعل لا عنه باعتبار معناه الموضوعِ له ضمنًا الّذي هو الحَدَث، أي: إذا كان مستعملًا في ذلك المعنى. وعدم الإخبار بالحرف وعنه باعتبار معناه الموضوعِ له، أي: إذا كان مستعملًا في ذلك المعنى.

وأمّا إذا استُعمل الفعل في غير معناه الموضوعِ له الّذي هو الحَدَث، بأن استُعمل في مجرّد لفظه، فيجوز الإخبار به وعنه. تقول:

---

(١) في الأصل: التضميني.

هذه ضَرَبَ، وضَربَ: ثُلاثيٌ.

وكذا الحرف إذا استُعمل في غير معناه الموضوعِ له، كالابتداء مثلًا بالنسبة لـ «مِن»، بأن استُعمل في مجرّد لفظه، يجوز الإخبار به وعنه. تقول: «هذه مِن، ومِن: ثُنائيٌ»، كما يجوز الإخبار بالاسم وعنه حينئذ، أي: حين إذ يُستعمل في غير معناه الموضوع له، كالذّات المخصوصة بالنّسبة لـ «زيد» مثلًا، بأن استُعمل في مجرّد لفظه. نحوُ: «هذا زَيدٌ»، ٣٦ إشارةً إلى الصيغة المركّبة من الزاي والياء والدال، وزيدٌ:/ ثُلاثيٌ.

فأقدام الكلمات الثلاث بهذا الاعتبار متساوية في صحّة الإخبار بها وعنها.

وحينئذ يكون قولهم: «المبتدأ لا يكون إلّا اسمًا» محلُّه: إذا استُعمل اللّفظ في معناه الموضوعِ له، لا في مجرّد لفظه، [فيجوز الإخبار به وعنه]،[1] وإلّا لم يجب أن يكون المبتدأ اسمًا حينئذ، بل يجوز أن يكون فعلًا أي: [صيغةَ فعلٍ][1] وحرفًا، [أي: صيغةَ حرف].[1] وحينئذ فالإسناد الخاصّ بالاسم أن يُسند للّفظ ما هو ثابت لمعناه الموضوعِ له، لا ما هو ثابت لذلك اللفظ. وبه صرّح ابن مالك في «التسهيل» وشرحه.

فقد علمتَ أنّه لا حاجة، في صحّة الإخبار عن الفعل وفي صحّة الإخبار بالحرف وعنه، إلى دعوى أنّ كلًّا منهما يصير في مثل هذه التراكيب[2] اسمًا للفظه، فيكونُ هناك دالّ هو اسم ومدلول هو مسمًّى محكوم عليه، حتّى يكونَ الإسناد دائمًا وأبدًا [مطلقًا][3] من خصائص

(١) من م.

(٢) في الأصل: هذا التركيب.

(٣) من م.

الأسماء، ويكونَ الإسناد إليه باعتبار معناه ومدلوله، محافظةً على أن المبتدأ لا يكون إلّا اسمًا، كما ادّعاه بعض المحقّقين ودار على ألسنة المحصّلين.

وعلى ذلك فالإسناد في ذلك ليس باعتبار المعنى الموضوعِ له، بل باعتبار المعنى المستعمل فيه من غير وضع، لأنّ الواضع لم يضع الألفاظ لأنفُسها، لأنّ هذا موجود في الألفاظ المهملة، كقولك: «حسق: مهملٌ» أي: هذا اللفظ مهمل. ودعوى وضع المهملات للدّلالة على أنفُسها ممّا لا يُقدِم عليه مَن له مُسكة في مباحث الألفاظ.

ويلزم، على أنّ الألفاظ موضوعة لأنفُسها، أن تكون الألفاظ كلّها مشترَكة بين أنفُسها وبين معانيها. ولا قائل به. وأجاب المحقّق[1] عن هذا بأنّ هذا وضعٌ غير قصديّ، والموجِب للاشتراك إنّما هو الوضع القصديّ، أي: ولا يضرّ وجود الوضعِ الغيرِ القصديِّ في الألفاظ المهملة.

ومن هذا تَعلم أنّ «ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ» على ما قلناه[2] مثلُ «ضَرَبَ: ثُلاثيّ» أي: من الإسناد إلى مجرّد اللفظ، أي: هذه الصّيغةِ المركّبة من الضاد والراء والباء من صيغ الفعل الماضي، أي: الموضوعةِ للدّلالة على الحدث في الزمن الماضي، وإن كانت غير مستعملة في ذلك الآنَ. فليس هناك دالّ هو اسم ومدلول هو مسمّى محكوم عليه بما ذُكر.

(١) يعني السعد التفتازاني.

(٢) في الأصل: فعل ماضي على ما قلنا.

ومِن ثَمّ قيل: كلّ حُكم ورد على اسم فهو على مدلوله إلّا بقرينة، كـ «ضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ»، أي: فإنّ الحكم على ما ذُكر ليس باعتبار مدلوله، بل باعتبار نفسه. وعلى ما ادّعاه بعض المحقّقين ليس من الإسناد إلى مجرّد اللّفظ،[1] بل من الإسناد إليه باعتبار معناه ومدلوله وهو لفظ «ضَرَبَ».

ومعنى كونه «فعلٌ ماضٍ»[2] أنه صِيغة من صِيَغ الفعل الماضي. فعلى كلّ من قولنا وما ادّعاه بعض المحقّقين، يكون قولهم: «الفعل يدلّ على الحَدَث ولا بدّ له من فاعل» محمولاً[3] على ما إذا استُعمل في معناه الموضوع له وضعًا قصديًّا.

وادّعى بعضهم أنّ هذه الصّيغة اسم للفظ «ضَرَبَ» الدّالّ على الحَدَث في الزمن الماضي، في نحو قولك: ضَرَبَ زَيدٌ، ليصحّ الحكم على ذلك الاسم بأنّه فعل ماضٍ، محافظةً على أنّ الفعل يدلّ على الحدث، وأنّه[4] لا بدّ له من فاعل.

ثمّ رأيتُه في «المغني» صرّح بذلك، حيث قال: فإن قلتَ: فإذا كان أي «ضَرَبَ» اسمًا فكيف أخبرتَ عنه بأنّه فعل؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في قولك: زيدٌ قائمٌ. ألا تَرَى أنّك أخبرت عن «زيد» باعتبار مسمّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرت عن «ضَرَبَ» باعتبار مُسمّاه. وهو «ضَرَبَ» الّذي يدلّ على الحَدَث والزمان. انتهى.

---

(١) في الأصل: «ليس أي مجرد اللفظ». والتصويب من م.

(٢) الضبط هنا على حكاية ما ذكر قبل. م: فعلًا ماضيًا.

(٣) في الأصل: محمول.

(٤) م: فأنه.

فحينئذ[١] لا يحسن الإستثناء المذكور، لأنّ الحُكم في هذا[٢] على المدلول. ومِن «ضَرَبَ» فعلٌ ماضٍ، يُعرب[٣] «مِن»: حرفُ جرّ. وهذا محصّلُ ما أطلتُ به الكلام، ممّا لا مزيد عليه ولا يُعوَّل إلّا عليه في هذا المقام، في «خير[٤] الكلام في شرح بسملة شيخ الإسلام».[٥]

وسُمِّيَ الفِعلُ الاصطلاحيّ الّذي هو قَسِيم الاسم والحرف، أعني الصيغةَ المخصوصة كـ «ضَرَبَ ويَضرِبُ واضرِبْ»، فِعلًا باسمِ مدلول أصلِهِ المشتقِّ ذلك الفعلُ منه. وذلك الأصل المشتقّ منه الفعلُ هُوَ المَصدَرُ ـ يعني اللّفظ الدّالّ على الحَدَث الجاري على فعله، كلفظ الضَّرْب لـ «ضَرَبَ» عند البصريِّين ـ/ لِأنَّ المَصدَرَ أي: مدلولَه الّذي هو ٣٧
الحدث هو فِعلُ الفاعِلِ حَقِيقةً.

فسُمِّي الفعل الاصطلاحيّ الّذي هو الصِّيغة فعلًا باسم مدلول المصدر الذي هو الحَدَث، لأنّ الحَدَث فِعل الفاعل. وسُمِّي المصدر مصدرًا لأنّ فعله يَصدر عنه، أي: يُؤخذ[٦] منه كمصدر الإبل: للمكان الّذي تَرِدُه ثمّ تَصدر[٧] عنه.

وهذا التّعبير المُوهِم تَبِعَ فيه المصنِّفُ «التّعليقة» لابن النحّاس. ففيها: وإنّما سُمِّي الفعل فِعلًا لأنه مشتقّ من المصدر على مذهب البصريِّين.

---

(١) في الأصل: وحينئذ.
(٢) م: على هذا.
(٣) م: يعرف.
(٤) في الأصل: حيّز.
(٥) م: ما أطلت به الكلام في شرح بسملة شيخ الإسلام.
(٦) في الأصل: يوجد.
(٧) في الأصل: يرده ثم يصدر.

وهو الصحيح. والمصدر فِعلٌ حقيقةً، لأنّه الذي يفعله الإنسان. فسُمِّي الفعل باسم المصدر الّذي هو أصله. انتهى.

وقد علمتَ أنّ المراد بالمصدر مدلوله الّذي هو الحَدَث، لأنّ ذلك الحَدَث هو فِعل الفاعل حقيقةً. وفي «التعليقة»: قيل: وسُمِّي فِعلًا لأنّ لفظ «فِعل» يُعبَّرُ به عن كلّ الأفعال. فَسُمِّي[1] الفعل الصناعيّ بما يعبَّر به عنه. انتهى.

وسُمِّيَ الحَرفُ حَرفًا لِوُقُوعِهِ في الكَلامِ حَرفًا، اي: طَرَفًا،[2] لأنّه لَيسَ مَقصُودًا بالذّاتِ. ومِن ثَمَّ لم يقع رُكنًا للإسناد، وإنّما يُؤتَى به للرّبط كما علمتَ. هذا. ونُقِل عن المبرّد أنّه كان يقول: أُجِيزُ أنْ أُسمّيَها،[3] أي: الكلماتِ الثلاثَ كلَّها، أسماءً لأنّ كلّ واحد اسم لِما دل عليه، وأُجِيزُ أن أُسمّيَها كلَّها[4] أفعالًا لأنّها صادرة عن المتكلّم، وأُجِيزُ أن أُسمّيَها كلَّها حروفًا لأنّها قِطَعٌ من الكلام متفرّقة.

ولعلّ سـ[5] لحظَ هذا في إطلاق الحرف على الاسم والفعل، كما نقله شارح كتابه الإمامُ الصفّارُ.[6] وفيه: أنّ هذا خِلاف الاصطلاح المشهور.

---

(١) م: ويسمى.

(٢) هذا قول النحاة. وعندي أن «حَرْف»: مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة، فعله: حُرِفَ، عبر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة، إذ المراد: لفظ محروف مضمونه عما كان عليه من تركيب أو كلام، يدل على معناه النحوي.

(٣) في الأصل: «أنَّ اسميّها» في المواضع الثلاثة.

(٤) سقطت من م.

(٥) م: سيبويه.

(٦) القاسم بن علي بن محمد الأنصاري البطليوسي، مات بعد سنة ٦٣٠. البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ١٨٨.

وقد قال سيّد المحقّقين[1] بعد قول المُوافِق[2]: «ولا مُشاحّةَ في الاصطلاح» ما لفظه: إلّا أنّ رِعاية الموافَقة في الأُمور المشهورة بين الجمهور أولى وأحبّ. [انتهى].[3]

فإن قيل: قد اشتَهر أنّ الأسماء لا تُعلَّل. قلنا: معناه لا يجب أن تُعلَّل، بناء على أنّه لا يجب أن يكون بين اللّفظ ومعناه مناسبةٌ تحمل الواضع على الوضع. وهو الصّحيح، كما بيّنتُه في مختصري المسمَّى بـ «زهر المُزهر في اللّغة».

٨ـ [أقسام المركب وتعريفها]:

ثمّ لمّا قسَّم المصنّف المفرد إلى ثلاثة أقسام شرع يقسِّم المركَّب إلى ذلك أيضًا، فقال: والمُرَكَّبُ من حيث هو، لا المُعرَّف بما سبق، وإلّا لأشكلَ[4] قولُه: ثَلاثةُ أقسامٍ لا زائد عليها.

الأوّلُ منها مركّب إضافِيٌّ، ويقال في ضابطه: هُوَ كُلُّ كَلِمَتَينِ نُزِّلَتْ ثانِيَتُهُما مَنزِلَةَ التَّنوِينِ مِمّا قَبلَها[5] كَـ «غُلامِ زَيدٍ». فإنّ «زيدًا» نُزّل منزلة التّنوين ممّا قبله، بِجامِعِ أنّ المُضافَ إلَيهِ والتَّنوِينَ كُلٌّ مِنهُما مُلازِمٌ حالةً واحِدةً - وهي الجرّ بالنّسبة للمضاف إليه، والسّكون بالنسبة للتنوين - والإعرابُ علَى ما قَبلَهُ، أي: ما قبلَ كلّ من المضاف إليه والتنوين.

---

(١) هو السيد الجرجاني.
(٢) في الأصل: الموافف.
(٣) من م.
(٤) شبّهت «إلّا» بـ «لولا» في اقتران جوابها باللام. انظر ص ٣٥.
(٥) في الأصل: قبله.

وقد يُجعل عَلَمًا، بل هو الغالب في الأعلام المركّبة لأنّ الأكثر في الأعلام الكُنية. وهي كلّ مركّب إضافيّ صُدِّر بأب أو أُمّ. وحـ[1] يبقى على إعرابه قبل العَلَميّة، كعبدِ الله وزَينِ العابدينَ وأبي الخيرِ.

والثّاني منها: مركّب مَزْجِيٌّ أي: مُزِج فيه الكلمتان وصارتا كالكلمة الواحدة، حتّى اتّصلتا في الخطّ. ويقال في ضابطه: هُوَ كُلُّ كَلِمتَينِ نُزِّلَتْ ثانِيَتُهُما مَنزِلَةَ تاءِ التّأنِيثِ مِمّا قبلَها كَـ «بَعلَبَكَّ»، اسمٍ لبلدة مركّبٍ من «بَعل» اسمِ صنم، ومن «بَكَّ» اسمِ صاحب البلد. فإنّ كلمة «بكّ» نُزّلتْ منزلةَ تاء التأنيث ممّا قبلها، بِجامِعِ أنَّ الجُزءَ الأوّلَ مِنهُما مُلازِمٌ حالةً واحِدةً. وهِيَ الفَتحُ فيهما.

والإعرابُ فيهما علَى الجُزءِ الثّانِي، لأنّه آخِر المُعرَب حقيقةً، انتقلَ إليه ممّا قبله، لمّا صار كالجزء. والمراد بالإعراب إعرابُ ما لا ينصرف، أي: بالضّمّةِ رفعًا والفتحةِ نصبًا وجرًّا، من غير تنوين للعَلَميّة والتّركيب، لأنّ هذا القِسم لا يكون في الغالب إلّا عَلَمًا. ومِن ثَمّ قال فيه بعضهم: هو الذي تركيبه للعَلَميّة.

وحينئذ فوصفُه بالتّركيب إنّما هو باعتبار أصله المنقول عنه. وإلّا فهو الآن من قسم المفرد، لأنّه لا شيء من الأعلام يدلّ شيء من أجزائه على جُزء معناه. ومِن ثَمّ لم تُجعل «أل» في «المركّب»[2] للعهد. وفيه أنّه

٣٨ يصير حـ[1] المراد بالمركّب/ ما ضُمّ فيه كلمةٌ إلى أُخرى.

وحـ[1] لا وجه لحصره في هذه الأقسام الثلاثة، بل منه ما رُكّب من

(١) م: وحينئذ.

(٢) أي: في قوله: والمركب ثلاثة أشياء.

حرفين، أو من حرف وفعل، أو من حرف واسم. إلّا أن يقال: لمّا كان تركيب هذه لا يكون إلّا مزجيًّا، والمزجيّ لا يكون غالبًا إلّا عَلَمًا، ولم يتّفق أنّ العرب سمّت بشيء منها،[١] لم يتعرّض لها. فإن سُمِّي بشيء منها حُكي كالجملة.[٢] ولم يُذكر المركّب من فعلين لعدم وقوعه.

وفيه أيضًا أنّ هذا الضّابط للمركّب المزجيّ الّذي ذكره لا يشمل نحوَ: مَعدِيكَرِبَ، اسم رجل بكسر دال «معدي» على خلاف القياس، مع أنّ هذا من المركّب المزجي ويُعرب الإعراب المذكور، أي: إعرابَ ما لا ينصرف على الجزء الثاني، والأوّل يلزم حالة واحدة. وهي ليست الفتحَ بل السكون.

ويجوز أن يُعربَ إعراب المركّب الإضافيّ، فيضافَ الجزء الأوّل للثاني. وحـ[٣] يكون الإعراب مقدّرًا، في الأحوال الثّلاثة، على آخر الجزء الأوّل ـ وهو الياء ـ والجزء الثّاني يُجرّ بالكسرة وينوَّن على المشهور.

فإن قيل: هلّا[٤] ظهرَتِ الفتحة حالةَ النّصب، كياء «القاضي»، لخفّة الفتحة. أجيب بأنّ بعضهم جوّز ذلك. وهو خلاف المشهور، لأنّه بالتّركيب حصل مزيد الثّقل، فلم تَقبلِ [الياءُ][٥] الحركةَ مطلقًا، فسُكِّنتْ للتخفيف.

ولا يشمل الضّابط أيضًا الأعلام المختومة بـ«وَيْهِ» مع أنّها من المركّب

---

(١) أي: من الكلمات المركبة والحرف جزء منها.

(٢) في حاشية م أن هذا قد يعني السماع في تركيبه، ولكن ذكر ضابطه يعني أنه مقيس.

(٣) م: حينئذ.

(٤) في الأصل: هل لا.

(٥) من م.

المزجيّ، نحوُ: سِيبَوَيهِ وعَمْرَوَيهِ ونِفطَوَيهِ وخالَوَيهِ، لعدم الإعراب على الجزء الثّاني، بناءً على ما اشتَهر فيها من البناء على الكسر. لا يقال: يُراد بالإعراب [الإعرابُ][1] ولو المحليَّ، وهي[2] مُعربة محلًا. لأنّا نقول: الإعراب المحليّ لا يقال: إنه على الجزء الثّاني.

وأمّا على غير ما اشتَهر، من أنّها مُعربة إعرابَ ما لا ينصرف - وهو ما اختاره الجَرميُّ - فيشملها. قال الشّيخ أبو حيّان: وهو مُشكِل إلّا أن يَستند إلى سماع. وإلّا لم يُقبل، لأنّ القياس البناءُ، لاختلاط الاسم[3] بالصّوت وصيرورتهما اسمًا واحدًا. انتهى.

والثّالِثُ منها مركّب إسنادِيٌّ. وهُوَ على المشهور: كُلُّ كَلِمتَينِ أُسنِدَتْ إحداهُما إلَى الأُخرَى، على وجه يفيد فائدة تامّة، كَـ «قامَ زَيدٌ».

وقد يُطلق على ما يشمل غير المفيد، كما[4] علمتَ، نحوُ: إن قامَ زيدٌ.

فلو جُعل عَلَمًا، نحوُ: شابَ قَرناها، وبَرِقَ نَحرُهُ، وتأبّطَ شَرًّا، كان مبنيًّا. ولم يُبيِّنوا: على ماذا بُنِي؟ وحُكِمَ على محلّه بالرّفع أو النّصب أو الجرّ، وحُكيتْ حالته المذكورة قبل العَلَميّة. قال الشاعر:[5]

كَذَبتُم، وبَيتِ اللهِ، لا تَنكِحُونَها ... بَنِي شابَ قَرناها، تَصُرُّ وتَحلُبُ

ولم يُسمع في كلام العرب التّسمية بالجملة الاسميّة، ولكنّ النّحاة قاسوه.

---

(١) زيادة من العطار ص ٣٨.

(٢) في الأصل: وهو.

(٣) في الأصل: لاختلاف الاسم.

(٤) م: «على ما». وفي الحاشية عن نسخة: كما.

(٥) الكتاب ١: ٢٥٩ والمقتضب ٤: ٩ والخصائص ٢: ٣٦٧ والتصريح ١: ١١٧. وتنكحونها: يعني فتاة ذكرت قبل. وتصر وتحلب أي: هي راعية تصر ضروع النوق تجمع فيها اللبن، وتحلبها لأسيادها.

[باب في الأسماء]

ثمّ لمّا قسّم الاسم إلى ثلاثة أقسام، من حيث الإظهارُ والإضمار والإبهام، أخذ يقسّمه إلى قسمين من حيث الإعراب والبناء، فقال: ثُمَّ - فيها ما تقدّم -[1] الإِسمُ من حيث الإعرابُ والبناء بعد التّركيب مع العامل، كما ذكره في «الأوضح»،[2] قِسمانِ: قسم مُعرَبٌ أي: بالفعل. فهو بدل من «قسمان»، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدإٍ محذوف، أي: أحدُهما معرب، أي: جارٍ عليه [الإعرابُ][3] لفظًا أو تقديرًا.

وقد وقع الاختلاف في الاسم قبل التّركيب: هل يقال فيه: معربٌ اصطلاحًا، أو مبنيٌّ، أو لا يحكم عليه بواحد منهما؟

ذهب جمع، منهم جارُ اللهِ الزّمخشريُّ، إلى الأوّل. ومعنى كونه معربًا أنّه صالح لإجراء الإعراب عليه ومستحقّ له، لو رُكّب مع العامل. ومِن ثَمّ يقال: لَم يُعرَبِ الاسمُ وهو مُعرَب، أي: لَم يُعرب بالفعل أي: لم يُركّب مع العامل، مع أنه مُعرَب أي: صالح ومستحقّ للإعراب. ومِن ثَمّ قيل: لم يشترط أحد، في كون الاسم يُسمّى مُعرَبًا أي: اصطلاحًا، وجودَ الإعراب فيه بالفعل.

وذهب جمع إلى الثّاني للشّبه الإهماليّ، أي: ولا يقال: «مُعربٌ اصطلاحًا» إلّا لِما وُجِد فيه الإعراب بالفعل، بأن رُكّب مع العامل.

---

(١) يعني: في «ثم» ما تقدم من الكلام على مثلها قبل. وفي حاشية م أن «ثم» هنا للترتيب الذكري أو للاستئناف، كما تقدم قبل.

(٢) يعني أوضح المسالك.

(٣) من م.

وقد بيّنتُ ذلك بما يَروي الغليل ويَشفي العليل، في رسالة سمّيتها «جلاء الأذهان بالكلام على أوائل سورة الدُّخان».

ومنه الجواب عمّا عساه يُقال: لِمَ وقع الاختلاف في الاسم، ولم يقع في الفعل المضارع الخالي من النونَين؟[١] وهو أنّ الفعل المذكور لا يخلو عن العامل [أصلًا]،[٢] فهو دائمًا معرب لِعدم مفارقة العامل له. ولا يخفى.[٣]

٣٩ وقسم مَبنِيٌّ [أي: بالفعل].[٤] ولا ثالِثَ/ لَهُما أي: للمُعرب والمبنيّ، أي: وليس من الاسم ما ليس بمُعرب ولا مبنيّ. فقد قال أبو البقاء: ليس في الكلام كلمة لا مُعربة ولا مبنيّة عند المحقِّقين، لأنّ حدّ المُعرب ضدُّ حدّ المبنيّ، وليس بين الضِّدَّين هنا واسطة. انتهى.

وهذا القول بأنّه لا ثالث لهما هو الرّاجح، خِلافًا أي: أقول ذلك مُخالفًا أو ذا خِلاف لِقَومٍ، ذَهَبُوا إلَى أنَّ المُضافَ إلَى ياءِ المُتَكلِّمِ، [من][٤] نحو «غلامِي» من «جاءَ غلامِي»، من ذلك، أي: لَيسَ مُعرَبًا لعدم ظُهور الإعراب فيه، ولا مَبنِيًّا لعدم مُقتضي البناء، لأنّ الإضافة إلى المبنيّ ليست[٥] سببًا موجبًا للبناء. فلِذٰلِكَ[٦] أي: لكونه لا من المُعرب ولا من المَبنيّ سَمَّوهُ خَصِيًّا.[٧]

---

(١) أي: نون التوكيد ونون النسوة.
(٢) من م.
(٣) سقطت الجملة مع الواو من م.
(٤) من م.
(٥) في الأصل و م: ليس.
(٦) في الأصل: ولذلك.
(٧) في الأصل: خِصيًّا.

واعترضه أبو البقاء[1] بأنّه فاسد، لأنّه مُعرب عند قوم ومبنيّ عند آخَرين، أي: وهذا إحداثُ قول ثالث.[2] قال: على أنّ تسميته خَصِيًّا خطأٌ، لأنّ الخصيّ ذَكَرٌ حقيقةً، وكان[3] الأنسب أن يُسمَّى خُنثَى مُشكِلًا.[4] انتهى. ويُردّ بأن الخُنثى المُشكِل ليس حقيقة ثالثة، إذ لا يخرج عن كونه ذَكرًا أو أُنثى. غاية الأمر أنه لا يُدرَى حاله، فلا يُحكم عليه بأنّه ذَكر ولا بأنّه أُنثى.

وقد يقال: إنّه[5] مرادُ مَن قال: «إنّه لا مُعرب ولا مبنيّ» أي: لا يُدرَى حاله، [فلا يحكم عليه بأنه ذكر ولا بأنه أُنثى. ولكنه] خلاف[6] ظاهر كلام المصنّف، وخلاف ظاهر ما في «التّعليقة». وهو: واختُلِف في المضاف لياء المتكلّم، فقيل: مُعرب. وقيل: مبنيّ. وقيل: لا مُعرب ولا مَبنيّ، لأنّ الإعراب غير موجود أي: غير ظاهر فيه، والبناء لا عِلة له. فوجب أن يُحكم بعَدَمِهما، ويكونَ للاسم منزلة بين منزلتين. انتهى.

ويُرَدّ بأن عدم ظهور الإعراب فيه لا يُخرجه عن كونه مُعربًا، إذ يبعد أن يكون هذا القائل لا يرى الإعراب التقديريّ، ويحكم على كلّ ما قُدّر فيه الإعراب وانتفى عنه مقتضي البناء بأنّه واسطة. ثمّ رأيتُ عن «الغُرّة» لابن الدّهّان الإشارةَ إلى هذا الاعتراض، ونصّه: وهذا، أي:

---

(١) هو العكبري. انظر اللباب ١: ٦٧.

(٢) في الأصل: أحدث قولٌ ثالثٌ.

(٣) م: فكان.

(٤) م: مشكل.

(٥) في الأصل: «بأنه». وفي حاشية م عن نسخة: هو.

(٦) في الأصل: «بخلاف». وما بين معقوفين من م.

القول بأنّ «غلامي» لا مُعرب ولا مبنيّ، خطأ عند الأكثر لأنّه يؤدّي هذا القول إلى أنّ «عصاك» كذلك. انتهى. أي: وفي ذلك بُعدٌ ظاهر.

فإن قيل: المُعرب والمبنيّ مشتقان من الإعراب والبناء، ومعرفةُ المشتقّ منه سابقة على معرفة المشتقّ، فكان المناسب أن يقدّم الكلام على الإعراب والبناء. أُجيب بأنّ المصنّف يجوز[١] ألّا يكون أراد بالمعرب والمبنيّ المتّصفَ بالإعراب والبناء، كما سلكناه في شرح كلامه، بل أراد الأعمّ منه، ومن الصّالح لذلك.

وحـ[٢] يحتاج أن يبيّن الصالح وغيره. فبيّن أوّلًا الصّالح وغير الصّالح، ثمّ بيّن الإعراب والبناء، لأنّ من عَرَفَ الصّالح للإعراب وغير الصّالح يتأتّى[٣] له إجراءُ الإعراب وعدمُ إجرائه. فالمُعرَبُ والمبنيّ مَحَلٌّ، والإعراب والبناء حالٌّ، والمَحَلّ مقدّم على الحالّ فيه.

وخلافًا لقوم ذهبوا إلى أن «آمين»[٤] لا مُعرَب ولا مبنيّ،[٥] ولقوم ذهبوا إلى أنّ المنادى المفرد نحو «يا زيدُ» لا مُعرب ولا مبنيّ. والصحيح أنّ كلًّا منهما مبنيّ.

١- [الاسم المعرب]:

وإذا أردتَ معرفة كلّ من المُعرب والمبنيّ، من الاسم، فالمُعرَبُ أي: منه أي: الجاري عليه الإعراب [أو] الصّالح للإعراب، بناء على أنّ

---

(١) في الأصل: تحرر.
(٢) م: وحينئذ.
(٣) في الأصل: يأتي.
(٤) م: أمس.
(٥) في الأصل: لا يعرب ولا يبنى.

الإعراب معنويّ، ما: اسمٌ أو الاسمُ الّذي تَغَيَّرَ أي: حصل له التغيُّر، [أو] صلَحَ لأن يتغيّر[1] لفظًا أو تقديرًا آخِرُهُ حَقِيقةً، كآخِرِ «زَيدٍ»، أو مَجازًا أي: حُكمًا كآخِرِ «يَدٍ»، لأنّ ما بعده تُرِكَ نَسْيًا[2] [مَنسِيًّا].

ومن الآخِرِ ألف «اثنا عشَرَ» لأنّ «عشر» حالّ محلّ النون القائمة مقام التّنوين. وكلّ من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخِرًا. فكذا ما حلّ محلّه. ولا فرق في تغيّر ذلك الآخِرِ أن تتغيّر صفتُه أو ذاته.

فالأوّل أن تُبدّل حركة ذلك الآخِرِ بحركة حقيقةً لفظًا كـ «زيدٍ»، أو تقديرًا كـ «الفتَى» في حالتَيِ النّصب والجرّ، أو اعتبارًا [لفظًا أو تقديرًا. وذلك كزيد والفتى] في حالة الرّفع،[3] لأنّ حالة الرّفع أوّل الأحوال، وفي غير المنصرف في حالة جرّه[4] بعد نصبه كـ «أحمدَ وموسَى».

والثّاني: أن يُبدّل ذلك الحرف الآخِرِ بحرف آخَر حقيقةً لفظًا أو تقديرًا، كواو جمع المذكر السالم، أو كألف المثنّى[5] في حالتَيِ[6] النصب والجرّ، أو اعتبارًا [كذلك][7] كما في ذلك في حالة الرّفع، لأنّ واو الجمع وألف المثنّى صارا علامتين للإعراب أيضًا، بعد أن كانا علامتين للجمع والتثنية فقط.

---

(1) م: «أن يتغير». وما بين معقوفين هو منها في المواضع الثلاثة.

(2) في الأصل: نِسِيًّا.

(3) م: «في حالتي الرفع». وما بين معقوفين منها.

(4) في الأصل: في حال جره.

(5) في الأصل: كواو جمع المذكر السالم وكألف المثنى.

(6) م: في حالة.

(7) من م.

ولا بدّ أن يكون ذلك التّغيير بِسَبَبِ عامِلٍ ملفوظٍ به أو مقدرٍ أو معنويٍّ. والعامل: [ما][1] به اصطلاحًا يتقوّم ويتحقّق المعنى المقتضي للإعراب. والأصل فيه أن يكون فِعلًا[2] ثمّ حرفًا ثم اسمًا.

والمقتضي للإعراب في الاسم وجود معانٍ[3] مختلفةٍ تركيبيّة، أي: حاصلةٍ بسبب التركيب، يُفتقر في تميُّزها[4] إلى إعراب، لتواردها
٤٠ على/ صِيغة واحدة من صِيَغِه على المشهور في ذلك، كما أشار إلى ذلك في علّة بناء الحرف، كما سيأتي. وتلك المعاني: الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.

ومِن ثَمَّ قال: **يَقتَضِي** ذلك العاملُ **رَفعَهُ** أي: رفعَ ذلك الاسمِ المحصَّلَ للفاعليّة، **أو نَصبَهُ** المحصَّلَ للمفعوليّة **أو جَرَّهُ** المحصَّلَ للإضافة، أي: [ولو] بإيصال الفعل إلى ما بعده، ولو حُكمًا،[5] ليدخل عاملُ الجرّ الزائدُ. وإلّا فالفعل لا يضاف.

تَقُولُ، إذا أردتَ التمثيل للآخِرِ الحقيقيّ المتغيّر صِفةً لفظًا اعتبارًا: جاءَ زَيدٌ، وحقيقةً: رأيتُ زَيدًا ومَرَرتُ بِزَيدٍ. وللآخِرِ المجازيّ كذلك: طالَتْ يَدٌ وقبّلتُ يَدًا ونَظَرتُ إلَى يَدٍ، وللآخِرِ المتغيِّر صِفةً تقديرًا حقيقةً:

---

(١) من م.

(٢) هذا هو المشهور والمقرر بين النحاة. والحق أن المصدر هو الأصل في العمل، وإنما يعمل الفعل بما يتضمنه من معنى المصدرية. وكل ما فقدَ هذا المعنى من الأسماء والأفعال لا يكون له عمل إعرابي. انظر وظيفة المصدر في الاشتقاق والإعراب.

(٣) في الأصل: معاني.

(٤) م: في تمييزها.

(٥) في الأصل: «أي اتصال الفعل إلى ما بعده ولو حكي». والتصويب من م.

رأيتُ الفتَى ومررتُ بالفتَى، وللآخِرِ المتغيِّر صفةً تقديرًا اعتبارًا: جاء الفتَى ومررتُ بأحمدَ وموسَى، بعد قولِك: رأيتُ أحمدَ وموسَى.

وللآخِرِ المتغيِّر ذاتًا لفظًا اعتبارًا:[1] جاء الزَّيدانِ، وتقديرًا كذلك: جاء صالِحا القومِ.[2] ومثل ذلك: جاء الزَّيدُونَ وصالِحُو القومِ وأبوكَ وأبو القومِ،[3] وللآخِرِ المتغيِّر ذاتًا لفظًا حقيقةً:[4] رأيتُ الزَّيدَينِ ومررتُ بالزَّيدَينِ، بصيغة المثنّى أو الجمع،[5] ورأيتُ أبا القوم ومررتُ بأبِي[6] القومِ، و[تقديرًا]: رأيت صالحِي[7] القومِ ومررتُ بصالحِي القومِ.[8]

وهذا كلّه في العامل الملفوظ به، وأمّا العامل المقدَّر فكالعامل في «زيدًا» من قولك «زيدًا» في جواب: مَن ضربتَ؟ وأمّا المعنويّ فالابتداء في المبتدأ.

والتّقييد بالآخِرِ لبيان الواقع، كما نبّه عليه الجمال بن هشام في «شرح الشُّذور»، لأنّ الإعراب لا يكون إلّا في الآخِرِ. وسيأتي توجيهه عند الكلام على الإعراب.

و«بسبب عامل» يخرج ما تغيّر آخِره لا بسبب عامل، كـ «حيثُ» بالفتح بعد الضّم مثلًا، ويدخل ما حُرِّك بحركة الإتباعِ نحوُ: ﴿الحَمدِ

---

(١) م: اعتبارًا لفظًا.
(٢) في الأصل: صالحو القوم.
(٣) م: وأبوا القوم.
(٤) م: حقيقة لفظًا.
(٥) م: والجمع.
(٦) في الأصل: باب.
(٧) في الأصل و م: «صالح». وما بين معقوفين من م.
(٨) في الأصل و م: بصالح القوم.

لِلّهِ﴾،[1] والمجاورةِ[2] نحوُ: «جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، والحكايةِ[3] نحو: مَن زيدًا؟[4] باعتبار الحركة المقدّرة لتغيير آخرها[5] تقديرًا بسبب عامل، ودخل «امرُؤٌ[6] وابنُمٌ»، لتغيّر آخِرهما لفظًا بسبب عامل.

وقد اختَلَفَ أهلُ البلدَين: هل في «امرِئٍ وابنِمٍ» في قَولِكَ: جاءَنِي امرُؤٌ وابنُمٌ، ورأيتُ امرَأً وابنَمًا، ومَرَرتُ بامرِئٍ وابنِمٍ، على اللغة الفُصحى إعرابٌ واحد أو إعرابانِ؟

فقالَ البَصرِيُّونَ أي: النّحاة المنسوبون إلى البصرة، وهي بتثليث الباء لكن لم يُنسب إليها بالضّمّ:[7] فيه [إعراب واحد]،[8] وهو حركةُ الآخِرِ، وحَرَكةُ ما قَبلَ الآخِرِ إتباعٌ لِحَرَكةِ الآخِرِ، أي: أُتبِع فيه حركةُ العين للّام. قال بعضهم: ولا ثالث لهما في إتباع حركة العين للّام.

وقالَ الكُوفِيُّونَ أي: النحاة المنسوبون إلى الكوفة: فيه إعرابان: إعرابٌ على الآخِرِ وإعرابٌ على ما قبلَ الآخِرِ.[9] فهو مُعرَبٌ مِن مَكانَينِ. وكذا: أبوك وأخوك وحَموك وفُوك وذُو مال. فإنّها معربة عندهم من

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة. يعني إتباع الدال حركة اللام بعدها.

(٢) م: أو للمجاورة.

(٣) م: أو الحكاية.

(٤) يعني: في الاستثبات ممن قال: رأيتُ زيدًا. وذلك بحكاية ما كانت عليه كلمة: زيدًا. وفي الأصل: زيد.

(٥) أي: آخر الكلمات الثلاث. وفي الأصل: أحدهما.

(٦) في الأصل: «امرئ». م: امرء.

(٧) في النسب إلى البصرة خلاف. انظر قراءة موجهة لمصادر التراث ص ١١٢.

(٨) من م.

(٩) في م تقديم وتأخير.

مكانين، كما سيأتي في الكلام على الأسماء الستّة.

قال الجمال بن هشام في «شرح الشُّذور»:(١) وقول البصريِّين هو الصّواب. انتهى. قالوا: لأنّه لو جاز أن يُجعل في اسم واحد رفعانِ لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان. فكما امتنع المختلفان امتنع المتّفقان.

وهناك لغة أُخرى في «امرئٍ وابنمٍ» [غير فُصحَى]،(٢) وهي فتح الراء والنّون في الأحوال الثّلاثة، والإعرابُ على الهمزة والميم.

قيل: أخذُ الإعراب، في تعريفِ العامل المأخوذِ في تعريف المُعرَب، يُوجب دورًا. وهو توقُّف كلّ من المُعرَب والإعراب على الآخَر. ورُدَّ بأنّ غايةَ ما يوجب توقُّف معرفة المُعرَب على معرفة العاملِ المتوقِّفِ على معرفة الإعراب، لا توقُّف معرفة الإعراب على معرفة المُعرَب.

وما قيل [من](٣) أنّ قولَه «ما تَغيَّر» غيرُ مانع، لتناوله الأسماءَ حالَ عدم تركيبها مع العامل، بعد أن رُكِّبتْ مع العامل، أي: وأُجرِي عليها الإعراب بالفعل، لأنّها تغيّرت فيما مضى، ساقطٌ لأنّه يجوز(٤) ألّا يكون المرادُ بالمُعرَب والتغيُّر في كلامه المُعرَبَ والمتغيِّرَ بالفعل، بل الصالحَ للإعراب والتغيُّر، كما علمتَ. على(٥) أنّ الأفعال في الحدود لا يُراد بها إلّا مجرَّد الحَدَث، مجرَّدًا عن الزمان.

---

(١) م: في الشذور.

(٢) من م.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل: «لا يجوز». وساقط: خبر «ما» في أول الفقرة.

(٥) سقطت من م.

٢- [الاسم المبنيّ]:

هذا ما يتعلّق بالمُعرَب من الاسم، بناءً على أن الإعراب معنويّ، ٤١ والمَبنِيُّ/ منه بناءً على أنّ البناء معنويّ، وكذا على أنّه لفظيّ، بِخِلافِهِ أي: متلبسٌ بمخالفة المُعرَب في معناه المذكور.

وحينئذ يكون هُوَ ما: اسمٌ أو الاسم الّذي لَم يَتَغَيَّرْ أي: لم يحصُل فيه تغيُّر، أو لم يصلح لأن يتغيَّر آخِرُهُ حقيقةً أو حكمًا، لَفظًا أو تَقدِيرًا بسبب عامل يقتضي رفعَه أو نصبَه أو جرَّه، ولم يكن ذلك التغيُّر لنحو حكايةٍ أو إتباعٍ أو مجاورة، بأن لم يتغيّر أصلًا نَحوُ «هؤلاءِ» من قولك: جاءَ هـٰؤُلاءِ، ورأيتُ هـٰؤُلاءِ، ومَرَرتُ بِهـٰؤُلاءِ. فإنّ آخِره لم يتغيّر أصلًا. ولذلك كان بِكَسرِ الهَمزةِ الّتي هي آخِره، في الأحوالِ الثَّلاثةِ - أعني حالةَ الرّفع والنّصب والجرّ - أو تغيّرَ لا بسبب عامل، ولم يكن التّغيّر لنحو ما ذُكِر.

فإن قيل: كان من الواجب أن[1] يعبّر بدلَ الخِلاف بالضّدّ، لأنّ الموجودَ بينَ المُعرَب والمبنيّ التّضادُّ المفيد لعدم جواز اجتماعهما، لا الخلافُ الصادقُ بجواز اجتماعهما. أُجيب بأنّه ليس المرادُ بالمخالفة مطلقَ المخالفة، بل مخالفةً بها يتنافيان ولا يجتمعان، بقرينة تقسيم الاسم إليهما، لأنّ تنافيَ الأقسام وعدمَ اجتماعهما هو الأصل في التّقسيم.

على أنّه يجوز أن يكون المصنِّف قصد بذلك إرشاد الطّالب إلى هذه النّكتة[2] الدّقيقة. وحـ[3] لا يكون التّغيير بالضّدّ أولى. على أنّ

---

(١) في الأصل: أنه.

(٢) النكتة: المعلومة البعيدة تحتاج إلى التنبيه.

(٣) م: وحينئذ.

التّعبير[١] بالضّدّ يُوهِمُ ارتفاع البناء والإعراب. فأولى منه في التعبير[٢] النَّقيضُ، لأنّ النقيضين[٣] لا يجتمعان ولا يرتفعان.

هذا ما يتعلّق بتعريف المعرب والمبنيّ، على أنّ القول بأنّ كلًّا من الإعراب والبناء معنويّ. وأمّا تعريفهما، على القول بأنّ كلًّا من الإعراب والبناء لفظيّ، فلا يخفى أنّه يقال في تعريف المعرب حينئذ: إنّه ما حصل في آخِره حقيقةً أو حكمًا أثرٌ ظاهرٌ أو مقدّرٌ حقيقةً أو اعتبارًا، بعاملٍ ملفوظ به أو غيرِه. والبناء: ما لم يحصُل في آخِر المذكور ما ذُكر، وليس لِنحو حكاية.[٤]

٣ـ [الإعراب الظاهر والمقدَّر]:

ثمّ لمّا قسّم الاسم إلى المعرب وإلى المبنيّ أخذ يقسّم كل واحد منهما إلى قسمين، فقال: **والمُعرَبُ** [من الأسماء][٥] **قِسمانِ لا ثالث لهما: ما** [أي]: **قسمٌ يَظهَرُ إعرابُهُ** [لفظًا] أي: علامة إعرابه بناءً على أنّ الإعراب معنويّ ـ وعلى أنّه لفظيّ لا حاجة لتقدير هذا المضاف. وظهور ذلك لصلاحية[٦] آخِره لذلكَ ـ **وما** أي: وقسم لا يظهر إعرابه أي: علامة إعرابه، **بل يُقدَّرُ**.

---

(١) في الأصل: التغيير.

(٢) م: بالتعبير.

(٣) في الأصل: النقيضان.

(٤) في الأصل: نحو حكاية.

(٥) ما بين معقوفين هو من م في المواضع الثلاثة.

(٦) في الأصل: لصلاحيّة.

فهي صفة جَرَتْ على غير من هي له، فكان يجب إبراز الضمير، فيقول: وما يقدَّر هو. إلّا أن يقال: جَرى على مذهب الكوفيِّين. وهو أنّ الإبراز لا يجب حينئذ إلّا إذا خِيف اللَّبس، ويدَّعى هنا أنّه مأمون. وإنّما قُدِّر فِيهِ لعدم صلاحية[1] آخِره لظهور ذلك.

ثمّ قسّم القسم الأول إلى قسمين. وإذا أردتَ معرفة ذلك فـالقسم الأوّل الَّذِي يَظهَرُ إعرابُهُ، أي: علامةُ إعرابه على ما تقدّم لفظًا حيث لا مانع، قِسمانِ لا ثالث لهما: قسمٌ علامةُ إعرابه حرفٌ، وقسمٌ علامةُ إعرابه حركةٌ. والّذي علامة إعرابه حركة قسمان لا ثالث لهما:

قسمٌ صَحِيحُ الآخِرِ. وهُوَ ما آخِرُهُ حَرفٌ صَحِيحٌ، بأن لم يكن من حروف العلّة ـ وهي الواو والألف والياء، جانَسَها حركةُ ما قبلها أوْ لا ـ والإضافة فيها للبيان لأنّها تُزِيل[2] قوّة الكلمة، بحذفها وبتغيُّرها وانقلاب بعضها إلى بعض، تشبيهًا بالمرض المسمَّى علّة لأنه يُزيل قوّة الإنسان، أو بمعنى اللّام أي: حروف للعلة لأنّها تقال عند العلّة، أي: المرض. فإنّ العليل في حال شِدّة علته يتلفّظ بكلمة مركّبة من هذه الحروف كـ «واي». فالصّحيح كَـ «زَيدٍ».

وقِسمٌ غير صحيح الآخِر، لكنّه يُشبه صحيحَ الآخِر. وهو ما آخِرُهُ حَرفٌ من حروف العلّة يُشبِهُ الصَّحِيحَ. وهُوَ ما كانَ فِي آخِرِهِ واوٌ أو ياءٌ لم يتحرّك ما قبلهما بحركة تُجانسهما ـ وهي الضّمّة بالنّسبة للواو، والكسرة بالنّسبة للياء ـ بل ما قَبلَهُما ساكِنٌ: نَحوُ: دَلْوٍ وظَبْيٍ وغَزْوٍ وعَدْوٍ ورَعْيٍ وغَلْيٍ.

---

(١) في الأصل: لعدم صلاحيّة.

(٢) م: تزيد.

وإنّما أشبهَ ما ذُكر[١] الصّحيحَ لأنّ حرف العلّة بعد السُّكون لا تَثقل عليه الحركة، لمعارضة خفّة السُّكون ثقلَ الحركة. وأمّا الألف فلا تُشبه الصّحيح أبدًا، لأنّها لا تكون إلّا ساكنة وقبلها متحرّك بحركة تجانسها./ وهي الفتحة. ٤٢

تَقُولُ، إذا أردتَ التّمثيل لِما يظهر إعرابه، أي: علامة إعرابه من المعرب بالحرف: جاء أبوك وجاء الزَّيدانِ وجاء الزَّيدُونَ، [إلخ]، ومن المعرب[٢] بالحركة من الصحيح الآخِر: جاء زيدٌ ورأيتُ زيدًا ومررتُ بزيدٍ، وممّا يُشبه الصحيح: **هـٰذا دَلْوٌ وظَبْيٌ وغَزْوٌ وعَدْوٌ ورَعْيٌ وغَلْيٌ، ورأَيتُ دَلْوًا وظَبْيًا وغَزْوًا وعَدْوًا ورَعْيًا وغَلْيًا، ومَرَرتُ بِدَلْوٍ وظَبْيٍ وغَزْوٍ وعَدْوٍ ورَعْيٍ [وغَلْيٍ]**.[٣]

فتَظهَرُ فِيهِ، أي: فيما آخِره حرف يُشبه الصّحيحَ، **الحَرَكاتُ كَما تَظهَرُ في الصَّحِيحِ**، أي: حيث لا مانع يمنع من ظهور ذلك فيهما، كما تقدّم. وذلك كالوقف[٤] والإدغام والتّخفيف والحكاية والإتباع والمجاورة. وسيأتي بيانه فيما تُقدَّر فيه حركة.

فقد علمتَ أنّ ظهور علامة الإعراب في الاسم لا يختصّ بالحركات، كما هو ظاهرُ اقتصارِ المصنّف. ولعلّ اقتصاره[٥] عليها لكونها الأصلَ. لكنّ الأنسب بما ذكره في المقدَّر أن يذكر الحرف أيضًا، كما

---

(١) م: ذلك.

(٢) في الأصل: «ومن الإعراب». وما بين معقوفين من م.

(٣) من م.

(٤) في الأصل: وذلك الوقف.

(٥) سقط «ولعل اقتصاره» من م.

ذكرنا، لأنه ذَكره فيما يقدّر، ولم يقتصر على الحركة، حيث قال:

والقسم الثّاني الَّذِي يُقَدَّرُ فِيهِ الإعرابُ أي: علامتُه قِسمانِ أيضًا لا ثالث لهما، ما [أي]:[1] قسمٌ يُقدَّرُ فِيهِ حَرْفٌ - قدّمه لأنّه في محلّ الخفاء - وما [أي]:[2] وقسمٌ يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةٌ.

وإذا أردتَ[3] معرفة كلّ من القسمين فالقسم الَّذِي يُقَدّرُ بنيهِ حَرفٌ:[4] الأسماءُ السّتّة إذا أُضيفت إلى كلمة أوّلها ساكن في الأحوال الثّلاثة. فيقدَّر فيها الواو والألف والياء، نحوُ: جاء أبُو الحسنِ، ورأيتُ أبا الحسنِ، ومررتُ بأبِي[5] الحسن.

والمثنّى إذا أُضيف إلى ذلك في حالة الرفع خاصة. فتقدَّر فيه الألف نحوُ: جاء صالِحا[6] القومِ.

وجَمعُ المُذَكَّرِ السّالِمُ إذا أُضيف إلى ذلك في الأحوال الثّلاثة. فيقدّر فيه الواو والياء نحوُ: جاء صالحُو[7] القومِ، ورأيتُ صالحِي[8] القومِ، ومررتُ بصالحِي[9] القومِ - «والسّالم» بالرّفع صفةٌ لـ «جمع»،

(١) من م. وزاد بعده فيها واو للعطف.

(٢) من م.

(٣) م: وإن أردت.

(٤) يقدر حرف الإعراب لحذفه لفظًا بالتقاء الساكنين، وهو ظاهر رسمًا. وكذلك الحال فيما مضى قبل مما يعرب بالأحرف.

(٥) في حاشية م عن نسخة: «أبُ أبَ أبِ». يعني بحذف حرف المد لفظًا لالتقاء الساكنين.

(٦) في الأصل: صالحَ.

(٧) في الأصل: صالح.

(٨) في الأصل وم: صالحَ.

(٩) في الأصل وم: بصالح.

وبالجرّ صفةٌ لـ «المذكّر»[1] لأنّه الموصوف بالسّلامة حقيقةً - وجمعُ المذكّر السّالمُ المُضافُ إلى ياءِ المُتَكَلِّمِ في حالةِ الرَّفعِ خاصّةً. فإنَّهُ يُقَدَّرُ[2] فِيهِ الواوُ، نَحوُ: جاءَ مُسلِمِيَّ.

أصلُهُ بعد الإضافة «مُسلِمُوْيَ» اجتَمَعَتْ فِيهِ الواوُ والياءُ، وسَبَقَت إحداهُما بالسُّكُونِ - وهي الواو - قُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ الياءُ العِوَضِيّة في الياءِ الأصليّة، وقُلِبَتِ الضَّمّةُ التي على الميم، الّتي كانت لمناسبة الواو، كَسرةً[3] لِمناسبة الياء ولأنّ بقاء الضّمّة قبل الياء يوجب تغيُّرها.

وظاهر كلامه كغيره أنّه يبدأ بقلب الواو ياءً على[4] قلب الضّمّة كسرةً. وهو كذلك خلافًا لابن جنّي، حيث اختار أن يبدأ بقلب الضّمّة على قلب الواو. وقال: إقدامًا على الحركة الضعيفة قبل الإقدام على الحرف القويّ. انتهى.

وقُدِّرَتِ الواوُ الّتي هي الفرعُ، دُونَ الضَّمّةِ الّتي هي الأصلُ لِأنَّ جَمعَ المُذَكَّرِ السّالِمَ مُعرَبٌ بالحُرُوفِ، لا بالحركات علَى المَشهُورِ من الخلاف الآتي.

هذا. وذهب الشّيخ أبو حيّانَ إلى أنّ إعراب «مُسلِمِيَّ» مِن القسم[5] الأوّل، أعني: من الملفوظ به لا من المقدَّر. قال: لأنّ ذاتَ الواو باقيةٌ، وإنّما تغيّرتْ صفتها. والتّقدير للشّيء خلوُّ المحلّ من المقدّر، ولا

---

(1) في الأصل: «صفة لمذكر». م: صفة المذكر.

(2) م: تقدّر.

(3) في الأصل: وكسرت.

(4) التعلق بحال محذوفة عن «قلب الواو». والتقدير: مقدّمًا.

(5) الجار والمجرور متعلقان بخبر «أنّ» المحذوف.

يتأتّى ذلك [هنا][1] لأنّ تلك الواو انقلبتْ[2] ياء، فلم تنعدم، وإنّما[3] تبدّلَ وصفها.

ونظير ذلك في الجسمانيّات استحالة الخمر خلًّا، لا يقال: إنّ الذّات انعدمتْ. إذ لو انعدمتْ ما وُجِدَ الخلّ. انتهى. وهو معارَض بأن قلبَ ألف المثنّى ياء وقلبَ واو الجمع ياء من تغيير الذّات، إلّا أن يفرِّق بين المنقلب لعلّة والمنقلب لغيرها.

وخرج بـ «حالة الرّفع» حالتا النّصب[4] والجرّ. فإنّ إعرابه فيهما لفظيّ، [لبقاء الياء التي هي الإعراب فيها]، وإدغامُها[5] لا يخرجها عن حقيقتها. وكذا يقال في المثنّى إذا أُضيف إلى كلمة أوّلها ساكن، في حالتِي النّصب والجرّ: إعرابه لفظيّ لبقاء الياء الّتي هي الإعرابُ، لعدم ما يدلّ عليها، لو حُذفتْ.

وممّا ذكرتُه، يُعلم[6] أنّ هذا القسم لا ينحصر فيما ذكره، كما هو مقتضَى عبارته. ولعلّ اقتصاره عليه لِما فيه من الخلاف الّذي علمتَه. ونصّ ابن الحاجب على أنّ تقدير الواو في «مُسلِمِيَّ» للاستثقال، واعترضه بعض المحقِّقين بأنه حَكم بالتّعذُّر في «عَصا» بعد الإعلال والقلب، ٤٣ وبالاستثقال/في «مُسلِمِيَّ». وهو تحكُّم لم يظهر له وجه وجيه. انتهى.

---

(١) من م.

(٢) م: تقلب.

(٣) سقطت الواو من م.

(٤) في الأصل: حالت النصب.

(٥) أي: إدغام الياء. وما بين معقوفين من م.

(٦) م: وبما ذكرته تعلم.

وظاهر صَنيع المصنِّف أنّ هذا التقدير لا يتّصف بتعذّر ولا استثقال، حيث سكتَ عنه هنا أي: فيما يقدَّر فيه الحرف، وتكلّم عليه في مقابِلِه أي: فيما تُقدَّر فيه الحركة، حيث قال: **والَّذِي تُقَدَّرُ فِيهِ الحَرَكةُ قِسمانِ:**

ما: [أي]:[1] قسمٌ **تُقَدَّرُ** أي: الحركةُ فيه رفعًا ونصبًا وجرًّا **لِلتَّعَذُّرِ**، إمّا لذاته وذلك كَـ «**الفَتَى**» ومُوسَى،[2] من كلّ اسمٍ معرب آخِره ألف لازمة[3] غير مهموزة، منصرفًا أو غير منصرف. فإنّ ذلك تقدَّر فيه الضّمّة والفتحة والكسرة للتعذُّر.

وهل «الفتى» يائيّ أو واويّ؟ قال في «القاموس»: والفتَى: الشّابّ والسّخيّ الكريم. وهما فَتَيانِ وفَتَوانِ. والجمع فِتْيانٌ وفِتْوانٌ.[4] انتهى.

وبه يُعلم أنّ ما في «شرح القطر» من الجزم بأنه يائيّ فيه نظر. وقد تبعه المصنِّف في «التّصريح» حيث قال بعد قول «التّوضيح»: «نحو الفتى» ما لفظه:[5] «ممّا ألفه منقلبة عن ياء»، وبعد قوله «والمصطفى»: ممّا ألفه منقلبة عن واو. انتهى.

ويُسمَّى ما انطبق عليه الضّابط المذكور مقصورًا، أي: غير ممدود - وهو الاسم المعرَب الّذي آخِره همزة بعد ألف زائدة كـ «كِساء ورِداء» - لأنّ صوت الألف بغير همزة بعدها أقصر من صوتها، إذا كانت الهمزة

---

(١) من م.

(٢) في الأصل. والعصا.

(٣) فوقها في م: «خرج غلامِي». يعني ما أضيف إلى ياء المتكلم. انظر ما يلي بعد.

(٤) هذه ليست في القاموس والتاج (فتي). وفي الأصل: فتيات وفتوات.

(٥) ضرب في م على: ما لفظه.

بعدها. فقد مُنع المدَّ الّذي هو تمام الصّوت. وقيل: سُمِّي بذلك لأنّه قُصِر[1] أي: مُنِع وحُبِس عن ظهور الحركات. فكأنّه قُصِر على حالة واحدة.

فعلى الأوّل لا يُسمّى نحوُ «يَسعى» مقصورًا لأنّه لا يقابله ممدود، لأنّه ليس في الأفعال ممدود حتّى يقال: إنّه هذا مُنِع المَدَّ. وعلى الثّاني مقتضاه أن يُسمَّى مقصورًا لأنّه ممنوع من ظهور الحركات. وكذا نحوُ «غُلامِي» لأنّه قُصِر عن ظُهور الحركات.

ولا يُسمَّى[2] مقصورًا، كما سيُعلم[3] ممّا يخرج عن الضّابط الذي ذكرناه. فإنّه بـ «الاسم» يخرج الفعلُ كـ «يرضَى»، ويخرج «غُلامِي» ممّا ليس آخِرَه ألف، وبـ «المُعرَب» المبنيُّ نحو: ذا والذي،[4] وبـ «الألف اللّازمة» أباك ونحوُه حالةَ النصب والمُثنّى حالةَ الرفع،[5] لانقلاب [ألفهما][6] ياء في حالة الجرّ في الأوّل وفي حالة النصب أيضًا في الثاني. وبـ «غير مهموزة» المهموزةُ نحوُ: رِداء وكِساء.

وإمّا أن يكون التعذّر لعارض، وذلك كـ «غُلامِيَ» بكسر ما قبل الياء وفتح الياء أو إسكانها،[7] من كلّ اسم مضاف إلى ياء المتكلّم وليس مُثنًّى[8] ولا جمعَ مذكّرٍ سالمٍ ولا مَقصورًا ولا منقوصًا. فإنّ ذلك

---

(١) في الأصل: قَصُرَ.

(٢) يعني نحو: يسعى وغلامي.

(٣) م: يعلم.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: حالة الشرط.

(٦) من م.

(٧) في الأصل: وإسكانها.

(٨) في الأصل: ولا مثنى.

تُقدَّر فيه الضّمّة والفتحة والكسرة للتّعذُّر.

وإنّما استُثني ما ذُكر لأنّ المثنّى إذا أُضيف إلى ياء المتكلّم يعرب بالحروف الظاهرة، في الأحوال الثلاثة، كجاء مُسلِمايَ ورأيتُ مُسلمَيَّ ومررتُ بمُسلِمَيَّ، والجمعُ المذكرُ السالمُ يُعرب بالحروف الظاهرة[1] في حالتَي النّصب والجرّ نحوُ: رأيتُ مُسلِمِيَّ ومررتُ بمُسلِمِيَّ، وفي حالة الرّفع وإن أُعرب بالحرف المقدّر كما تقدم لكنّه للثّقل لا للتّعذُّر، على ما علمتَ.

والمقصورُ إذا أُضيف إلى ياء المتكلّم،[2] وإن قُدِّرتْ فيه الحركاتُ الثلاث للتّعذُّر نحو: فَتايَ، لكنّه لذاته لا لعارض الإضافة. والمنقوصُ إذا أُضيف إلى ما ذُكر، وإن قُدِّرتْ فيه الحركات الثلاث كقاضِيَّ، لكنّ الضّمّةَ والكسرةَ للثّقل، والفتحةَ للتّعذُّر لا لذاته بل للسُّكون العارض للإدغام.

فعُلم أنّ جمعَ التّكسير وجمعَ المؤنّثِ السالمَ إذا أُضيفا إلى ياء المتكلّم يكون إعرابهما مقدّرًا للتّعذّر بسبب الإضافة كالمفرد.

تَقُولُ إذا أردت التّمثيل لذلك: جاءَ الفَتَى وفَتًى: مرفوع بضمّة مقدَّرة على الألف الموجودةِ في الأوّل، المحذوفةِ[3] لالتقاء الساكنين في الثاني، للتّعذُّر، وغُلامِي وغِلمانِي وهِنداتِي: مرفوع بضمّة مقدَّرة على ما قبلَ ياء المتكلّم للتّعذُّر. ورأيتُ الفَتَى وفَتًى وغُلامِي وغِلمانِي وهِنداتِي، ومَرَرتُ بالفَتَى وفَتًى وغُلامِي وغِلمانِي وهِنداتِي.

---

(١) في الأصل: بالحرف الظاهر.

(٢) سقط حتى «إعرابهما مقدرًا» من م، وألحق بالحاشية عن نسخة.

(٣) يعني: المحذوفة لفظًا لا رسمًا.

ومُوجِبُ هـٰذا التَّقدِيرِ في الأوّل أنّ ذاتَ الألِفِ لا تَقبَلُ الحَرَكةَ، لأنّ وضعها السُّكون،[1] وما قَبلَ ياءِ المُتَكلِّمِ في الثّاني وإن قَبِلَ الحركة لكن اشتَغَلَ بِحَرَكةِ المُناسَبةِ [للياء].[2] وهي الكسرة قبل دخول العامل، والحرف لا يتحرّك[3] بحركتين في آن واحد ـ فتُقَدَّرُ فِيهِما أي:

٤٤ في الألف وما قبلَ الياء الحَرَكاتُ الثّلاثُ للتّعذّر،/ لكن[4] لذاته في الأوّل، ولعارض الإضافة في الثّاني.

هذا أي: تقدير الحركات الثّلاث في نحو «الفَتَى» إذا كان منصرفًا. فإن كان غير منصرف نحو «مُوسَى» قُدِّرتْ فيه الضّمّةُ في حالة الرّفع، والفتحةُ في حالتِي النّصب والجرّ. ولا تقدَّر فيه الكسرة لأنّها لا تدخل على[5] غير المنصرف.

وذهب بعضهم إلى تقديرها، قال: لأنّ الكسرة إنّما امتنعتْ في غير المنصرف للثّقل، ولا ثِقَلَ مع التّقدير. وجوابه أنّ الثّقل يُتحاشَى عنه مطلقًا، ولأنّ الفعل لا يدخله الكسر مطلقًا، فكذا ما أشبهَه. وعلى قياسه تقدّر الكسرة في جمع المؤنث السالم[6] المضاف لياء المتكلّم، في حالتِي النّصب والجرّ.

والقول بأنّ الحركاتِ الثّلاثَ تُقدَّر فيما أُضيف إلى ياء المتكلّم[7]

---

(١) في الأصل: للسكون.

(٢) من م. والعبارة لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ و٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٣) في الأصل: لا يتحول.

(٤) م: ولكن.

(٥) في الأصل: إلا على.

(٦) سقطت من م.

(٧) م: لياء المتكلم.

هو ما ذهب إليه الجمهور. قال الشّيخ أبو حيّان: وهو الصّحيح الّذي تلقّيناه من أفواه شيوخنا. انتهى. ومقابله ما ذَهَبَ إليه الشّيخ ابنُ مالِكٍ. فإنّه ذهب إِلَى أَنَّ المُضافَ لِلياءِ المذكورة تُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمّةُ في حالة الرّفع والفَتحةُ في حالة النّصب فَقَطْ، وتَظهَرُ الكَسرةُ [فيه][1] في حالةِ الجَرِّ.

واعتُرِضَ علَيهِ في ذلك، أي: اعترضه الشّيخ أبو حيّان بأنَّ هذا مخالف لمذاهب الناس في المسألة، أي: حيث اتّفقوا على تقدير الإعراب حينئذ - وهو القياس الموافق لمذهب البصريِّين في نظير المسألة - ولأنّ الكَسرةَ لا يجوز أن تكون للجرّ لأنّها مَوجُودةٌ لمناسَبة الياء قَبلَ دُخُولِ عامِلِ الجَرِّ، لأنّ الحكم إنّما هو على «الغُلام» مع صفة الإضافة لا على مُطلق «الغُلام». فلا يمكن أن تكون تلك الكسرة أثرًا للعامل. وإلّا لزم أن يكون مجيءُ[2] العامل لتحصيل الحاصل.

وأشار المصنِّف للجواب عن ذلك بقوله: ولَهُ أي: للشّيخ ابن مالك أن يُجيب عن هذا الاعتراض بأن يَدَّعِيَ أنّ الكسرة مع العامل غيرُها قبل وجوده الّتي كانت للمناسَبة، وأنَّ كَسرةَ المُناسَبةِ ذَهَبَتْ عند دخول العامل، وخَلَفَتْها كَسرةُ الإعرابِ الّذي جلبه العامل وتحصُلُ[3] بها المناسَبة.

ويكون هذا القول كَما قالُوا أي: كقولهم أي: النُّحاةِ في «شُرِبَ» إذا بَنَوهُ لِلمَفعُولِ: إنَّ تِلكَ الكَسرةَ فِيهِ غَيرُ الكَسرةِ في «شَرِبَ» المَبنِيِّ

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: أثر للعامل وإلّا للزم أن يكون مجيءَ.

(٣) في الأصل: ويحصل.

لِلفاعِلِ. حتّى يطّرد قولهم: فإن كان الفعل ماضيًا، وأُرِيدَ بناؤه للمفعول، ضُمَّ أوّلُه وكُسر ما قبلَ آخِره.

وفي إسناد هذا القول[1] للنُّحاة نظر، لأنّ هذا القول إنّما قاله الشّيخ أبو حيان بحثًا. ونصّه: هل كسرة «شَرِبَ» إذا بُني للمفعول تبقى؟ ظاهر كلامهم نَعَمْ. ولو قيل: إنّها أي: كسرةَ «شَرِبَ» المذكورِ زالتْ، وجاءت كسرة أُخرى. لكان وجهًا، كما قالوا في «يا مَنصُ»،[2] إذا رخّمتَ منصورًا على لُغة من لا ينتظر. فإنّهم زعموا أنها ضمة بناءٍ غيرُ الضّمّة الّتي هي من حركات الكلمة الأصليّة. انتهى.

أي: ومِن ثَمَّ ٱلغَزَ بعضهم في هذه الضّمّة بقوله: وما هي ضمّة صلَحتْ لأمر حديث، أو لِما كان قِدمًا؟ أي: وكما [قد][3] قالوا في رفع اسم «كان» وخبر «إنَّ»، ردًّا على الكوفيّين.

ولك أن تقول: المُغايَرة الّتي زعموها[4] لا يؤخذ منها التبدُّل المذكور هنا، أي: في «غُلامِي» و«شُرِبَ»، لعدم توقُّف المُغايَرة على التبدُّلِ، ولو الفَرْضيِّ، لأنّه يجوز أن يقال: ضمّة «مَنصُور» صارت بعد التّرخيم للبناء، بعد أن كانت للمناسبة. وحـ[5] يقال: إنّ الكسرة هنا أي: في «غُلامِي» قبل دخول العامل كانت لمجرّد المناسبة، وبعده صارت للإعراب أيضًا من غير تبدّل. ولا شكّ في ثبوت المغايَرة حـ.[5]

---

(١) يعني ما ذكر في: شُرِب.

(٢) في الأصل: يا منصور.

(٣) من م.

(٤) أي: التي في: منصُ.

(٥) م: وحينئذ.

على أنّ ما تكلّفه الشّيخ أبو حيّانَ، في «شُرِبَ» مبنيًّا للمفعول، لا حاجة إليه، لأنّ قول النُّحاة: «يُضمُّ أوّل الماضي ويُكسَرُ ما قبلَ آخِره» محمول على غير المكسور، عِلمًا بأنّه لا معنى لكسر المكسور. فما كان مكسورًا يبقى على حاله.

وقد صرّح المحقّق[١] في «شرح التّصريف»[٢] بنظير ذلك في المضارع، حيث قال: فإن كان أي: ما قبل آخر المضارع، مفتوحًا في الأصل يبقى عليه وإلّا يُفتح. انتهى. ولا يظهر فرق بين الماضي والمضارع.

وقد صرّح الشّيخ ابن مالك في ألف المثنّى وواو الجمع، في حالة الرفع،[٣] الموجودتين قبل دخول العامل علامة للتثنية/ والجمع، ٤٥
بتقدير مغايرتهما وأنّهما صارا إعرابًا أيضًا. قال: كما تقدّر ضمّة ذلك في الجمع[٤] غيرَ ضمّته في الإفراد. انتهى.

وحـ[٥] يقال: ما وجه مُوافقةِ المصنِّف وغيرِه لابن مالك في ألف المثنّى وواو الجمع، حيث جعلوهما إعرابًا أو علامة عليه في[٦] حالة الرفع، ومخالفتِهم له هنا في أنّ الكسرة ليست إعرابًا ولا علامة عليه في حالة الجرّ، مع أنّ كلًّا من ألف المثنّى وواو الجمع والكسرة موجودٌ[٧]

---

(١) أي: السعد التفتازاني.

(٢) في ص ١٢.

(٣) م: في حالتي الرفع.

(٤) م: ذلك الجمع.

(٥) م: وحينئذ.

(٦) سقطت من م.

(٧) في الأصل: موجودة.

قبل دخول العامل لغرض، لا يفوتُ بدخول العامل وجعله أثرًا له؟[١]

وممّا تُقدَّر[٢] فيه الحركات الثّلاث للتّعذُّر، لا لذاته بل لعارض، زيادةً على ما تقدّم أي: وهو المحرَّك بحركة المناسَبة، ستّةُ أشياءَ:

أحدها: ما حُرّك بحركة الحكاية، نحوُ قول الشّاعر:[٣]

سَمِعتُ: النّاسُ يَنتَجِعُونَ غَيثًا   فقُلتُ لِصَيدَحَ: انتَجِعِي بِلالا

فإنّ الرّواية[٤] برفع «النّاس»، وكان الشاعر سمع قائلًا يقول: «النّاسُ ينتجعون غيثًا»، فحكى الاسم مرفوعًا كما سمع. ونحو: [«مَن زيدٍ»؟ في جواب من قال: مررتُ بزيدٍ. وكذا]:[٥] «مَن زيدٌ»؟ في جواب من قال: جاء زيدٌ.

فالناسُ: منصوب بفتحة مقدّرة على آخره، منع من ظهورها التّعذُّر، و«زيد» في ذلك: خبرُ «مَن» مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره، منع من ظهورها التّعذُّر، لاشتغال المحلّ بحركة الحكاية، خلافًا لمن زعم أنّها في الأخير حركةُ إعراب لا حركةُ حكاية. قال: لأنّه لا ضرورة في تكلُّف تقدير رفعه، مع وجوده بالفعل. وإنّما قلنا بأنّها حركة حكاية في حالة[٦] النّصب والجرّ للضّرورة.

---

(١) أي جعل كل مما ذكر أثرًا للعامل. وفي حاشية الأصل عن نسخة: لها.

(٢) م: يقدر.

(٣) هو ذو الرمة. ديوانه ص ٤٤٢ والخزانة ٤: ١٧ - ٢٠ . وينتجعونه أي: يطلبون ماءه. وصيدح: ناقة الشاعر. وبلال هو الممدوح.

(٤) م: روايتي.

(٥) من م.

(٦) كذا في الأصل. م: حال.

ورُدَّ بأنّ تقدير حركة الإعراب هو قياس النّظائر. وهذا كلّه خلافًا[1] لبني تميم، فإنّهم يقولون: «مَن زَيدٌ»؟ بالرّفع في جميع الأحوال، ولا يحكون. قال ابن الأنباريّ: وهو القياس.

ثانيها: ما حُرِّك بحركة الإتباع نحوُ[2]: ﴿الحَمدِ لله﴾ بكسر الدّال إتباعًا لكسرة اللّام، في قراءة الحسن البصريّ. فالحمدِ: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على آخره، منع من ظهورها التّعذّر لاشتغال المحلّ بحركة الإتباع. وهذه[3] لغة بني تميم، وهي ضعيفة.

ففي «الكشّاف»: ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلّا في لغة ضعيفة، كقولهم: «الحَمدِ لله» أي:[4] بكسر الدال، أي: لأنّ القياس أن يكون الثّاني هو التّابع للأوّل. وبذلك قرأ يزيد المكيّ أي «الحَمدُ لُله»، بضمّ اللام إتباعًا لضمّة الدّال.[5]

قال ابن جنّي: وذلك أنه جارٍ مجرى السّبب والمُسبَّب. وينبغي أن يكون السّبب أسبق رتبة من المُسبَّب، فتكونَ ضمّة اللّام تابعة لضمّة الدّال. ووجّه ذلك أيضًا بأنّ حركة الدّال إعراب وحركة اللّام غير إعراب، وحركة الإعراب أقوى، فالأولى[6] أن تكون متبوعةً لا تابعة. انتهى. وهذا دليل على أنّ الإتباع في الحركة لا يتقيّد بكونه[7] في كلمة واحدة.

---

(١) أي: حاصل خلافًا.

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٣) م: وهي.

(٤) سقطت من م.

(٥) م: لضم الدال.

(٦) م: فالأول.

(٧) في الأصل: بكونه في كونه.

ثالثها: ما حُرِّك بحركة المجاوَرة. وفي «المغني»: والّذي عليه المحقّقون أن خفض الجِوار يكون في النّعت قليلًا. انتهى. نحو: «هذا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ»، بكسر الباء من «خرب»، لمجاورته لـ«ضبّ» المجرور، وهو[1] صفة لـ «جُحر». فهو مرفوع بضمّة مقدّرة على آخِره، منع من ظهورها التّعذُّر، لاشتغال المحلّ بحركة المجاوَرة.

رابعها: ما سُكِّن للوقف نحوُ: جاء زيدْ، ومررتُ بزيدْ ورأيتُ زيدْ،[2] بالسُّكون للوقف على لغة ربيعة في الثالث.[3] فـ «زيد» مرفوع في الأُول[4] بضمّة مقدَّرة على آخِره، [ومجرور في الثاني بكسرة مقدّرة، ومنصوب في الثالث بفتحة مقدّرة]،[5] منع من ظهورها التّعذُّر، لاشتغال المحلّ بالسكون العارض لأجل الوقف.

خامسها: ما سُكِّن للتخفيف نحوُ[6]: ﴿فتُوبُوا إلَى بارِئْكُم﴾، واعبدوا بارِئْكم، ويارِئْكم متفضّلٌ،[7] بالسكون للهمزة تخفيفًا.[8] فـ «بارئ» في الأوّل مجرور بكسرة مقدَّرة، وفي الثّاني منصوب بفتحة مقدَّرة، وفي الثّالث مرفوع بضمّة مقدّرة، منع من ظهورها التّعذُّر، لاشتغال المحلّ بالسكون العارض لأجل التخفيف.

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهي.

(٢) في الأصل: ورأيت زيد ومررت بزيد.

(٣) أي: المنصوب بالتنوين. انظر شرح المفصل ٩: ٦٩.

(٤) في الأصل: الأولى.

(٥) من م. وسقط «على آخره» منها.

(٦) الآية ٥٤ من سورة البقرة.

(٧) في الأصل و م: منفصل.

(٨) سقطت من م.

[هذا.[١] ويُحتمل أن تقدير الإعراب، فيما سُكِّن للوقف والتخفيف، للثقل لا للتعذر. ويفرق بينهما وبين ما سُكِّن للإدغام، لأن الإدغام لا يمكن بغير تسكين. فالتسكين فيه واجب بخلافهما. وربما...[٢] لذلك ما نقل عن ابن ناظر الجيش:[٣] ما يتعذّر فيه الحركة قسمان: قسم امتنع فيه النطق بالحركة لعارض، فلزم فيه التقدير كالمدغم، وقسم يلزم فيه الإتيان بالحركة، فسُكِّن جوازًا، كتسكين تاء[٤]: ﴿وبُعُولَتُهُنَّ﴾].

سادسها: ما سُكِّن للإدغام نحو[٥]: ﴿وقَتَلَ داوُد جَالُوتَ﴾،[٦] ﴿وتَرَى النَّاس سُكارَى﴾، ﴿والعادِيات ضَبحًا﴾.[٧] فداود: فاعل فهو[٨] مرفوع بضمّة مقدَّرة على آخِره، والناس: مفعول فهو منصوب بفتحة مقدَّرة [على آخره]،[٩] والعاديات: مجرور بكسرة مقدَّرة على آخِره، منع من ظهورها التّعذُّر، لاشتغال المحلّ بالسكون العارض لأجل الإدغام.

فعُلِم أنّ المُوجِب لتقدير الإعراب من الحركات أربعٌ: حركةُ المناسَبة،/ وحركةُ الحكاية، وحركةُ الإتباع، وحركةُ المجاوَرة. ٤٦

---

(١) سقطت هذه الفقرة كلها من الأصل. وحقها أن تكون بعد الفقرة التالية.

(٢) كذا. والعبارة مختلة.

(٣) هو عبد الرحمن بن محمد بن يوسف الحلبي، اشتغل بالعلم، وولي نظر الجيش بعد أبيه، وتوفي سنة ٧٨٦. شذرات الذهب ٦: ٢٩١.

(٤) في الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٥) الآية ٢٥١ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٢ من سورة الحج.

(٧) الآية ١ من سورة العاديات.

(٨) م: وهو.

(٩) من م.

وأمّا المجرور بالحرف الزّائد نحو[1]: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾! وبحسْبِكَ دِرهمٌ، فيقال فيه: إنّه في محلّ كذا، كما صرّحوا به في غير ما محلٍّ.[2] ففي «المغني»:[3] واعلم أنّ مجرور «لعلّ» في موضع رفعٍ بالابتداء، لتنزيلِ[4] «لعلّ» منزلةَ الجارّ الزائد، نحو: بحسْبكَ دِرهمٌ، بجامعٍ ما بينهما من عدم التّعلّق بعامل. انتهى.

فإن قلتَ: هلّا[5] كان من المُعرَب تقديرًا، كما ادّعاه بعض شيوخنا، كالمحرَّك بحركة المجاوَرة. وما الفرق بينهما؟ وكيف وُصِف بأنّه «في محلّ رفع»[6] مع أنّ المحلّ إنّما هو للمبنيّ؟ قلتُ: إنّما حكموا عليه بأنّه في محلّ، ولم يُعربوه تقديرًا لِما يلزم عليه أن يصير الاسم معربًا[7] بإعرابين في محلّ واحد، وإن كان أحدهما لفظًا والآخَر تقديرًا، ولا نظير له في كلامهم، ولا يلزم ذلك فيما حُرِّك بحركة المجاوَرة.

وكونُ المحلّ لا يكون إلّا للمبنيّ ممنوعٌ، بل غاية الأمر أنّه اشتَهر عندهم: المحلُّ للمبنيّ. وإلّا فقد وصفوا المعرَب تقديرًا بأنّه[8] في محلّ. ففي «التّعليقة» لابن النحّاس: إذا قلنا: «إنّ الفتى والقاضي في موضع

---

(1) الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(2) ما: حرف زائد.

(3) ص ٣١٧. م: فاعلم.

(4) في الأصل: «التنزُّل». م: كتنزيل.

(5) في الأصل: هل لا.

(6) من م.

(7) في الأصل: معرب.

(8) في الأصل: «فإنه». م: أنه.

رفع» نَعني[1] به أنَّ الضمّة مقدَّرة على الألف والياء. لولا امتناعُ الألف من الحركة واستثقال[2] الضّمّة على ياء «القاضي» لظهرَتِ الحركة. انتهى. فتدبَّر ذلك تدبُّرًا حميدًا، ولا تكن ممن يفهم تقليدًا.

ثمّ لمّا فرغ من ذكر القسم الأوّل ـ أعني ما تُقدَّر فيه الحركة للتّعذُّر ـ شرع في الكلام على القسم الثاني، وهو ما تُقدَّر فيه الحركة للاستثقال، فقال: وما أي: وقسم **تُقَدَّرُ** أي: الحركة فيه رفعًا وجرًّا **لِلاِستِثقالِ**. وذلك **كَـ «القاضِي»** وقاضٍ، من كلّ اسم معرّب آخِرُه ياء لازمة قبلها كسرة، منصرفًا أو غير منصرف.

ويُسمّى ما انطبق عليه هذا الضّابطُ المذكور منقوصًا، لنقص لامِه، أي: حذفه للتنوين، أو لأنّه[3] نَقَص منه [ظهور بعض الحركات].[4] فخرج بـ «الاسم» الفعلُ نحو: يرمي، والحرفُ نحو: في، وبـ «المعرّب»: الذي ليس بمعرب،[5] وبـ «الياء» ما آخِره ألف كموسَى، وبـ «اللازمة» ياءُ نحوِ: أبِيك، وبـ «قبلها كسرة» ياءُ نحوِ: كرسيّ.[6]

فإِنَّهُ أي: «القاضيَ» ونحوَه **تُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمّةُ** في حالة الرّفع، **والكَسرةُ** في حالة الجرّ، لثقلهما وثقل هذه الياء، وأثقلُهما الضّمّة،

---

(١) في الأصل: يُعنى.

(٢) م: لولا امتناع الألف والاستثقال.

(٣) في الأصل: التنوين ولأنه.

(٤) من م. وفي حاشيتها أن هذا السبب للتسمية يُعترض عليه بوجود مثله في: الفتى، وفي: يدعو ويرمي. ويجاب بنظير ما تقدم.

(٥) سقط «ليس بمعرب» من الأصل و م، وألحق بحاشية الأصل مصحَّحًا عليه مرتين.

(٦) في حاشية الأصل أن غير المصنف ورد عنده «ظبْي ورمْي» بدل: كرسيّ.

وتَظهَرُ فِيهِ الفَتحةُ في حالة النّصب حيث لا مانع لِخِفّتِها، لِما سنذكره.

تَقُولُ إذا أردتَ التّمثيل لذلك: جاءَ القاضِي وقاضٍ، بِضَمّةٍ مُقَدَّرةٍ على الياء الموجودةِ في الأوّل، والمحذوفةِ لالتقاء الساكنين في الثّاني. ومنه «زانٍ» من قوله تعالى[1]: ﴿لا يَنكِحُها إلّا زانٍ أو مُشرِكٌ﴾، ومَرَرتُ بالقاضِي وقاضٍ، بِكَسرةٍ مُقدَّرةٍ على الياء كذلك.

ورُبّما ظنّ بعضُ ضَعَفة الطّلبة من المبتدئين أنّ الكسرة الظاهرة في نحو «قاضٍ» في المثال المذكور علامةُ الجرّ. ومِن ثَمّ سأل بعضهم في الآية المتقدّمة: كيف عُطِف المرفوعُ ـ وهو مُشرك ـ على المجرور، أي: وهو زانٍ؟ وقيل له كان الأَولى بك[2] أن تقول: [كيف][3] جُرَّ الفاعلُ؟

وتقول: رأيتُ القاضيَ وقاضيًا وجواريَ،[4] بفتحة ظاهرة على الياء الموجودة، حيث لم تكن نائبة عن الكسرة. ولم يتعرّض لذلك لأنّ كلامه في المقدَّر. وإنّما قال: «وتَظهر فيه الفتحة» ليتحقّق المقدَّر. وعدمُ ظهور الفتحة على الياء، في قول القائل: «اعطِ القوسَ بارِيْها» بسكون الياء، لغةٌ. وقيل: ضرورةٌ. ويؤيد الأوّلَ قراءةُ جعفر الصادق[5]: ﴿مِن أوسَطِ ما تُطعِمُونَ أهالِيْكُم﴾،[6] وقراءةُ غيره [«أهلِيْكُم»][7] بسكون الياء.

---

(١) الآية ٣ من سورة النور. وجملة «تعالى» ليست في م.

(٢) م: لك.

(٣) من م.

(٤) في الأصل: وجوايًا.

(٥) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٦) ألحق هنا في حاشية الأصل: «بفتح الياء». وهو خطأ.

(٧) من م.

ومُوجِبُ هـٰذا التَّقدِيرِ للضّمّة[1] والكسرة أنَّ الياءَ المَكسُورَ ما قَبلَها ثَقِيلةٌ، وتَحرِيكَها بالضّمّة والكسرة يَزِيدُها ثِقَلًا. وظهورُها أي: الضّمّةِ في قول جرير، يهجو الفرزدق:[2]

وعِـرقُ الفَـرَزدَقِ شَـرُّ العُـرُوقِ ... خَبِيـثُ الثَّـرَى، كـابِيُ الأزنُـدِ

والكسرةِ في قول الشاعر:[3]

لا بارَكَ اللهُ، في الغَوانِيِ، هَل ... يُـصبِحْنَ إلّا لَهُـنَّ مُطَّلَـبُ؟

ضرورةٌ.

ومُوجِبُ ظهور الفتحة خِفّتُها، كما علمتَ. ومحلُّ تقدير الكسرة إذا[4] كان المنقوص منصرفًا. وإلّا قُدِّرتْ فيه الفتحة نيابةً عن الكسرة في حالة الجرّ، نحوُ: مررتُ بجَوارٍ، و«لَيالٍ» من قوله تعالى[5]: ﴿والفَجرِ ولَيالٍ عَشرٍ﴾. ولا تُقدَّر فيه الكسرةُ خلافًا لبعضهم، لِما علمتَ في المقصور. وإنّما قُدِّرَتِ الفتحة/ ح[6] ولم تَظهر لأنّها نابت ٤٧ عن حركة ثقيلة الّتي هي الكسرة، فلحقها الثِّقَل لأنّ نائب الثّقيل ثقيل، كما تقدّم في الكلام على تنوين العِوَض.

---

(١) م: الضمة.

(٢) ديوان جرير ص ٨٤٣ والعيني ١: ٢٢٤. والثرى: التربة للنبات. يعني الأصل والنسب. والكابي: الذي لا يوري. والأزند: جمع زناد. وهو العود تقدح به النار.

(٣) ابن قيس الرقيات. ديوانه ص ٣ والكتاب ٢: ٥٩ والمقتضب ١: ١٤٢. ويصبحن أي: يصرن في الصباح.

(٤) الظرف متعلق بالخبر المحذوف للمبتدأ: محل. ومثل هذا كثير في قول المؤلف.

(٥) الآيتان ١ و٢ من سورة الفجر.

(٦) م: حينئذ.

ومحلُّ ظهور الفتحة في حالة[1] النصب، ما لم يكن من المركَّبِ المزجيّ الّذي جزؤه الأول يائيّ،[2] نحو مَعديْكَرِبَ، وأُعرب إعراب المُركَّب الإضافيّ. وإلّا قُدِّرَتِ الفتحة في حالة النّصب. نحوُ: رأيتُ مَعدِيْكَرِبَ، لِما قدّمناه في الكلام على المركَّب المزجيّ، وهو مزيد الثِّقَل الحاصل بالتركيب، فلم تقبلِ الياء الحركةَ مطلقًا، وسُكِّنتْ للتخفيف. وعن هذا احترزنا بقولنا: «حيث لا مانع». وفيه أنّ هذا التّقدير حينئذ ليس للثِّقَل، بل للتعذر بالسكون العارض لأجل التّخفيف. فلْيُتأمَّلْ.

فإن قيل: قد اقتصر المصنِّف، فيما يظهر إعرابه، على ذكر الحركات، مع أنّه لا يختصّ كما عُلِم، ولم يقتصر على ذلك فيما يُقدَّر إعرابه، بل ذكر تقدير الحرف وقدّمه على تقدير الحركة. فما سرّ ذلك؟ قلنا: تقدّمَ الجواب عن ذلك. وهو أنه إنّما اقتصر، فيما يظهر إعرابه، على الحركات لأنّها الأصل. [وأمّا الجواب عن الثاني] فلأنّه[3] لمّا كان تقدير الحرف محلَّ خفاء واستغراب نبّه عليه وقدّمه على الحركة.

٤- [البناء الظاهر والمقدَّر]:

ثمّ لمّا [فرغ من][4] ذكر تقسيم القسم الأوّل الّذي هو المعرَب شرع في تقسيم القسم الثّاني الّذي هو المبنيّ، فقال: والمَبنِيُّ قِسمانِ لا ثالث

---

(١) الجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف للمبتدأ: محل.ومثل هذا كثير في قول المؤلف أيضًا.

(٢) في الأصل وم: ياء.

(٣) م: «ولأنه». وما بين معقوفين هو منها.

(٤) من م.

لهما أيضًا، ما أي: قسمٌ يَظهَرُ[1] فِيهِ حَرَكةُ البِناءِ أي: حركةٌ للبناء[2] بناءً على أنّ البناء معنويّ، أو حركةٌ هي نفس البناء بناءً على أنّه لفظيّ، وما أي: وقسم تُقَدَّرُ أي: حركة البناء فِيهِ. فـالقسم الأوّل الَّذِي يَظهَرُ[3] فِيهِ حَرَكةُ البِناءِ ثلاثة أقسام: قسم يُبنَى على الفتح، وقسم يُبنَى على الكسر، وقسم يُبنَى على الضّمّ.

ولم يذكر ما يُبنَى من الأسماء على السُّكون ويَظهر فيها، ويمكن دخولُه في كلامه بأن يُراد بالحركة وجودًا أو عَدَمًا.[4] فكأنّه قال: فالّذي يَظهر[5] فيه حركةُ البناء أو عدمُ حركته كذا. لأنّ السُّكون عدم الحركة بسكون الفم، وعدم تحرّكه عند النطق به. ومِن ثَمّ سُمِّي سكونًا، ولا يضرّ عدمُ تمثيله له. فحينئذ[6] تكون الأقسام أربعة.

فالمبنيّ على الفتح نَحوُ: «أينَ» بالبِناءِ علَى الفَتحِ، أي: على علامته وهي الفتحة، أو هو نفس الفتحة. وسُمّي فتحًا لأنّه يتولَّد من مجرَّد فتح الفم، من غير احتياج إلى تحريك شيء من العَضلتَين عند التّلفُّظ به.

وإنّما بُني لتضمُّنه معنى حرف الاستفهام أو الشّرط. وكان بناؤه على حركة لئلّا يلتقي ساكنان، أو ليُعلَم أنّ له أصلًا في الإعراب.

---

(١) في العطار ص ٤٤: تظهر.

(٢) م: البناء.

(٣) في الأصل: تظهر.

(٤) في الأصل: وإعدامًا.

(٥) في الأصل: تظهر.

(٦) م: وحينئذ.

وكان على خصوص الفتح لِلخِفّةِ،[1] لأنّه أقرب إلى السُّكون. ومِن ثَمّ كثُرَ في كلامهم.

ولذلك بدأ به المصنِّف، إذ لو حُرّك بالكسر الّذي هو الأصل في التّخلُّص من [التقاء][2] الساكنين لثَقُل لِثِقَل الكسرة مع الياء، مع كثرة استعمال هذا اللّفظ، فيلزم كثرةُ استعمال الثقيل. فلا يُنقَض بنحو «جَيْرِ» لِقِلّة استعماله.

ولما كان الكسر هو الأصلُ في التّخلُّص من الساكنين، وكان أعدلَ الحركات لأنّه بين الضّمّ والفتح في الثِّقل، وأبعدَ الحركات عن الإعراب وأقربَها إلى البناء لأنّه لا يكون إعرابًا إلّا مع التّنوين، أو ما عاقبه[3] من «أل» والإضافة، كان المبنيّ عليه أكثرَ من المبنيّ على الضّمّ. ولذلك قدّمه عليه، فقال:

ونحوُ «أمسِ» بالبِناءِ علَى الكَسرِ: أي: على علامته وهي الكسرة،[4] أو هو نفسُ الكسرة. وسُمِّي كسرًا لأنّه ينشأ عن كسر اللَّحْيِ الأسفل، أي: انجراره إلى أسفلَ انجرارًا قويًّا عند التّلفُّظ به.

وإنّما بُنِي لتضمُّنه معنى حرف التّعريف لدلالته على وقت معيّن، وهو اليومُ الّذي قبل يوم التّكلُّم، الصّادقُ بما يليه ذلك اليومُ، وبما قبله من الأيّام الماضية القريبة من ذلك اليوم، أو البعيدة[5] منه. لكنّ

---

(١) في الأصل: «الخفته» باللون الأسود.

(٢) من م.

(٣) م: وما عاقبه.

(٤) في الأصل: أو هي الكسرة.

(٥) في الأصل: البعيد.

المتبادِر الغالب في الاستعمال الأوّلُ.[1] فكأنّه معرَّف بـ «أل» العهديّة تقديرًا. ومِن ثَمّ وُصِف بما فيه «أل»، في قولهم: لقيتُه أمسِ الدّابرَ. ولولا أنّه معرفة بتقدير ما ذُكر لما وُصِفَ بذلك.

وإنّما قلنا بتقدير ما ذُكر[2] لأنّه ليس أحدَ المعارف المعروفة، الّتي هي: الضّمير والعَلَم واسم الإشارة والموصول والمعرّف بـ «أل»/ ٤٨
والمضاف لواحد منها. وكان بناؤه على حركة لِما تقدّم، وكان على خُصوص الكسر لِما أنّه علَى أصلِ التِقاءِ السّاكِنَين، أي: الأصلِ في التّخلّص من التقاء السّاكنَين.

وإنّما كان الكسر هو الأصل في ذلك لأنّ الجرَّ مختصّ بالأسماء كما علمتَ، والأصل أن يُدلّ عليه بالكسرة كما سيأتي، والجزمَ مختصّ بالأفعال كما علمتَ، والأصل أن يُدلّ عليه بالسُّكون كما سيأتي. فصارت[3] الكسرة ضدًّا للسُّكون، والأصل أن يُتخلَّص من الشّيء بضدّه.

وفي كلام الشّاطبيّ: وإنّما كان الأصل ذلك لأنّ الكسرة لا تلتبس بحركة الإعراب، إذ لا تكون[4] حركةَ الإعراب إلّا مع التّنوين، أو ما عاقَبَه. انتهى. أي: كما تقدّم بخلاف الضّمّة والفتحة. فإنّ كلًّا منهما يكون إعرابًا مع عدم ما ذُكر، كما في الاسم الّذي لا ينصرف.

ثمّ بناء «أمسِ» على الكسر، في الأحوال الثلاثة، هو لغة أهل الحجاز. ووافقهم أكثر بني تميم في حالتَي النّصب والجرّ، وأعربوه في

(١) زاد في العطار ص ٤٤: وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم.

(٢) زاد هنا في الأصل: لما وإنما قلنا.

(٣) في الأصل: وصارت.

(٤) في الأصل: لا يكون.

حالة الرّفع إعرابَ ما لا ينصرف، أي: رفعوه بالضّمّة من غير تنوين. وذهب أقلّهم إلى إعرابه الإعرابَ المذكور في الأحوال الثلاثة للعَلَميّةِ أي: الجنسيّة، والعدلِ عن: الأمس.

ومحلّ هذا الخلاف إذا[1] توفّرتْ في «أمس» ستّ[2] شروط:

أحدها: أن يُراد به معيَّن، سواء كان ذلك اليوم المعيّن هو اليوم الذي يليه يومك الّذي أنت فيه، كما هو المتبادِر والغالب[3] في الاستعمال، [أو قبله من الأيام الماضية البعيدة من ذلك اليوم]،[4] كما تقدّم. ثمّ رأيتُ بعض الشُّيوخ [بحث هذا] أخذًا[5] من إطلاق قول «الشُّذور»: إذا أردتَ به معيَّنًا.

ثانيها: ألّا يُعرّف بـ«أل». ثالثها: ألّا يضاف. رابعها: ألّا يكسَّر. خامسها: ألّا يُصغَّر. سادسها: ألّا يستعمل ظرفًا.

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشُّروط، بأن أُريدَ به غيرُ معيَّن أي: أُريدَ به يومٌ ما من الأيام الماضية قبل يومك كمضَى أمسٌ، أو عُرِّف كمضَى الأمسُ، أو أُضيف كمضَى أمسُنا، أو كُسِّر كمضَت[6] أُموسٌ، أو صُغِّر

---

(١) إذا: تتعلق بالخبر المحذوف للمبتدأ: محل. انظر ص ١٩٧.

(٢) كذا في الأصل و م. فكأنه نظر إلى تأنيث الجمع. والصواب: ستة. انظر العطار ص ٤٦. وقال العطار بعد سرد هذه الشروط: فإن تخلف شرط من هذه، ما عدا الأخير، أعرب. وأما الشرط الأخير فإنه يكون معه مبنيًّا.

(٣) سقطت الواو من الأصل.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: «أخذ». وما بين معقوفين هو من م.

(٦) في الأصل: كمضَينَ.

كمضَى أُمَيسٌ ـ وفي كلام بعضهم: ولا يُصغّر «أمس» كما لا يُصغّر «غد» ـ أو استُعمل ظرفًا نحو: اعتكفتُ أمس، فلا خلاف في إعرابه، في غير فوات الشّرط الأخير.

وإنّما أُعرِب لزوال علّة البناء. وهي تضمُّنه معنى حرف التّعريف. ويكون[1] منصرفًا فيما عدا المُعرَّفَ والمضاف.[2] وإنّما صُرِف لفوات العَلَميّة الجنسيّة التي هي إحدى علّتَي منع الصّرف.

فإن قيل: لِمَ أُعرِب[3] عند تعريفه بـ «أل»، مع أنّه في حالة بنائه متضمّن لمعناها، كما علمتَ؟ قلنا: لأنّه عند إرادة تعريفه بذلك يُنوى تنكيره. وقد قال بعضهم: ليس في العربيّة مبنيّ تدخل[4] عليه «أل» إلّا رجَع إلى الإعراب، كـ «أمسِ» إذا عُرِّف بـ «أل» صار معرَبًا.

والمراد أنّه مبنيّ في حال تعيينه، لا في حال تنكيره. فلا يَرِد أنّ «خمسَ عشَرَ» وأخواتِه لا يصير معرَبًا بدخول «أل» عليه، بل يبقى معها على بنائه، لأنّه مبني حالَ تنكيره.

وفي فوات الشّرط الأخير يكون مبنيًّا إجماعًا، كما في «الأوضح». وفي كلام سَ:[5] وقد جاء، أي: في ضرورة الشعر، «أمسَ» بالفتح.

---

(١) كذا. وفي حاشية الأصل بقلم آخر أن الصواب: ولا يكون منصرفًا، لأن المعرف والمضاف منصرف قطعًا.

(٢) أي: من الأحوال الست التي ذكرت قبل. أما الأحوال الأربع فإعرابه منصرفًا فيها ظاهر.

(٣) في الأصل: لما أعرب.

(٤) في الأصل: يدخل.

(٥) م: سيبويه.

ثمّ ختَم بالمبنيّ على الضّمّ، فقال: ونحوُ: «حَيثُ» بالبِناءِ علَى الضَّمِّ أي: على علامته وهي الضمة، أو هو نفس الضّمّة. وسُمّي ضمًّا لأنّه ينشأ عن ضمّ الشّفتَينِ عند التّلفُّظ به. وإنّما بُنِيتْ لتضمُّنها معنى حرف الشّرط إن كانت شرطيّة، أو لافتقارها[1] إلى الجملة افتقارًا لازمًا.

وكان بناؤها على حركة لِما عُلِمَ، وكانت خصوصَ الضّمّ تَشبِيهًا لها بـ «قبلُ وبعدُ» وأخواتهما[2] من الغاياتِ الّتي بُنِيتْ على ذلك، للفرق بين حركة إعرابها وحركة بنائها، لأنّ الضّمّ ليس حركةً لها حالَ الإعراب. فجُعِل حركةً لها حالَ البناء.

ووجه الشّبه أنّ «حيث» قُطِعَتْ عن الإضافة إلى المفرد الّذي كان حقها أن تضاف إليه، كسائر أخواتها، كما أنّ «قبلُ وبعدُ» قُطِعا عن الإضافة إلى ذلك. فلا يقال: «حيثُ» ملازمة للإضافة، ونحوُ «قبلُ وبعدُ» غير مضاف. فأين المشابهة؟

وبناؤها علَى الضّمّ هو[3] إحدَى اللُّغاتِ التّسعِ المشهورة الحاصلة،
٤٩ بِتَثلِيثِ الثّاءِ المُثلَّثة[4] مَعَ الياءِ والواوِ والألِفِ. ووجه بنائها على الكسر/ والفتح يُعلم ممّا تقدّم في: أينَ وأمسِ.

وحكى الكسائيّ أنّ فَقعَسَ[5] يُعربونها مطلقًا، أي: في الأحوال

---

(١) م: أو افتقارها.

(٢) م: وأخواتها.

(٣) م: وهو.

(٤) التثليث أي: ضبط الحرف بالحركات الثلاث. والمثلثة: المنقوطة بثلاث من فوق.

(٥) أي: بني فقعس. كما في العطار ص٤٥.

الثّلاثة. وقراءةُ بعضهم: ﴿سَنَستَدرِجُهُم مِن حَيثِ لا يَعلَمُونَ﴾[١] بالكسر تحتمل[٢] الإعراب والبناء. وذهب الزّجّاج إلى أنّ «حيث» اسم موصول بمعنى: الّذي، وليست مضافة. فبناء «حيث» [وكونها غايةً][٣] هو المشهور، وذهب بعضهم إلى إعرابه موافقة لفَقعَس.

والمبنيّ على السُّكون من الأسماء نحو: كَمْ. بُنِيتْ للشّبه الوضعيّ، أو المعنويّ لأنّها تضمنتْ معنى همزة الاستفهام إن جُعلتْ استفهاميّة، ومعنى «رُبَّ» التي للتكثير إن جُعلتْ خبريّة. وممّا بُني على السُّكون نحوُ: ذا ومتَى. والظّاهر آنّه مقدَّر للتّعذُّر، لأنّ الألف ساكنة بالذّات، فلا تقبل سكونًا آخَر.

فقد علمتَ أنّ الاسم بالنّسبة للبناء أربعة أقسام،[٤] لانقسام أنواع البناء إليها، كما سيأتي: مبنيّ على الفتح، ومبنيّ على الكسر، ومبنيّ على الضّمّ، ومبنيّ على السُّكون، وعلمتَ أنّ الفتح على أن البناء لفظيّ هو الفتحة، والكسر هو الكسرة، والضّمّ هو الضّمّة، وعلى أنّ البناء معنويّ تكون الفتحة والكسرة والضّمّة علامات، وعلمتَ وجه التّسمية بذلك.

وعلمتَ أنّ الاسم إذا بُني على الفتح أو الكسر أو الضّمّ يُسأل فيه ثلاثة أسئلة: لِمَ بُني؟ ولِمَ كان بناؤه على حركة؟ ولِمَ كانت الحركة خصوص الفتحة أو الكسرة أو الضّمّة؟ ولا يخفى أنه إذا بُني على

(١) الآيتان: ١٨٢ من سورة الأعراف و٤٤ من سورة القلم. وجملة «لا يعلمون» ليست في م.

(٢) م: محتمل.

(٣) من م.

(٤) م: إلى البناء أقسام أربعة.

السّكون يُسأل عنه سؤال واحد. وهو: لِمَ بُني؟

ولم يذكر المصنّف ما يُبنى من الأسماء على ما ينوب عن الحركة، كما فعل في المعرب. فممّا يُبنى على نائب الفتح المثنّى وجمعُ المذكّرِ السالمُ [وجمعُ المؤنث][1] السالمُ، إذا وقع كلاهما [اسمًا][2] لـ «لا» العاملةِ عمل «إنّ»[3] نحوُ: لا مسلمَينِ ولا مسلِمينَ ولا مسلماتِ، بالياء في الأوّلَينِ والكسرة في الأخير، نيابة عن الفتحة.

وممّا يُبنى على نائب الكسر[4] ما بُني على الفتحة نيابة عن الكسرة نحوُ «سَحَرَ»، على القول ببنائه. وممّا يُبنى على نائب الضّمّ المثنّى وجمعُ المذكّر في النّداء نحوُ: «يا زَيدانِ» لمُعيَّنَينِ،[5] و«يا زَيدُونَ» كذلك. والتّمثيل بـ «سَحَرَ» لِما ناب عن الكسرة ذكره الجلال السُّيوطي في «النكت»، وقال: كما بيَّنَ ذلك في «الشُّذور».

وأقول:[6] فيه نظرٌ لأنّه في «الشُّذور» وشرحه لم يمثّل لِما بُني على نائب الكسر، لا بهذا المثال ولا بغيره. وكنتُ تَخيّلتُ سابقًا أن يُمثَّل له بـ «لا مُسلمات» بالفتحة، على القول به، وهو الرّاجح. وحـ[7] تكون نيابة عن الكسرة، لأنه حـ[7] بُني على خلاف ما يُنصَب به لو كان

---

(١) من حاشية م.

(٢) من م، أي: المثنى والجمع اسمًا. وفي م: كلا اسمًا.

(٣) سقط «عمل إنّ» من م.

(٤) في الأصل: الكسرة.

(٥) في الأصل: لمعيّن.

(٦) م: وقوله.

(٧) م: وحينئذ.

معربًا، لأنّ النّصب في ذلك بالكسرة لا بالفتحة، لأنّه أصل مهجور لا يُلتفت إليه.

ويقرّبه قوله في «المغني» في اسم «لا»: ويُبنى على الكسر في [نحو][1] «مُسلماتِ». وكان القياس وجوبها ولكنّه جاء بالفتح، وهو الأرجح لأنّها الحركة التي يستحقّها المركّب. انتهى. أي: لأنّ المركّب حقّه أن يُبنى على الفتحة لخفّتها. فليس المراد أنّ استحقاقه للفتحة هنا لأنّها الأصل في نصب ما ذُكر، لأنّه أصل مهجور، كما علمتَ. ثمّ ظهر أن هذا يُعارضه جعلُ بناء «مُسلماتِ» على الكسرة بطريق النّيابة عن الفتحة، إذ لو كان النّصب بالفتحة في ذلك أصلًا مهجورًا لما وقعَتِ النيابة عنها.

وأمّا السّكون في بناء الأسماء فلا نائب عنه. ثمّ ظهر أنه لا يحسن دخول السّكون في كلام المصنّف، لأنّه إنّما اقتصر على المبنيّ على حركة، دُون المبنيّ على السّكون ودُون ما يُبنى على نائب الحركة، لقوله: **والَّذِي تُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَةُ البِناءِ**، لأنّ كلًّا من السّكون والألف والواو والياء لا يُقدّر في البناء في الأسماء، فلا يستقيم التقسيم.

والذي يُقدّر فيه حركة البناء من الأسماء **هُوَ**[2] **المُنادَى المفرد المَبِنِيُّ قَبلَ النِّداءِ**. فالمنادى نَحوُ «سِيبَوَيهِ» من قولك: يا سِيبَوَيهِ، من كلّ عَلَم مختوم بـ «وَيْهِ». وعلّة بنائه التّركيب لتضمُّنه معنى حرف العطف، وقيل: لمشابهته لاسم الصوت فبناؤه لمشابهته المبنيَّ.

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: من.

ونحوُ: «حَذامِ» من قولك: يا حَذامِ، من كلّ عَلَم لمؤنّث جاء على «فَعالِ»، سواء كان آخِره راء كـ «وَبارِ وحَضارِ وسَفارِ» أوْ لا[1] كـ «قَطامِ». فإنّ هذا النّوع مبنيّ عند أهل الحجاز لتضمُّنه معنى الحرف ـ وهو تاء التأنيث ـ وقيل: لمشابهته للمبنيّ. وهو اسم الفعل الّذي على وزن
٥٠ «فَعالِ» [الذي][2] للأمر كـ «نَزالِ» في الزِّنة، المبنيّ لمشابهته/ الحرفَ في الاستعمال، أو لوقوعه موقع المبنيّ الذي هو الفعل، كما قيل.

وكان على حركة لِما تقدّم، وكانت كسرة لِما عُلِم في «أمسِ»، وقيل: لأنها تُشعر بالتأنيث، ومِن ثَمّ كُسِرَتِ التّاء في «أنتِ» للمؤنّثة. وذهب أكثر بني تميم إلى بناء ما خُتم براء، وإعراب ما لم يختم بها إعرابَ ما لا ينصرف للعَلَميّة والتّأنيث. وقيل: للعدل[3] عن: فاعِلة.

فإنّكَ تُقَدِّرُ فِيهِ، أي: في نحو: سِيبَوَيهِ وحَذامِ، في النّداء **الضَّمّةَ** لأنّ المنادى المفرد يُبنى[4] على ما يُرفع به، لو كان معربًا. فهذا يُبنى على الضّمّ[5] تقديرًا. ونحوُ المنادى المذكورِ اسمُ «لا» العاملةِ عمل «إنّ» المبنيُّ قبل دخولها، نحو: لا سيبويهِ ـ بالتّنوين ـ عندَنا. فإنّك تُقدّر فيه الفتحة لأنّ اسمها المفرد يُبنى على ما يُنصب به، لو كان معربًا. فهذا يبنى على الفتحة تقديرًا.

وهذا التّقدير، وإن كان لا يظهر أثره في المتبوع الّذي هو الاسم

---

(١) م: أم لا.
(٢) من م.
(٣) في الأصل: العدل.
(٤) في الأصل: بني.
(٥) م: الضمة.

المبنيّ، لكن يَظهَرُ أثَرُ ذٰلِكَ التقدير في الاسم المعرب التّابِعِ لذلك الاسم المبني. تَقُولُ في تابع المنادى: يا سِيبَوَيهِ العالِمُ أو نفسُه أو زينُ العابِدِينَ، بالرَّفعِ لذلك التّابع إتباعًا لِلضَّمِّ أي: لذلك الضّمّ المُقَدَّرِ في آخِرِهِ، أي: آخِرِ ذلك الاسم المنادى الّذي هو المتبوع. فحركة المتبوع بناء، وحركة التابع إعراب، كما عُلِم من تعبيره.

وفي جعل حركة التابع إعرابًا إشكالٌ قويٌّ، لأنّ عامل المتبوع لا يقتضي الرفع، وقد تقرّر أنّ العامل في التّابع هو العامل في المتبوع. وأجاب الفاضل الهنديّ[1] في «شرح الكافية» بأنّ العامل فيهما «يا» النداءِ لشَبهها بالرافع،[2] في كون أثرِ كلٍّ عارضًا مطّردًا. وفيه نظر لا يخفى.

وعندي أنّ حركة التّابع إتباعٌ لا إعراب، والتّعبير عنها بالرفع فيه مسامحة. وحينئذ يكون منصوبًا بفتحة مقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الإتباع، أو أنّ العامل متوهَّم كأنّه تُوُهِّم أنّ المتبوع نائب فاعل الفعل الّذي نابت عنه «يا»، بأن يُقدّر[3] مبنيًّا للمجهول.

ويجوز أن تقول: العالمَ أو نفسَهُ أو قُفَّةَ، بالنَّصبِ إتباعًا للنّصب الثّابت لِمَحلِّهِ أي: لمحلّ ذلك الاسم المنادى الّذي هو المتبوع، لأنّه في محلّ نصب على المفعوليّة بالفعل المقدر الّذي نابت عنه «يا». وظاهر كلامهم استواء الوجهين فيما ذُكر.

---

(١) لعله شهاب الدين أحمد بن عمر المتوفى سنة ٨٤٩، وعلى شرحه عدة حواش. كشف الظنون ص ١٣٧١. وانظر حاشية يس على التصريح ٢: ١٧٥.

(٢) في الأصل: بالواقع.

(٣) في الأصل: ناب عنه يا بأن تقدر.

ثمّ رأيتُ ابن الأنباريّ[1] قال: والحمل على الموضع هو الاختيار عندي، لأنّ الأصل في وصف المبنيّ هو الحمل على الموضع. انتهى. ويَمتَنِعُ: العالِمِ أو نفسِه أو بطّةَ، بالجَرِّ إتباعًا للكسر الثّابت لِلَفظِهِ، أي: للفظ ذلك الاسم المنادى الّذي هو المتبوع.

وتقول في تابع اسم «لا»: لا سِيبَوَيهِ ظَرِيفَ، بالفتح إتباعًا للفتح المقدّر، وكأنّه رُكّب مع الموصوف قبل دخول «لا». ويجوز نصبه فيقال: «ظريفًا»، نظرًا لمحلّ ذلك الموصوف. ويجوز رفعه فيقال: «ظريفٌ»، نظرًا لمحلّ ذلك الموصوف مع «لا».

ويمتنع «ظريفٍ» بالجرّ إتباعًا للكسر الملفوظ به. وما ذاك إلّا لِأنّ حَرَكةَ البِناءِ الأصليّةَ لا يَجُوزُ إتباعُها، لضعفها بلزومها[2] وعدم مفارقتها، بِخِلافِ العارِضَةِ بِسَبَبِ النّداءِ ونَحوِهِ، كمدخول[3] «لا» فإنه لا يجوز إتباعها لأنها شُبّهت[4] بحركة الإعراب من حيث إنها تطرأ وتزول، وحركةُ الإعراب مع كونها طارئةً أقوى من حركة البناء لأنّها لمعنًى، بخلاف حركة البناء. وقد ألغَزَ بعضهم في هذه المسألة بقوله:[5]

يـا هـؤُلاءِ، أخبِـرُوا سـائلَكُم ما اسـمٌ، لَـهُ لَـفظٌ، ومَوضِـعانِ
ولا يُراعَـى لَفظُـهُ، فـي تابِـعٍ والمَوضِـعانِ قَـد يُراعَيـانِ؟

---

(1) م: رأيت الأنباري.

(2) م: للزومها.

(3) في الأصل: كدخول.

(4) م: شبيهة.

(5) حاشية العطار ص٤٨. وقد لمّح للجواب في اللغز بقوله: «يا هؤلاء»، لأنه من أفراد المسألة.

[باب في الأفعال]

ولمّا قسَّم الاسم من جهة وصفه بالإعراب والبناء إلى قسمين، أي:[1] معرَب ومبنيّ، قسَّم الفعل من الجهة المذكورة إلى ذلك، فقال: والفِعلُ من حيث هو قِسمانِ: قسم مُعرَبٌ على خلاف الأصل عند جمهور البصريِّين، أي جارٍ[2] عليه الإعرابُ [أو][3] صالحٌ له ـ وقدّمه لشرفه ـ وقسم مَبنِيٌّ على الأصل. ولا ثالِثَ لَهُما.

ولم يحكِ المصنّف خلافًا في إثبات الواسطة هنا، كما قدّمه في الاسم. وهو بظاهره رُبّما يُفيد أنّه لا قائل بذلك هنا، مع أن القياس من إثبات[4] الواسطة في الاسم بما لم يظهر إعرابه أن يثبتها هنا في الفعل المضارع الّذي لا يظهر إعرابه. وهو الفعل/ المعتلّ الآخِر. ٥١

ثمّ رأيتُ المصنّف في «التصريح» نقل ذلك عن ابن السّرّاج ومن تبعه، [ذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع المعتلّ لا يقدَّر فيه إعرابٌ]،[5] وعلّلوا عدم تقديره فيه. انتهى. ومن المعلوم أنّه غير مبنيّ فهو واسطة.

ثمّ رأيتُ الشّاطبيّ نقل عن بعضهم أنّ الفعل المضارع المؤكّد بنون التّوكيد مباشِرةً أو غيرَ مباشِرةٍ لا معربٌ ولا مبنيّ. قال: فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء المتكلّم، أي: عند من قال: إنّه واسطة، كما

---

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل: «جاري». م: الجاري.

(٣) من م.

(٤) في الأصل: قياس من أثبت.

(٥) من حاشية م.

تقدم. وستعلم ضعف هذا القول، وأنّ المضارع المذكور مبنيّ في الأوّل ومعرب في الثّاني، على الأصح.

١ـ [الفعل المعرب]:

وإذا أردتَ معرفة كلّ من المعرب والمبنيّ من الفعل فالمُعرَبُ منه بالمعنى المتقدّمِ الفِعلُ المُضارعُ للاسم، في المعنى الّذي اقتضى إعراب الاسم. وهو وجود معانٍ[1] تركيبيّةٍ يُفتقر في تمييزها إلى إعراب، لتواردها على صيغة واحدة، على المشهور.

وتقدّم أنها في الاسم الفاعليّةُ والمفعوليّة والإضافة. وأمّا في الفعل فهي النّهي عن كلّ من أمرين، والنّهي عن الجمع بينهما، والنّهي عن الأول وإباحة الثاني، كما سيأتي إيضاحه.

وذلك الفعل المضارع هو المُجَرَّدُ مِن نُونِ الإناثِ أي: الموضوعة لهنّ، وإن استُعملتْ في غيرهنّ من الذّكور ضميرًا أو علامة، ونُونِ التَّوكِيدِ المباشِرة له لفظًا وتقديرًا، بألّا يفصل بينها وبينه فاصل في اللّفظ أو التقدير، ثقيلةً كانت أو خفيفة، كما سيأتي في كلامه.

ولم يذكر للمعرب هنا ضابطًا، فلم يقل: هو ما تغيّر آخِره بسبب عاملٍ، إلى آخره كما فعل في الاسم، لأنّه نوع واحد. وذلك المجرَّد إمّا مرفوع نَحوُ: يَضرِبُ، أو منصوب[2] نحو: لَن يَضرِبَ، أو مجزوم[3] نحو: لَم يَضرِبْ.

---

(١) في الأصل: معاني.

(٢) في الشرح: ومنصوب.

(٣) في الشرح: ومجزوم.

والمَبنِيُّ منه الفعل المضارع غير المجرّد مما ذُكر، على الأصحّ، كما سيذكره المصنّف في علامات الأفعال وأحكامها. والمبنيّ منه أيضًا الفِعلُ الماضِي اتّفاقًا، أي: بالاتّفاق، أو حالَ كون بنائه متّفقًا عليه. ولا حظّ له في الإعراب لا لفظًا ولا تقديرًا، لعدم ما يقتضي إعرابه، ومنه ما ستعلم.

وأمّا محلًّا فقد حكموا عليه في قولك: «إن قام زيدٌ قام عمرٌو»: بأنه في محلّ جزم، وأنّ الجزم محكوم به لذلك الفعل وحده لا للجملة بأسرها، أي: له مع فاعله.

وكانَ حَقُّهُ أن يُبنَى علَى السُّكُونِ لِأنَّهُ أي: السّكونَ **الأصلُ في البِناءِ**، أي: الغالبُ الكثير لأنّ البناء ضدُّ الإعراب، والأصلُ في الإعراب أن يكون بالحركة لتتميز تلك المعاني المقتضية له ـ فالمناسب أن يكون البناء بعدم الحركة، وهو السكون، لتتحقّق المضادّة ـ أو لأنّه أخفّ ـ فهو أليق بالمبنيّ الثقيل بملازمته حالةً واحدة ـ أو لأنّه عدم الحركة والعدم هو الأصل، فوجب استصحابه ولا يُعدَل عنه إلّا لسبب.

وقد ذكروا للبناء على حركة أسبابًا، منها خوف التقاء السّاكنين، ومنها الإعلام بأنّ[1] له أصلًا في الإعراب ـ وقد تقدّما ـ ومنها مشابهة المعرب. وحينئذ إنّما عُدل هنا عن الأصل **وبُنِيَ**، أي: الفعلُ الماضي، **علَى حَرَكةٍ لِمُشابَهتِهِ**[2] **الإسمَ** أي: المعربَ. وهو اسم الفاعل. وفي «التّصريح» للمصنّف: لمشابهته للمضارع في الجملة. ولو قال: «لمشابهته المعربَ» لشَملَهما.

---

(١) في الأصل: بأنه.

(٢) في الأصل: لمشابهة.

والمشابهة في أُمور، منها وُقُوعُهُ ظاهرًا صِفَةً وصِلةً وخَبَرًا وحالًا. فصفةً في قَولِكَ: مَرَرتُ بِرَجُلٍ ضَرَبَ، وصلةً في قولك: جاءَ الَّذِي ضَرَبَ، وخبرًا في قولك: زَيدٌ ضَرَبَ، وحالًا في قولك: رأيتُ زَيدًا قَد ضَرَبَ. وإنّما قلنا «ظاهرًا» لأنّ المحكوم عليه في الحقيقة بذلك هو الجملة، لا الفعل وحده.

وذكروا للبناء على خصوص الفتحة أسبابًا، منها الخِفّة. فلذلك قال: وكانَتْ تلك[1] الحَرَكةُ فَتحةً أي: خصوص الفتحة لفظًا أو تقديرًا،[2] لِتُعادِلَ خِفّتُها أي: الفتحةِ ثِقَلَ الفِعلِ، لِما سيُنَبّهُ عليه.

ومن المبنيّ فعل الأمر، على الأصحّ. فلذلك قال: والأمرُ أي: فعل الأمر مَبنِيٌّ، لكن لا اتّفاقًا كالماضي، بل علَى القول الأَصَحِّ عِندَ جمهور البَصرِيِّينَ، على ما هو الأصل في البناء. وهو السكون أو نائبه. وستعلمه.

٥٢ ومقابِلُ/ الأصحّ ما ذَهَبَ إليه الكُوفِيُّونَ وبعضُ البصريّين، ذهبوا [إلَى][3] أنَّهُ مُضارِعٌ مُعرَبٌ مَجزُومٌ بالسّكون أو ما ناب عنه، بِلامِ الأمرِ حالَ كونها مُقَدَّرةً: غيرَ ملفوظ بها.

فأصل «اضرِبْ» مثلًا عِندَهُم [أي: عند الكوفيّينَ وبعض البصريّينَ]:[4] «لِتَضرِبْ» بلام الأمر وبتاء المضارَعة. حُذِفَتْ تلك اللّامُ حذفًا مستمرًّا تَخفِيفًا، ثُمّ حُذفتْ تلك التّاءُ تخفيفًا أيضًا، أو خَوفَ [أي: لخوف][4] الإلتِباسِ بالمُضارِعِ الصّحيح الآخِرِ المرفوع، وَقفًا أي: في حالة الوقف.

---

(١) سقطت من م.
(٢) م. وتقديرًا.
(٣) من م.
(٤) من م.

فلا يقال: «الالتباس مدفوع، لأنّ المرفوعَ محرّك الآخِر بالضّمّة والمجزومَ ساكن الآخِر». ويكفي الالتباسُ، ولو في صورة. فعُلِم أنّ ما لا لَبسَ فيه محمول على ما فيه لَبسٌ، طردًا للباب.

ثُمَّ بعدَ حذف التّاء [لمّا][1] صارتِ الضّاد ساكنة، ولا يمكن الابتداء بالسّاكن، أُتِيَ بِهمزةِ الوَصلِ تَوَصُّلًا إلَى النُّطقِ بتلك الضّادِ السّاكِنةِ. ولم يكتفوا بتحريك الضّاد، مع أنّه أيسر من اجتلاب الهمزة، محافظةً على صيغة المضارع الّتي هي الأصل.

وفيه أنّ هذا خلاف الأصل، فلا يُعوَّل [عليه][2] من غير ضرورة تدعو إليه. لكنّه قال في «المغني»: وبهذا القول أقول. واستدلّ له بأُمور، منها: أنّهم قد نطقوا بهذا الأصل كقول الشاعر:[3]

* لِتَقُمْ أنتَ، يا ابنَ خَيرِ قُرَيشٍ *

وكقراءة جماعة:[4] ﴿فبِذلِكَ فلْتَفرَحُوا﴾، وفي الحديث:[5] «لِتأخُذُوا مَصافَّكُم» بالتاء الفوقيّة.

---

(١) من م. والعطف بـ «ثم» هو للجملة الشرطية كلها.

(٢) من م.

(٣) صدر بيت عجزه:

فتُقَضِّي حَوائجَ المُسلِمِينا

المغني ص ٢٥١ وشرح أبياته ٤: ٣٤٤ والخزانة ٣: ٦٣٠. ولم تحذف ياء «تقضي» بالجزم لأنه حذفت الضمة المقدرة، على لغة بعض العرب. وهذا خلاف ما ذكره البغدادي.

(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٥) انظر تخريج أحاديث الرضي في شرح الكافية ص ٢١٤ - ٢١٥.

٢- [الإعراب الظاهر والمقدَّر]:

ثمّ لمّا قسّم المعرَب من الأسماء إلى قسمين: ما يظهر إعرابه وما يُقدَّر، أخذ يُقسّم المعرَب من الأفعال إلى ذلك، فقال: **ثُمَّ المُعرَبُ مِنَ الأفعالِ** أي: الذي هو كما علمتَ الفعلُ المضارع المجرّد، من نونَيِ الإناث والتّوكيد، **قِسمانِ**:

ما أي: قسمٌ **يَظهَرُ إعرابُهُ** أي: علامةُ إعرابه لفظًا لصلاحية[1] آخِره لذلك، **وما** أي: وقسمٌ لا يظهر إعرابه بل **يُقَدَّرُ** هو أي: إعرابه أي: علامةُ إعرابه لعدم صلاحية[2] آخِره لظهور ذلك. وكان من حقّه أن يُبرِز هذا الضميرَ، لأنّ[3] «يُقدَّر»: صفةٌ جرت على غير مَن هي له. وفيه ما تقدَّم.

فـالقِسم الَّذِي يَظهَرُ إعرابُهُ أي: علامةُ إعرابه لفظًا، حيث لا مانع، قسمان لا ثالث لهما: قسمٌ علامة إعرابه حرف، وقسم علامة إعرابه حركة أو عدمها. وهو السّكون.

والقسم الثّاني من القسم الأوّل هو **الفِعلُ المُضارِعُ الصَّحِيحُ الآخِرِ**. وهو ما آخِره حرف صحيح، أي: ليس من حروفِ العلّة المتقدّم ذِكرُها، ولم يتّصل به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنثة مخاطَبة، [ولم يقم به مانع يمنع من ظهور ذلك]،[4] بقرينة تمثيله للمرفوع[5] بقوله: كـ«يَضرِبُ»، وللمنصوب بـ«لَن يَضرِبَ»، وللمجزوم بـ«لَم يَضرِبْ».

---

(١) في الأصل: لصلاحيّة.

(٢) في الأصل: صلاحيّة.

(٣) في الأصل: لأنه.

(٤) من م.

(٥) م: المرفوع.

والقِسم الأوّل من القسم الأوّل هو الفعل المضارع الّذي اتّصل به ألف الاثنين[١] أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطَبة، ولم يؤكَّد بالنّون الثقيلة، نحو: يَفعلانِ ويَفعلونَ وتَفعلِينَ،[٢] ولم ولن يَفعلا ويَفعلوا[٣] وتَفعلي.

فقد علمتَ أنّ ظهور علامة الإعراب في الفعل لا يختصّ بالحركات، كما هو ظاهر اقتصار المصنّف عليها. وتقدَّم له نظير هذا في الاسم، وقلنا فيما سبق:[٤] إنّ اقتصاره عليها لعلّه[٥] لكونها الأصل، وإنّ الأنسب بما ذكره في المقدّر أن يذكر الحرف أيضًا كما ذكرنا، لأنّه ذكره فيما يقدَّر ولم يقتصر على الحركات. وهذا يأتي نظيره هنا. فإنّه ذكر الحرف فيما يقدَّر، حيث قال:

والَّذِي يُقَدَّرُ إعرابُهُ أي: علامةُ إعرابه **قِسمانِ: ما** أي: **قسمٌ يُقَدَّر فِيهِ حَرفٌ** ـ وقدّمه لِما سبق في الاسم ـ **وما** أي: **وقسمٌ يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكةٌ. فالَّذِي يُقدَّرُ فِيهِ حَرفٌ: الفِعلُ المُضَارِعُ المَرفُوعُ المُتَّصِلُ بِهِ واوُ الجَماعةِ، أو الِفُ الاِثنَينِ،[٦] أو ياءُ المؤنّثة[٧] المُخاطَبةِ، إذا أُكِّدَ بالنُّونِ** أي: **الثَّقيلةِ. فإنَّهُ** معرَب لعدم مباشرة النّون له في اللّفظ، **وتُقَدَّرُ فِيهِ نُونُ الرَّفعِ.**

---

(١) في الأصل: ألف اثنين.
(٢) م: «ويفعلين»، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.
(٣) م: تفعلا وتفعلوا.
(٤) انظر الورقة ٤٢.
(٥) في الأصل: لعلة.
(٦) في الأصل: ألف اثنين.
(٧) سقطت من م.

وخرج بـ «المرفوع» المجزومُ.[١] فإنّ إعرابه يكون ظاهرًا، كما سيأتي.[٢] فالمضارع المرفوع المتّصل به واو الجماعة المؤكّد بما ذكر[٣] نَحوُ: ﴿لَتُبلَوُنَّ﴾،[٤] والمتّصل به ألف اثنين نحوُ: [لَتُبلَوانِّ، والمتّصل به ياءُ المخاطَبة نحوُ]:[٥] لَتُبلَيِنَّ.

وإذا أردتَ معرفة أصل كلّ واحد منها فـ «لَتُبلَوُنَّ» أصلُهُ[٦] بعد

٥٣ التّوكيد بالنّون المذكورة: «لَتُبلَوُوْنَنَّ» بِواوَينِ/: أُولاهما لام الفعل لأنّه مضارع: بَلا يَبلُو، من الابتلاء - وهو الاختبار والتجربة - وثانيتهما[٧] واو الجماعة، وثَلاثِ نُوناتٍ زوائدَ: نونِ الرّفع ونونِ التّوكيد،[٨] تَحَرَّكَتِ الواوُ الأُولَى الّتي هي لام الفعل، وانفَتَحَ ما قَبلَها، قُلِبَتْ أَلِفًا وفاءً بالقاعدة، فاجتَمَعَ حينئذ ساكنانِ: تلك الألف المنقلبة وواو الجماعة.

حُذِفَتِ الأَلِفُ لِالتِقاءِ السّاكنَينِ أي: للتّخلّص منه. أو يُقال: استُثقِلَتِ الضّمّة على الواو الأُولى الّتي هي لام الفعل، فحُذفتْ تلك الضّمّة للثِّقَل، فاجتمع ساكنان: الواو الأُولى والثّانية، حُذفَتِ الأُولى لأنّها جزء كلمة، للتّخلّص من التقاء الساكنين.

ثُمَّ بعد هذا الإعلال، تَوالت أمثال ثلاثة زوائد، وهي نون الرّفع

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: المنصوب.

(٢) انظر الورقة ٥٣.

(٣) في م تقديم وتأخير.

(٤) في الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٥) من م.

(٦) انظر تفسير الجلالين الميسر ص ٧٤ وص٢٥١ من المفصل في تفسير القرآن الكريم.

(٧) في الأصل و م: وثانيهما.

(٨) في حاشية م ما يقتضي أن العبارة هي: الأولى نون الرفع، والثانية المشددة التي بنونين.

ونونا التّوكيد، حُذِفَتْ نُونُ الرَّفعِ لِتَوالِي الأمثالِ،[1] فاجتَمَعَ ساكِنانِ على غير حدّه، بناءً على أنّ الّذي على حدّه أن يكونا في كلمة واحدة ويكونَ الأوّل منهما حرفَ[2] مدّ والثاني مدغمًا.

والسّاكنان هما واوُ الجَماعةِ ونُونُ التَّوكِيدِ الأُولى المُدغَمةُ في الثّانية، والمدغمُ لا يكون إلّا ساكنًا، فلم يمكن تحريكها، فحُرِّكتِ الواوُ بالضَّمّةِ المناسبة لها لِالتِقاءِ السّاكِنَينِ أي: التّخلُّص منه. وخُصّت بالتّحريك ولَم تُحذَف تلك الواو، لِعَدَمِ وجود ما يَدُلُّ علَيها من الحركات قبلها ـ وهي الضّمّة ـ ولم تُحذفِ النّونُ المشدّدة لأنّها جيء بها لغرض يفوتُ بحذفها. وهو التّوكيد.[3]

فإن قُلتَ: قد عُلِمَ ممّا سبق أنّ القاعدة أنّه إذا تَحَرَّكتِ الواوُ ـ وفي بعض نسخ المتن: بالضَّمِّ، أي: في خصوص هذا المثال وليست بشرط ـ[4] وانفَتَحَ ما قَبلَها يَجِبُ قَلبُها ألفًا. وما السّبب في أنّ الواو لَم تُقلَب هٰهُنا ألفًا، مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها؟ قُلتُ: السّبب في ذلك أنّ الحركة ـ وهي الضَّمّةُ هنا ـ عارضةٌ للتّخلُّص من الساكنين، والحركة العارِضةُ لا اعتِدادَ بِها في الإعلال. فلا يُعَلُّ لِأجلِها.

و«لَتُبلَوانِّ» أصلُهُ[5] بعد التّوكيد «لَتُبلَوانِنَّ»، توالت فيه أمثال ثلاثة زوائد ـ وهي نون الرّفع ونونا التّوكيد ـ[6] حُذِفَتْ نُونُ الرَّفعِ لِتَوالِي

---

(1) م: لتوال الأمثال.

(2) في الأصل: حرفُ.

(3) في الأصل: لأنه جيء . . . وهو التأكيد.

(4) سقط الاعتراض من م.

(5) م: أصلها.

(6) م: ونون التوكيد.

[تلك][1] النُّوناتِ الثلاث، فاجتمع فيه ساكنان على غير حدّه على ما تقدّم:[2] ألف الاثنين ونون التوكيد الأُولى المدغمة في الثّانية، ولم تُحذف الألف لئلّا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، ولا يمكن تحريك النّون الأُولى، ولم تُحذف النّون المشدّدة لِما تقّدم، ولم تقلب الواو ألفًا مع تحرّكها وانفتاح ما قبلها، لئلّا يلزم التقاء الساكنين أيضًا.

والحاصل أنّهم اغتفروا هنا التقاء الساكنين - وهما الألف والنون الأُولى المدغمة - على غير حدّه.[3] وغاية ما فعلوا أن حرّكوا النون الثانية بالكسرة كنون المثنّى، فعُلِم أنّ هذا الكسر ليس لأجل التّخلُّص من التقاء الساكنين، كما قد يُتَوَهَّم.

و«لَتُبلَيِنَّ» أصلهُ بعد التّوكيد «لَتُبلَوِينَنَّ»، تَحَرَّكَتِ الواوُ الّتي هي لام الفعل وانفَتَحَ ما قَبلَها، قُلِبَت ألِفًا وفاءً بالقاعدة، فالتَقَى ساكِنانِ على غير حدّه:[3] تلك[4] الألِفُ المنقلبة وياءُ المؤنّثة المُخاطَبةِ، فحُذِفَتِ الألِفُ لِالتِقاءِ السّاكِنَينِ، أي: للتّخلُّص منه، وخُصّت بالحذف لأنّها جزء كلمة، بخلاف الياء.

وبعد هذا الإعلال توالت أمثال ثلاثة زوائد - وهي نون الرّفع ونونا التّوكيد - حُذِفَت نُونُ الرَّفعِ لِتوالِي تلك النُّوناتِ، فاجتَمَعَ ساكِنانِ: ياءُ المُخاطَبةِ والنُّونُ الأُولَى مِن نُونَيِ التَّوكِيدِ المدغمة في الثّانية - والمدغم لا يكون إلّا ساكنًا - فلا يمكن تحريكها كما علمتَ، فحُرِّكَتْ تلك الياءُ

---

(١) من م.

(٢) م : على غير حدة ما تقدم.

(٣) في الأصل و م: غير حدة.

(٤) سقطت من م.

بِحَرَكةٍ تُجانِسُها ـ وهِيَ الكَسرةُ ـ ليحصل التّخلّص من التقاء الساكنين. وخُصّت تلك الياء بالتّحريك ولم تُحذف، لعدم ما يدلّ عليها من الحركات قبلها ـ وهي الكسرة ـ ولم تُحذفِ النّون المشدّدة لِما تقدّم.

وفي الياء ما تقدم في الواو، من السّؤال والجواب المذكورينِ في كلام المصنّف. وبالتقييد بـ «زوائد» لا يَرِد أنّه قد جُمع بين ثلاث نونات نحوُ: النّساءُ «جُنِنَّ» في الماضي، و«يُجنَنَّ» في المضارع، لأنّ منها ثِنتَينِ من نفس الكلمة وواحدةً زائدة. والثّقل إنّما يحصل بالزّائد.

وحَيثُ حُذِفَت نُونُ الرَّفعِ لِـعارضِ تَوالِي النُّوناتِ، فإنّها تُقَدَّرُ علامةً للرّفع، حِرصًا علَى بَقاءِ عَلامةِ الرَّفعِ، بخلاف ما إذا حُذِفتْ لا لتوالي الأمثال، بل للجازم بأن كان المضارع المذكور، أي: الّذي اتّصلت به واوُ الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، وأُكِّدَ بالنّون الثّقيلة، مجزومًا فإنّها لا تُقدَّر، نحوُ: ﴿ولا يَصُدُّنَّكَ﴾، ﴿ولا تَتَّبِعانِّ﴾، ﴿فإمّا تَرَيِنَّ﴾.[1]

وعن هذا احترز المصنّف بقوله: «المرفوع».[2] وقد أشرنا إليه فيما سبق، ووعدْنا ثَمَّ بمجيئه. فالمضارع [المذكور][3] المجزوم من المعرب لفظًا، لأنّ أصل الأوّل قبل التّوكيد ودخول الجازم «يَصُدُّونَكَ»، حُذفت نون الرّفع للجازم ـ وهو «لا» الناهية ـ فصار: يَصُدُّوكَ: ثمّ أُكّد بالنُّون الثّقيلة فالتقى ساكنان ـ وهما واو الجماعة والنّون المدغمة ـ حذفت الواو لدلالة الضّمّة قبلها عليها فصار: يَصُدُّنَّكَ.

---

(١) الآيات: ٨٧ من سورة القصص و٨٩ من سورة يونس و٢٦ من سورة مريم.

(٢) انظر ص ٢١٧.

(٣) من م. يعني ما في الآيات الثلاث المتقدمة. وفي حاشية م: المتصل بما ذكر.

وهذا من المواطن الّتي يطَّرد فيها حذف الفاعل. فواو الجماعة وإن لم تكن فاصلةً في اللّفظ فهي فاصلةٌ في التّقدير. وقد قدّمنا أنّ نون التّوكيد لا تقتضي[1] بناء المضارع، إلّا إن باشرته في اللّفظ أو التقدير.[2]

٥٤ وقولنا:/ «ثمّ أُكّد بالنّون»، أي: بعد دخول الجازم، هو الواضح لا قول الجمال بن هشام في «شرح القطر»: أصله قبل دخول الجازم: «يَصُدُّونَنَّكَ»، لأنّه إنّما يأتي على شذوذ. وهو توكيد للفعل الخالي عن الطّلب وما في معناه.

[وعلى ما قاله ابن هشام، هل يقال: مجزوم بتلك النون المحذوفة لتوالي الأمثال، على تقدير وجودها الظاهر؟ نعم. وحينئذ يكون قوله في «الأوضح»: إنّ «تَرَيِنَّ وتَتَّبعانِّ» من المعرب تقديرًا، لأنه بناه على أن التأكيد حصل قبل الجازم، وحذفت...] [3].

وأصل الثّاني قبل التّوكيد و[دخول][4] الجازم: «تَتَّبِعانِ» حُذفتْ نون الرّفع للجازم ـ وهو «لا» النّاهية ـ فصار: لا تَتَّبِعا، ثمّ أُكّد [بالنون] الثّقيلة[5] فالتقى ساكنان ـ وهما الألف والنّون المدغمة ـ لا جائز أن تُحذف الألفُ لئلّا يَلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد، ولا النُّونُ لئلّا يفوت ما جيءَ بها لأجله. والنّون المدغمة لا يمكن تحريكها كما علمتَ.

---

(١) في الأصل: لا يقتضي.

(٢) في الأصل و م: والتقدير.

(٣) من لحق في حاشية م، انخرم آخره فلم يتضح لفظه.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: أكد بالثقيلة.

فحُرِّكَتِ النّون الثّانية بالكسرِ كنون المثنّى، إلى آخِر ما تقدّم في «تُبلَوانٍّ».

وأصل الثّالث قبل التّوكيد ودخول الجازم: «تَرْأَيِينَ» بوزن: تَمنَعِينَ. فالرّاء فاء الكلمة والهمزة عينها والياء الأُولى لامها، نُقلت حركة الهمزة إلى الرّاء، ثمّ حُذِفتِ الهمزةُ تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فصار «تَرَيِينَ» بفتح الراء وكسر الياء الأُولى وسكون الثّانية، قُلبتِ الأُولى ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلَها، أو استُثقلتِ الكسرة عليها فحُذفتْ،[1] فالتقت[2] ساكنةً مع الثّانية الساكنة، فحُذفتْ لأنها جزء كلمة فصار: تَرَيْنَ، بفتح الراء وسكون الياء.

ثمّ دخل الجازم - وهو «إن» الشرطيّة المدغمة[3] في «ما» الزّائدة - فحُذفَتِ النُّون فصار: إمّا تَرَيْ، بسكون الياء المفتوحِ ما قبلَها. ثمّ أُكِّد [بالنون] الثّقيلة[4] فالتقى ساكنان - وهما ياء المخاطبة والنّون المدغمة - وحَذفُ إحداهما مُتعذّر لِما علمتَ، فحُرِّكَتِ الياء بحركة تُجانسها، وهي الكسرة.

وفيه ما تقدّم أن يكون [من السؤال والجواب، في كلام المصنف. و][5]الإعرابُ في هذه الثّلاثة لفظيّ[6] واضح، لأنّه بحذف[7] النّون

(١) أي: الكسرة. وفي الأصل: واستثقلت الكسرة عليها فحذفت.

(٢) في الأصل: فالتقى.

(٣) يعني: المدغمةُ النونِ.

(٤) في الأصل: أكد بالثقيلة.

(٥) من العطار ص ٥١. وفي م قبله: فيكون.

(٦) م: لفظيًّا.

(٧) في الأصل: بحذف.

للجازم لا تقديريّ، وأنّ النّون حُذفتْ لتوالي أمثال، كالثّلاثة قبلها[1] كما تَوهَّمَه بعضهم. وممّن توهَّم ذلك الجمال بن هشام في «التّوضيح».

وقد يقال: هو منه بناء على ما يراه من خلاف المشهور الّذي قدّمناه عنه، من[2] أنّ نون التّوكيد في ذلك جيءَ بها قبل دخول الجازم. إذ عليه[3] قد يقال: حُذفتْ نون الرّفع لتوالي الأمثال، فلمّا دخل الجازم قَدّر وجودَها ثم حَذفها،[4] أي: له. وح[5] يسقط الاعتراض عليه، لأنّ من اعترض بنى[6] اعتراضه على ما هو المشهور، من أن التّأكيد متأخّر عن الجازم. فليُتأمَّلْ.

ورُبّما حُذفتْ نون الرَّفع من المضارع المرفوع الّذي اتّصل به ما ذُكر، لغير توالي الأمثال، بل لمجرّد التخفيف، كقول الشاعر:[7]

أبِيتُ أسرِي، وتَبِيتِي تَدلُكِي ... وَجهَكِ بالعَنبَرِ، والمِسكِ الذَّكِي

وهذا نادر.[8]

هذا ما يتعلّق بما يُقدّر فيه حرف. ولم يَذكر أنّ تقدير هذا الحرف

---

(١) يعني الأمثلة التي كانت من البلاء. والكاف: اسم في محل نصب مفعول مطلق نائب عن مصدر «تقديري» المنفي بـ «لا» ومصدر الفعل «حذف». والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها معطوف على «تقديري»، داخل في النفي.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: أو عليه.

(٤) في الأصل: «حذفتا» وسقط «أي» من م.

(٥) م: وحينئذ.

(٦) في الأصل: مشى.

(٧) الكتاب ١: ٣٨٨ والخزانة ٣: ٥٢٥. وفيه حذف النونين من: تبيتي وتدلكي. والذكي: الذكيّ، أي: الساطع الرائحة، حذفت ياؤه الثانية للتخفيف في القافية.

(٨) كذا، وليس نادرًا، إذ جاء منه عدد ظاهر. انظر فتاوى في علوم العربية.

للثّقل أو للتّعذُّر.[1] وظاهر صنيعه أنّ هذا لا يتّصف بتعذُّر ولا استثقال، حيث سكتَ عنه في ذلك، وذكرَه فيما تُقدَّر فيه الحركة حيث، قال:

والَّذِي تُقَدَّرُ فِيهِ الحَرَكَةُ[2] قِسمانِ:

ما [أي]:[3] قسمٌ **يُقَدَّرُ** أي: الحركة فيه تَعذُّرًا لذاته. **وهُوَ ما في آخِرِهِ** أي: ما آخِرُه **ألِفٌ** كَـ «**يَخشَى**»، لِما علمتَ أنّ ذات الألف لا تقبل الحركة. **فإنَّهُ تُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمَّةُ** في حالة الرفع، **والفَتحةُ** في حالة النَّصب على الألف للتّعذُّر لذاته. **نَحوُ: هُوَ يَخشَى، ولَن يَخشَى.**

وممّا تُقدّر فيه الحركة للتّعذُّر لكن لا لذاته بل لعارض، ولم يُعرِّج عليه كما أشار في الاسم إليه، ما اشتغل آخِره بحركة النّقل، كما في قول القائل:[4]

❋ ونَهنَهت نَفسِي بَعدَ ما كِدتُ أفعَلَهْ ❋

بفتح اللّام ـ والأصل: بعد ما كدت أفعلُها. فحُذفَتِ الألف اعتباطًا، ثمّ نُقِلَت حركة الهاء الّتي هي الفتحة إلى اللّام بعد سلب ضمّتها التي هي علامة الرّفع، فصار الرّفع مقدّرًا ـ أو بالسّكون للإدغام، نحوُ: يَضرِب بَكرٌ. [وعن هذا احترزنا، فيما سبق، بقولنا: ما لم يمنع مانع].[5]

---

(١) في الأصل: أو التعذر.

(٢) في الأصل: الحركات.

(٣) من م.

(٤) عجز بيت لعامر بن جوين صدره:

ولَم أرَ شَرواهـا، خُبـاسةَ واحِدٍ

الكتاب ١: ١٥٥ والاختيارين ص١٣٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٤٧ ـ ٣٥١. يتغزل بامرأة. وشرواها أي: مثلها. والخباسة: المغنم. ونهنهتها: كففتها عن الأخذ.

(٥) من حاشية م.

وقد يقدّر عدم الحركة ـ وهو السّكون ـ للتّعذّر لا لذاته بل لعارض، بأنِ اشتغل آخِر المضارع بحركة التخلُّص من الساكنين، نحوُ[1]: ﴿لَم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. [وعن هذا العارض احترزنا بقولنا، فيما سبق: ما لم يقم به مانع، يمنع من ظهور ذلك].[2]

وما أي: وقسمٌ تُقَدَّرُ أي: الحركة فيه استثقالاً. وهُوَ ما في آخِرِهِ أي: ما آخِرُه واوٌ كـ «يدعُو»، وما في آخِرِهِ أي: آخرُه ياءٌ نَحوُ: يَرمِي. فإنَّهُ
٥٥ تُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمّةُ، في حالة الرّفع فَقَطْ، على كلّ من الواو/ والياء للثّقل. فإن كلًّا من الواو والياء حرف ثقيل، وتحريكه بالضّمّة يزيده ثِقَلًا.

وأما ظهورها على الواو، في قول الشاعر:[3]

* إذا قُلتُ: عَلَّ القَلبَ يَسلُوُ *

وعلى الياء، في قول الشاعر:[4]

* تُساوِيُ عَنزِي غَيرَ خَمسِ دَراهِمِ *

فضرورةٌ.

وتَظهر الفَتحةُ علَى كلّ من الواوِ والياءِ، حالةَ النّصب، لِخِفّتِها.

---

(١) الآية ١ من سورة البينة.

(٢) من م.

(٣) قسيم بيت تتمته:

قُيِّضَتْ هَواجِسُ، ما تَنفَكُّ تُغرِيهِ بالوَجدِ

شرح التسهيل ١: ٥٧ والعيني ١: ٢٥٢ والدرر ١: ٣٠ . وفي الأصل و م: «على». وقيضت: قدرت وظهرت.

(٤) عجز بيت لرجل من الأعراب صدره:

فعَوَّضَني عَنها غِناي، ولَم تَكُنْ

الدرر ١: ٣٠. يمدح عبد الله بن عباس، وقد أعطاه ما أغناه حين ذبح له عنزًا.

وعدمُ ظهورها على الواو، في قول الشاعر:[1]

* أرجُو وآمَلُ أن تَدنُوْ مَوَدّتُها *

وعلى الياء، في قول الشاعر:[2]

* ما أقدَرَ اللهَ أن يُدْنِيْ، علَى شَحَطٍ، *

ضرورةٌ.

وقال بعضهم: هو اختيار، وخرّج عليه قراءة بعضهم[3]: ﴿أو يَعفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ عُقدةُ النِّكاحِ﴾، بسكون الواو. وفيه أنه يجوز أن يكون ذلك على إهمال «أن» في المعطوف عليه.[4]

٣ـ [الفعل المبنيّ]

والمَبنِيُّ مِنَ الأفعالِ قِسمانِ، لا ثالث لهما:

القسم الأوّل: مَبنِيٌّ علَى الفَتحِ لفظًا أو تقديرًا. فالمبنيّ منه على

(١) صدر بيت لكعب بن زهير عجزه:

وما إخالُ: لَدَينـا، مِنـكِ، تَنـوِيلُ

ديوانه ص ٩. وفي الأصل: «وآمُل». وإخال: أظن وأتوقع. والتنويل: العطاء.

(٢) صدر بيت لحندج بن حندج المري عجزه:

مَن دارُهُ الحَزنُ، مِمَّن دارُهُ صُولُ !

الإنصاف ص ١٢٨ والعيني ١: ٢٣٨ والدرر ٢: ٢٢٤. والتعجب هنا يفيد الاستعظام والتمجيد والدعاء. والشحط: البعد. والحزن وصول: موضعان متباعدان.

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة. وفيها: إلّا أن يَعفُونَ أو....

(٤) يعني أن «يعفون» مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، فلم ينصب بـ «أن»، ولا يقدر أنه في محل نصب، إهمالًا لعمل «أن» بموجب البناء في الفعل. فالعطف على فعل غير منصوب. وهو توجيه بعيد.

الفتح لفظًا كـ «ضَرَبَ واستَخرَجَ»، وعلى الفتح تقديرًا نحو: كَفَى وضَربتُ، بتثليث التّاء، وضربْنا[1] زيدًا وضربْتُما وضربْتُم وضربْتُنَّ وضربْنَ، والزَّيدُونَ ضربُوا.

فإنّه مبنيّ على الفتح تقديرًا، منع من ظهوره[2] التّعذُّر لذاته في نحو: كفَى، ولعُروض السّكون للتخفيف في: ضربتُ وضربنا وضربتما وضربتم وضربتنَّ [وضربنَ]،[3] لخوف توالي أربع متحرّكات فيما هو كالكلمة الواحدة، كما سيصرّح به. وحُمل عليه نحو: أكرمتُ واستخرجتُ.

وقولهم: «كالكلمة الواحدة» احترازًا[4] عن الكلمات. فربّما اجتمع فيها[5] ثمانُ حركات متوالية، كقوله تعالى[6]: ﴿إني رأيتُ أحَدَ عَشَرَ كَوكَبًا﴾. ولا يَرِدُ [عليه][7] نحو: عُلَبِط وجَنَدِل، لأنّه مُزال عن أصل، إذ أصل الأول:[8] عُلابِطٌ، والثّاني: جَنادِلُ، حذفوا الألف تخفيفًا. وما حذف للتخفيف في حكم المنطوق به.

وقيل: إنّما سُكِّن ما قبلَ «نا» في «ضربْنا» لتمييز الفاعل من

---

(١) في الأصل: وضربن.

(٢) م: ظهورها.

(٣) من م.

(٤) مفعول مطلق نائب عن مصدر الخبر المحذوف للمبتدأ: قول. والتقدير: حاصل.

(٥) في الأصل و م: «فيه». وصوب في م كما أثبتنا. وثمان: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، حذفت ياؤه نسيًا على لغة لبعض العرب. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص٢٥٩ و١٤١٧ و٢١٣٣ و٢١٣٤.

(٦) الآية ٤ من سورة يوسف.

(٧) من م.

(٨) في الأصل: الأولى.

المفعول، ثمّ حُمِلَتِ التّاء والنون على «نا» للمساواة في الرّفع والاتّصال. وبهذا القيل قال الشّيخ ابن مالك.

ولعُروض[1] الضّمّة لمناسبة واو الجماعة في: ضَرَبُوا.

فعُلِم أنّ محلّ بناء الماضي على الفتح لفظًا إذا لَم يَتَّصِلْ بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ نحو: ضربتَ، بتثليث التّاء، وضربْنا وضربْتُما وضربْتُم وضربْتُنّ[2] وضربْنَ، كما سيصرّح به بعد، أو واوُ الجَماعةِ نَحوُ: الزيدونَ ضَرَبُوا. وإلّا بُنِي على الفتح تقديرًا.

وتقييد ضمير الرّفع بالمتحرّك مصرِّح بأنّ فتحةَ «ضربا» للبناء. ويُوجَّه[3] بأنها استُصحِبتْ بعد دُخول ألف الاثنين، وحصلتْ بها المناسبة، وليست لمحضّ المناسبة.

وهذا الصّنيع أي: جعلُ الفعل الماضي مع واو الجماعة مبنيًّا على الفتح تقديرًا، وأنّ الضّمّة فيه للمناسبة لا للبناء، يُرشِد إليه قول المصنّف هنا: «قِسمانِ». إذ هو يقتضي أن لا شيء من الأفعال يُبنى على الضّمّ. وقد صرّحوا بذلك برُمّتهم، وصرّح به المصنّف فيما سيأتي بأنّ الضّمّ[4] للمناسبة. وسيأتي وجهُ بقاءِ ما قبلَ واو الجماعة على الفتح لفظًا في نحو: غَزَوا ورَمَوا.

---

(١) الجار والمجرور معطوفان على «الذات» في السطر الأول من الفقرة القبلَ ما قبل الماضية.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: وتوجه.

(٤) م: أن الضم.

فقد عُلِم أنّ قوله «إذا» شرطٌ[1] لبناء الماضي على الفتح لفظًا. ومنه يُعلم[2] أنّ ما اتّصل به ضمير الرّفع المتحرّك ليس مبنيًّا على السّكون، خلافًا لِما قد يوهمه كلامه من أن الفعل مع ضمير الرّفع المتحرّك مبنيّ على السّكون، ومع واو الجماعة مبنيّ على الضّمّ.

وذهب بعضهم إلى أنّه مع ضمير الرّفع المتحرّك مبنيّ على السّكون، وعلّله بأن أصله البناء، وأصل البناء السّكون، والضّمير يَرُدُّ أكثر الأشياء إلى أصولها. قال ابن إياز: وهذا أحسَنُ من التّعليل بكراهة توالي أربع متحركات، لأنّه لا يطّرد في «استخرجتُ» وأشباهه. انتهى. وقد علمتَ أنّ نحو «استخرجتُ» محمولٌ على نحو: ضربتُ.

والقسم الثّاني قسمان: مَبنِيٌّ علَى السُّكُونِ لفظًا أو تقديرًا - وهو الأصل في كلّ مبنيّ. وحـ[3] كان المناسب أن يقدّمه على المبنيّ على الفتح. إلّا أن يُقال: أخّره لطول الكلام عليه - أو مبنيّ على نائبِهِ، أي: نائبِ السكون. وهو الحذف إمّا للامِ الفعل أو لغيرها، ممّا هو مُنزَّل منزلَتها.

فالأوّلُ أي: المبنيُّ على السكون لفظًا كَـ «اضرِبْ» يا زيدُ،
56 واضرِبْنَ يا هِنداتُ،[4] وتقديرًا كـ ««اضرِبِ الرّجلَ»». / فإنّ السّكون فيه مقدّر، منع من ظهوره اشتغال آخِر الفعل بالحركة العارضة، لخوف

---

(1) هذا تفسير معنى لا توجيه إعراب، لأن إذا: ظرف متعلق بقول الأزهري: «مبني»، وليس اسم شرط هنا.

(2) م: تعلم.

(3) م: وحينئذ.

(4) زاد هنا في الشرح: فإنه مبني على السكون.

التقاء الساكنين. ومعلوم أنّ محلّ بناء «اضربْ» ونحوه، ممّا هو صحيح الآخِر، على السّكون[1] إذا لم تباشره نون التّوكيد. وإلّا بُنِي على الفتح كـ «اضرِبَنَّ». وح[2] يكون من القسم الأوّل.

والثّاني أي: المبنيُّ على نائب السّكون، وهو الحذف للام الفعل: كـَ «اخشَ[3] واغزُ وارمِ» ممّا هو معتلّ الآخِر، وليس حرف العلّة فيه[4] بدلًا من همزة - فإن كان بدلًا من همزة كـ «اقرا»[5] جاز الحذف وعدمه، كما سيأتي في كلامه - وما لم يتّصل به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطَبة -[6] وإلّا [لم يكن بناؤه على حذف آخره، بل على ما هو منزّلٌ منزلته. وهو][7] النّون - وما لم يتّصل به [نون] النسوة،[8] ولم تباشره نون التّوكيد. وإلّا [لم يكن بناؤه على نائب السكون، بل يكون][9] على السّكون في الأوّل نحو: اخشَيْنَ واغزُوْنَ وارمِيْنَ، وعلى الفتح في الثاني،[10] كما سيأتي في أحكام الأفعال وعلاماتها.[11]

---

(١) في حاشية م عن نسخة سقوط «على السكون» مع رواية ثانية.

(٢) م: وحينئذ.

(٣) م: اخشي.

(٤) سقطت من م.

(٥) يعني المخفف وأصله: اقرأ.

(٦) م: المؤنثة المخاطبة.

(٧) من م، وفي الأصل مكانه: حُلِفَ.

(٨) في الأصل: وما لم يتصل به نسوة.

(٩) من م، وفي الأصل مكانه: بُنِيَ.

(١٠) سقط «وعلى الفتح في الثاني» من م.

(١١) في الأصل: وعلامتها.

ولغير لام الفعل نحو: قُولا وقُولُوا وقُولِي، ممّا هو صحيح الآخِر، وقد اتّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطَبة. وكذا معتلُّه وقد اتّصل به ما ذُكر، وإن أكّد بالنّون، نحو: اغزُوَا[1] واغزُوَا واغزِي. أصل الأوّل «اغزُوُوا»، والثّالث[2] «اغزُوِي».

فإنَّهُ أي: ما ذكر من «اخشَ» وما بعده مَبنِيٌّ علَى نائبِ السُّكُونِ. وهُوَ الحَذفُ. فالمَحذُوفُ مِن «اخشَ» الألِفُ والفَتحةُ قَبلَها دَلِيلٌ علَيها، ومِن «اغزُ» الواوُ والضَّمّةُ قَبلَها دَلِيلٌ علَيها، ومِن «ارمِ» الياءُ والكسرةُ قَبلَها دَلِيلٌ علَيها. وكلٌّ من الألف والواو والياء لامُ الفعل،[3] فهو آخِرٌ أصالةً، كما سيأتي في كلامه.

والمحذوفُ مِن: قُولا وقُولُوا وقُولِي، ومن: اغزُوا[4] واغزُوَا واغزِي،[5] النُّونُ الّتِي هي علامة الرّفع وليست لامَ الفعل [وليست] آخِرًا،[6] بل هي في حُكم الآخِر ومنزَّلةٌ منزلته.

وسيأتي في أحكام الأفعال أنَّ ما أُكِّدَ بالنُّون ممّا اتّصل به واوُ الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطَبة، صحيحًا كان أو مُعتلًّا، يُحذف منه كلٌّ من الواو والياء لخوف التقاء السّاكنين، نحو: قُولُنَّ وقُولِنَّ، واغزُنَّ

---

(١) في الأصل: «اغزو». م: غزوا.

(٢) في الأصل: «اغزو والثاني». م: اغزوا وأصل الثاني اعزوا.

(٣) م: واللام الفعل.

(٤) في الأصل: اغز.

(٥) م: واغزووا واغزوي.

(٦) م: «آخر». وما بين معقوفين هو منها.

واغزِنَّ. وإن اتّصل[1] به ألف الاثنين لا تُحذف[2] منه الألف نحو: اضرِبانِّ واغزُوانِّ، لخوف الالتباس. وسيأتي ثَمَّ أيضًا أنّ فعل الأمر قد يدخله الحذف حتّى يصير على حرف وحركة.[3]

وصنيعه يقتضي أنّه لا نائب [للفتح][4] في بناء الأفعال، وهو كذلك، كما أنّه لا نائب للسّكون في بناء الأسماء كما علمتَ، وأنّ كلًّا من الفتح والسّكون لا يُقدَّر، وليس كذلك كما علمتَ. وقياس ما سبق له في الاسم أن يقول، بعد قوله «والمبنيّ من الأفعال قسمان»: «ما يظهر فيه علامة البناء وما تُقدَّر فيه».[5] وقد علمتَ ما يظهر فيه علامة البناء وما تُقدّر فيه.[6]

ولمّا تكلّم المصنّف على الاسم وقسّمه إلى معرب ومبنيّ، وعلى الفعل وقسّمه كذلك، أخذ يتكلّم على الحرف، فقال:

---

(١) م: وأما ما اتصل.

(٢) يجوز عدم اقتران الجواب بالفاء، إذا كان فعلاً مضارعًا دخلت عليه «لا» النافية.

(٣) في الأصل و م: أو حركة.

(٤) من م.

(٥) في الأصل و م: وما يقدر فيه.

(٦) م: وما يقدر فيه.

[باب في الحروف]

والحُرُوفُ كُلُّها مَبْنِيَّةٌ أي: كلّ واحد منها مبنيّ، لأنّه لا مُقتضي لإعرابها لأنّ المقتضيَ للإعراب، كما تقدم وسيأتي، تَوارُدُ معانٍ[١] تركيبيّة على الكلمة بصيغة واحدة، فيُفتقر في تمييزها إلى إعراب. وهي خالية عن ذلك لِأنَّها لا يَتَداوَلُ علَيها،[٢] من المعاني المختلفة التركيبيّة أي: الحاصلةِ بسبب التركيب بصيغة واحدة، ما تَفتَقِرُ في دَلالتِها[٣] أي: في الدّلالة عليه إلَى إعرابٍ، لتمييز[٤] تلك المعاني. فلو أُعربتْ لكان إعرابها ضائعًا.

كذا صنع الشّيخ ابن مالك، واعترضه الشّيخ أبو حيّان بأنّا نجد كثيرًا من الحروف يكون لمعانٍ[٥] كثيرة تُفهم منه، وكلّ معنًى منها حالةَ التّركيب. وذلك نحو: «مِن» فإنّها تكون لابتداء الغاية وللتبعيض وللتبيين أي: بيان الجنس. انتهى. وفيه أنّ هذا غفلة عن اعتبار الصّيغة الواحدة، و«مِن» لا تحتمل هذه المعاني بصيغة واحدة في تركيب واحد.[٦]

---

(١) في الأصل: معاني.

(٢) كذا في الأصل و م، بتعدية التداول بـ «على». وفي الشرح والعطار ص٥٣: «لا يتوارد عليها»، حيث ذكر أن ما في الأصل وارد في أكثر النسخ. وهو الصواب وأولى.

(٣) في الأصل و م: «ما يفتقر في دلالته». والتصويب من الشرح والعطار.

(٤) في الأصل: لتميز.

(٥) في الأصل: لمعاني.

(٦) أي: أن معاني الحروف إفرادية لا تفتقر إلى الإعراب، إذ لكل منها في التركيب الحاصل معنى لا يلتبس بغيره، حتى يحتاج إلى تمييز بالإعراب. انظر العطار ص٥٤.

ثمّ لك أن تقول: ما السّرُّ في أنّ المصنّف لم يذكر علّة إعرابِ المُعرَب من الاسم، ولا علّة إعرابِ المُعرَب من الفعل المُضارع، ولا علّة المبنيّ منهما، فيما سبق، وذكر هنا علّة بناء الحرف؟

٥٧ وقد علمتَ ممّا سبق أنّ الاسم بالنسبة إلى البناء أربعة أقسام:/ مبنيّ على الفتح أو نائبِه، ومبنيّ على الكسر أو نائبِه، ومبنيّ على الضّمّ أو نائبِه، ومبنيّ على السّكون، وليس ما ينوب عنه ـ [وسكت المصنف عن المبني من ذلك على السكون ـ وأن الفعل بالنسبة إلى البناء قسمان: مبني على الفتح، وليس له ما ينوب عنه]،[١] ومبنيّ على السّكون أو نائبِه.

[أنواع بنائها]:

وأمّا الحرف فقد أشار إليه بقوله: وهِيَ أي: الحروف [بالنِّسبةِ إلَى البِناءِ أربَعةُ أقسامٍ، لانقسام أنواعه إليها كما سيأتي]:[٢] قِسمٌ مَبنِيٌّ علَى السُّكُونِ.

وهُوَ الأصلُ في كلِّ مبنيّ لا خصوصِ الحرف، لأنّ الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، والإعراب ضدُّ البناء، فالمناسب أن يكون البناء بعدم الحركة لتتحقّق المضادّة،[٣] أو لأنّ السكون أخفّ[٤] من الحركة، فهو أليق بالمبنيّ الثّقيل بملازمته حالةً واحدة، فلا يُعدل عنه إلّا

---

(١) من م.

(٢) من م.

(٣) م: «لتحقق المضادة». وفوق «دة» فيها بقلم آخر: «ضدة». وهو خطأ فاحش.

(٤) في الأصل: أولا ليكون أخف.

لسبب، أو لأنّ السّكون عدمُ الحركة ـ والعدم[1] هو الأصل ـ فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع منه، فيُعدلَ[2] إلى الحركة. ومِن ثَمّ قدّمه، نَحوُ «لَمْ» مِنَ الحُرُوفِ الجازِمةِ للمضارع.

وقِسمٌ مَبنِيٌّ علَى الفَتحِ أي: الفتحة. وإنّما بُني على حركة لخوف التقاء السّاكنين، وكانت فتحةً لِلخِفّةِ نَحوُ «لَيتَ» مِنَ الحُرُوفِ النّاسِخةِ.

وقِسمٌ مَبنِيٌّ علَى الكَسرِ أي: الكسرةِ. وإنّما بُني على حركة لِما تقدَّم، وكانت [الحركة][3] كسرةً علَى أصلِ التِقاءِ السّاكِنَينِ، أي: لأنّ الأصل في التّخلُّص مِن [التقاء][3] الساكنين يكون بالكسرة لِما تقدّم، نَحوُ «جَيرِ» بِفَتحِ الجِيمِ وسُكُونِ الياءِ التَّحتِيّةِ وكسر الرّاء، على الأشهر، مِنَ الحُرُوفِ الجَوابِيّةِ أي: الّتي يُجاب بها الكلام كـ «نَعَمْ». واحتملوا ثِقل الكسرة مع الياء لقلّة استعمال هذا اللفظ.[4] وربّما فُتِحتْ للتّخفيف.

وقِسمٌ مَبنِيٌّ على الضَّمِّ [أي: الضمة. وإنما بُني على حركة لِما تقدّم، وكانت ضمةً][3] تَشبِيهًا بالغاياتِ الّتي هي: قَبلُ وبَعدُ وأخواتُهما، في شِدّة الإبهام والاحتياج إلى ما تُضاف إليه، نَحوُ «مُنذُ» [مِنَ الحُرُوفِ][5] الجارّةِ ـ قال في «الغُرّة»: ليس في الحروف ما هو مبنيّ على الضّمّ غيرُ «مُنذُ». انتهى ـ بِخِلافِ «مُنذُ» الرّافِعةِ. فإنّها اسمٌ مبتدأ أو خبر، مبنيّة للشَّبه اللّفظيّ، في نحو: ما لقيتُه منذُ يومانِ.

---

(١) م: والسكون.

(٢) م: فيعدا.

(٣) من م.

(٤) سقطت من م.

(٥) من م. وانظر الشرح والعطار.

فعلى الأوّل يكون التقدير: أمَدُ عدمِ اللّقاء[1] يومانِ، وعلى الثّاني يكون التقدير: بيني وبين لقائه يومانِ. فيكون هذا التركيب كلامًا يتضمن جملتين مستأنفتين: الأُولى مستأنفة استئنافًا نحويًّا، والثانية مستأنفة استئنافًا بيانيًا لأنها جواب سؤال مقدّر ناشئ عن الجملة الأُولى، كأنّك لمّا قلتَ: «ما لقيته» قيل لك على الأوّل: ما أمَدُ ذلك، أي مُدّته؟ فقلتَ: أمدُه أي: مدّته يومان. وعلى الثّاني قيلَ لك: ما بينكَ وبينَ لقائه؟ فقلتَ: بيني وبينَه يومانِ.

وعلى الأوّل اقتصر ابن هشام في «القواعد»، لأنّ الثاني بعيد من جهة اللّفظ والمعنى. أمّا اللفظ فلأنّ فيه جعلَ اللّفظ الواحد بمعنى ظرفين مضافين، ولا نظير له في كلامهم، وأمّا المعنى فلأنّ [المناسب أن يكون][2] السّؤال عن عدم اللّقاء، وأن يكون[3] جوابه كذلك، لا عن اللقاء.[4] [لأنه] لا ينشأ عن «ما لقيته» السؤالُ عن اللقاء، بل عن عدمه.

وقيل: هو ظرف مضاف للجملة بعده، ويومان: فاعل بفعل محذوف أي: انتفى اللّقاء منذ مضَى[5] يومان. فـ «ما» عاملة في «منذ» لِما فيها من معنى النفي. وقيل: يومان: خبر لمبتدأ محذوف، وتلك الجملة صلة للذّال من «مُنذ» لأنّها «ذو» الطائيّة تركّبتْ مع [«مِن»][2]

---

(١) في الأصل و م: «اللقى»، في أكثر المواضع. فالظاهر أن المراد «اللُّقِيّ». غير أن ذكر «لقائه» غير مرة يرجح ما أثبتنا.

(٢) من م.

(٣) في الأصل: اللقى أن يكون.

(٤) في الأصل و م: «اللقى». وما بين معقوفين هو من م.

(٥) في الأصل و م: مضي.

الابتدائيّة. والتّقدير: مِن الزّمان الّذي هو يومان. وقيل: إنّ «منذ» وما بعدها جملة اسميّة في موضع نصب على الحال. والتقدير: ما لقيته في حالة كون عدم لِقائه يومانِ.[1]

والكلامُ على هذه الأقوال الثّلاثة جملةٌ[2] واحدة مُستأنفة، لا جملتين مستأنفتين كما في القولين الأوّلين. وضُعِّف الأوّل من هذه الأقوال الثلاثة بأنّ فيه حذف الفعل من غير احتياج إليه، والثّاني بأن فيه حذف صدر صلةِ غيرِ «أيٍّ» من غير استطالة، ولا دليلَ[3] على أنّ «منذ» مركّبة من «مِن» الابتدائية و«ذو» الطائيّة.

وضُعِّف الثّالث بأنّه يلزم وقوع الجملة الاسمية حالًا من غير رابط. وأمّا الجواب عنه بأنّه يكفي الرّبط من جهة المعنى، وهو موجود، وإن
٥٨ كان من جهة/ اللّفظ مفقودًا،[4] ففيه نظر لأنّ الرّبط اللفظيّ في الجملة الاسميّة الواقعة حالًا لابدّ منه لفظًا أو تقديرًا. وهو إمّا الواو أو الضمير أو هما.

وهذا توضيح لخلاصة الكلام في هذا المقام. وقد علمتَ فيما سبق حِكمة تقديم الفتح على كلّ من الكسر والضّمّ، وتقديم الكسر على الضّمّ.

(١) كذا. والصواب: يومين. م: في حال عدم كون لقيه يومان.

(٢) جملة: حال موطئة من الضمير المستتر في الخبر المحذوف «حاصل» للمبتدأ: الكلام.

(٣) م: ولا دلالة.

(٤) م: مفقود.

[الإعراب والبناء]

ثمّ لمّا فرغ من ذكر المعرَب والمبنيّ شرع يتكلّم على الإعراب والبناء، مقدِّمًا للكلام على البناء لقلّة الكلام على أحكام أنواعه، فقال:

١- [البناء المعنويّ واللفظيّ]:

والبِناءُ، علَى القَولِ [الآخَر][١] بأنَّهُ مَعنَوِيٌّ، وهو ما عليه غيرُ الجمهور من قدماء النّحاة وبعضُ المتأخرين، يقال في تعريفه: إنّه لُزُومُ آخِرِ الكَلِمةِ حالةً واحِدةً لفظًا أو تقديرًا[٢] لِغَيرِ عامِلٍ، أي: عدمُ تغيُّرِ ذلك الآخِر لفظًا أو تقديرًا[٢] بعامل ملفوظ به أو غيره، بألّا يتغيّرَ أصلًا، أو يتغيّرَ لا بسبب عاملٍ، نحوُ «حيثُ» لأنّ آخِرها وإن تغيَّر لكن لا بعامل. على أنّ لك أن تفتح آخِر «حيث» لأنّ الفتح والكسر والضّمّ لغات مختلفة.

زاد بعضهم في التّعريف: «ولا اعتلال»، حتّى لا يَرِدَ لزومُ آخِر المعتلّ كـ «الفتى». ولا حاجة إليه، لأنّ المعتلّ وإن لزم آخِره حالة واحدة [لفظًا لكن لا يلزم آخره حالة واحدة][٣] تقديرًا.

وذلك كَلُزُومِ «كَمْ وقُمْ ولَمْ» لِلسُّكُونِ - وقد علمتَ وجه بناء «كمْ» - ولُزُومِ «أينَ وبانَ[٤] وإنَّ» لِلفَتحِ - وقد علمتَ وجه بناء «أين»، وعلمتَ أيضًا وجه البناء على حركة ووجه كونها فتحةً - ولُزُومِ «هـٰؤُلاءِ

---

(١) من م.

(٢) م: وتقديرًا.

(٣) من م. وفي حاشية الأصل مكانه: «لكن متغيرًا». والعبارة على كل لا وجه لها في العربية، وكذلك ما جاء فيه «لكن» في الفقرة المتقدمة. انظر ص٦٦ و٤٣١ -٤٣٢.

(٤) م: وكان.

وجَيرِ» لِلكَسرِ ـ وإنّما بُنيتْ «هؤلاءِ» لِمشابهتها للحرف في المعنى. وهو الإشارة. وقد علمتَ وجه البناء على حركة ووجه خصوص كونها الكسرةَ ـ ولُزُومِ «حَيثُ ومُنذُ» لِلضَّمِّ. وقد علمتَ[1] وجه بناء «حيث»، [و«منذ» الاسم، وقد] علمتَ وجه بنائهما على حركة ووجه خصوص كونها ضمةً.

والبناء علَى القَولِ بأنَّهُ لَفظِيٌّ، وهو ما عليه الجمهور، يُقال في تعريفه: إنّه ما: شيءٌ جِيءَ بِهِ لفظًا أو تقديرًا، لا لِبَيانِ مُقتَضَى العامِلِ أي: الأمرِ الّذي يطلبه العاملُ ويقتضيه، مِن شَبَهِ الإعرابِ: بيان لـ «ما» أي: المشابَهةِ[2] له في كونه حركةً أو حرفًا أو سكونًا أو حذفًا في الآخِرِ، ولَيسَ أي: ذلك الشَّبه حِكايةً ولا نَقلًا ولا إتباعًا ولا تَخَلُّصًا مِن ساكِنَينِ ولا مناسبةً [ولا وقفًا][3] ولا تخفيفًا.

فالحِكايةُ نَحوُ: مَن زَيدًا؟ بالنَّصبِ ومَن زيدٍ؟ بالجرّ، جوابًا لِمَن قالَ: رأيتُ زيدًا، ومررتُ بزيدٍ. وكذا: زيدٌ؟ بالرفع، لمن قال: جاء زيدٌ، على الرّاجح كما تقدّم. فالمصنّف اقتصر على المتّفق عليه.[4] والنَّقلُ نَحوُ[5]: ﴿فَمَنُ اوتِيَ﴾، بِضَمِّ النُّونِ نَقلًا، أي: بنقل تلك الضّمّة مِنَ الهَمزةِ إلى[6] تلك النّون. والإتباعُ نَحوُ[7]: ﴿الحَمدِ لله﴾، بِكسرِ الدّالِ إتباعًا لِكسرةِ اللّامِ على ما تقدّم.

---

(١) في الأصل: «وعلمت». وما سيرد بين معقوفين هو من م.
(٢) م: المشابه.
(٣) من حاشية م.
(٤) م: على بعض المتفق عليه.
(٥) الآية ٧١ من سورة الإسراء. وفي الأصل: من.
(٦) في الأصل: أي.
(٧) الآية ١ من سورة الفاتحة.

والتّخلُّصُ مِنِ التِقاءِ السّاكِنَينِ نَحوُ[1]: ﴿لِم يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، بكسر النّون.[2] وفيه آنّه عُلِم ممّا سبق أنّ من أسباب البناء على حركة خوفَ التقاء التقاء الساكنين. وهو تصريح بأنّ حركة البناء تكون للتّخلّص من الساكنين.

والمناسَبة نحو: ضربُوا. والتّخفيف نحو: ضربتُ، على ما تقدَّم. والوقف نحو: جاء زيدْ، بالسكون. فليس هذا السكون، ولا شيء من الحركات المذكورة، بناءً.

٢ـ [أنواع البناء]:

ثمّ لمّا ذكر حقيقة البناء، على القول بأنّه معنويّ، وعلى القول بأنّه لفظيّ، مقدِّمًا للأوّل على الثّاني عكْسَ ما يأتي له في الإعراب، أخذ يذكر أنواع البناء، فقال:

وأنواعُ البِناءِ على القولين أربَعةٌ:

ضَمٌّ أي: نوع من اللّزوم أو من شَبه الإعراب مخصوص يُسمّى بالضّمّ. وعلامته على الأوّل الضّمّةُ ملفوظًا بها أو مقدَّرةً وما ناب عنها، وعلى الثاني هو نفس الضّمّة وما ناب عنها. وتقدَّم وجهُ تسمية الضّمّ ضمًّا، لكن إذا كان بمعنى الضّمّة. وأمّا إذا كان بمعنى اللُّزوم فلعلّه باعتبار علامته، ولم ينظروا في وجه التّسمية لِما ناب عن الضّمّة.

وكَسرٌ أي: نوع من اللُّزوم أو من شَبه[3] الإعراب مخصوص،

---

(١) الآية ١ من سورة البينة.

(٢) يعني نون: يكن.

(٣) في الأصل: شِبَهِ.

يُسمّى بالكسر. وعلامته على الأوّل الكسرةُ ملفوظًا بها، وعلى الثّاني هو نفس الكسرة. وتقدَّم التّوقيف(١) فيما ينوب عن الكسرة [في البناء]،(٢) وتقدَّم وجه تسمية الكسر كسرًا، لكن إذا/ كان بمعنى الكسرة. ٥٩ وفيه نظيرُ ما سبق.

وهُما أي: الضّمّ والكسر ثَقِيلانِ، وأثقلُهما الضّمّ كما تقدّم. ولِثِقَلِهِما المعلوم ممّا تقدّم، وثِقَلِ الفِعلِ ممّا يأتي، لَم يَدخُلا فِيهِ أي: الفعلِ، ودَخَلا الإِسمَ والحَرفَ. وقد قدّمنا أنّ ذلك دليل(٣) على أنّ الضّمّة في «ضربُوا» للمناسبة لا للبناء.

وفَتحٌ أي: نوع من أنواع اللُّزوم أو من شَبه الإعراب مخصوص يُسمّى بالفتح. وعلامته على الأوّل الفتحة ملفوظًا بها أو مقدَّرة وما ناب عنها، [وعلى الثاني هو نفس الفتحة وما ناب عنها](٤). وتقدَّم وجه تسمية الفتح فتحًا، لكن إذا كان بمعنى الفتحة. وفيه نظيرُ ما سبق.

وسُكُونٌ أي: نوع من أنواع اللُّزوم أو من شَبه الإعراب مخصوص يُسمّى(٥) بالسّكون. وعلامته على الأوّل قَطعُ الحركة [لفظًا أو تقديرًا وما ناب عنها، وعلى الثاني هو نفس قطع الحركة](٦) وما ناب عنها. وتقدّم وجه تسمية السّكون سكونًا، لكن إذا كان بمعنى عدم الحركة. وفيه نظيرُ ما سبق.

---

(١) التوقيف: التعليم والبيان.
(٢) من م.
(٣) في الأصل: دليلاً.
(٤) من م.
(٥) في الأصل: ويسمى.
(٦) من م بزيادة: على الثاني.

وهُما، [أي: الفتح والسكون][1]، خَفيفانِ، ولِخِفَّتِهِما دَخَلا الكلِمَ[2] الثَّلاثَ. يعني الاِسمَ والفِعلَ والحَرفَ.

فعُلم أنّ هذه الأنواع الأربعة قسمان: قسم مشترك بين الاسم والفعل والحرف، وقسم مختصّ بالاسم والحرف. وإلى ذلك أشار بقوله:

فـحينئذ السُّكُونُ والفَتحُ يَشتَرِكُ فِيهِما الاِسمُ، فيوجدان فيه نَحوُ: «كَمْ» من أسماء الاستفهام و«أينَ» من أسماء الشّرط والاستفهام، والفِعلُ فيوجدان فيه نَحوُ: «قُمْ» فعلُ أمر، و«بانَ» فعلٌ ماضٍ، والحَرفُ فيوجدان فيه نَحوُ: «لَمْ» من الحروف الجازمة و«إنَّ» من الحروف المؤكِّدة.

والكَسرُ والضَّمُّ يَختَصُّ بِهِما الاِسمُ [والحَرفُ]،[3] ولا يَدخُلانِ الفِعلَ لِما تقدّم.[4] مِثالُ دُخُولِ الكَسرِ في الاِسمِ والحَرفِ: أمسِ وجَيرِ ـ وتقدّم الكلام عليهما ـ ومِثالُ دُخولِ الضَّمِّ في الاِسمِ والحَرفِ: «مُنذُ» في لُغةِ مَن رَفَعَ بِها أو جَرَّ. فالرّافِعةُ اسمٌ، والجارّةُ حَرفٌ. وتقدّم الكلام على ذلك مستوفًى.[5]

وكان المناسبَ لِما سيأتي له في الإعراب أن يقول هنا: ولهذه الأنواع الأربعة علاماتٌ أُصول، وعلاماتٌ فُروع.[6]

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: الكلام.

(٣) من م.

(٤) م: كما تقدم.

(٥) في حاشية م أن البناء يكون معنويًا، مع بيان ذلك. انظر ص ٢١٣ - ٢١٥.

(٦) في حاشية م أن المصنف لم يذكر ذلك لأن السكون والكسر ليس لهما نائب في الاسم...

٣- [الإعراب اللفظيّ والمعنويّ]:

ثمّ أشار إلى الكلام على الإعراب بقوله:

والإعرابُ: مصدرُ: أعرَبَ، إذا غَيَّرَ أو حَسَّنَ أو أبانَ. وقد يأتي لازمًا بمعنى: تكلَّمَ بالعربيّة، أو صارت له خيلٌ عِرابٌ، أو أعطى العُربُونَ. وكلّ المعاني التي ذكرتُ للمتعدّي، وكذا اللّازم بالنّسبة لمعناه الأوّل، تناسب المعنى الاصطلاحيّ المقابل للبناء، وهو علَى القَولِ بِأَنَّهُ لَفظِيٌّ، وهو مذهب الجمهور. قال بعضهم: الوجدان يدلّ على أنّه الحقّ، لأنّه إنّما جيء به للتّمييز بين المعاني. والتمييزُ إنّما يكون بما يظهر. انتهى.

يقال في تعريفه: ما أي: شيء جِيءَ بِهِ لفظًا أو تقديرًا آخِرَ الاسمِ الّذي لم يُشبِهِ الحرفَ، أو الفعلِ المضارع الخالي من النّونَينِ، سواء كان ذلك الآخِر حقيقة أو حكمًا، لِبَيَانِ مُقتَضَى العامِلِ أي: ما يقتضيه العامل ويطلبه. وهو الرّفع والنّصب والجرّ والجزم.

ومِن ثَمّ بيّن ذلك بقوله: مِن حَرَكةٍ أو حَرفٍ أو سُكُونٍ أو حَذفٍ. فخرجَ حركةُ الإتباعِ والحكايةِ [والنقل][1] والتّخلّصِ من الساكنين والمناسبةِ والسّكونِ لوقفٍ أو التّخفيف أو الإدغام. فليس [شيء][2] من ذلك إعرابًا، كما أنّه ليس بناء كما تقدّم.

والإعرابُ[3] علَى القَولِ بِأَنَّهُ مَعنَوِيٌّ ـ وهو ما عليه غير الجمهور

---

(١) من م.

(٢) من م.

(٣) الإعراب: مبتدأ خبره جملة: يقال في تعريفه.

من قُدماء النّحاة وبعضُ المتأخّرين، ونسبه بعضهم لأكثرِ أهل العربيّة،[1] وأُيِّد بأنّه يقال «حركاتُ الإعرابِ» ـ فلو كانت الحركات نفس الإعراب لم تصحَّ الإضافة، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ـ وبأنّ الحركات قد تزول بالوقف مع الحكم بالإعراب. ورُدَّ الأوّل[2] بأنّه قول صادر عن غير تأمُّل، إذ الإضافة في ذلك من إضافة الأعمّ إلى الأخصّ، ولا شُبهة في تغايُرهما، ورُدَّ الثّاني بأنّ الحركة في الوقف مُقدَّرة ـ يُقال في تعريفه: تَغييرُ أي: تغيُّرُ[3] آخِرِ الاِسمِ حقيقةً أو حُكمًا، ذاتًا أو صفة، حقيقةً أو اعتبارًا. وقد بيّنّاه في المعرَب.

٤ـ [أسباب بناء الاسم]:

والمراد بالاسم الاسمُ المُتَمَكِّنُ أي: الذي له تمكُّن في باب الاسميّة، بحيث لم يُشبِهِ الحرف شَبَهًا[4] قويًّا بمعنى: ألّا يعارضه ما يَرجِع به إلى الإعراب ممّا هو من خصائص الأسماء./ وممّن ذكر أنّ ٦٠
سبب بناء الاسم مُشابهتُه الحرفَ، لا غيرُ، ابنُ جنّي والزّجّاجيّ. وذكر ابن العطّار[5] أنّه مذهب الحُذّاق من النّحاة. وجرى على ذلك الشّيخ ابن مالك، وجعله في «الخُلاصة» أربعة أشياء:

أحدها: الشَّبه الوضعيّ بأن يكون الاسم مُشبِهًا للحرف في الوضع،

---

(١) م: للأكثر من أهل العربية.

(٢) م: الإعراب.

(٣) م: تغيير.

(٤) في الأصل: حيث لم يشبه الحرف شِبَهًا.

(٥) يقال له أيضًا: أكمل الدين العطار. الهمع ١: ١٦.

بأن يكون على حرف أو حرفين، بحسَب الوضع الأصليّ. ومِن ثمّ أُعرِبَ ما وُضِع من الأسماء على أكثرَ من حرفين، ثمّ دخله الحذف حتّى صار على حرفين، نحو: يد ودم وأب وأخ. ولهذا الشّبه الوضعيّ بُنِيَتِ الضّمائر، على أشهر الأقوال، لأنّ أكثرها على حرف أو حرفين بحسب الضع، وما وضع منها[1] على أكثرَ من ذلك فبطريق الإلحاق.

وقد أنكر الشّيخ أبو حيّان هذا الشّبه، حيث قال: لم أقف على الشّبه الوضعيّ [إلّا لهذا الرجل. يعني ابن مالك. ثم لا يخفى أن محل اعتبار الشّبه الوضعي][2] في غير باب التّسمية، لأنّ من يرى الشّبه الوضعيّ أعربَ الاسم المسمَّى [به]،[2] وإن كان على حرف أو حرفين.

وقد قال س:[3] إذا سمّيتَ بباء «اضرِبْ» قلت: «جاءَ ابٌ»، باجتلاب همزة الوصل وبالإعراب. وكأنّهم نظروا إلى أنّ وضع التّسمية طارئ، فهو ضعيف عن تأثير البناء[4] [أي: وجوبًا. وإلّا فإعراب ما ذكر ليس بواجب، إذ يجوز فيه البناء]. ومِن ثَمَّ جوَّزوا بناء «قَدْ» الاسمية لشَبَهِها بـ «قَدْ» الحرفية، بخلاف ما هو بأصل وضع اللّغة لقوّته،[5] فاندفع ما قيل: هذا من س ينفي[6] الشّبه الوضعيّ.

ثانيها: الشّبه المعنويّ بأن يُؤدَّى[7] بالاسم معنًى من معاني

(١) م: منهما.

(٢) من م.

(٣) م: سيبويه.

(٤) م: «على تأثير البناء». وما بين معقوفين هو منها.

(٥) م: تقوية.

(٦) في الأصل: «بنفي». م: سيبويه بنفي.

(٧) في الأصل: بنوى.

الحُروف، أي: معنًى غير مستقلّ ملحوظًا تبعًا، وإن لم يكن المعنى من معاني الحُروف الموجودة.

فمن ذلك أسماءُ الاستفهام والشّرط،[1] إلّا «أيّ» فإنّها أُعربت لوجود المُعارِض[2] ـ وهو ملازمتها الإضافةَ إلى المفرد ـ وأسماءُ الإشارة، إلّا «ذانِ وتانِ»[3] فإنّهما أُعرِبا لوجود المُعارِض. وهو مجيئهما على صورة المثنّى، وليسا من المثنّى لأنّ مِن شرط ما يثنّى قياسًا مطّردًا، حتّى يقال له: مثنًّى حقيقة، أن يكون معرَبًا يقبل التنكير.[4]

وأيضًا لم يجيئا على قياس المثنّى، إذ قياسه فيهما «ذَيانِ وتَيانِ»، بقلب ألفهما ياء لأن أصل ذا «ذَيَيٌ»،[5] حُذفتْ لامه اعتباطًا وقلبتْ عينه ألفًا، ومثل «ذا»: [تا]،[6] كما يقال في تثنية «الفتى»: فَتَيانِ أو فَتَوانِ،[7] بقلب الألف ياء أو واوًا لأنّها أصلها، لأنّهم فرّقوا بين تثنية المعرَب والمبنيّ. وبهذا يُعلم ردّ اعتراض المصنّف على الجمال بن هشام في قوله في «التوضيح»:[8] وإنما أُعرب «هذانِ وهاتانِ» لضعف الشّبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنّى ـ انتهى ـ بأنّ هذا القول ملفّق من قولين.

---

(١) م: الشروط والاستفهام.

(٢) م: العارض.

(٣) في الأصل: ذانِ وثان.

(٤) م: التكبر.

(٥) في الأصل: «ذي». م: ذتي.

(٦) من م.

(٧) م: وفتوان.

(٨) انظر التصريح ١: ٤٩ ـ ٥٠.

فإنّ مَن قال بأنّهما معرَبانِ قال بتثنيتهما حقيقة، ومن قال بأنّهما مبنيّان قال: جيء بهما على صور المثنّى وليسا مثنَّيينِ حقيقة. فقوله أوّلًا: «وإنّما أعرب هذان وهاتان» يقتضي أنّهما مثنَّيان[1] حقيقةً [كالقول الأول]، وقوله ثانيًا: «لمجيئهما على صورة المثنّى» يقتضي أنهما ليسا بمثنَّيين حقيقةً [كالقول الثاني].[2] وإذا جُمع بين طرفي كلامه أُنتِجَ كونهما معرَبين، مع عدم تثنيتهما. وهذا قول ثالث لم أقف عليه. انتهى.

ثالثها: الشَّبه الاستعماليّ.[3] وهو أن يُستعمل الاسم استعمال الحروف بأن يكون عاملًا غير معمول، أو لا عاملًا[4] ولا معمولًا، لأنّ من الحروف ما ليس عاملًا ولا معمولًا، فيشمل الشَّبهَ الإهماليّ. وللمعنى الأوّل بُنيتْ أسماء الأفعال لأنّها تعمل ولا يَعمل غيرها فيها، على ما قاله الأخفش وجرى عليه الشّيخ ابن مالك، وللمعنى الثّاني بُنيَتِ الأسماء، قبل التّركيب مع العامل، عند الشّيخ ابن مالك.

رابعها: الشَّبه الافتقاريّ. وهو أن يَفتقر الاسم إلى جملة افتقارًا لازمًا. ومِن ثَمَّ بُنيَتِ الظُّروف المضافة لزومًا إلى الجُمل، كـ «إذا وحيث»، وبُنيَتِ الأسماء الموصولة لافتقارها إلى الصّلة، إلّا «أيّ» فإنّها أُعربتْ في غالب أحوالها عند سّ، وفي سائر أحوالها عند غيره،

---

(١) في الأصل: «مبنيان». وما بين معقوفين هو من م.

(٢) تتمة من التصريح، والرد على ابن هشام كله منه.

(٣) م: شبه الاستعمال.

(٤) م: ولا.

لوجود المُعارِض - وهو ملازمتها الإضافةَ إلى المفرد - وإلّا «اللّذانِ واللّتانِ» فإنّهما أُعربا لوجود المُعارِض. وهو مجيئهما على صورة المثنّى، وليسا من المثنّى، لِما علمتَ أنّ من شرط المثنّى الحقيقيّ أن يكون مفرده معرَبًا يقبل التنكير.

٦١ وأيضًا لم يجيئا على قياس/ التثنية، إذ قياس التّثنية فيهما «اللّذَيانِ واللّتَيانِ» بإثبات الياء، كما يقال في تثنية «القاضي»: قاضيانِ. وفيه ما تقدّم في «ذان». على أنّ المصنّف[١] نقل أنّ الشيخ ابن مالك قال في «شرح التّسهيل»: العربُ استغنت بتثنية «اللّذ» بحذف الياء و«اللّت»[٢] كذلك، عن تثنية «الّذي والّتي» بإثبات الياء، لأنّ العرب لم تثنهما.[٣] انتهى.

فإن قيل: هلّا أُعرب «الّذِين» بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا كما فعل بعض العرب، لأنّ الجمع [من خصائص الأسماء. فقد عارض شَبَهَه الحرف ما هو][٤] من خصائص الأسماء، وهو مجيئه على صورة الجمع [أي: لأنه] ليس[٥] من الجمع الحقيقيّ، لأنّه من شُروط الجمع[٦] المذكّر الحقيقيّ أن يكون مفرده معرَبًا يقبل التنكير. و«الّذي» ليس كذلك كما تقدم. وأيضًا هذه مفردة أعمّ منه معنًى، ومِن ثَمّ حُكم

---

(١) انظر التصريح ١: ١٣٢ وشرح التسهيل ١: ١٩١.

(٢) م: اللذان بحذف الياء واللات.

(٣) في الأصل و م والتصريح: لم تثنيهما.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: «وليس». وما بين معقوفين هو من م.

(٦) في الأصل: لأن من شرط الجمع.

عليه بأنّه اسم جمع لا جمع. قلنا:

فرّق الشّيخ ابن مالك بين صورتَي المثنّى والجمع،[1] حيث قال: ولم يُعرِب أكثر العرب «الّذِين» أي:[2] بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكّنة، أي: كما أنّ التّثنية كذلك، لأنّ «الّذِين» مخصوص بأُولي العلم، و«الّذي» عامّ، فلم يجرِ على سَنَن الجموع لفظًا ومعنًى. انتهى.

وفيه أنّ المقتضي للإعراب كونه على صورة الجمع، لا أن يكون جمعًا حقيقيًّا. فكونه على سَنَن الجمع هو المراد. وأجاب بعض الشُّيوخ بأنّه وإن كان المدّعى أنّه على صورة الجمع لكن كونه على صورته مع مخالفته لواحده لا أثر له، لضعف المشابهة [في الصورة مع اختلاف المعنى. انتهى. ومن هذا تعلم أن الشّبه][3] الوضعيّ والاستعماليّ لا مُعارِضَ لهما.

واعتُرِض على حصر سبب البناء في شَبه الحرف، بأنّ النّاس قد ذكروا للبناء أسبابًا غير شَبه الحرف، كالإضافةِ إلى المبنيّ، والوقوعِ موقعَ المبنيّ، [ومشابهة المبنيّ]،[4] والخروجِ عن النّظير.

كذا قال بعضهم، وأشار الشّيخ ابن مالك إلى الجواب،[5] حيث قال في «شرح العُمدة»: جعلُ شَبه الحرف سببًا لبناء الاسم أولى من

---

(١) في الأصل: بين صورة المثنى والجمع.

(٢) سقطت من م. وانظر شرح التسهيل ١: ١٩١.

(٣) من م.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: للجواب.

غيره، لأنّ اعتبارَه يُغني[1] عن اعتبار غيره، واعتبارَ غيره لا يغني عن اعتباره. انتهى.

أي: فسائر الأسباب التي ذكروها للبناء لا تخرج عن هذه [الأنواع الأربعة. وقد قال بعضهم: شَبه الحرف لا ينحصر في هذه][2] الأنواع الأربعة، إذ منها[3] سقوط موجِب الإعراب، ومنها الجمود، ومنها اللُّزوم لموضع واحد.

وأجاب بعضهم بأنّ الشيخ ابن مالك أراد الشَّبه الموجِب للبناء، وهو شَبه الحرف المذكور في هذه الأنواع الأربعة، وما عداه يجوز معه الإعراب. وهذا كلّه على تسليم أنّ عبارته في «الخلاصة» تفيد الحصر في هذه الأنواع الأربعة، بأن تكون الكاف[4] داخلة باعتبار تعدّد مثل هذه الأنواع المذكورة. وإلّا فعبارته ظاهرة في عدم حصر شَبه الحرف في الأنواع المذكورة، إذ في الكاف تنبيه على أنّ ثَمَّ أشياءَ من شَبه الحرف لم يذكرها، إذ لو أراد الحصر لقال: في الشَّبه الوضعيّ الخ.

ومِن ثَمّ قال بعضهم: أشار إلى الشَّبه الإهماليّ الّذي ذكره في «الكافية» بالكاف.[5] وقد علمتَ دخول الشَّبه الإهماليّ في الاستعمالي.[6]

---

(١) في الأصل: مغن.

(٢) من م.

(٣) في الأصل و م: منه.

(٤) يعني قول ابن مالك:

كالشَّبَهِ الوَضعِيِّ، في اسمَي: جِئتَنا والمَعنَوِيُّ، في: مَتَى، وفي: هُنا

(٥) انظر شرح الكافية الشافية ص ٢١٥.

(٦) م: في الاستعمال.

ثمّ إن بعضهم اعترض بأنّه لا يصحّ الحكم[1] على الاسم بالبناء لأجل مشابهته الحرفَ[2] في هذه الأنواع الأربعة، لأنّ الحرف لم يُبنَ لأجل شيء منها، وإنما بُني لِما قدّمه المصنّف. وهو عدم تداول المعاني التركيبيّة عليه[3] بصيغة واحدة، ومن شرط الجامع أن يكون هو سبب الحكم.

وأجيب بأن هذه الأنواع وإن لم تكن أسبابًا لبناء الحرف إلّا أنّه[4] يصحّ الإلحاق بسببها، على طريقة قياس الشَّبه. وهو حمل الفرع على الأصل لضرب من الشَّبه غير العلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل.

وفي البناء بالمشابهة سؤال، هو: إذا أشبَهَ الاسمُ الحرفَ لزم أن يُشبه الحرفُ الاسمَ. فلِمَ[5] أثّرت مشابهة الاسم للحرف حتّى بني ذلك الاسم، ولم تؤثّر مشابهة الحرف للاسم حتّى يُعرَب ذلك الحرف؟ أُجيب بأن الحرف ثبت استغناؤه عن الإعراب. فلو أُعرِب لكان الإعراب فيه ضائعًا، كما تقدّم.

٥- [الإعراب والعامل]:

وعطف على «الاسمِ المتمكّنِ» قولَه: والفِعلِ المُضارِعِ أي: وتغيير[6]

(١) سقطت من م.

(٢) م: للحرف.

(٣) كذا. وانظر عبارة الأزهري عن الحروف ص ٢٣٤.

(٤) هذا التعبير لا وجه له في العربية. ومثله كثير في كلام المتأخرين والمعاصرين. انظر ص ٤٣١، ٤٣٢، و٦٦٦.

(٥) في الأصل: فلو.

(٦) في الأصل: وتغيّر.

آخِرِ الفعل المضارع حقيقةً أو حكمًا، الخالِي عَنِ النُّونَينِ أي: نون الإناث
ونون/ التّوكيد، حالَ كون ذلك التغيير لَفظًا أي: ملفوظًا به، أي: بعلامته ٦٢
الدّالّة عليه، أو تَقدِيرًا أي: مقدَّرًا أو مفروضًا وجودُه، أي: وجود تلك
العلامة الدّالّة عليه. ولا بُدَّ أن يكون ذلك التغيير بسبب عامِلٍ مَلفُوظٍ بِهِ
أي: بذلك العامل، أو مُقَدَّرٍ أي: مفروض وجودُ ذلك العامل.

وقد قدَّمنا تعريف العامل، وهو ما به اصطلاحًا يتقوَّمُ المعنى المقتضي للإعراب. وهو في الاسم تمييزُ الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، لتواردها على صيغة واحدة من صيَغه، وفي الفعل تمييزُ النّهيِ عن كلّ من أمرين، والنّهي عن الجمع بينهما، والنّهيِ عن الأول وإباحة الثاني، لتواردها على صيغة واحدة من صيَغه. وسيأتي في كلام المصنّف قريبًا بيانُ كلّ من الصيغتين، وسنوضّح الكلام على ذلك.

وقد اختلف كلامهم، في توجيه جعل الإعراب في الآخِر، ومنه أنّ هذه المعاني الّتي جيء بالإعراب لأجلها أحوال للذّات، وهي متأخّرة عنها، والمناسب أن يكون الدّالّ على المتأخّر متأخرًا. وهذا ما وعدْناكَ [به].[١]

ثمّ لمّا بيّن حقيقة الإعراب في الاسم والفعل المضارع أخذ يذكر أمثلة يتحقق فيها ذلك الإعراب، ليتّضح كلَّ الاتّضاح، فقال:

مِثالُ تَغيِيرِ آخِرِ[٢] الاِسمِ حقيقة صفة لَفظًا أو تَقدِيرًا حقيقةً أو اعتبارًا[٣] بِعامِلٍ مَلفُوظٍ بِهِ [نَحوُ]:[٤] جاءَ زَيدٌ والفَتَى، ورأيتُ زَيدًا

(١) من م.

(٢) في الأصل: تغيّر آخِرَ.

(٣) سقط «أو اعتبارًا» من م.

(٤) من م.

والفَتَى، ومَرَرتُ بِزَيدٍ والفَتَى. ومِثالُ تَغيِيرِ[1] آخِرِ الفِعلِ المضارعِ الخالي من النونين حقيقة صفة لَفظًا أو تَقدِيرًا حقيقة بِعامِلٍ مَلفُوظٍ بِهِ: لَن يَضرِبَ ولَم يَضرِبْ، ولَن يَخشَى[2] ولَم يَخشَ. ومِثالُ تَغيِيرِ[1] آخِرِ الإسمِ حقيقة صفة لَفظًا أو تَقدِيرًا حقيقةً أو اعتبارًا بِعامِلٍ مُقدَّرٍ جوازًا: «زَيد[3] والفَتَى» في جَوابِ مَن قالَ: مَن قامَ؟ وفي جَوابِ مَن قالَ: مَن رأيتَ؟

فـ «زَيد والفَتَى» في الأوّلِ مَرفُوعانِ على الفاعليّة بِفِعلٍ مَحذُوفٍ، أي: مقدّر جوازًا، تَقدِيرُهُ: قامَ زَيدٌ والفَتَى، لأنّ قوله في السؤال: «من قام»؟ كناية عن: أقامَ زيدٌ أو عمرٌو أو خالدٌ إلى غير ذلك؟[4] فجملة السّؤال في الحقيقة فعليّة، والمناسب أن تكون[5] جملة الجواب كذلك ـ وبهذا يندفع ما قيل: كان المناسب أن يُعرب «زيد» مبتدأً لا فاعلًا، حتّى تكون الجملة اسميّة كجملة السؤال ـ وفي الثّاني مَنصُوبانِ على المفعوليّة بِفِعلٍ مَحذُوفٍ أي: مقدّر جوازًا، تَقدِيرُهُ: رأيتُ زيدًا والفَتَى.

ومِثالُ تَغيِيرِ[6] آخِرِ الفِعلِ المَذكُورِ حقيقة صفة لَفظًا أو تَقدِيرًا حقيقة [أو اعتبارًا][7] بِعامِلٍ مُقدَّرٍ جوازًا: حَتَّى يَقُومَ ويَسعَى زَيدٌ. فـ

---

(١) م: تغيّر.

(٢) سقط «ولن يخشى» من م.

(٣) أهمل إعراب «زيد» ليكون له الرفع والنصب، كما سيذكر بعد. وانظر تفسير «ما أحسن زيد» ص ٢٥٧.

(٤) م: «الخ». وفي الحاشية: إلى غير ذلك.

(٥) في الأصل: فالمناسب أن يكون.

(٦) في الأصل و م: تغيّر.

(٧) تتمة يقتضيها السياق.

«يَقُومَ ويَسعَى» مَنصُوبانِ بِعامِلٍ مُقدَّرٍ. وهُوَ «أن» المَصدَرِيّةُ. وبقيّة الأقسام قدّمنا أمثلتها في الكلام على المُعرَب، فلا عود ولا إعادة.

وقد يكون العامل مقدّرًا وجوبًا نحو[1]: ﴿وإن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾. ولم يتعرّض للعامل المعنويّ. وهو شيئان، على الأصحّ: الابتداء والتجرُّد. وقد يُعتنَى بكلام المصنّف فيُجعل داخلًا فيه، بأن يراد بالمقدّر ما عدا اللّفظي. ولا يضرّ عدم تمثيله له هنا. فقد مثّل به فيما سيأتي، في اجتماع الرّفع والنّصب والجرّ في الاسم، واجتماع الرّفع والنّصب والجزم في الفعل.

٦- [أنواع الإعراب]:

ثمّ لمّا ذكر حقيقة الإعراب والأمثلةَ التي يتحقّق فيها أخذ يُبيّن أنواعه، فقال: **وأنواعُ الإعرابِ أربَعةٌ:**

رَفعٌ أي: نوع مخصوص من التّغيّر، أو ممّا جيء به، لبيان مقتضى العامل يُسمّى بالرّفع، وعلامتُه على الأوّل [الضمة أو ما ناب عنها، ملفوظًا بذلك أو مقدّرًا كما سيأتي في كلامه، وعلى الثاني هو نفس][2] الضّمّة أو ما ناب عنها كذلك.

وسُمّي رفعًا لارتفاع الشّفة السُّفلى عند التّلفُّظ به أو بعلامته. وهذا ظاهر في الضّمّة والواو دُون الألف والنون. وقيل: سُمّي رفعًا لارتفاعه على أخويه لأنّه إعراب العُمدة، ومِن ثَمّ قُدِّم. وهو مشتقّ من

(١) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٢) من م.

«الرّافع»[1] الّذي هو عامله.

ونَصبٌ أي: نوع كذلك يُسمّى بالنّصب، وعلامتُه على الأوّل
٦٣ الفتحةُ أو ما ناب عنها ملفوظًا بذلك/ أو مقدَّرًا، كما سيأتي في كلامه، وعلى الثّاني هو نفس الفتحة أو ما ناب عنها كذلك.

وسُمِّيَ نصبًا لانتصاب الشَّفتَين عند التّلفّظ به أو بعلامته. وهذا ظاهر في الفتحة والألف دُون الكسرة والياء وحذف النون. وهو مشتقّ من «النّاصب»[2] الذي هو عامله. وقدَّمه على ما بعده لأنّ عامله قد يكون فِعلًا، والعمل له بطريق الأصالة.

وخَفضٌ أي: نوع كذلك يُسمّى بالخفض، وعلامته على الأوّل الكسرة أو ما ناب عنها ملفوظًا بذلك أو مقدَّرًا، كما سيأتي في كلامه، وعلى الثّاني هو نفس الكسرة أو ما ناب عنها كذلك.

وسُمِّي خفضًا لانخفاض الشّفة السُّفلى عند التّلفُّظ به أو بعلامته. وهو ظاهر في الكسرة والياء دُون الفتحة. وهو مشتقّ من «الخافض»[3] الّذي هو عامله. وقُدِّم على الجزم لأنّه مُختصّ بالأشرف.

وجَزمٌ أي: نوع كذلك يُسمّى بالجزم، وعلامتُه على الأوّل السكونُ أو ما ناب عنه ملفوظًا بذلك أو مقدَّرًا، وعلى الثّاني هو نفس السكون أو ما ناب عنه كذلك.

وسُمِّي جزمًا لانجزامِ أي: انقطاعِ الحركة أو الحرف المشبِه لها.

---

(١) يعني: من مصدر هذا الرافع، وهو الرفع.

(٢) يعني: من مصدر هذا الناصب، وهو النصب.

(٣) يعني: من مصدر هذا الخافض، وهو الخفض.

وهو مشتقّ من «الجازم»[1] الّذي هو عامله.

ثمّ إنّ هذه الأنواع الأربعة ثلاثة أقسام: قسم مشترَك بين الاسم والفعل فيوجد فيهما، وقسم مختصّ بالاسم فيوجد فيه دون غيره، وقسم مختصّ بالفعل فيوجد فيه دون غيره. وإذا أردتَ معرفة ذلك **فالرَّفعُ والنَّصبُ يَشتَرِكانِ في الأسماءِ والأفعالِ، والخَفضُ يَختَصُّ بالأسماءِ، والجَزمُ يَختَصُّ بالأفعالِ.**

فعُلِم أنّ الأسماء يوجد فيها الرّفع والنّصب والخفض، ولا يوجد فيها الجزم. **مِثالُ ذلك** أي: **دُخُولِ** أي: وجودِ **الرَّفعِ والنَّصبِ والخَفضِ في الأسماءِ،** في صيغة واحدة محتمِلة لها، **نَحوُ قولِك: ما أحسَن زَيد.** فإنّ «زيد» في هذا التّركيب محتمِل للرّفع والنّصب والجرّ.

فلذلك قال: **بِرَفعِ «زَيد» علَى النَّفيِ** أي: بناءً على أن «ما»: نافية، وزيدٌ: فاعل بـ «أحسَنَ» - وهو فعل ماض - أي: لم يوجد من زيد إحسان.

وبِنَصبِهِ أي «زيد» **علَى التَّعجُّبِ** أي: بناءً على أن «ما»: تعجّبيّة، وهي نكرة تامّة أو ناقصة أو اسمٌ موصول مبتدأ، وزيدًا: مفعول بـ «أحسَنَ». وهو فعل ماض أيضًا، وفاعله ضمير يعود على «ما». والجملة على الأوّل خبر «ما»، وعلى الثّاني صفة له، وعلى الثّالث صلة له، والخبر عليهما محذوف وجوبًا.

والتّقدير على الأوّل: شيءٌ أحسنَ زيدًا! وعلى الثّاني: شيءٌ أحسَنَ زيدًا شيءٌ عظيم! وعلى الثّالث: الّذي أحسنَ زيدًا شيءٌ عظيم! وفي هذا الوجه الّذي هو النصب أنّ الرّسم لا يساعد عليه، إلّا إن قلنا

---

(١) يعني: من مصدر هذا الجازم، وهو الجزم.

بأنّ الألف تسقط في الخطّ تبعًا للنُّطق، بناء على أنّه يوقف عليه بالسّكون.

وبِخَفضِهِ أي: «زيد» علَى الإستِفهامِ أي: بناءً على أن «ما»: استفهاميّة مبتدأ، وأحسَنُ: خبره، وزيد: مجرور بإضافة «أحسنُ» إليه لأنّه اسم تفضيل أي: أيُّ شيءٍ في زيدٍ أحسنُ؟

والنُّونُ أي: نون «أحسَن» في الوجهين الأوَّلَينِ ـ وهما رفع «زيد» ونصبه ـ مَفتُوحةٌ أي: محلّ لحركة الفتح لأنّه فعل ماض، وفي الوجه الثَّالِثِ ـ وهو خفض «زيد» ـ مَرفُوعةٌ أي: محلّ لحركة الرّفع لأنه «أفعل» تفضيل. وإنما قلنا: «أي محلّ» لأنّ الّذي يتّصف بكونه مفتوحًا أو مرفوعًا إنّما هو كلمة «أحسَن» بتمامها لا النُّون فقطْ، كما هو ظاهر.

ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الاسم أعرب الاسم، لتُميِّز[1] تلك المعاني، ثمّ حُمل غير هذه الحالة عليها، أي: حُمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس. وهذا هو المشهور، كما تقدّم.

قال الزّجّاجيّ:[2] وهذا قول جميع النّحويِّين إلّا قُطرُبًا.[3] فإنّه عاب عليهم ذلك، وقال: إنّما دخل الإعراب للفرق بين وصل الاسم والوقف عليه. انتهى. وقيل: إنّما أُعرب الاسم ليتميّز الفاعل عن المفعول، لوقوع اللَّبس بينهما في بعض الصُّور الّتي يجوز أن يكون كلٌّ منهما فاعلًا ومفعولًا، نحو: ضَرَبَ زيد عمرو. ثُمّ حُمل غير هذه

---

(١) في الأصل: لتميّز.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠ ـ ٧١. وانظر التبيين عن مذهب النحويين ص ١٥٦ ـ ١٥٩ والأشباه والنظائر ١: ٧٨ ـ ٧٩ ومشكلة العامل النحوي ص ٨٧ ـ ٩٧.

(٣) في الأصل وم: «قطرب». والتصويب من الإيضاح.

الحالة، أي ما يتميّز فيها/ الفاعل عن المفعول نحو: شَرِبَ زيد الماء، ٦٤
على هذه الحالة.

وعُلِم أنّ الأفعال يوجد فيها الرّفع والنّصب والجزم، ولا يوجد فيها الخفض، مِثالُ ذلك[١] أي: دُخُولِ أي: وجودِ الرَّفعِ والنَّصبِ والجَزمِ في الأفعالِ في صيغة واحدة محتمِلة لها نحوُ قولك: لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبِ اللَّبَنَ. فإنّ «تشرب» في هذا التركيب محتمِل للرّفع والنّصب والجزم.

فلذلك قال: بِرَفعِ «تَشرَبُ» علَى الإستِئنافِ أي: بناءً على أنّ الواو للاستئناف، أي: لا تأكلِ السّمكَ، ولكَ شُربُ اللَّبنِ. فقد نهاه عن الأكل وأباحَ له الشرب.

وبِنَصبِهِ أي: «تشربَ» علَى المُصاحَبةِ في النَّهيِ أي: بناءً على أنّ الواو للمصاحبة بمعنى: مَعَ، أي: لا تأكلِ السّمكَ معَ شُربِ اللَّبنِ، أي: مصاحبًا له، أي: لا يكن منك أكلٌ وشربٌ.

والسَّبك في مثل هذا مطَّرد من غير سابك، خلافًا لما يُفهم من كلام المصنّف في «التصريح»، لأنّه إذا نُصب «تشرب» بـ «أن» مضمرة يصير في الظاهر اسمًا معطوفًا على فعل، وهو ممتنع.[٢] وقد نُهي عن الجمع بينهما طِبًّا. ففي «شرح الشّفا» لابن نَفيس: قال أصحاب التّجارب من الهند وغيرهم: إنّ الجمع بين اللَّبن والسّمك يولّد أمراضًا

(١) م: فمثال ذلك.

(٢) كذا. والعطف هو للمصدر المؤول على مصدر منتزع من الجملة قبل، هو فاعل لفعل كون تام. والتقدير: لا يكنْ منك أكلُ السمك وشربُ اللبن. فلا إشكال ولا امتناع.

رديّة مُزمنة سريعًا، مِثل الجُذام والبَرَص والفالج والهَيضة والقُولَنج. ثمّ بيَّن وجه ذلك بما يطول.

وبجَزمِهِ أي: «تشربْ» علَى النَّهي عَنِ الشُّربِ [للَّبن][1] أيضًا، أي: كما وقع النّهي عن أكل السّمك، أي: بناءً على أنّ الواو للعطف، أي: لا تأكلِ السّمكَ ولا تشربِ اللّبنَ. فقد نهاه عن كلّ من الأكل والشرب في كلّ حال، أي: ظاهرًا. فلا يُعترض بأنْ[2] على تقدير جعل الواو للعطف لا يتعيَّن أن يكون النهي عن كلّ منهما في كل حالٌ، بل يجوز أن يكون النّهي عن الجمع بينهما. ويرجّحه أنّه المنهيّ عنه دِيْنًا، كما علمتَ.

فقد قالوا: إذا قلت: «ما جاءني زيد وعمرو»، [يَحتمل أن يكون المراد نفي مجيء كل منهما في كل حال]،[3] ويَحتمل أن يكون المراد نفي اجتماعهما[4] في وقت المجيء. فإذا جيء بـ «لا»، وقلتَ: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو»، كان[5] الكلام نصًّا في المعنى الأول.

وحاصل الجواب أنْ[6] على الجزم يكون[7] النهي عن كلّ واحد منهما في كلّ حال، أي: ظاهرًا. فلا ينافي ذلك احتمالَ النّهي عن الجمع بينهما. وهذه المسألة ألغزَ فيها بعضهم بقوله:

---

(١) من م.
(٢) أي: أنه. واسم «أنْ» ضمير الشأن المحذوف.
(٣) من م عدا «مجيء» فهو زيادة يقتضيها السياق.
(٤) سقط «المراد نفي اجتماعهما» من م.
(٥) في الأصل: وكان.
(٦) أي: أنه. واسم «أنْ» ضمير الشأن المحذوف. وسقط «أنْ» من م.
(٧) م: يكون.

ومـــا حَـــرفٌ يَلِيـــهِ الفِعـــ ـــلُ مَجزُومًـــا ومَرفُوعـــا
ويُنـــصَبُ بَعـــدَه أيـــضًا وكُـــلٌّ جـــاءَ مَـــسمُوعا؟

وقد علمتَ أنّه لفظٌ[1] في هذا التركيب. ولتوارد هذه المعاني على صيغة واحدة من صيغ الفعل؛ أُعرِب لتميّز تلك المعاني، ثمّ حُمل غير هذه الحالة عليها، أي: حمل ما لا التباس فيه على ما فيه التباس. ولهذا قيل لهذا الفعل: «مُضارعٌ»، لمُضارَعته أي: مُشابَهته للاسم في المعنى المذكور، على المشهور.

واعتُرِض بأنّ الفعل الماضي يتوارد عليه معانٍ تركيبيّة بصيغة واحدة، فكان حقّه أن يُعرب، نحو قولك: ما صامَ زيدٌ واعتكفَ. فإن هذا التركيب يَحتمل نفيَ كلّ من الأمرين في كلّ حال، ويَحتمل نفيَ الأوّل مصاحِبًا للثّاني، ويَحتمل نفيَ الأوّل وإثباتَ الثّاني. وأيُّ فرق بين النّفي والنّهي؟

واعتُرِض أيضًا بأنّه حيث كان المعنى المقتضي لإعراب الاسم والمضارع واحدًا، وهو توارد معانٍ تركيبيّة بصيغة واحدة، فلِمَ حكموا بأن الإعراب أصلٌ في الاسم فرعٌ في المضارع؟ وهلّا كان أصلًا فيهما لذلك، كما قال الكوفيّون.

وأُجِيب عن الثّاني بأنّ الاسم أحوَجُ للإعراب [من المضارع، لأنّ تلك المعاني في الاسم لا يميّزها إلّا الإعراب]،[2] إذ ليس لتلك المعاني صيغ تدلّ عليها، لأنّ الرّافع والنّاصب والخافض لِـ «زيد» على

(١) يعني أن الإعراب ملفوظ به.

(٢) من م.

كلّ حال هو لفظُ «أحسَن»، وفي المضارع يميّزها إظهارُ العوامل المقدّرة، كإظهارِ «أن» والخبرِ في النهي عن الأوّل فقط بأن يُقال: ولك[1] أن تشربَ، [وإظهارُ «أن» فقط في النهي عن الجمع، بأن يقال: وأن تشرَبَ]،[2] وإظهارُ «لا» في النهي عن كلّ واحد، بأن يقال: ولا تشربْ. فكان الإعراب في [المضارع فرعًا.

هكذا احتج ابن مالك لأصالة الإعراب في الاسم]،[3] وفرعيّته في المضارع لغيره. وعلى بيان وجه ذلك ازدحام وإطالة كلام.

فمن ذلك قول أبي الحسن ابن خروف: لأنّ أكثر الأسماء معرب والقليل مبنيّ، وأكثر الأفعال مبنيّ والقليل معرب، والكثرة دليل الأصالة ٦٥ والقلّة دليل الفرعيّة. قال الشّيخ أبو حيّان: وليس بذاك الدّليلُ،/ إذ تكثر الفروع وتقلّ الأصول. وفيه أنّ ابن خروف نظر لما هو الأصل.

ومن ذلك قول أبي الحسن ابن عصفور: لأن الأسماء كلّها معربة إلّا ما أشبه منها المبنيّ، والأفعال كلّها مبنية إلّا ما أشبه منها المعرب، والإعراب إنّما دخل الفعلَ من جهة الشّبه لا من جهة أنه فعل. وإلّا لأعربتْ جميع الأفعال. فإذا لم يُشبِهِ المُعرب بقي على أصله من البناء. والاسم إذا لم يُشبِهِ المبنيّ بقي على أصله من الإعراب.

فإن قيل: إذا كان الإعراب في المضارع فرعًا فما بالهم علّلوا بناءه مع نونِ[4] الإناث والتّوكيد، وقد تقرّر أن ما جاء على الأصل لا

(١) م: ولكن.

(٢) من م.

(٣) من م، ومكانها في الأصل: الاسم.

(٤) كذا في الأصل و م. فالنون اسم جنس يصلح للمفرد والمثنى والجمع.

يُعلَّل؟ قلنا: قد أشرنا للجواب عن ذلك فيما سبق، بأنّ الإعراب فيه صار أصلًا، فرُوعي هذا الأصل الطارئ.

ومِثالُ دُخُولِ الرَّفعِ فقطْ، في الأسماءِ والأفعالِ، نَحوُ قولك: «زَيدٌ يَقُومُ» علَى جهة الابتداءِ أي: بـ «زيد»، وعلى جهة الخَبَرِ أي: بجملة «يقوم». فـ «زَيدٌ»: اسمٌ مَرفُوعٌ بالابتداءِ - وهو جعل الشيء أوّلًا [لثانٍ] -[1] وعَلامةُ رَفعِهِ الضَّمّةُ الظاهرة. و«يَقُومُ» مع فاعله المستتر فيه جوازًا: خَبَرُهُ. وهُوَ، أي يقوم: فِعلٌ مُضارعٌ مَرفُوعٌ بالتَّجَرُّدِ - وهو إخلاؤه مِنَ النّاصِبِ والجازمِ - وعَلامةُ رَفعِهِ الضّمّةُ الظّاهرة.

ومِثالُ دخول النَّصبِ فقطْ في الأسماءِ والأفعالِ: إنَّ زَيدًا لَن يَضرِبَ. فـ «زَيدًا» بالنّصب على الحكاية، وفيه أنّ حكاية المفرد بعد غير «مَن» شاذّة، وهو اسمٌ مَنصُوبٌ بـ «إنَّ» علَى أنَّهُ، أي: زيدًا[2] اسمُها، أي: اسم «إنَّ»، وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة. ويَضرِبُ: فِعلٌ مُضارعٌ مَنصُوبٌ بـ «لَن»، وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة.

ومِثالُ اختِصاصِ الاِسمِ بالخَفضِ نَحوُ: بِزَيدٍ مَرَرتُ. فـ «زَيدٍ»: اسمٌ مَخفُوضٌ بالباءِ [الموحّدة]،[3] وعَلامةُ خَفضِهِ الكَسرةُ الظّاهرة.

ومِثالُ اختِصاصِ الفِعلِ بالجَزمِ نَحوُ: لَم يَقُمْ. فـ «يَقُم»: فِعلٌ مُضارعٌ مَجزُومٌ بـ «لَم»، وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ الظّاهر.

وفي كلامه إدخال الباء على المقصور، وهو قليل لكنّه عربيّ

---

(١) من م، وفيها: لثاني.

(٢) في الأصل: زيد.

(٣) من م.

جيّد، والشّائع الكثير دخولها على المقصور عليه. وبقولنا «فقطْ» يُعلم وجه الجمع في التّمثيل بين ما في شرح المصنّف ومتنه. ولا يخفى أنّ ذِكر ما يختصّ الاسم به وهو الخفض، وما يختصّ الفعل به وهو الجزم، لمجرَّد الإيضاح تتميمًا للأقسام. وإلّا فقد عُلِمَ ممّا سبق أوّلَ الكتاب.

وقد سبق الوعد بأنّه سيأتي في كلام المصنّف بيان حكمة اختصاص الاسم بالخفض، واختصاص الفعل بالجزم. وقد أشار إلى ذلك هنا، بقوله: **وإنَّما اختَصَّ الاسمُ بالخَفضِ، والفِعلُ بالجَزمِ، لِلتَّعادُلِ بَينَهُما**، أي: بين الاسم والخفض وبين الفعل والجزم، **لِأَنَّ الاِسمَ خَفِيفٌ والفِعلَ ثَقِيلٌ، والسُّكُونَ** الّذي هو علامة الجزم **أَخَفُّ مِنَ التَّحرِيكِ** الحاصل من الكسرة الّتي هي علامة الخفض.

فأُعطِيَ الخَفِيفُ الذي هو الاسم **الثَّقِيلَ** الّذي هو بالتّحريك[1] الحاصل بالكسرة، **وأُعطِي الثَّقِيلُ** ـ وهو الفعل ـ **الخَفِيفَ** الّذي هو السّكون، **لِتُعادِلَ خِفَّةُ الاِسمِ ثِقَلَ التَّحرِيكِ، ويُعادِلَ ثِقَلُ الفِعلِ خِفَّةَ السُّكونِ**.

وإنَّما قُلنا: **الاِسمُ خَفِيفٌ والفِعلُ ثَقِيلٌ**، لِأنَّ مَدلُولَ الاِسمِ أصالةً بَسِيطٌ ـ وهو الذّات أو المعنى أو اللّفظ ـ ومَدلُولَ الفِعلِ أصالةً مُرَكَّبٌ مِنَ الحَدَثِ والزَّمانِ والنِّسبةِ، على ما تقدّم ـ والمُرَكَّبُ ثَقِيلٌ والبَسِيطُ خَفِيفٌ ـ ولأنّ الاسم يوجد فيه الثلاثيُّ ساكنَ الوسط أصالة، بخلاف الفعل فالثّقل فيه من جهة اللّفظ والمعنى، والخِفّة في الاسم من جهة اللفظ والمعنى.

وفي كلام أبي البقاء: الخفّة والثّقل يُعرفان من طريق المعنى، لا

---

(١) م: التحريك.

من طريق اللّفظ. فالخفيف من اللّفظ ما قلّتْ مدلولاته، والثّقيل ما كثُرتْ. وعلّلَ بعضهم ثِقَل الفعل بافتقاره للفاعل فيثقل، بخلاف الاسم.

قال: فإن قلتَ: فإنّ المبتدأ يحتاج إلى خبر. فليكن[1] كاحتياج الفعل إلى الفاعل. قلنا: تعلُّقُ الفعل بفاعله أشَدُّ من تعلُّق المبتدأ بخبره، لأنّ الفاعلُ مُنَزَّل منزلة الجُزء من الفعل، ولا كذلك الخبر من المبتدأ. وعلّل ذلك بأمور أُخَرَ/ لا نُطيل بها. ٦٦

وفي كلام بعض شرّاح «الجُمَل»: السّؤالُ عن مبادئ اللُّغات يؤدّي إلى التّسلسل. فلا ينبغي أن يُسأل: لأيّ شيء انفردَتِ الأسماء بالجرّ، وانفردَتِ الأفعال بالجزم؟

قلتُ: ويؤيّد ذلك أنّ الخليل لمّا سأله أصحابه: لِمَ رُفِعَ الفاعل ونُصِبَ المفعول؟ وهلّا نُصِبَ الفاعل ورُفِعَ المفعول. قال لهم: أرأيتُم لو كان الأمر إليكم، وفعلتم ذلك، لكان لِقائلٍ أن يقول: لِمَ نُصِبَ الفاعل ورُفِعَ المفعول؟ قالوا: كان سؤاله كسؤالنا. فقال: [قد] أوجَبتُم أنّه[2] لا جواب لسؤالكم، إذ[3] كانت إجابتكم عنه تعود[4] إلى مثل سؤالكم. انتهى.

وأقول: لعلّ الأمر في ذلك على قياس ما قدّمناه، في تعليل الأسماء. فيكون المراد أنه لا يجب السّؤال عن مبادئ اللّغة. وإلّا فقد علّل الخليل رفع الفاعل ونصب المفعول بما يطول.

---

(١) م: فلتكن.

(٢) م: «بأنه». وما بين قوسين هو منها.

(٣) في الأصل و م: إذا.

(٤) م: تعوده.

[علامات الإعراب والبناء]

ثمّ لمّا فرغ من ذِكر أنواع الإعراب، وبيان المشترَك منها والمختصّ، شرع في بيان علامات تلك الأنواع، بناء على القول بأن الإعراب معنويّ كما علمتَ، فقال:

ولِهٰذِهِ الأنواعِ الأربَعةِ - أعنِي [أي]:[1] أقصِد وأُريد بذلك أنواعَ الإعرابِ الّتي هي الرّفع والنّصب والخفض والجزم - عَلاماتٌ، وهي على قسمين: عَلاماتٌ أُصُولٌ وعَلاماتٌ فُرُوعٌ، تُعرَفُ[2] بِها أي: بتلك العلاماتِ تلك الأنواعُ الأربَعةُ، وتتميّزُ بها عَن أنواعِ البناءِ الأربعة الّتي تقدّمتْ في كلامه. وهي الضّمّ والفتح والكسر والسّكون.

ولك أن تقول: تميُّزُ أنواعِ الإعراب عن أنواع البناء حاصلٌ باختلاف التّسمية، فإذا قيل: «مرفوع» مثلًا يُعلم أنه مُعرَب، وإذا قيل: «مضموم» مثلًا[3] يُعلم أنّه مبنيّ. فتميُّز[4] تلك الأنواع لا يتوقّف[5] على تلك العلامات.

على أنّه كيف تتميّز أنواع الإعراب عن أنواع البناء بهذه العلامات، لأنّها كما هي علامات لأنواع الإعراب هي علامات لأنواع البناء أيضًا، بناء على القول بأنّ البناء معنوي؟ فأيُّ تمييز؟

---

(١) من م.

(٢) في الأصل و م: «يعرف». والتصويب من الشرح والعطار ص ٥٧.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: فتمييز.

(٥) في الأصل: لا تتوقف.

على أنّه يلزم على جعلها علاماتٍ لهما عدمُ التمييز بين علامات الإعراب وعلامات البناء، ويلزم على القول بأنّ كلًّا من الإعراب والبناء لفظيّ أن تكون تلك العلامات إعرابًا وبناء، فيلزم اجتماع الإعراب والبناء على ذات واحدة: مثلًا الضّمّة تُسمّى رفعًا وتُسمّى ضمًّا.

ويجاب، عن قولنا «يلزم[1] عدم التمييز بين علامات الإعراب وعلامات البناء» الخ، بأنّه[2] لا محذور في جعل الفتحة والضّمّة والكسرة والسّكون علاماتٍ لأنواع الإعراب ولأنواع البناء، ولا في جعلها إعرابًا وبناء.

ولا يلزم من ذلك عدمُ تميّز[3] علامات الإعراب عن علامات البناء، ولا اجتماعُ الإعراب والبناء على ذات واحدة، لأنّ الضّمّة مثلًا إن جيء بها لعامل فهي إعراب أو علامة عليه، وإن [جيء بها لا لِعامل ولزمت الآخِرَ فهي بناء أو علامة عليه، وإن][4] لم تلزم الآخِرَ فليست إعرابًا ولا بناء ولا علامةً عليهما.

فإذا قيل: «مرفوع وعلامةُ رفعِه، [أو رفعُه]،[5] الضّمّة» يُعلم أنّ الضمّة[6] علامةُ إعراب[7] أو هي نفسُه. وإذا قيل: «مضموم وعلامةُ ضمّه، أو ضمُّه، الضّمّةُ» يُعلم أنّها علامة بناء، أو هي نفسُه.

---

(١) في الأصل و م: ويلزم.
(٢) في الأصل: فإنه.
(٣) م: تمييز.
(٤) من حاشية م.
(٥) من م.
(٦) في الأصل: ضمة.
(٧) في الأصل: علامة الإعراب.

فإن قيل: هلّا فرّقوا بين حركات الإعراب وحركات البناء في التّسمية، كما فرّقوا بين أنواع الإعراب والبناء في ذلك، فسمَّوا[1] أنواع الأول رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا، وسمَّوا[2] أنواع الثاني ضمًّا وفتحًا وكسرًا وسكونًا. فيقولون في حركات الإعراب: «رفعة ونصبة وخفضة وجزمة»،[3] لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختصّ بالمعرَب الّذي هو الرّفع والنّصب والخفض والجزم، ويقولون في حركات البناء: «ضمّة وفتحة وكسرة وسكون[4]»، لمناسبة ذلك للفظ ما هو مختصّ بالمبنيّ الّذي هو الضّمّ والفتح والكسر والسّكون.

أُجيب بأنّهم اكتفَوا في التمييز بالمغايرة في التّسمية بين أنواع الإعراب والبناء، ولم يغايروا بين حركاتِ الإعراب والبناء، بل أطلقوا على حركات الإعراب ضمّةً وفتحةً وكسرةً وسكونًا، للخفّة، لأنّ الضّمّةَ أخفّ من الرّفعة، والفتحةَ أخفّ من النّصبة، والكسرةَ أخفّ من

٦٧ الخفضة، والسّكونَ أخفّ من الجزمة./ واكتفَوا في التمييز بين تلك الحركات بما تقدّم.

(١) في الأصل: وسمُّوا.

(٢) في الأصل: وسمُّوا.

(٣) في الأصل: رفعه ونصبه وخفضه وجزمه.

(٤) زاد هنا في الأصل: أو فتحة.

[العلامات الأصول للإعراب]

وإذا أردتَ معرفة كلّ، من العلامات الأصول والعلاماتِ الفُروعِ، **فالعَلاماتُ الأُصُولُ أربَعةٌ**[1] جاءت **علَى عَدَدِ أنواعِ الإعرابِ الأربَعةِ، كُلُّ عَلامةٍ مِنها** أي: من تلك العلامات **تَختَصُّ بِنَوعٍ** من تلك الأنواع الأربعة.

العلامة الأُولَى من تلك العلامات الأصول **الضَّمّةُ. وهيَ عَلامةٌ لِلرَّفعِ** الّذي هو النّوع الأوّل [عند المصنف][2] من أنواع الإعراب، بها يتحقّق ويوجد، **نَحوُ: جاءَ زَيدٌ**. فـ «زَيدٌ»: فاعِلٌ بـ «جاءَ»، وهُوَ مَرفُوعٌ. وعَلامةُ رَفعِهِ الضّمّةُ [الظاهرة][2].

والعلامة الثّانِيةُ من تلك العلامات **الفَتحةُ. وهِيَ عَلامةٌ للنَّصبِ**، وهو النّوع الثّاني من أنواع الإعراب[3] بها يتحقّق ويوجد، **نَحوُ: رَأَيتُ زَيدًا**. فـ «زَيدًا» بالنّصب على الحكاية، وفيه ما علمتَ: مَفعُولٌ [بِهِ]،[4] وهُوَ مَنصُوبٌ. وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتحةُ الظّاهرة.

والعلامة الثّالِثةُ من تلك العلامات **الكَسرةُ. وهِيَ عَلامةٌ لِلخَفضِ**، وهو النّوع الثّالث من أنواع الإعراب، بها يتحقّق ويُوجد، **نَحوُ: مَرَرتُ بِزَيدٍ**. فـ«زَيدٍ»: مَخفُوضٌ بالباءِ المُوحّدة. وعَلامةُ خَفضِهِ الكَسرةُ الظّاهرة.

---

(١) كذا بالتأنيث، وهو جائز لأن العدد خبر للمعدود. انظر ص ٥٧.

(٢) من م.

(٣) م: «العلامات». وفي الحاشية عن نسخة: الإعراب.

(٤) من الشرح ص ٥٧.

والعلامة الرّابِعةُ من تلك العلامات السُّكُونُ. وهُوَ عَلامةٌ لِلجَزمِ،[1] وهو النّوع الرّابع من أنواع الإعراب، بها يتحقّق ويُوجد، نَحوُ: لَم يَضرِبْ. فـ «يَضرِبْ»: مَجزُومٌ بـ «لَم». وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكُونُ الظّاهر.

فإن قيل: المصنّف بصدد بيان العلامات الأصول، وسيأتي تبيينُ[2] المواضع الّتي تكون فيها علامة. فما وجه ذكر هذه الأمثلة؟ أُجيب بأنّه ذكرها لمجرّد الإيضاح.

فإن قيل: قد ذكرتَ أنّ جعلَ ما ذُكر علاماتٍ إنّما هو على القول بأنّ الإعراب معنويّ، مع أنّا نجد من يعتقد أن الإعراب لفظيّ يُعبِّر بالعلامة، فيقول تارة: يُرفع[3] الاسم مثلًا بكذا. وأُخرى: وعلامة رفعه كذا. أُجيب بأنّ هذه[4] عبارة من يعتقد أن الإعراب معنويّ، ألِفَتْها الألسن فصارت تسبق إليها. فمِن ثَمَّ تداولتْها ألسن المُعربين من القبيلين،[5] لا نرى واحدًا يقول: «مرفوع ورفعُه الضّمّة» مثلًا.

وهذا أولى ممّا أجاب به المصنّف في «التّصريح»، من أنّ «العلامة» في قول من يعتقد أنّ الإعراب لفظيّ: «علامة رفعه ضمّة» مثلًا بمعنى العَلَم، أي: فالضّمّة عَلَمٌ مُسَمّاهُ الرّفع. وكذا الباقي. إذ لا يتأتّى[6] ذلك في العلامات الفروع، إذ لا يقال: إنّ الرّفع يُسمّى

---

(١) في الأصل: الجزم.

(٢) في الأصل: تبين.

(٣) في الأصل: برفع.

(٤) أي: التعبير بالعلامة عن الإعراب.

(٥) أي: جماعتي البصريين والكوفيين. وفي الأصل و م: القبيلتين.

(٦) في الأصل و م: لا يأتي.

بالضّمّة، وبالواو وبالألف وبالنّون، وإنّ كلًّا عَلَمٌ على الرّفع.

ثمّ لمّا بيّن تلك العلاماتِ الأُصولَ شرع في بيان مواضعها الّتي تكون فيها علامة على ما ذكر، فقال: ولَها أي: لتلك العلامات الأُصول مَواضِعُ أحَدَ عَشَرَ موضعًا، تَقَعُ فِيها علامة على ما ذكر.

١ـ [مواضع الضمة]:

إذا أردتَ معرفة تفصيل تلك المواضع فأمّا الضَّمّةُ فتَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ في أربَعةِ مَواضِعَ:

الموضع الأوّلُ من تلك المواضع يكون في الاِسمِ المُفرَدِ أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ. والمراد به هنا ما ليس مثنًّى ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة، وإن دلّ على جمع[1] كقوم ورهط ونساء، وإن كان غير منصرف. وذلك الموضع هو آخِر ذلك الاسم المفرد. ولا شكّ أنّ آخِر [ذلك][2] الشّيء موجود في ذلك الشّيء. فاندفع ما يُقال: يلزم على هذا ظرفيّة الشّيء لنفسه، لأنّ «الأوّل» هو عين الاسم المفرد في الواقع.

وذلك نَحوُ: زيد وأحمد والقاضي وقاضٍ والفتَى وفتًى وغُلامِي، من نحو قولك:[3] جاءَ زَيدٌ وأحمدُ والقاضِي وقاضٍ والفَتَى[4] وفتًى وغُلامِي. [فزيدٌ وأحمد والفتى وفتى ليس مثنّى ولا مجموعًا ولا من

(١) م: جماعة.

(٢) من م.

(٣) في الأصل: نحو قولك من.

(٤) سقط «وفتى من نحو... والفتى» من م.

الأسماء الخمسة، صالحٌ لظهور العلامة].[1]

فـ«زَيْدٌ - [والقاضي وفتى وغلامي] -[2] والفَتَى»: مَرفُوعانِ علَى الفاعِلِيّةِ بـ «جاء» حقيقةً في الأوّل، وحُكمًا فيما بعده. وعَلامةُ رَفعِهِما ضَمّةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِ «زَيد»، مُقَدّرةٌ في آخِرِ «الفَتَى» أي: والقاضي الملفوظِ به، والمحذوفِ من «فَتًى وقاضٍ». وقد أُلغِزَ بهذا[3] فقيل:

مـــا مُعـــرَبٌ إعرابُـــهُ قُدِّرَ في حَـرفٍ ذَهَـبْ؟

وتقديرها في «الفَتَى وفَتًى» للتّعذُّر لذاته، وفي «القاضي وقاضٍ» للثّقل، وللتّعذّر لعارض في «غلامي». فالضمة تكون في الاسم المفرد [علامة][4] للرّفع ظاهرة ومقدّرة [للتعذّر لذاته كما مثّل، أو لعارض كجاء غلامي، أو للثقل كجاء القاضي].[5]

٦٨ وقد اجتمع التقدير/ للتّعذُّرِ [لذاته][5] والثّقلِ في قوله، تعالى[6]: ﴿وجَنَى الجَنّتَينِ دانٍ﴾. فإنّ «جَنَى»: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة للتّعذُّر على الألف المحذوفة[7] لالتقاء الساكنين. ودانٍ: خبره مرفوع. وعلامة رفعه ضمّة مقدّرة للثّقل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين.

والموضع الثّاني من تلك المواضع يكون في جَمعِ التّكسِيرِ أي: التّغيير، أي: ما يصدق عليه هذا اللّفظ. وفيه ما تقدّم. وجمع التّكسير

---

(١) من حاشية م.

(٢) من م وحاشيتها.

(٣) م: في فتى وقاضٍ وقد ألغز في هذا.

(٤) من م.

(٥) من م.

(٦) الآية ٥٤ من سورة الرحمن.

(٧) أي: المحذوفة لفظًا لا رسمًا.

هُوَ ما دلَّ على أكثرَ من اثنين، وتَغَيَّرَ فِيهِ بِناءُ أي: لفظُ واحِدِهِ عن حالته قبل الجمع تحقيقًا أو تقديرًا لغير إعلال، سواء كان منصرفًا أو غير منصرف.

وذلك نَحوُ: الرّجال والأسارَى، من قولك: جاءَ الرِّجالُ والأسارَى. فـ «الرِّجالُ والأسارَى»: مَرفُوعانِ علَى الفاعِلِيّةِ بـ «جاء»، حقيقةً في الأوّل، وحُكمًا في الثّاني. وعَلامةُ رَفعِهِما ضَمّةٌ ظاهِرةٌ في «الرِّجال»، مُقَدَّرةٌ في «الأسارَى» للتّعذُّر لذاته، أو لعارض كـ «جاءَ غِلمانِي». وغير المنصرف نحو: هذه مَساجدُ. فالضّمّة تكون في جمع التّكسير علامة للرّفع ظاهرةً ومقدّرة.

والتّغيُّر الحقيقيّ حصره الشّيخ ابن مالك في ستّة أقسام، فقال:

التّغيُّر إمّا بالزّيادة أي: لِما ليس عِوَضًا، نحو: صِنْوٍ وصِنْوانٍ، لأكثرَ من اثنين. والفرق بين صيغة المثنّى والجمع أن نون الجمع منوّنة، ونون المثنّى غير منوّنة. والصُّنوانُ: النّخلة لها رأسان. أو بالنّقص نحو: تُخَمة[1] وتُخَمٍ. أو بتبديل[2] الشّكل نحو: أَسَدٍ وأُسْدٍ. أو بالزّيادة [وتبديل الشكل نحو: رَجُل ورِجال. وإمّا بالنقص][3] وبتبديل الشّكل كرَسُولٍ ورُسُلٍ. أو بالنّقص وبالزّيادةِ مع تبديل الشّكل[4] نحو: غُلامٍ وغِلمانٍ.

---

(١) في الأصل: تُخْمة.

(٢) في الأصل: أو تبديل.

(٣) من م.

(٤) م: وتبديل الشكل.

والتّغيُّر[1] التّقديريّ نحو: فُلْك ودِلاص وهِجان وكِناز، ممّا جاء للمفرد والجمع بصيغة واحدة، ولا مميِّز، لأنه يقال للواحدة والجمع من السُّفُنِ: فُلْكٌ. فيقال: فُلْكٌ مشحونٌ أي: مملوءٌ، ومشحونةٌ أي: مملوءةٌ، أو مشحوناتٌ أي: مملوءاتٌ. قال تعالى[2]: ﴿في الفُلْكِ المَشحُونِ﴾، وقال[3]: ﴿حَتَّى إذا كُنتُم في الفُلْكِ وجَرَينَ بِهِم بِرِيحٍ﴾.

ويقال للواحد والجمع من الدُّروع دِلاصٌ. فيقال: دِرعٌ دِلاصٌ أي: بَرّاقةٌ،[4] ودُروعٌ دِلاصٌ أي: بَرّاقاتٌ.

ويقال للواحد[5] والجمع من الإبل: هِجانٌ. [فيقال: جملٌ هِجانٌ أي: أبيضُ، وإبلٌ هِجانٌ].[6]

ويقال للواحد والجمع من النُّوق: كِنازٌ. فيقال: ناقةٌ كِنازٌ أي: مكتنزةُ اللحم، ونُوقٌ كِنازٌ.

فيقدَّر حركات الجمع غيرَ حركات المفرد. فالحركات في «فُلْك» مفردًا[7] كحركات: قُفْل، وفيه جمعًا كحركات: بُدْن. والكسرة في نحو «دِلاص» [مفردًا][8] كالكسرة في: كِتاب، وجمعًا كالكسرة في: كِلام.[9]

---

(١) م: والتغيير.

(٢) الآية١٩ من سورة الشعراء.

(٣) الآية ٢٢ من سورة يونس. م: وقال الله تعالى.

(٤) في الأصل وم: براق.

(٥) م: للواحدة.

(٦) من م.

(٧) م: فحركات فلك مفرد.

(٨) من م.

(٩) الكلام: جمع كَلْم. وهو الجرح.

ودعاهم إلى ذلك أي: تقدير التغيير، ولم يجعلوه من المشترك بين المفرد والجمعَ كـ «جُنُب»، حيثُ[1] قالوا: هذا جُنُبٌ وهؤلاء جُنُبٌ، ولم يقدّروا التّغيير في «جُنُب»، أنّهم قالوا في تثنية «فُلْك»: فُلْكانِ، ولم يقولوا: هذان جُنُبانِ، بل قالوا: جُنُبٌ. فلم يقصدوا بذلك ما قصدوا بجُنُب.

فالفارق بين ما يقدَّر تغييره وبين ما لا يُقدَّر تغييره، ممّا لفظه في الإفراد والجمع واحدٌ، وِجدانُ[2] التّثنية وعدمُها، أي: وقد وُجِدَت [التثنية][3] فيما بعد «فُلك»[4] أيضًا. ويُعرَف الجمع من المفرد بالنّعت والضمير.

فإن قيل: هلّا اعتبروا[5] تبدّل الشّكل في: صِنوٍ وصِنوانٍ، وتُخَمةٍ وتُخَمٍ، مع الزّيادة في الأول والنّقص في الثاني تقديرًا؟ أُجيب بأنّهم اعتبروا تبدّل الشّكل تقديرًا حيث لا سبب ظاهر يُحال عليه، وهنا السّبب الظاهر موجود، وهو الزّيادة أو النّقص. فلا حاجة معه إلى تقدير شيء.

وبهذا يسقط قول الشّيخ أبو حيان، اعتراضًا على الشّيخ ابن مالك ما ذكره، يعني ابنَ مالك: لا تحرير فيه لأنّ قوله «بزيادة كصِنْوٍ وصِنْوانٍ وبنقصٍ كتُخَمةٍ وتُخَمٍ» هو في[6] التّحقيق من زيادةٍ وتبدّلِ شكلٍ ونقصٍ

---

(١) م: والجمع حيث.

(٢) في الأصل: وُجدان.

(٣) من م.

(٤) أي: في دلاص وهجان وكناز.

(٥) في الأصل: اعتبر.

(٦) سقطت من م.

[وتبدّل] شكل،[1] لأن الحركاتِ التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد. ففي تقسيمه تداخلٌ. انتهى.

وخرج بقولنا: «غير إعلال» ما تغيَّر لأجله نحو: قاضُونَ والأعلَونَ، من جموع التّصحيح والملحق به، لأن أصلهما «قاضِيُونَ والأعلَيُونَ»، نُقلتْ حركة الياء إلى ما قبلها بعد أن سُلبت حركته طلبًا للتخفيف، في
٦٩ الأوّل،/ وحُذفتْ حركة الياء لثقلها في الثّاني، ثمّ حُذفَتِ الياء فيهما لالتقاء الساكنين.

وبقولنا:[2] «لِما ليس عوضًا» يخرج «الزَّيدُونَ». فإنّ الواو وإن زيدت فيه لكن[3] عوضًا عن الضّمّة، على ما سيأتي تحريره في الكلام على إعراب جمع المذكّر السالم. ويُستثنى من إطلاقه ما أُلحق من هذا الجمع بجمع المذكّر السالم في إعرابه، سواء اطّردتْ صِيغة جمع المذكّر السالم فيه أوْ لا. فالأوّل نحو: «سِنِينَ» وبابِه. والثّاني: أرَضُونَ وأبُونَ وأخُونَ وحَمُونَ وهَنُونَ ويَنُونَ وظُبُونَ.

والموضع الثّالثُ من تلك المواضع يكون في جَمعِ المُؤنَّثِ السّالِمِ أي: ما يصدق عليه هذا اللّفظ، وفيه ما عُلِمَ. وهو كما سيأتي في كلام المصنف أنه ما جُمع بألف وتاء مَزِيدتَينِ، اسمًا كانَ ذلك المؤنّث أو صِفةً، وتكون[4] فيه ظاهرة ومقدّرة. وذلك نَحوُ قوالك:

(١) في الأصل: ونقص بشكل.

(٢) كذا. والصواب: «وبقوله» أي: قول ابن مالك. انظر ذلك ص ٢٧٣.

(٣) كذا. والعبارة لا وجه لها في العربية. انظر ص٦٦٦ و٤٣١-٤٣٢.

(٤) أي: الضمة.

جاءتِ الهِنداتُ المُسلِماتُ، وجاءتِ العاديات ضَبحًا.[1] [فالضمة تكون في جمع المؤنث علامة للرفع ظاهرة ومقدَّرة].

ثمّ شرع في بيان ما يُجمع هذا الجمعَ، [أي: بالألف والتاء][2] قياسًا مطردًا، [وما يُقتصر فيه على السماع. وقبل ذلك تعلم أنّ الذي يُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطَّردًا][2] خمسة أنواع:

الأوّل: ما فيه تاء التأنيث، عَلَمًا كان كفاطمةَ وطلحةَ، أو اسم جنس كبنت، وذات بمعنى: صاحبة، [وذات الموصولة التي بمعنى التي بناء على القول بإعرابها إعرابَ ذات بمعنى صاحبة][2] وجَمعُهما:[3] ذَواتٌ.

الثّاني: عَلَمُ المؤنّث سواء كان فيه التاء كما تقدَّم، أوْ لا كهِندٍ لعاقل، أو لغيره كعَفْراء عَلَمًا[4] على دابّة لونها أعفَرُ.

الثّالث: صفة المذكَّر الّذي لا يَعقل، مثل: راسياتٌ ومعدوداتٌ.

الرّابع: مُصغَّر المذكَّر الّذي لا يَعقل، كدُرَيهِمات.

الخامس: اسم الجنس المؤنّث بالألف، اسمًا كان كصَحراءَ، أو صفة كحُبلَى، غير فَعْلَى فَعْلانَ وفَعْلاء[5] أفعَلَ.

وما عدا ذلك مقصور[6] على السّماع لا يقاس على شيء منه. وحَ

(١) المقدرة هي لعارض في: العاديات، إذ سكنت التاء وأبدلت ضادًا وأدغمت في الضاد الثانية.

(٢) من م.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: وجمعها.

(٤) في الأصل: علم.

(٥) في الأصل و م: فعلانة وفعلى.

(٦) م: مقصورًا.

يكون منه: بناتُ أوبرَ وبناتُ عِرسٍ. فقد ذكر المصنّف في «التّصريح» أنّ الأوّل جَمعُ ابنِ أوبرَ، والثّاني جَمعُ ابنِ عرسٍ. قال: ولا يُقال: بنو أوبرَ،[1] ولا بنو عِرسٍ، لأنّه لا يَعقل.

والمصنّف ذكر ما لا يشمل هذه الأنواع الخمسة، فقال: **فإن كانَ ذلك المُؤنّثُ اسمًا عَلَمًا** أي: لمؤنّث **فإنَّهُ يُجمَعُ هـٰذا الجَمعَ**، أي: بالألف والتّاء **بِلا شَرطٍ** أي: سواء كان فيه التاء أوْ لا، سواء كان لعاقل أوْ لا، نحو: فاطِماتٌ[2] وهِنداتٌ وسَعدَياتٌ وعَفراواتٌ. واشترط ابن أبي الرّبيع أن يكون لعاقل. وعليه فلا يقال: عفراواتٌ. قال الشّيخ أبو حيّان: ولا أعلم أحدًا ذكر هذا الشرط غيره. انتهى.

ويُستثنى من هذا النّوع ما بُني من أعلام المؤنث، نحو: حَذامِ أو وَبارِ، لأنّ الجمع مناقِض للبناء. وعلى من أعربَ ذلك إعرابَ ما لا ينصرف يجمعان[3] هذا الجمعَ، فيقال: حَذاماتٌ ووَباراتٌ. ويُستثنى نحو: شاة وشَفَة وأَمَة، أعلامًا للمؤنّث، فلا يُجمع هذا الجمعَ لأنّه استُغني بجمعه تكسيرًا عن جمعه هذا الجمعَ.

وإن كانَ ذلك المؤنّث صِفةً لمن يَعقل أو لغيره، **ولَهُ** أي: لذلك المؤنّث الواقع صفةً **مُذَكَّرٌ، فشَرطُهُ** أي: شرط جمع ذلك المؤنّث هذا الجمعَ **أن يَكُونَ مُذَكَّرُهُ قَد جُمِعَ** جمعَ مذكّرٍ سالمٍ، أي: **بِواوٍ ونُونٍ** في حالة الرفع أي: قياسًا مُطّردًا، كما هو المتبادِر، ويجوز الأخذ بالإطلاق

---

(١) م: جمع بنو أوبر.

(٢) م: كفاطمات.

(٣) في الأصل و م: يجمعا.

كَـ «مُسلِماتٌ»[١] وأُخرَياتٌ، جمع مُسلِمة وأُخرى. فإنّ مذكّر هذه الصّفة في الأول: مُسلِمٌ، وفي الثّاني: آخَرُ. وقد جُمع بواو ونون فقيل فيه: مُسلِمُونَ وآخَرُونَ.

وإن لم يُجمع مذكّره بذلك فلا يُجمع هذا الجمعَ، نحو: سَكرَى صفة لامرأة، وحَمراءُ كذلك، لأنّ مذكّرهما ـ وهو سَكرانُ وأحمرُ ـ لم يجمع بواو ونون كما سيأتي. فلا يقال: سَكرَياتٌ[٢] ولا حَمراواتٌ. فإن جُعِلا عَلَمًا لمؤنّث جُمعا هذا الجمعَ.

وإن لَم يَكُن لَهُ، أي: لذلك المؤنّث الواقع صفةً، **مُذَكَّرٌ أصلًا فَشَرطُهُ**، أي: شرط جمع ذلك المؤنّث الواقع صفةً هذا الجمعَ، **ألّا يَكُونَ**[٣] **مُؤَنَّثُهُ** أي: لا يكونَ ذلك المؤنّث **مُجَرَّدًا مِنَ التّاءِ كَـ «حائضٌ»**، صفة لامرأة بمعنى: متأهّلة للحَيض، أي: بلغتْ سِنَّه. فإن أُريد بها من طرأ لها الحَيض لحقتْها التّاء، فيقال: حائضةٌ. وحينئذ[٤] يجمع هذا الجمعَ.

وكلامه يُفِيد/ أنّ نحو: عَجزاءَ لكبيرة العَجُز، وعَذراءَ[٥] لمن لم ٧٠
تَزَل عُذرتُها أي: بِكارتُها، لا يُجمع هذا الجمعَ لأنّه لا مذكّر لذلك [والمؤنث مجرد من التاء]،[٦] إذ لم يُسمع: رجلٌ أعجَزُ، لكبير

---

(١) في الشرح والعطار ص ٥٨: كمسلمون.

(٢) في الأصل: سَكرانات.

(٣) انظر العطار ص ٥٩.

(٤) م: فحينئذ.

(٥) في الأصل: وعذر.

(٦) من م.

العَجِيزة، والرّجل لا عُذْرة[1] له حتّى يقال له: أعذَرُ.[2]

وهو خلاف ما ذهب إليه الشّيخ[3] ابن مالك، حيث قال: يقال: عَجزاواتٌ وعَذراواتٌ، لأنّه إنّما امتنع هذا الجمع في «سَكَرى وحمراء» لمنع مذكّرهما من الواو والنون. وذلك مفقود فيما ذُكر لأنّه لا مذكّر لهما أصلًا. وقد سُمع[4] في «خَيفاء» وهي الناقة التي [قد][5] خَيِفَتْ أي: اتّسع جلد ضَرعها. وهي نَظير: عَجزاء، لأنّه لا مذكّر لها.[6] انتهى بالمعنى.

وخالفه الشّيخ أبو حيّان وقال: الّذي[7] ينبغي أن يَجري فَعلاءُ من هذا النوع، أي: الّذي لا «أفعَل» له، مَجرى ما له «أفعَل» ولا يُجمع هذا الجمعَ، كما أجرَوا «أفعَل» الّذي لا «فَعلاء» له[8] نحوُ: أكمَر: لعظيم الكَمَرة مُجرى «أفعَل» الّذي له «فَعلاء» نحو: أحمر، في منع جمعه بالواو والنُّون. فكما امتنع [أفعَل][5] الّذي لا «فَعلاء» له من الجمع بالواو والنون، فكذلك[9] يمتنع مقابِلُه من المؤنّث. وهو

---

(١) في الأصل: لا عَذرة.

(٢) في حاشية م لحقٌ مبتور.

(٣) سقطت من م.

(٤) أي: خيفاوات. انظر شرح التسهيل ١: ١١٣.

(٥) من م.

(٦) كذا، والمذكر أخيف مشهور.

(٧) خبر هذا المبتدأ هو المصدر المؤول من «أن يجري فعلاء». وانظر التذييل والتكميل ٢: ٩٦ - ٩٧.

(٨) سقط «أفعل ولا يجمع... له» من م.

(٩) هذا توكيد لفظي بالمرادف لقوله قبل: فكما. وهو صحيح لا بأس به. ونحو من ذلك ما يقال في كلام المعاصرين: كلما كان... كلما...

«فَعلاء» الّذي لا «أفعَل» له من الجمع بالألف والتاء. وأما جمعهم «خَيفاء» فشاذّ. انتهى بالمعنى.

فعُلِم من كلامه أنّ كل ما فيه تاء التّأنيث [وإن لم يقصد بها التأنيث]،[1] من الأعلام المؤنّثة، وما فيه تاء التّأنيث من الصّفات، يُجمع هذا الجمعَ. فمن الصّفات: علّامةٌ ونسّابةٌ وبِنتٌ وأُختٌ، فيقال: علّاماتٌ ونسّاباتٌ وبناتٌ وأخواتٌ.

وأنّه يخرج من كلامه[2] عَلَمُ المذكّر الذي فيه تاء التّأنيث نحو: طلحة، وصفةُ المذكّر الذي لا يَعقل نحو[3]: ﴿أيّامًا مَعدُوداتٍ﴾، وجبالٌ راسياتٌ. وذكر الشّيخ أبو حيّان أن ابن عُصفور لم يذكر في كتبه أن صفة ما لا يَعقل يجمع بالألف والتّاء.

وأنّه يخرج مصغّرُ ما لا يَعقل نحو: دُرَيهِمات، واسمُ الجنس المؤنّث بالألف نحو: صَحراوات وحُبلَيات، بقلب الألف[4] واوًا في الأول وياء في الثّاني، مع أنّ كلّ ذلك يُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا، على ما علمتَ.

فعُلِم أنّ ما عدا الأنواعَ الخمسة الّتي ذكرناها لا تُجمع [هذا الجمعَ][5] قياسًا مُطّردًا، وإن سُمع [شيء][6] منه حُفِظَ ولا يقاس

---

(١) من حاشية م.

(٢) م: فإنه يخرج عن كلامه.

(٣) الآية ١٨٤ من سورة البقرة. وفي م ما هو من الآية ٢٠٣ منها.

(٤) يعني ألف التأنيث، وهي في الأول مبدلة همزة.

(٥) تتمة يقتضيها السياق.

(٦) من م.

عليه. فمن ذلك: سَماوات وأرْضات وحَمّامات وسُرادِقات وإصطبلات وجُوالِقات وفِرسِنات.[1]

لكن في كلام سيبويه أن ما لم يُجمع تكسيرًا، من اسم الجنس الّذي لم يؤنّث بالألف ولا بالتاء ولم يصغَّر، يكون جمعه هذا الجمعَ أي: بالألف والتاء، قياسًا مُطَّردًا، حيث قال: لا يقال: جُوالِقاتٌ ولا فِرسِناتٌ،[2] لأنّهما كسِّرا على جَوالِيق وفَراسِن.[3] ويقال: حَمّاماتٌ وسُرادِقاتٌ، لأنّهما لم يُكسَّرا.[4]

فقد جعل علّة جواز جمع «حمّام وسُرادِق» هذا الجمعَ كونَهما لم يكسَّرا، وجعل علّة منع جمعِ «جُوالِق وفِرسِن»[5] كونَهما كُسِّرا. وحينئذ يضاف هذا النّوع[6] للأنواع الخمسة.

فعُلِم أنّ جمعَ المؤنّث السّالمَ ما تحقّقت جمعيّتُه بزيادة ألفٍ وتاءٍ قياسًا مُطّردًا، وما عدا ذلك من الملحَق به، ومنه: أُولات. وكذا ما سُمّي به من هذا الجمع، نحو: عَرَفات. وإنّما كان «أُولات وعَرَفات» من الملحَقات لأنّ الأول اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل من معناه وهو: ذات. والثّاني لا مفرد له بالكلّيّة.

---

(١) في الأصل: «فراسات». م: فراسنات.

(٢) في الأصل و م: «فراسنات». و انظر الكتاب ٢: ١٩٨ و التذييل والتكميل ٢: ١٠١.

(٣) في الأصل: فراسين.

(٤) في الأصل: لم يكسّرا.

(٥) م: وفراسن.

(٦) يعني نحو: حمام وسرادق.

وقد جرَوا على الغالب في تسميتهم هذا الجمعَ بجمع المؤنّث السّالم، لأنّه كما عَلِمتَ لا يختصّ بالمؤنّث بدليل: دُريهِمات ومَعدودات وراسِيات، ولا يختصّ بالسّالم بدليل: صَحراوات وحُبلَيات. ومثّل المصنّف في «شرح الآجُرّوميّة» للأول [منه][1] بـ «إصطَبلات».

وقد يقال: لمّا كان ما لا يَعقل في حكم المؤنّث سمَّوه مؤنّثًا. ويجوز أن يكون مَن سمّى هذه التّسمية لا يرى جمع نحو: صَحراء وحُبلَى، هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا. ورُبّما يؤيّده ما تقدّم أن ابن عُصفور سكتَ عن ذلك في كتبه، إذ لو كان ذلك مذكورًا في كلام القوم لم يَسَعه السكوتُ عنه في سائر كتبه. و«إصطَبلات» علمتَ أنّه غير مقيس، على ما فيه.

وأما «سَجَداتٌ» ففي حواشي «المغني» للشُّمُنّيّ نقلًا عن الجارْبُرديّ[2] لكن بصيغة التّبرّي:[3] أنّه ليس من جمع التّكسير بل من
٧١ جمع التّصحيح، حيث قال: كلُّ ما جُمِعَ بألف وتاء فهو جمع/ تصحيحٍ لا تكسيرٍ، وإن تحرّك ثانيه حالةَ الجمع بعد سكونه حالةَ الإفراد، كـ «دعْد ودَعَدات، وتَمْر وتَمَرات، وقطْرة وقَطَرات»، لأنّ التّغيير إنما عرض له بعد مجيء الألف والتّاء.

وفي كلام بعض المَشايخ أنّ جمع المؤنّث السّالمَ صار عَلَمًا بالغَلَبة على جمع تحقّقتْ جمعيّته بألف وتاء، أي: ولو غيرَ قياسيّ.[4]

---

(١) من م.

(٢) هو فخر الدين أحمد بن الحسن، فقيه شافعي ونحوي، توفي سنة ٧٤٦. طبقات الشافعية ٥: ١٦٩.

(٣) التبري: التبرؤ من تبعة القول.

(٤) في الأصل: غير قياس.

فيدخل فيه ما جُمع هذا الجمعَ من غير الأنواع المتقدّمة، وما مفرده مذكّر وغير سالم. ويخرج عنه ما ليس بجمع كـ «أُولات» وما جُعل عَلَمًا كـ «أذرِعات وعَرَفات». فإنّهما من الملحَقات. وسيأتي مُحترَز الزّيادة في الألف والتاء في نصب هذا الجمع بالكسرة.

والموضع الرّابعُ من تلك المواضع يكون في الفِعلِ المُضارِعِ المُعرَبِ، أي: ما يصدق عليه هذا اللّفظ، [والمراد][1] المُجرَّد من نونَي الإناث والتّوكيد، [أي]:[1] الذي لم يتّصل به ألف اثنين ولا واو جماعة لفظًا أو تقديرًا ولا ياء مُخاطَبة،[2] بقرينة تمثيله بقوله: نَحوُ: يَضرِبُ ويَخشَى. فـ «يَضرِبُ ويَخشَى»: مَرفُوعانِ بتجرّدهما من النّاصب والجازم. وعَلامةُ رَفعِهِما ضَمّةٌ ظاهِرةٌ في «يَضرِبُ»، مُقَدَّرةٌ في «يَخشَى»، منع من ظهورها التّعذّر لذاته،[3] أو لعارض نحو: يَضرِب بَكرٌ.

٢- [مواضع الفتحة]:

وأمّا الفَتحةُ [أي]:[4] التي هي العلامة[5] الثّانية، من تلك العلامات الأُصول، فتَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ:

الموضع الأوّلُ من تلك المواضع الثّلاثة يتحقّق في الاِسمِ المُفرَدِ أي: ما يصدق عليه هذا اللّفظ، وإن كان غير منصرف. وقد علمتَ

(١) من م.
(٢) في الأصل: المخاطبة.
(٣) م: التعذر له لذاته.
(٤) من م.
(٥) في الأصل: علامة.

حقيقة المفرد. وفي هذا التركيب نظيرُ ما مرَّ. وذلك الاسم المفرد نَحوُ «زيدًا [والقاضيَ وقاضيًا وأحمدَ][1] والفَتَى وفتًى وغُلامِي» من قولك: رأيتُ زَيدًا [والقاضيَ وقاضيًا وأحمدَ][2] والفَتَى وفتًى وغُلامِي.

فـ «زَيدًا والفَتَى»: مَنصُوبانِ على المفعوليّة بـ «رأيتُ»، حقيقةً في الأوّل وحُكمًا فيما بعده. وعَلامةُ نَصبِهِما فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِ «زَيدًا»[3] [والقاضيَ وقاضيًا وأحمدَ]» مُقدَّرةٌ في آخِرِ «الفَتَى» [الملفوظ به والمحذوف في: فتًى][4] للتّعذُّر لذاته، أو لعارض في نحو[5]: ﴿وتَرَى النّاس سُكارَى﴾، [ورأيتُ غلامِي].[6] فالفتحة تكون علامة للنّصب في الاسم المفرد ظاهرةً ومقدّرة.

والموضع الثّانِي من تلك المواضع الثّلاثة يكون في جَمعِ التّكسِيرِ أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ. وقد علمتَ حقيقة جمع التّكسير. والمراد غير ما أُلحق منه بجمع التّصحيح، وقد علمتَه، ولو كان غير منصرف نَحوُ: الرِّجالَ والأسارَى والمَساجدَ وغِلمانِي، من قولك: رأيتُ الرِّجالَ والأسارَى والمَساجدَ وغِلمانِي.

فـ «الرِّجال والأسارَى»: مَنصُوبانِ على المفعوليّة. [وعَلامةُ نَصبِهِما] فَتحةٌ[7] ظاهِرةٌ في آخِرِ «الرِّجال» أي: والمساجد، مُقَدَّرةٌ في آخِرِ

---

(1) من م.
(2) من م. وفيها: «وقاضي»، صوبناه بالنصب كما سيلي بعد.
(3) في الأصل: «زيد». وما بين معقوفين هو من م.
(4) من م.
(5) الآية ٢ من سورة الحج.
(6) من م.
(7) في الأصل: على المفعولية بفتحة.

«الأسارَى» للتّعذُّر لذاته، وفي آخِر «غِلماني» لعارض. فالفتحة تكون علامة للنّصب في جمع التكسير ظاهرة ومقدّرة.

والموضع الثّالِثُ، وبه تتمّ تلك المواضع الثّلاثة، يكون في الفِعلِ المُضارِعِ المُعرَبِ أي: الخالي من نُونَي الإناث والتّوكيد، الّذي لم تّصل[1] به ألف اثنين أو واو جماعة لفظًا أو تقديرًا أو ياء مخاطبة، بقرينة قوله: نَحوُ: لَن يَضرِبَ زيدٌ ولَن يَخشَى.

ف «يَضرِبَ ويَخشَى» مَنصُوبانِ بـ «لن». وعَلامةُ نَصبِهِما فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِ «يَضرِبَ»، مُقَدَّرةٌ للتّعذُّر لذاته في آخِرِ «يَخشَى»،[2] أو لعارض نحو: لن يَضرِب بَكرٌ. فالفتحة تكون علامة للنّصب في الفعل المضارع ظاهرة ومقدّرة.

٣- [مواضع الكسرة]:

وأمّا الكَسرةُ الّتي هي العلامة الثّالثةُ، من تلك العلامات الأُصول، فتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ أيضًا، تَقَعُ فِيها علامة على ما ذُكر.

الموضع الأوّلُ من تلك المواضع الثّلاثة يكون في الاِسمِ المُفرَدِ المُنصرِفِ. وقد علمتَ حقيقة المفرد. وأمّا المنصرف فستعلم أنّه ما سَلِمَ من شَبَه الفعل. وذلك نَحوُ «زيدٍ والفتَى وفتًى والقاضِي وقاضٍ وغُلامِي» من قولك: مَرَرتُ بِزَيدٍ والفَتَى وفتًى والقاضِي وقاضٍ وغُلامِي.

فـ «زَيدٍ والفَتَى»: مَخفُوضانِ. وعَلامةُ خَفضِهِما كَسرةٌ ظاهِرةٌ في

(١) في الأصل: لم يتصل.

(٢) الحق هنا في حاشية م: لذاته.

آخِرِ «زَيدٍ»، مُقَدَّرةٌ في آخِرِ «الفَتَى» والقاضِي/ الملفوظ به، والمحذوف ٧٢
في «فَتًى وقاضٍ»[1] للتّعذُّر لذاته أو للثّقل، أو للتّعذُّر لعارض في نحو: غُلامِي. فالكسرة[2] تكون علامة للخفض في الاسم المفرد المنصرف ظاهرة ومقدّرة.

والموضع الثّاني من تلك المواضع الثّلاثة يكون في جَمعِ التَّكسِيرِ المُنصَرِفِ غير الملحق بجمع التّصحيح، نَحوُ: من الرّجالِ والأسارَى وغِلمانِي، ونحو قوله تعالى[3]: ﴿يَعُوذُونَ بِرِجالٍ﴾، ونحو قولك:[4] يَرفُقُونَ بالأسارَى، ونحو قولك: مررتُ بغِلمانِي.

فـ «الرِّجال[5] والأسارَى»: مَخفُوضانِ بالباءِ الموحّدة.[6] وعَلامةُ خَفضِهِما كَسرةٌ ظاهرةٌ في آخِرِ «الرِّجالِ»، مقَدَّرةٌ في آخِرِ «الأسارَى» للتّعذُّر لذاته، وفي آخِرِ «غلمانِي» لعارض. فالكسرة تكون علامة للخفض في جمع التّكسير المنصرف ظاهرة ومقدّرة.

والموضع الثّالِثُ، وبه تتمّ تلك المواضع الثّلاثة، يكون في جَمعِ المُؤنَّثِ السّالمِ حالةَ كونه باقِيًا على جَمعِيّتِهِ. وقد علمتَ حقيقة جمع المؤنّث السّالم.

ولمّا كان كلّ من الاسم المفرد وجمع التّكسير يكون منصرفًا

(١) في الأصل: في الياء وقاض.
(٢) في الأصل: والكسرة.
(٣) الآية ٦ من سورة الجن. م: وغلماني من قوله تعالى.
(٤) سقط «نحو قولك» من م. وكذلك «نحو» بعد.
(٥) كذا في الأصل و م، والصواب «فرجال»، كما في الشرح.
(٦) أي: المنقوطة بواحدة من تحت.

تارة، وغير مُنصرفٍ أُخرى، قيّدهما هنا بالمنصرف. ولمّا كان جمعُ المؤنّثِ السّالمُ لا يتّصف بالصّرف ولا عدمه، لأنّ تنوينه للمقابلة كما تقدَّم، أطلقه. وبه يُعلم[1] ما في قول المصنّف في «شرح الآجُرُّوميّة»: ولا يكون إلّا منصرفًا الخ.

[وذلك نَحوُ: هِنداتٍ ومُسلِماتٍ ومسلماتِي والعادِيات][2] من قولك: مَرَرتُ بِهِنداتٍ مُسلِماتٍ ومُسلماتِي، [وقوله تعالى]:[3] ﴿والعادِيات ضَبحًا﴾ بالإدغام:

فـ «هِنداتٍ ومُسلِماتٍ»:[4] مَخفُوضانِ بالباءِ الموحّدة. وعَلامةُ خَفضِهِما كَسرةٌ ظاهِرةٌ فِيهِما، ومقدّرة للتعذر لا لذاته في نحو: مُسلماتِي، و[لعارض في]:[5] والعاديات ضَّبحًا، بالإدغام.

فإن[6] لم يبق على جمعيّته بأن زالَ مَعنَى الجَمعِيّةِ مِنهُ،[7] بأن جُعِلَ عَلَمًا كـ «عَرَفات» ـ فإنّه علمٌ[8] لموضع الوقوف. واستدلّ س[9] على علميّته بقولهم: «هذه عَرَفاتٌ مُبارَكًا فيها»، على الحال، لأنّه لو

(١) م: تعلم.

(٢) من م عدا «والعاديات» سقطت منها ومن الأصل.

(٣) الآية ١ من سورة العاديات. وما بين معقوفين تتمة يقتضيها السياق. وسقط «من قولك... ومسلماتي» من م.

(٤) في الأصل: فهندات مسلمات.

(٥) تتمة يقتضيها السياق.

(٦) جواب الشرط هو في آخر الفقرة: فحق هذا العلم أن...

(٧) م: زال منه معنى الجمعية.

(٨) في الأصل: فإنه جعل علم.

(٩) انظر الكتاب ١: ٢٦٨. م: فاستدل سيبويه.

كان نكرة كان ذلك صفة لا حالًا منه. وهو في الأصل جمع: عَرَفة. وقال الفرّاء: لا واحد له، وقول الناس «نزلْنا عَرَفة» ليس بعربيّ محض.
ورُدَّ بأنّ في الحديث:[١] «الحَجُّ عَرَفةُ»، و«عَرَفةُ كُلُّها مَوقِفٌ».[٢] فلْيُتأمّل. وقد علمتَ ممّا تقدم،[٣] في مبحث التّنوين، أنّ تنوين ما جُعل عَلَمًا من هذا الجمع للتّمكين والصرف لا للمقابلة - فحَقُّ هذا العَلَم [المؤنث][٤] أن يُمنع الصّرفَ أي: يُمنَع هذا التّنوينَ ويُجرَّ[٥] بالفتحة.
والعرب لم تلتزم ذلك بل جازَ فِيهِ عندهم الصَّرفُ أي: أن يكون منصرفًا وعَدَمُهُ أي: عدمُ الصرف، أي: أن يكون غير منصرف.[٦] [فعَلَى الصَّرفِ، أي: على أنه يُصرفُ]، يُخفَضُ بالكَسرةِ مَعَ التَّنوينِ. وهي اللّغة الفُصحَى. ووجهه، كما قال المصنّف في «التّصريح»،[٧] أنّ قائل هذا أعربَه على ما كان عليه قبل التّسمية، ولم يَحذف تنوينه لأنه في الأصل أي: في حال[٨] الجمعيّة قبل التّسمية للمقابلة، فاستُصحِب بعد التّسمية.[٩] انتهى.

(١) الحديث في سنن الدارقطني ٢: ٢٤١ والمطالب العالية ١: ٣٤٢ وشرح الجامع الصغير ١: ٢٥٨ وصحيحه ص ٦٠٦.
(٢) الحديث ١٤٩ في كتاب الحج من صحيح مسلم ومجمع الزوائد ٣: ١٥١ والتاج الجامع للأصول ٢: ١٣٧.
(٣) في الأصل: فيما تقدم.
(٤) من م.
(٥) في الأصل: ويجرٌ.
(٦) سقط «أي عدم... منصرف» من م. وما بين معقوفين هو منها.
(٧) في ١: ٨٢.
(٨) في الأصل: في حالة.
(٩) أي: أُبقي التنوين بعد التسمية. وهذا من الاستصحاب، وهو التمسك بما كان في الشيء، إبقاء لما كان لفقد ما يغيّر. انظر القاموس الفقهي ص٢٠٧.

وقد تقدّم أنّ هذا تصريح من المصنّف بأنّ تنوين ما جُعل عَلَمًا من هذا الجمع نحوُ «عَرَفات» ليس للمقابلة، أي: بل للصّرف، وأنْ[1] به يُرَدُّ الاستدلال، على أن تنوين ما جُمع بألف وتاء للمقابلة، بوجوده في نحو «عَرَفات» عَلَمًا.

ومع تَرْكِهِ أي: أو مع[2] ترك التّنوين. ووجهه، كما قال المصنّف في «التصريح»، أن قائل هذا أعربَه على ما كان عليه قبل التّسمية، أي: من جهة الجر بالكسرة مراعاةً للجمعيّة أي: الأصليّة، وتركَ تنوينه مراعاةً للعلميّة والتأنيث. أي: لِما عُلِمَ من أن تنوينه للتّمكين والصّرف، وهو لا يُجامع ذلك.

وفيه، أي: في تسمية ما جُرَّ بالكسرة مع عدم التّنوين منصرفًا، أنّ هذا لا يتأتّى[3] على ما هو المشهور من أنّ الصّرف هو التّنوين الدّالّ على تمكّن الاسم في باب الاسميّة، وأنّه متى سقط تبعه الجرّ بالكسرة، ولا على أنّه اسم لهما، بل على أنّه الجرّ بالكسرة كما سيأتي في الكلام على ما لا ينصرف.

ثمّ رأيتُه في «التّسهيل» ذكر أنّ هذا الوجه غيرُ الأعرف، ورأيتُ
٧٣ بعضهم/ ذكر أنّ الكسرة في ذلك نائبة عن الفتحة التي كان حقّه أن يُجرّ بها، لأنّه غير منصرف. وهو يخالف ما ذكره المصنّف.

وعلَى مَنعِ الصَّرفِ، أي: على أنه غير منصرف، يُخفَضُ بالفَتحةِ

(١) أي: أنه. فـ «أن» مخففة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن المحذوف.

(٢) م: أي ومع.

(٣) في الأصل و م: لا يأتي.

نيابة عن الكسرة، بِلا تَنوينٍ. وكان ينبغي ألّا يجوز إلّا هذا الوجه الوجيه، ولكنّ اللغة سُنّة متّبعة.

ثمّ رأيتُ في «شرح الشّواهد» للعينيّ أن هذا الوجه ممنوع عند البصريِّين. ولعلّه تبع في ذلك قول الشّيخ أبي حيّان: ذكر ابن مالك[1] أنّ إعراب «عرفات» إعرابَ ما لا ينصرف لغة، وهو خلاف مذهب البصريِّين، وإنّما قاله الكوفيّون. وليس لهم دليل في ذلك من سماع، وإنّما قالوه قياساً على «فاطمة». انتهى.

أي: لم يبيِّن الكوفيّون أنّ مستندهم في ذلك السماع، بل القياس، فلا ينافي ذلك ثبوت السماع،[2] بل قالوه. فقد روى الثِّقات «أذرِعات» بهذه الأوجه الثّلاثة، في قول امرئ القيس:[3]

تَنَوَّرتُها مِن أذرِعات، البيتَ

والحاصل أنّ الوجه الأوّل راعَى في نحو «عَرَفات» عَلَمًا الجمعيّة فقط حيث جرّه بالكسرة مع التّنوين، والوجه الأخير راعَى العَلَميّة فقط حيث جرّه بالفتحة من غير تنوين، والمتوسّط[4] بينهما راعَى الجمعيّة من حيث نصبَه بالكسرة، وراعَى العَلَميّة من حيث مَنعَه التّنوين.

---

(١) م: قال ابن مالك.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: المسموع.

(٣) قسيم بيت تتمته:

وأهلُها بِيَثرِبَ، أدنَى دارِها نَظَرٌ عالِي

ديوانه ص٣١. وتنورتها أي: توهمت نارها. وأذرعات: موضع في حدود الشام. ويثرب: المدينة المنورة. ونظر عال: أي: مرتفع بعيد جدًّا. ولم تحذف ياء «عالي» في الشعر لأنه حُذف التنوين في الوقف على القافية، فلم يلتق ساكنان.

(٤) م: والتوسط.

ثمّ لا يخفى أنّه لا حاجة للتقييد بقوله: «باقيًا على جمعيّته»، لأنه إذا جُعِل عَلَمًا صار مفردًا لا جمعًا، كما تقدّم، إلا أن يُقال: قُيِّد بذلك لأنّه[1] قد يطلق عليه لفظ الجمع باعتبار ما كان.

٤ـ [مواضع السكون]:

وأمّا السُّكُونُ الّتي[2] هي العلامة الرّابعة، من تلك العلامات الأُصول، فيَكُونُ عَلامةً لِلجَزمِ ظاهراً أو مقدّراً في مَوضِعٍ واحِدٍ. وأبدل من ذلك الموضع، بإعادة الجارّ، قولَه: في الفِعلِ المُضارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ. وهُوَ، كما علمتَ، ما لَيسَ في آخِرِه أي: آخرَه حَرفُ عِلّةٍ. وقد علمتَ حرف العلّة. نَحوُ: لَم يَضرِبْ. فـ «يَضرِبْ»: فعل مضارع مَجزُومٌ بـ «لَم». وعَلامةُ جَزمِهِ السُّكونُ الظّاهر.

ولم يَضرِبِ الرّجلُ عَمرًا. فـ «يضرب»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم». وعلامة جزمه سكون مقدّر، منع من ظهوره اشتغال المحلّ بالحركة العارضة لخوف التقاء الساكنين. فالسكون يكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصّحيح الآخِر ظاهرًا أو مقدّرًا.

---

(١) أُقحم هنا في م: إذا.

(٢) كذا، بتأنيث الموصول مراعاة لما بعده: هي العلامة.

[العلامات الفروع للإعراب]

ولمّا فرغ من العلامات الأُصول شرع يذكر[1] العلامات الفروع، فقال: وأمّا العَلاماتُ الفُرُوعُ فسَبعٌ: أربَعةُ أحرُفٍ وحرَكَتانِ وحَذفٌ.

فالأحرُفُ: الواوُ، وتكون نائبة[2] عن الضّمّة في بابين: باب جمع المذكّر السّالم وما أُلحق به، وباب الأسماء السّتّة. والألِفُ، وتكون نائبة عن الضّمّة في باب المثنّى وما أُلحق به، وعن الفتحة في باب الأسماء السّتّة. والياءُ، وتكون نائبة عن الفتحة في باب المثنّى وما أُلحق به، وباب جمع المذكّر السّالم وما أُلحق به، وتكون نائبة عن الكسرة في ذلك وفي باب الأسماء السّتّة. والنُّونُ، وتكون نائبة عن الضّمّة في باب واحد، وهو باب الأفعال الخمسة.

والحَرَكتانِ: الكَسرةُ نِيابةً عَنِ الفَتحةِ في باب واحد. وذلك في جَمعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ وما أُلحق به في حالة النصب، وكذا في حالة الجرّ فيما جُعِلَ عَلَمًا من ذلك، نحوُ «عَرَفات» عند بعضهم، كما قدّمناه. والفَتحةُ نِيابةً عَنِ الكَسرةِ في باب واحد. وذلك فِيما لا يَنصَرِفُ.

والسّابِعةُ: الحَذفُ للحرف في بابين: باب الفعل المضارع المعتلّ، وباب الأفعال الخمسة.

فهٰذِهِ العلامات السّبعُ[3] تَنُوبُ عَنِ الحَرَكاتِ الثّلاثِ، التي هي

---

(١) م: لذكر.

(٢) في الأصل: نيابة.

(٣) في الشرح: السبعة.

الضمة والفتحة والكسرة، وعَنِ السُّكُونِ. فمِنها ما يَنُوبُ عَنِ الضَّمَّةِ،
٧٤ ومِنها ما يَنُوبُ عَنِ الفَتحةِ، ومِنها ما يَنُوبُ عَنِ الكَسرةِ، ومِنها/ ما يَنُوبُ عَنِ السُّكُونِ.

وإذا أردتَ معرفة كلّ من ذلك فيَنُوبُ عَنِ الضَّمّةِ ثَلاثةٌ، وهي الواوُ والألِفُ لأنّهما من حروف اللِّين التي هي أَولى بالقيام مَقام الحركات، والنُّونُ الشَّبيهة بحروف اللِّين من جهة الخفاء والغُنّة. وسَتأتِي[1] أمثِلَتُها أي: أمثلة ما تنوب فيه.[2]

ويَنُوبُ عَنِ الفَتحةِ أربَعٌ،[3] وهي الكَسرةُ والألِفُ والياءُ لأنّها من حروف اللِّين، وحَذفُ النُّونِ كما سَيأتِي بيان ذلك.

ويَنُوبُ عَنِ الكَسرةِ اثنانِ، وهما الفَتحةُ والياءُ.

ويَنُوبُ عَنِ السُّكُونِ واحِدةٌ، [وهِيَ][4] حَذفُ الحَرفِ الأخِيرِ حقيقةً، وهو الواو والألف والياء من المعتلّ، أو حُكمًا، وهو النّون من الأفعال الخمسة.

---

(١) في الشرح: وسيأتي.

(٢) في الأصل: «عنه». وفي الحاشية عن نسخة: فيه.

(٣) في الشرح: أربعة.

(٤) من م والشرح.

١

[الواو في المذكر السالم]

ولَها أي: لهذه العلامات الفروع مَواضِعُ: أربعةَ عَشَرَ موضعًا، تَكُونُ فِيها. [أي]:[١] إذا أردت معرفتها فالأوّلُ ممّا ينوب عن الضّمّة الواوُ. وهو الحرف الأوّل من أحرف النيابة، تَكُونُ عَلامةً لِلرَّفعِ نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ، في مَوضِعَينِ لا ثالِثَ لَهُما:

الموضع الأوّلُ منهما يتحقّق فِي جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ، أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ. وهو اسم دلّ على أكثرَ من اثنين بزيادة واو أو ياء على مفرده الّذي من لفظه المجعول عَلَمًا لمذكّر عاقل، أو صفةً له.

فخرج ما لم يدلّ على أكثر من اثنين، وهو ما جُعل عَلَمًا لمذكّر[٢] من هذا الجمع، كـ «زَيدُون» عَلَمًا على رجل مثلًا.

وخرج بـ «زيادة واوٍ أو ياء على مفرده الذي من لفظه» ما لا مفرد[٣] له كذلك، بألّا يكون له مفرد أصلًا ـ نحو: «عِشرينَ وتِسعينَ» وما بينهما، لأنّه لا مفرد لذلك أصلًا، إذ لا يجوز أن يكون مفرد «عِشرِين» عِشرة. وإلّا وجب إطلاق «عِشرين» على «الثلاثين»، لأنّه يجب إطلاق صيغة الجمع على ثلاثة مقاديرِ الواحدِ. ومنه يُعلم[٤] أنّه لا يجوز أن يكون مفرد «أربعِين» أربعة، إلى آخره ـ أو له مفرد لكن لا من لفظه بل من معناه.

---

(١) من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: مفردًا.

(٤) م: تعلم.

نحو: «أولو» بمعنى: أصحاب. فإن مفرده «ذو» بمعنى: صاحب. «لكلّ من نحو: عشرين و«أولو» ليس جمعًا بل اسم جمع.

وخرج بـ «المجعول عَلَمًا لمذكّر عاقل أو صفةً له» نحو: عالَمُون وأهلُون ووابِلُون. فإنّ مفرد الأوّل: عالَمٌ ـ وهو ما سوى الله تعالى ـ[1] ومفرد الثّاني: أهلٌ ـ وهم العشيرة ـ ومفرد الثّالث: وابِلٌ. وهو المطر الغزير. وهي أسماء أجناس لا أعلام ولا صفات.

وكذلك يخرج به: «اللَّذُونَ واللَّذِينَ»، في لغة من أعربَ، لأنّ مفرده وهو «الّذي» لا عَلَمٌ ولا صفة. وحَ لا يحسن زيادة «المُعرَب» في الحدّ، لإخراج ذلك.

ويخرج به أيضًا نحو: أَرَضُونَ[2] وبَنُونَ وأَبُونَ وأَخُونَ وسِنُونَ، وإن كانت صيغة هذا الجمع مطّردة في نحو «سِنِين» وشاذّة فيما ذُكر معه، لأنّ مفرد ذلك ليس عَلَمًا لمذكّر عاقل ولا صفة له. فلا حاجة لزيادة «السّالم من التّغيير حالةَ جمعه» في الحدّ، لإخراج ذلك.

ويخرج به أيضًا نحو «ظِبُونَ» جمع: ظِبَة، بكسر الظّاء ـ[3] وهي طرف السّيف ـ لأنّه ليس عَلَمًا ولا صفة. فلا حاجة لزيادة «الّذي لم يُستغن عن تصحيحه بتكسيره» في الحدّ، لإخراج ذلك.

فالجمع المذكّر السّالم حقيقةً: ما انطبق عليه هذا التّعريف. وما لم ينطبق عليه يكون من المُلحَق بالجمع المذكور في إعرابه،

---

(١) جملة «تعالى» ليست في م.

(٢) في الأصل: راضون.

(٣) كذا، ومثله في التصريح ١: ٧٦. والمعروف ضم الظاء في المفرد والجمع، وسمع في الجمع كسر الظاء أيضًا. فلعل الصواب: ظِبون جمع ظُبة بكسر الظاء. انظر التاج (ظبو).

وإطلاق[1] الجمع عليه باعتبار ذلك. فقد اشترطوا، لكلّ ما يُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا، شروطًا:

الأوّل: أن يكون عَلَمًا أو صفة لمذكّر عاقل، ولو حكمًا فيهما.

الثّاني: أن يكون كلّ من العَلَم والصّفة خاليًا من تاء التّأنيث، وإن لم يُقصد بها التّأنيث[2] في الصّفة، [وإن لم يكن في الصفة المعلومة].[3]

الثّالث: أن يبقى على حاله قبل الجمعيّة بألّا يتغيّر أصلًا، أو يتغيّر تغيُّرًا يقتضيه القياس الإعلاليّ. فلا يَرِدُ نحو «قاضُونَ»، فإنّ التغيير الّذي في آخِره لا يُخرجه عن السّلامة، إذ هو بمقتضى/ القياس ٧٥
الإعلاليّ، [وهذا القيد لابدّ منه، إذ السلامة المطلقة منفيّة].[4]

الرّابع: أن يكون العَلَم غير مركّب تركيبًا إسناديًّا أو مَزجيًّا.

الخامس: أن يكون له في الخارج ما يوافقه في لفظه.

السّادس: أن يكون ذلك المُوافق له في اللّفظ موافقًا[5] له في المعنى أيضًا.

السابع أن يكون مُعرَبًا.

الثامن: أن يُنَكَّر.

التاسع: أن [تكون][6] تلك الصّفة قابلة باطّراد لتاء التّأنيث الّتي

---

(١) م: فإطلاق.

(٢) م: التأنيث بها.

(٣) من م.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: موافق.

(٦) من م.

يُقصد بها التّأنيث، أو تدلّ[1] تلك الصّفة على التّفضيل.

فلا يُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا غيرُ العَلَم كرَجُل، حيث لم يُجعل عَلَمًا، ولا عَلَمُ المؤنّث كزينب وزَيد عَلَمًا لامرأة - فإن جُعل «زينب» عَلَمًا لمذكّر جاز أن يُجمع هذا الجمعَ - ولا صفةُ المؤنّث كحائض، ولا عَلَمُ غيرِ العاقل كواشِق عَلَمًا لكلب، ولا صفةُ غير العاقل كسابِق صفةً لفَرس - فلو جُعل الأوّل عَلَمًا لمذكّر عاقل، والثّاني صفةً له، جُمع هذا الجمعَ - ولا عَلَمٌ [لمذكّر][2] فيه تاء التّأنيث [كطلحة، ولا صفةٌ لمذكّر فيها[3] تاء التأنيث]،[2] وإن لم يقصد بها التأنيث كعَلاّمة ونَسّابة، فإن المقصود بها تأكيدُ المبالغة.

وخرج بتاء التّأنيث ما فيه ألف التّأنيث، فيُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا، سواء كانت مقصورةً - وحَ تُحذف[4] نحو: «حُبلَى» علمًا لمذكّر عاقل، فيقال: الحُبلَونَ - أو ممدودةً.[5] وحَ تُقلب واوًا نحو «حَمراء» عَلَمًا لمذكّر عاقل. فيقال: الحَمراوُونَ.

[وقد عُلم من هذا] أنّه لا يَرِدُ [فيه] ما اطّرد[6] فيه هذا الجمع، من جموع التّكسير.[7] وهو كلّ ثلاثيّ حُذِفَت لامه وعُوِّض عنها هاء

---

(١) في الأصل: «بها تاء التأنيث أو تدل». م: لها التأنيث وتدل.

(٢) ما بين معقوفين هو من م في الموضعين.

(٣) م: فيه.

(٤) أقحمت واو قبلها في الأصل.

(٥) في الأصل و م: وممدودة.

(٦) سقط «ما اطرد» من م، وما بين معقوفين هو منها في الموضعين.

(٧) م: التنكير.

التأنيث(١) ولم يكسَّر تكسيرًا يعرب بالحركات، نحو: سَنة(٢) وعِزة وعِضة، وثُبة بمعنى الجماعة، ولا ما شذّ [منها مما لم يكن كذلك إمّا](٣) لعدم التّعويض - [وذلك نحو]:(٣) أبُونَ وأخُونَ وحَمُونَ وهَنُونَ، [لعدم التعويض عن لاماتها، إذ أصلها «أبَوٌ وأخَوٌ وحَمَوٌ وهَنَوٌ» - وإمّا لتعويضٍ غيرِ هاء التأنيث، كـ «بَنُونَ» - فإن العوض فيه همزة الوصل، إذ أصله «بَنَوٌ» - وإمّا لكونه كسّروه تكسيرًا يُعرَب بالحركات، نحو: ظُبُونَ، لأنهم وإن عوّضوا فيه هاء التأنيث لكنّهم كسّروه تكسيرًا يُعرب بالحركات].(٤) وإنّما لم يَرِد جميع ما ذُكر لأنّ المفرد(٥) منه ليس عَلَمًا ولا صفةً.

ولا يُجمع(٦) هذا الجمعَ العَلَمُ المركّبُ الإسناديّ اتّفاقًا، نحو: بَرَقَ نَحرُه وتأبّطَ شرًّا - فإن أُريد جمع ذلك هذا الجمعَ جيء بكلمة «ذي» بمعنى «صاحب» مجموعةً أيضًا،(٧) فيقال: جاء [ذَوُو بَرَقَ نحرُه، وذَوُو تأبّطَ شرًّا - ولا المركّبُ المزجيُّ على الأصحّ، نحو: بعلَبكَّ وسِيبَوَيهِ. فإن أُريد جمعه هذا الجمعَ جيء بكلمة «ذي» بمعنى

---

(١) يعني تاء التأنيث.

(٢) في الأصل و م: شفة.

(٣) من م.

(٤) ما بين معقوفين هو من حاشية م، مع زيادة تكرار لبعض العبارات مما فيه، وبيان أن ظبة جمع على: ظُبًا. ومكانَ ما في هذه الحاشية جاء في الأصل: فالعوض فيه همزة الأصل وأصله بنو وإما لكونه كسر تكسيرًا يعرب بالحركات.

(٥) في الأصل: لم يروا جميع ما ذكر لأن الفرد.

(٦) في الأصل: فلا يجمع.

(٧) سقطت من م.

صاحب مجموعةً، فيقال: جاء][1] ذَوُو بَعلَبَكَّ وذَوُو سِيبَوَيهِ.[2]

ومُقابِلُ الأصحّ [يقول]:[1] جاء بَعلَبَكُّونَ وسِيبَوَيهُونَ. وقيل: «سِيبُونَ» بحذف الجزء الأخير الذي هو كلمة «وَيْهِ». وهذا الخلاف في المختوم بـ «وَيْهِ» محلّه على القول ببنائه، وهو المشهور كما تقدّم. وأما على القول بإعرابه إعرابَ ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز جمعه هذا الجمعَ.

وأمّا المركّب الإضافيّ فيجمع منه الجزءُ الأوّلُ هذا الجمعَ ويضاف للثّاني، فيقال في «غُلام زيدٍ» جاء: غُلامُو زيدٍ. وجوّز الكوفيّون جمع الجزأين فيقال: غُلامُو الزَّيدِينَ.

ولا يُجمع ما ليس له في الخارج ما يوافقه، في لفظه. وأما نحو: عشرون وأُولو، يُحفظ[3] ولا يُقاس عليه.

ولا يُجمع ما لا يوافقه في معناه أيضًا[4] كالمُشترَك، وأجازه ابن مالك. وهو مبنيّ على الأصحّ، من صحّة[5] إطلاق اللّفظ المُشترَك على معانيه معًا لُغةً.[6] والأوّل على منع ذلك. وقال بعضهم: يجوز الجمع، وإن قلنا بامتناع إطلاق اللفظ المشترك على معانيه معًا، لأنّ الجمع في قوّة معاني[7] تكرار المفردات بالعطف، فكأنّه استعمل كلًّا في معناه.

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: ذو بعلبك وذوو اس.

(٣) كذا بحذف فاء الجواب، وهو جائز بقلة في النثر والشعر.

(٤) سقطت من م هنا. وستَرد فيما يكرر من هذا النص بعد.

(٥) م: في صحة.

(٦) في الأصل: مبالغة.

(٧) سقطت من م.

ومِثل المُشتَرَك الحقيقةُ والمجاز. فيجوز جمعه بناء على جواز استعمال اللّفظ في حقيقته ومجازه معًا. وهو الصّحيح، عند[1] إمامنا الشّافعيّ - رضي الله عنه - وغيره.[2]

ولا يُجمع غير المُعرَب. فنحو «[اللّذُونَ و] اللّذِينَ»[3] يُحفظ ولا يُقاس عليه.

ولا يُجمع ما لا يقبل التّنكير نحو: فُلانٍ وفُلانةَ، ممّا هو كناية عن العَلَم. ولا يُجمع العَلَم[4] باقيًا على عَلَميّته.

فإن قيل: اشتراط التّنكير يُنافي اشتراط العَلَميّة. أُجيب بأنّه لا منافاةَ، لأن العلميّةَ شرط للإقدام على الحُكم الّذي هو الجمع، والتّنكيرَ شرط لتحقّق ذلك الحُكم. فإذا أُريد جمعُ العَلَم لابُدّ[5] أن يُنكَّر، أي: يراد به شخص ما مُسمًّى بهذا الاسم، فيُجعلَ[6] مجرّدًا عن
٧٦ المشخِّصات، فيصير/ كسائر أسماء الأجناس كـ «رَجُل». ومِن ثَمّ قال في «اللُّباب»: وطريق تنكير العَلَم أن يُتأوّل[7] بواحد من الأمّة المسمّاة به، فيصير كاسم الجنس.

---

(١) في الأصل: وعند.

(٢) جاء في م هنا تكرار ما مضى من القول: ولا يجمع ما لا يوافقه... إمامنا الشافعي.

(٣) يعني: في لغة من يعرب هذا كجمع المذكر السالم. وما بين معقوفين يقتضيه السياق. انظر ص ٢٩٦.

(٤) سقط «ولا يجمع العلم» من م.

(٥) كذا، بحذف الفاء الرابطة للشرط. وهو جائز لأن «إذا» ليست ذات أصالة بالشرط. انظر الورقة ١. وفي العطار: فلا بد.

(٦) م: فيحصل.

(٧) م: يتناول.

وهذا واضح في عَلَم الشّخص. وأمّا عَلَمُ الجنس فهو نكرة معنًى، فلا معنى لتنكيره، إلّا أن يقال: معناه ألّا يلاحَظ فيه التّعيين في الذّهن، الّذي هو تشخُّصٌ[1] مّا. وقد ألغَزَ البدر الدّمامينيّ بهذا المعنى،[2] أي: اشتراط العَلَميَّة ثمّ إيجاب التنكير في جملة أبيات إلى أن قال، يعني نفسَه مخاطِبًا لعلماء الهند:[3]

فيَسألُ: ما أمرٌ شَرَطتُم وُجُودَهُ | لِحُكمٍ، فلَم تَقضِ النُّحاةُ بِرَدِّهِ[4]
فلَمّا وجَدْنا ذلِكَ الأمرَ حاصِلًا | مَنعتُم ثُبُوتَ الحُكمِ، إلّا بِفَقدِهِ؟[5]
وهذا، لَعَمرِي، في الغَرابةِ غايةٌ | فهَل مِن جَوابٍ، تُنعِمُونَ بِرَدِّهِ؟[6]

وأجاب[7] عنه بنحو ما تقدّم.

ولا يُجمع من الصّفات ما لا يدلّ على التفضيل كـ «أفعلَ فَعْلاء»، نحوُ: أحمَر. فلا يقال: أحمَرُونَ.[8] ويُلحق به في منع هذا الجمع «أفعَل» الّذي لا «فَعْلاء» له نحوُ: «أكمَر» لعظيم الكَمَرة، وآدَر: لعظيم الأُدرة.[9] فلا يقال: أكمرُونَ وآدرُونَ، كما لا يقال: أحمرُون.

---

(١) م: شخص.
(٢) م: لهذا المعنى.
(٣) تعاليق الفرائد على تسهيل الفوائد ١: ٢٣٥ والعطار ص ٦٤.
(٤) م: «فنسأل أمر». والرد: الرفض.
(٥) م: فلما وجدتم.
(٦) في تعليق الفرائد: بسَرِيّهِ.
(٧) كذا. والمجيب هو غير الدماميني، أجابه بشعر أيضًا. انظر العطار ص ٦٤.
(٨) في الأصل و م: حمراورن.
(٩) الأدرة: انتفاخ الخصية.

وما لا يَقبل باطّراد تاء التأنيث الّتي يُقصد بها التأنيث، بألّا يَقبلَ[1] التّاء أصلًا، نحوُ: جَرِيح بمعنى: مجروح، وصَبُور بمعنى: صابر، إذ لا يقال: جَرِيحة وصَبُورة.[2] وكذا: «سَكران» إذ لا يقال: «سَكرانة» إلّا على لغة ضعيفة - أو يقبلَ التّاء الّتي لا يُقصد بها التأنيث، [نحو: علّامة ونسّابة، لأن التاء فيهما لا يُقصد بها التأنيث]،[3] بل تأكيد المبالغة كما تقدّم، أو يقبلَ التّاء الّتي يُقصد بها التّأنيث لكن [لا][4] باطّراد، نحوُ: مِسكِين. فإنّه جاء على خلاف القياس: «مِسكِينة»[5] للمؤنث، و«مِسكِينُونَ» يُحفظ ولا يقاس عليه.

فلو خرج كلّ من: أحمر وجَرِيح وصَبُور وسَكران، عن الصّفة، وجُعِلَ عَلَمًا لمذكّر عاقل جُمِعَ هذا الجمعَ. ذكره المصنّف في «التّصريح».

وذكر في «التّسهيل» أنّ ممّا يُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا المصغّرُ نحوُ: رُجَيل وغُلَيِّم[6] وفُتَيّ وأُحَيمِر[7] وسُكَيران، فيقال: رُجَيلُونَ وغُلَيِّمُونَ[8] وفُتَيُّونَ وأُحَيمِرُونَ وسُكَيرانُونَ.

---

(١) م: بالا تقبل.

(٢) لا يقال مثل هذا، إذا أريد بالمفرد الوصف مع ذكر الموصوف. أما إذا فقد الموصوف فالتاء واجبة للبيان.

(٣) من حاشية م.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: مسكنة.

(٦) في الأصل: غُلَيم.

(٧) في الأصل: وأُحَيمَر.

(٨) في الأصل: وغُلَيمُون.

فهذا الجمع الّذي توفّرتْ فيه هذه الشروط، وما أُلحق به ممّا تقدّم، يُرفع بالواو[1] ظاهرةً أو مقدّرة، اسمًا كانَ أو صِفةً. فالظّاهرة نَحوُ: جاءَ الزَّيدُونَ المُسلِمُونَ ـ فـ «الزَّيدُونَ المُسلِمُونَ»: فَاعِلٌ،[2] والفاعِلُ مَرفُوعٌ. وعَلامةُ رَفعِهِ الواوُ الظاهرة نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ ـ والمقدَّرة نحو: «مُسلِمِيَّ» كما تقدّم.

هـٰذا أي: رفعُ جمع المذكّر السّالم بالواو هُوَ القول المَشهُورُ. وإنّما رفعوه بالواو لأنّها تقع ضمير الجمع، ولأنّه أقلُّ دَوَرانًا في الكلام من المثنّى. فجُعل الثّقيل للقليل تعادلاً. ومُقابِلُ هذا المشهور أقوالٌ:

منها ـ وهو أصحّها ـ أنه مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو، كما أنّه يُنصب بفتحة مقدّرة ويُجرّ بكسرة مقدّرة على الياء، منع من ظهورهما[3] الثّقل. ورَدَّه ابن مالك بوجوه، منها أنّه لو كان كذلك لظهرَتِ الفتحة على الياء. قال: ولمّا انتفى اللّازم ـ وهو ظهور الفتحة على الياء ـ عُلِمَ انتفاء الملزوم. وهو تقدير الحركة. واعترضه الشّيخ أبو حيّان بأنهم حملوا حالة النّصب على حالة الجرّ، فقدّروا الفتحة كما قدّروا الكسرة.

ومنها أنه مرفوع بضمّةٍ مقدّرة على ما قبل الواو، كما أنّه منصوب بفتحة مقدّرة ومجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، منع من ظهور تلك الضّمّة ضمّةُ ما قبلَ الواو، ومن ظهور الفتحة والكسرة كسرةُ ما قبل الياء. وردّه الشّيخ ابن مالك بوجوه، منها أنّ الإعراب لا يكون إلّا آخِرًا.

(١) في الأصل: برفع الواو.

(٢) كذا. والمسلمون: صفة للفاعل لا فاعل.

(٣) في الأصل و م: «ظهورها». وانظر شرح التسهيل ١: ٧٤ ـ ٧٥ والتذييل والتكميل ١: ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

ومنها أقوال أُخَر في غاية الضّعف، لا نُكثِرُ[1] بذكرها.

وتقدّم في كلام المصنّف، عند الكلام على أقسام التّنوين، أنّ نون هذا الجمع جيء بها للدّلالة على تمام الاسم، وانفصاله عمّا بعده. وقد قدّمنا أنّ هذا هو المشهور، ووعدْنا ثَمّ بذكر مُقابِلِه هنا. فنقول:

مُقابِلُ هذا المشهور أقوالٌ، منها ـ واختاره في «التّسهيل» ـ أنها زيدت لدفع توهُّم الإضافةِ في نحو: مررتُ ببَنِينَ كرامٍ، والإفرادِ في نحو: مررتُ بالمهتدِينَ. ثمّ حُمل ما لا يوجد فيه هذا التوهّم على ما وُجد فيه. ومنها أنّها زيدت عِوَضًا عن حركة المفرد. ورُدَّ بأن الّذي جُعل عِوَضًا عنها إنما هو الواو في حالة الرّفع، والياء في حالة النّصب والجرّ. ومنها أنّها زيدت عِوَضًا عن التّنوين في المفرد،[2] لأنّ الحركةَ عُوِّض عنها الواو والياء، والتنوينَ لم يعوَّض عنه شيء، فجُعلتْ عِوَضًا عنه. ورُدَّ بأنّ هذه النّون جيء بها في المثنّى الّذي لا تنوين في مفرده، لكونه غير منصرف نحو: أحمدان. ومنها أنّها زيدت عِوَضًا عن الحركة والتّنوين في المفرد.

وقد تداولتْ هذا السنةَ[3] أكثر المُعربِينَ. وردَّ بأنّه إذا لم يكن عِوَضًا عن أحدهما فألّا يكون عوضًا عنهما أحقُّ وأولى. قال الشّيخ أبو حيّان: وقد رَدَّ الأستاذ أبو الحسن ابن عُصفور وغيره من شيوخنا هذه المذاهب، بأنّ هذه النّون ثبتتْ في الوقف باتّفاق، والحركة والتّنوين لا

---

(١) م: لا نكثر.

(٢) م: الإفراد.

(٣) في الأصل: هذه السنّة.

يثبتان في الوقف.[1] فلو كانت النّون عِوَضًا منهما أو من أحدهما لم تثبت، لأنّ العِوَض يُحكم له بحكم ما عُوِّضَ عنه. قال: وهذا الخلاف ممّا لا طائل تحته، بل هو [من][2] فضول الكلام.

وحُرِّكَتِ النّون[3] لخوف التقاء السّاكنين. وكانتِ الحركة فتحةً لخفّتها وثِقل الجمع.

(1) سقط «والحركة... الوقف» من م. وفيها إشارة إلى لحق غير ظاهر.

(2) من م والتذييل والتكميل ١: ٢٩٧ ـ ٣٠٢.

(3) م: وحركة النون.

٢

[الواو والألف في الأسماء الستة]

والموضع الثّاني يتحقّق في الأسماءِ السّتّةِ المعتلّة. وهِيَ[١] أي: تلك الأسماء السّتّة: أبُوكَ وأخُوكَ بفتح الكاف وكسرها، وحَمُوكِ بكسر الكاف لا غير، بناء على أنّ الحمَ: قريبُ الزّوج خاصّةً أبًا أو غيرَه، وقريبَ الزّوجة يقال له: خَتَنٌ، كما هو المشهور - وعلى مُقابل المشهور من [أنّ][٢] الحمَ يقال لقريب الزوجة أيضًا يجوز فتح الكاف - وفُوكَ بفتح الكاف وكسرها، وذُو مالٍ.

قيل: لم يضفه للضّمير ردًّا على المبرّد، حيث أجاز إضافته للضّمير تمسُّكًا بقول القائل:[٣]

إنّمـا يَعـرِفُ [ذا] الفَـضـ ـلِ، مِـنَ النّـاسِ، ذَوُوهُ

وهو محمولٌ عند الجمهور على الشُّذوذ.

وقولُ المصنّف: «ذو مالٍ» موافقٌ[٤] لقول غيره: بمعنى صاحب. والغرض من ذلك الاحترازُ عن «ذُو» الطّائية الّتي هي اسم موصول. وهي عندهم مبنيّة على سكون الواو في الأحوال الثّلاثة، على

---

(١) في الأصل: وهو.

(٢) من م.

(٣) شرح المفصل ١: ٥٣ و ٣: ٣٨ والهمع ٢: ٥٠ والدرر ٢: ٦١ واللسان (ذوي). وما بين معقوفين هو من م.

(٤) في الأصل: مرادف.

المشهور. ومُقابِلُه أجاز إعرابها [أي]:[1] إعرابَ ذي هذه، أعني الّتي بمعنى صاحب، في الأحوال الثّلاثة.

وقيل: تختصّ بمحلّ الجرّ، لأنّه المسموع في قول القائل:[2]

* فحَسْبِيَ، مِن ذِي عِندَهُم، ما كَفانِيا *

بجرّه كما رواه ابن جنّي. قال المصنّف: وهو مُشكِل، فإنّ سبب البناء قائم، ولم يعارضه مُعارِض.

وأصل «ذُو»: «ذَوَوٌ»:[3] فَعَلٌ. قال [الشيخ][4] أبو حيّان: وفي المحذوف قولان: أحدهما الواو الثّانية وهي اللام، وعليه أهل الأندلس، وهو الظاهر. والثاني: الأُولى وهي العين، وعليه [أهل][4] قُرطبة.

وهَنُوكِ بفتح الكاف وكسرها. والهَنُ: اسم يُكنَى[5] به عن أسماء الأجناس، وقيل: اسم لما يُستقبح التّصريح به. وقيل: اسم للفَرْج خاصّة.

ولا تُعرَب هذه الأسماءُ هذا الإعرابَ إلّا بعد توفُّر شروط أربعة،

---

(١) تتمة يقتضيها السياق.

(٢) عجز بيت لمنظور بن سحيم صدره:

فإمّا كِرامٌ مُوسِرُونَ، لَقِيتُهُم

شرح المفصل ٣: ١٤٨ وأوضح المسالك ١: ١٠٩ والعيني ١: ١٢٧ وشرح الحماسة ص ١١٥٨ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٥٠. وإما: مركبة من: «إن» الشرطية، وما: الزائدة. وكرام: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: لُقِيَ. وذي: اسم موصول مجرور بالياء. وعند: ظرف متعلق بفعل الصلة المحذوفة.

(٣) في الأصل: «ذو ذُوُوْ». م: «ذوا ذووة». وانظر حاشية يس على التصريح ١: ٦٣.

(٤) من م.

(٥) في الأصل: والهنَ اسم يُكنّى

أشار المصنّف إلى أوّلها بقوله: بِشَرطِ أن تَكُونَ أي: هذه الأسماء مُفْرَدةً. فما يثنّى منها يُعربُ إعرابَ المثنّى الآتي بيانُه. وكلّها تُثنّى نحوُ: جاءني أبَوانِ وأخَوانِ وحَمَوانِ وفانِ وذَوا مالٍ[1] وهَنَوانِ.

وما يُجمع منها جمعَ تكسير يُعربُ إعرابَ جمع التكسير، وقد علمتَه. وكلّها تُجمع هذا الجمعَ نحوُ: جاءني آباؤُكَ وإخوَتُكَ وأحماؤُكَ وأفواهُكَ[2] وأذواءُ مالٍ وأهناؤُكَ.

وما يُجمع منها جمعَ مذكّرٍ سالمٍ يُعرب إعرابَ جمع المذكّر السّالم المتقدّم بيانُه. ولم يُسمع جمعُه منها إلّا الأب والأخ، وعليهما اقتصر الجمال بن هشام في «التّوضيح». زاد المصنّف في «شرحه» لفظ «الهن»، وضمّ ابن هشام في «شرح القطر» للأب والأخ لفظ «الحم». / نحوُ: جاءني أبُونَ وأخُونَ وحَمُونَ وهَنُونَ. ٧٧

وفي كلام ابن مالك: ولو قيل في «حم»: حَمُونَ، لم يمتنع. لكن لا أعلم أنّه جُمِع. وردّه الشّيخ أبو حيّان بأنّ القياس يأباه، أي: لأنّ هذه الصّيغة لا تطّرِدُ[3] في جمع التّكسير المُلحَق بجمع التّصحيح في إعرابه، إلّا في كلّ ثلاثيّ حُذفتْ لامه وعُوِّض عنها هاء التّأنيث، ولم يُكسَّر تكسيرًا يُعرَبُ بالحركات. وهذه الأسماء ممّا حُذفتْ لامه ولم يعوَّض عنها شيء. فما جاء منها عن العرب يُحفَظ ولا يقاس عليه، كما تقدّم.

---

(١) في الأصل: وذو مال.

(٢) في الأصل و م: أفواوك.

(٣) في الأصل: لا ترد.

وحكى بعضهم سماع: ذَوُونَ.[1] وعن ثعلب يقال في «فم»: فُونَ وفِينَ.[2] قال أبو حيّان: وهو في غاية الغرابة.

وأشار إلى الشّرط الثّاني بقوله: مُكَبَّرَةً. فإن صُغِّر منها شيء أُعرِبَ بالحركات الظّاهرة نحوُ: جاءني أُبَيُّكَ وأُخَيُّكَ، لأنّ حرف العلّة في ذلك يشبه الصّحيح لسكون ما قبلَه.[3]

وإلى الشّرط الثّالث بقوله: مُضافةً لفظًا أو تقديرًا، خلافًا لِما في «الأوضح» من اشتراط الإضافة لفظًا. فإن قُطع منها شيء عن الإضافة لفظًا وتقديرًا[4] أُعرِبَ بالحركات الظّاهرة أيضًا نحوُ: جاءني أبٌ وأخٌ. وكلّها تُقطع عن الإضافة المذكورة إلّا «ذو وفو»، فإنّهما لا يكونان إلّا مضافين لفظًا أو تقديرًا. ومن الثّاني قول الشّاعر:[5]

* خالَطَ، مِن سَلمَى، خَياشِيمَ وفا *

أي: خياشيمَها وفاها. فحَذَفَ المضاف إليه ونوى ثبوتَ لفظه. وادّعى في «الأوضح» شذوذه.

وفي «الأوضح» أنّه لا حاجة لاشتراط الإضافة في «ذُو»، أي: لأنّه يُوهِم أنّها قد تُفرد، ويتخلّف هذا الحُكم، وليس كذلك أي: لأنّ الاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل. فكان ينبغي استثناؤها من اشتراط

---

(١) في الأصل وم: ذون.

(٢) في الأصل: وفنن.

(٣) م: بسكون ما قبله.

(٤) م: أو تقديرًا.

(٥) العجاج. ديوانه ٢: ٢٢٥ والخزانة ٢: ٦٢. والخياشيم: جمع خيشوم. وهو أقصى الأنف، جمعه العجاج باعتبار أطرافه.

الإضافة. ورُدَّ بأن اشتراطها بالنّسبة لها لبيان الواقع. وقد ذكروا أنّ القيد، كما يكون للجمع والمنع، يكون لبيان الواقع، بل قيل: هو الأصل. وعلى الاكتفاء بالإضافة المقدّرة يأتي في «ذُو» ما ذُكر في: فُو.[1]

وإلى الشّرط الرّابع أشار بقوله: لِغَيرِ ياءِ المُتَكلِّمِ، أي: ولابُدَّ أن تكون تلك الإضافة لغير ياء المتكلّم، من اسم ظاهر أو ضمير مخاطَب أو غائب أو متكلّم غير الياء. وإنّما ذكرها مضافة للكاف لأنّه المناسب لمقام التّعليم. فإن أُضيف منها شيء إلى ياء المتكلّم أُعرِب بالحركات المقدرة على ما قبلَ الياء للتّعذُّر.

وكلّها تضاف لياء المتكلّم إلّا «ذُو»، فإنها لا تضاف إليها، و«فُو» إذا أُضيفت لها قُلبتْ تلك الواو ميمًا عند بعضهم، والأكثر قلبُها ياء وإدغامها[2] في الياء. نحو: جاء أَبِي وأَخِي وحَمِي وهَنِي، بغير رَدِّ اللّام المحذوفة الّتي هي الواو، و«فمِي» بردّ تلك اللّام التي هي الواو وقلبهما ميمًا، و«فِيَّ» بقلبها ياء وإدغامها في الياء.[3]

[وأجاز المبرّد ردَّ اللام المحذوفة في الأب والأخ، وقلبَها ياء، وإدغامَها في الياء] نحو: جاء[4] أَبِيَّ وأَخِيَّ، بالتّشديد وفتح الياء. وحينئذ تعرب إعرابَ «مُسلِمِيَّ» أي: بالواو المنقلبة ياء[5] المدغمة في ياء المتكلّم.

---

(١) في الأصل و م: في فو ما ذكر في ذو.

(٢) في الأصل: وأدغمها.

(٣) م: «بغير رد اللام المحذوفة التي هي الواو وقلبها ميمًا». وما بين معقوفين بعدُ هو منها.

(٤) سقطت من الأصل وم، وألحقت بين السطرين في الأصل. ثم كرر «نحو أبي وأخي» في م.

(٥) في الأصل: المنقلبة عن ياء.

وإنّما لم تُضف «ذُو» للياء لأنّها لا تُضاف إلى غير اسم الجنس، لأنّها وُضِعَت وُصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس النكرات أو المعارف.

و[توهّم][1] بعضهم في قولهم:[2] «إنّها لا تُضاف إلّا إلى اسم جنس» أنّ المراد به النّكرة، فاستشكل بسبب هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث: «أن تَصِلَ ذا رَحِمِكَ»،[3] [بأن المضاف للضمير ليس باسم جنس نكرة]،[4] وغاب عنه مواضعُ في التّنزيل: ﴿واللهُ ذُو الفَضلِ العَظِيمِ﴾.[5] وحيث كانت «ذو» لا تُضاف للياء، يأتي فيها ما تقدّم.

ويُشترط لإعراب «فُو» هذا الإعرابَ ألّا تُبدَل واوه ميمًا كما نطق به المصنّف. فإن أُبدلتْ ميمًا أُعرب بالحركات الظّاهرة حيث لم تُضف لياء المتكلّم، كما تقدّم، كقوله ﷺ:[6] «لَخُلُوفُ فَمِ الصّائمِ أَطيَبُ عِندَ اللهِ مِن رِيحِ المِسكِ».

واشترط ابن الصّائغ، بمهملة فمعجمة، ألّا يَلحق هذه الأسماءَ ياءُ النسب. فما لحقه منها ياء النسب[7] أُعرِب بالحركات الظّاهرة،[8] نحو:
٧٨ جاء أَبَوِيُّكَ وأَخَوِيُّكَ وذَوِيُّكَ، بالضّمّة الظّاهرة/ على الياء. ورُدَّ بأنّ هذا

---

(١) من م.
(٢) في الأصل: من قولهم.
(٣) الحديث ١٣ في مسلم بدون «أن» مع رفع الفعل المضارع. وفي الأصل: رَحِمَك.
(٤) من م.
(٥) الآيات: ١٠٥ من سورة البقرة و ٧٤ من سورة آل عمران و ٢٩ من سورة الأنفال و ٢١ من سورة الحديد...
(٦) الأحاديث: ١٧٩٥ و ١٨٠٥ في البخاري و ١١٥١ في مسلم والمسند ٦: ٢٤٠.
(٧) م: النسبة.
(٨) سقطت من م. ونسب هذا الشرط إلى ابن الضائع في العطار ص ٦٥.

الشرط يُغني عنه اشتراط الإضافة، لأنْ[1] مع ياء النّسب لا إضافة.[2]

وأمثلة هذه الأسماء السّتّة نَحوُ قولك: هذا أَبُوكَ وأَخُوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذُو مالٍ، وهَنُوكَ في لُغةٍ قَلِيلةٍ حَكاها سِيبَوَيهِ عن العرب، فقال: ومن العرب من يقول: «هَنُوكَ وهَناكَ وهَنِيكَ»، فيُجريه مُجرى الأب. انتهى. وهذه اللّغة لم يطّلع عليه الفرّاء ولا الزّجّاجيّ فادّعيا أن المعرب بالحروف[3] خمسة.

وإنّما نبّه المصنّف على قلّة هذه اللُّغة، لقول الشّيخ ابن مالك: ومَن لم ينبّه على قلّته، أي: إعراب «الهَن» هذا الإعرابَ، ممّن ذكره مع هذه الأسماء، المُوهِمَ مساواته لها فليس بمصيب، وإن حظيَ من الفضل بأوفر نصيب.

فهذِهِ الأسماءُ السِّتّةُ مَرفُوعةٌ علَى الخَبَرِيّةِ على المبتدأ الّذي هو اسم الإشارة،[4] حقيقةً في الأوّل، وحُكمًا فيما بعده. وعَلامةُ رَفعِها الواوُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ، علَى القول المَشهُورِ الّذي هو، كما قال[5] الشّيخ ابن مالك، أسهلُ المذاهب وأبعدها عن التّكلّف. ومُقابِلُه أقوال:

منها - وهو أصحّها وعليه جمهور البصريِّين - أنّها مرفوعة بضمّة مقدّرة على الواو منع من ظهورها الثّقل، وحُرّك ما قبل الواو إتباعًا

---

(١) أي: لأنه.

(٢) يعني أن الاسم لم يضف، وإنما أضيف المنسوب كله، والمنسوب غير المنسوب إليه. انظر العطار ص٦٥. وقد مثل بقوله: «جاء أَبَوِيٌّ». فلا إضافة.

(٣) في الأصل: بالحرف.

(٤) يعني في أمثلة الفقرة القبلَ الماضية.

(٥) م: المشهور كما قال.

لتلك الحركة المقدّرة، كما أنها تُنصب بفتحة مقدّرة على الألف منع من ظهورها التّعذّر، وتُجرُّ بكسرة مقدّرة على الياء منع من ظهورها الثّقل، وحركةُ ما قبل الياء إتباع لتلك الحركة.

فأصل «أبوك»: [«أبُوْك»]،[1] أُتبعتْ حركة الباء [لحركة][1] الواو فضُمّت بعد سَلبِ حركتها، فصار[2] «أبُوُك» بضمّ الباء والواو. استُثقلَتِ الضّمّة على الواو فحُذفتْ. وأصل «أباك»: «أبَوَك» تحرّكَتِ الواو بالفتحة، وانفتحَ ما قبلها، قُلبت ألفًا. وأصل «أبيك»: «أبَوِك» أُتبعتْ حركة الباء[3] لحركة الواو فكُسِرت بعد سَلبِ حركتها، فصار «أبِوِك» بكسر الباء والواو. استُثقلَتِ الكسرة على الواو فحُذفتْ، ثمّ قُلبتِ الواو ياء لسكونها بعد كسرة، كما في «ميزان».

ففي الأوّل الثّقل بدون قلب، وفي الثّاني القلب بدون ثقل، وفي الثالث الثّقل والقلب معًا.

ومنها أنها مرفوعة بالضّمّة الّتي قبل الواو، والواوُ إشباع، كما أنه منصوب بالفتحة الّتي قبل الألف، ومجرور بالكسرة الّتي قبل الياء، وكلّ من الألف والياء إشباع، ورُدَّ بأن إشباع الحركات بابه ضرورة الشّعر.

ومنها أقوالٌ أُخَر لا نُطِيل بذكرها. وإنّما أُعربتْ بالحروف توطئة لإعراب المثنّى، والجمع على حدّه، بالحروف.

---

(١) من م.

(٢) م: فصارت.

(٣) في الأصل: الياء.

٣

[الألف في المثنى والسّتّة]

والثّاني ممّا ينوب عن الضّمّة الألِفُ، وهو الحرف الثّاني من أحرف النّيابة، وتكُونُ عَلامةً لِلرّفعِ نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ في موضع واحد. وذلك يتحقّق في المُثَنَّى المَرفُوعِ أي: مايصدق عليه هذا اللّفظ.

والمُثنّى هو الاسم الدّالّ على اثنين فقطْ، بزيادة ألف أو ياء على مفرده المُعرَب الّذي له ثانٍ في الخارج، المُوافق[1] له لفظًا ومعنًى.

فخرج ما دلّ على واحد نحوُ: زَيدانُ، عَلَمًا لرجل، ورَجْلانُ: للرّاجِل ضدّ الفارس، وكَلبّتانُ: للآلة المخصوصة،[2] ونَجرانُ: عَلَم على البلدة المعروفة. قال ابن هشام: والّذي يظهر أنّ النُّحاة إذا أطلقوا المثنّى، في باب الإعراب، أرادوا دخول مثل ذلك، لأنّ وضعه أن يَدُلَّ على اثنين، واستعماله[3] لغيره مجاز. انتهى. أي: فلا يُخرجه ذلك عن تسميته مثنًّى. فهو من المثنّى لا من الملحق به.

وخرج بـ «فقطْ» ما دلّ على أكثرَ من اثنين نحو: صِنوانٌ، أُريد به أكثر من اثنين، وما أُريد به التّكثير نحو «كَرَّتَينِ» من قوله تعالى[4]: ﴿ارجِعِ البَصَرَ كَرَّتَينِ﴾، وحَنانَيكَ[5] ومَهمَهَينِ، لأنّ المعنى كرّة بعد

---

(١) كذا. والصواب «موافق». انظر ص ٣١٨ و٣١٩ و٣٢٣.

(٢) الكلبتان: أداة تخلع بها الأسنان، ويلقط بها الحداد ما يحمى من الحديد.

(٣) م: فاستعماله.

(٤) الآية ٤ من سورة الملك. وفي الأصل و م: فارجع.

(٥) في الأصل: وحنانين.

أُخرى، وحنانٌ/ بعد آخر، ومهمهٌ[1] بعد آخر، لا خُصوص اثنين. ومِن ٧٩
ثَمّ قال في الآية: ﴿يَنقَلِبْ إِلَيكَ البَصَرُ خاسِئًا، وهُوَ حَسِيرٌ﴾، إذ من المعلوم أنّ البصر لا ينقلب خاسئًا حسيرًا من مرّتين فقط.

وفي كلام الجمال بن هشام: التّحقيق أن هذا النّوع، أي: ما أُريد به التّكثير، من المثنّى لا من المُلحَق به، لأنّ وضعه ليدلّ على اثنين، واستعماله لغيره مجاز عارض. فلا يُخرجه عن تسميته مثنًّى. انتهى.

ويخرج به نحوُ: زَوج وشَفْع، وزَكًا[2] بالتّنوين بمعنى الشَّفع - ففي «الصّحاح»: «وزَكًا: الشَّفع» - لأنّ ما ذُكر لا يدلّ على اثنين فقطْ، فلا حاجة لإخراجه بقولنا: «بزيادة ألف أو ياء».[3] على أنّ بعضهم منع دلالة ما ذُكر على اثنين أي: أصلًا، وقال: كلّ يصدق باثنين ولا يدلّ عليهما، لأنّ «زوج» مثلًا مُقابل للفرد، وذلك أعم من اثنين، والأعمُّ يَصدُق على الأخصّ ولا يدلّ عليه.

وخرج بـ «ألف أو ياء» كِلا وكِلتا، لأنّ ألف الأوّل[4] كألف «عصًا» منقلبة عن واو، وقيل: «عن ياء الّتي هي لام الكلمة»، وألف «كِلتا» كألِفِ: حُبْلَى، أي: للتأنيث، والتاء[5] بدَلٌ عن لام الكلمة المحذوفة التي هي الواو.

(١) المهمه: الأرض المقفرة البعيدة. م: ومهمهًا.
(٢) في الأصل و م: وزكي.
(٣) في الأصل: وياء.
(٤) في الأصل: الألف الأول.
(٥) في الأصل: والياء.

فألفهما ليست للتّثنية، فلا حاجة لإخراجهما[1] بقولنا: «على مفرده»[2] الّذي يخرج به ما لا مفرد له نحو: اثنانِ واثنتانِ، لأن الصّحيح أنّه لم يُسمع «اثن ولا اثنة».[3] ولعلّ مقابل الصّحيح ما في «المصباح مختصر الصّحاح»: واثن واثنة،[4] كابن وابنة.

وعن بعضهم أنّ محلّ كون ألف «كِلتا» للتّأنيث إذا كانت مضافة للظّاهر. فإن أُضيفت للضّمير لم تكن للتأنيث، بدليل عدم قلبها في الأُولى ياءً في حالتي النصب والجرّ، وقلبها في الثّانية كذلك في ذلك. فلْيُتأمّلْ. قال في «التّعليقة»: المضمر الّذي يضاف إليه «كِلا وكِلتا» ثلاثة ألفاظ: كُما وهُما ونا.[5]

وفي كلام ابن الأنباريّ: والذي يدلّ على أن ألف «كِلا وكِلتا» ليست للتّثنية أنّها لو كانت للتّثنية لانقلبت في النصب والجرّ، إذا أُضيفا[6] إلى المُظهر، لأنّ الأصل هو المُظهر. فلمّا لم تُقلب دلّ على أنّها الألف المقصورة، وليست للتّثنية. وادّعى الكوفيّون أن الألف فيهما للتّثنية، واستدلوا على ذلك بأنّ الألف تنقلب فيهما إلى الياء في النّصب والجرّ، إذا أُضيفا إلى المُضمر، ولو كانت الألفَ المقصورة لم تنقلب. قلنا: إنما قُلِبَتْ ألفها مع المُضمر [لأنها أشبهت: إلى وعلى ولدى. فلما

---

(١) في الأصل: فألفها... لإخراجها.
(٢) في الأصل و م: «بقولنا بعلى مفرده». انظر ص ٣١٥.
(٣) في الأصل: اثن ولا اثنة.
(٤) في الأصل: اثن واثنة.
(٥) في الأصل: وهم.
(٦) في الأصل: أضيفتا.

أشبهتها قلبت ألفها مع المضمر ياء، كما قلبت ألف «إلى وعلى ولدى» مع المضمر][1] في: إلَيك وعلَيك ولدَيك. انتهى ملخّصًا.

وخرج بـ «المُعرب» نحوُ: ذانِ وتانِ واللّذانِ واللّتانِ. فإنّها ليست من المثنّى لأنّ مفردها مبنيّ. ونقل الشّاطبيّ عن الشّيخ ابن مالك أنّه لا يُشترط الإعراب.

وخرج بـ «الّذي له ثانٍ[2] في الخارج [موافق[3] له في اللفظ» ما لا ثاني له في الخارج] كذلك، نحو: قَمَرانِ للشّمس والقمر، وعُمَرانِ لأبي بكر وعُمَر، وأبَوانِ للأب والأُمّ أو الخالة ـ ومن الثّاني[4]: ﴿رَفَعَ أبَوَيهِ علَى العَرشِ﴾، على ما قاله بعض المفسّرين ـ وأُمّانِ[5] للأُمّ والجَدّة، والجَديدانِ والمَلَوانِ للّيل والنّهار، والأمَرّانِ للفقر والعُري، والأجوَفانِ للبطن والفرْج، والبَردانِ للغِنى والعافية، والأحمرانِ للذّهب والزّعفران، والأطيَبانِ للشّباب والنّكاح، والخافِقانِ للمشرِق والمغرب ـ وحقيقته[6] المغرب ـ والبَصرتانِ[7] للبصرة والكوفة، والمَشرِقانِ للمشرق والمغرب ـ وحقيقته المَشرِق ـ والمَغرِبانِ لهما أيضًا ـ وحقيقته المغرب ـ والأسودانِ للتّمر والماء، والفمانِ للفم والأنف، والأخَوان للأخ والأخت، والأذانانِ للأذان والإقامة، والعاشقانِ للعاشق والمعشوق.

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: «ثاني». وما بين معقوفين هو من م.

(٣) كذا. وفي العبارة قبلُ ص٣١٥: الموافق.

(٤) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٥) الأمّان أيضًا: الأبوان.

(٦) أي: حقيقة الخافق.

(٧) في الأصل: البصريان.

وفي كلام الجمال بن هشام: والذي أراه أنّ النحويِّين يسمّون هذا النوع مُثنًّى أي: حقيقةً، لا مِن، المُلحق، لعدم ذكرهم له فيما حُمِلَ على المثنّى. وغايته أن هذا مثنًّى، في أصله تجوَّزٌ. انتهى. أي: أن
٨ إطلاق المثنّى على هذا النوع بحسَب الأصل مجاز،/ وصار عندهم حقيقة عُرفيّة.

وخرج بـ «مُوافق[1] له في المعنى» ما وافق في اللّفظ وخالف في المعنى نحوُ: عينانِ أُريد بهما الذهب والباصرة مثلًا. ومِن ثَمّ لحّنوا الحريريّ في قوله:[2]

جادَ بالعَينِ، حِينَ أعمَى هَواهُ … عَينَـهُ، فـانثَنَى بـلا عَيـنَينِ

ونحوُ: لِسانانِ أريد بهما القلم والجارحة.

وفي كلام الشّيخ ابن مالك: أنّ أكثر المتأخّرين على منع[3] ذا النوع، أي: تثنية المشترك أو الحقيقة والمجاز. والأصحّ الجواز، وممّا يؤيّد ذلك قولُهم: القَلَمُ أحَدُ اللِّسانَينِ، وخِفّةُ الظَّهرِ أحَدُ اليَسارَينِ، والغُربةُ

(١) انظر الصفحة الماضية.

(٢) مقامات الحريري ص ٩١ وشرحها للشريشي ١: ٤٣٧ في المقامة الرحبية، وشرح المقدمة الجزولية ص ٢٩٨ والهمع ١: ٤٣ و الدرر ١: ١٧. وانثنى: رجع وصار. قلت: ونسبة اللحن هنا مبنية على أن عينين للتغليب، كما هي في المعروف بين العلماء. والصواب أن المراد بهما ما ورد ذكره قبل في البيت نفسه. أي: عينا المال الذهب والبصر. فليس هذا من التغليب. حتى إنه لو قال: «بلا العينَين» لكان صوابًا أيضًا، لأنه تكون فيه أل: عهدية ذكرية لاعهدية ذهنية، والمثنى فيه ليس من المشترك، كما هي الحال فيما عرف من التغليب.

(٣) سقطت من م.

[أَحَدُ][1] الشَّتاتَينِ، واللَّبَنُ أَحَدُ اللَّحمَينِ، والحِميةُ إحدَى[2] المَوتَتَينِ.

وردَّه الشَّيخ أبو حيّان، وقال: الّذي ينبغي أنه لا يجوز تثنية المشترك ولا تثنية الحقيقة والمجاز، [أي]:[1] وما ذُكر يُحفظ ولا يقاس عليه. ومِن ثَمّ قال ابن ناظر الجيش: الحقّ أن تثنية ما اختلف معناه لا يجوز إلّا سماعًا، والحكم عليه بأنّه مثنًّى لُغويٌّ لا صناعيّ. انتهى.

فعُلِمَ أنّ المثنّى حقيقةً ما انطبق عليه هذا التّعريف، وما لم ينطبق عليه يكون من المُلحَق به، وإطلاق المثنّى عليه مجاز لإعرابه إعرابَه. وإنما لم يكن من المثنّى الحقيقيّ لأنّ أكثر النحويّين اشترط لكلّ ما يُثنّى قياسًا مطّردًا شروطًا:

الشّرط الأوّل: أن يكون مفردًا. فلا يُثنّى المثنّى ولا الجمع تصحيحًا، ولا ما على صورتهما، ولا المجموع تكسيرًا الّذي لا نظير له في الآحاد أي: وهو: مَفاعِل أو مَفاعِيل. وأمّا غير ذلك فيجوز كـ «الجِمالانِ». فقد ذكر[3] المصنّف في «التّصريح» [أن مما دخل في المثنى «جِمالان»].[4]

وظاهره أن تثنية ذلك قياس مطّرد، وفي كلام الشّيخ أبي حيّان: جمع التّكسير لا يجوز تثنيته بقياس. فإن جاء فضرورة، أي: كما في

(١) من م.

(٢) في الأصل: أحد.

(٣) في الأصل و م: «ذكره». لم ألحقت هاء بعد الفعل في م.

(٤) من م. و «أن» فيه مقحمة بين الكلمتين، لتستقيم العبارة، مع إغفال الهاء الملحقة قبل.

قول الشاعر:[1]

تَبقَّلَتْ، في زَمَنِ التَّبَقُّلِ، بَينَ رِماحَيِ مالِكٍ ونَهشَلِ

وقول الآخر:[2]

لأصبَحَ النّاسُ أوبادًا، ولَم يَجِدُوا عِندَ التَّفَرُّقِ، في الهَيجا، جِمالَينِ

وفي «التّصريح» أيضًا [أنّ ممّا دخل في المثنى][3] تثنيةَ اسم الجمع «الرَّكبانِ»، وتثنيةَ اسمِ الجنس أي: الجمعيِّ كـ «الغَنَمانِ». انتهى. أي: فإنّ الغنم، كما في «الصّحاح»، اسم موضوع للجنس[4] يقع على الذّكور والإناث.

وظاهر كلام «التّصريح» أنّ ذلك قياس مطّرد، وفي كلام الشّيخ أبي حيّان:[5] قد نصّوا على أنّه لا يجوز تثنيةُ اسم الجمع إلّا في الضّرورة.

---

(١) هو أبو النجم العجلي. ديوانه ص ١٧٥ - ١٧٦ وسمط اللآلي ص ٨٥٦ وشرح المفصل ٤: ١٥٣ و ١٥٥ وشرح شواهد الشافية ص ٣١٢ - ٣١٣ والخزانة ١: ٤٠١ واللسان والتاج (بقل). يفتخر بغذاء إبل قومه. وتبقلت أي: رعت النبات الأخضر. وفي الأصل و م: «تنقلت... التنقل». ومالك ونهشل: قبيلتان كانت بينهما حروب، فرعت إبل بني عجل البقل حينذاك، لعزة أصحابها.

(٢) عمرو بن العداء. شرح المفصل ٤: ١٥٣ - ١٣٦ والخزانة ٣: ٣٨٧. والحي: القبيلة. والأوباد: جمع وَبَد. وهو سوء الحال. وفي الأصل و م: «أو بادوا». والهيجا: الهيجاء. وهي الحرب. وجمالان أي: صنفان من الجمال: أحدها للتنقل، والثاني للذهاب إلى الحرب يركب عندما تُجنب الخيل في الطريق إليها.

(٣) من م.

(٤) في الأصل: موضوع الجنس.

(٥) التذييل والتكميل ١: ٢٢٢.

ومنه قول الشاعر:[1]

وكُلُّ رفيقَي كُلِّ رَحلٍ، وإن هُما، تَعاطَى القَنا قَوماهُما، أخَوانِ

وكذا نصّوا على أنّه لا يجوز تثنية اسم الجنس، باقيًا على جنسيّته. فلا يقال: لَبَنانِ وماءانِ، إلّا إن أُريدَ نوعان من اللَّبَن والماء. انتهى.

الشّرط الثّاني: الإعراب. فلا يُثنّى المبنيُّ كـ «حَذامِ ووَبارِ» في لغة من بنَى. وأمّا: ذانِ وتانِ واللّذانِ واللّتانِ، فصِيَغٌ وُضعتْ وضعَ المُثنّى وأُعرِبتْ إعرابَه على ما تقدّم. على أنّهم لم يأتوا بهذه الصّيغ على القياس في التّثنية، كما علمتَ.

الشّرط الثّالث: عدم التركيب، فلا يُثنّى المركّبُ الإسناديُّ اتّفاقًا كـ «بَرَقَ[2] نَحرُه وتأبَّطَ شرًّا»، ولا المزجيُّ على الأصحّ كـ «بَعلَبَكَّ وسِيبَوَيهِ». فإن أُريدَ تثنيتهما جيء بكلمة «ذِي» بمعنى: صاحب، مثنّاة. فيقال: جاء ذَوا بَرَقَ نَحرُه وذَوا تأبَّطَ شَرًّا، وذَوا بَعلَبَكَّ وذَوا[3] سِيبَوَيهِ.

ومُقابِلُ الأصحّ يقول: جاء بَعلَبكّانِ وسِيبَوَيهانِ. وقيل: سِيبانِ،[4] بحذف الجزء الأخير الذي هو كلمة «وَيْهِ». وهذا الخلاف في المختوم بـ «وَيْهِ» على القول ببنائه، وهو المشهور. وأمّا على القول بإعرابه إعرابَ ما لا ينصرف فلا خلاف في جواز تثنيته.

---

(1) الفرزدق. ديوانه ص ٨٧٠ وكتاب الشعر ص ٢٠٨ - ٢١٣ والبغداديات ص ٤٤٢ وشرح أبيات المغني ٤: ٢٠٨ - ٢١٣. والرحل: ما يكون على ظهور الإبل للركوب. وفي الأصل: رجل.

(2) في الأصل: «بَرِقَ» في الموضعين.

(3) في الأصل: «ذو» في المواضع الأربعة.

(4) في الأصل: «سيبويان». م: «سيبوان». وانظر الهمع ١: ٤٢.

وأمّا الإضافيّ من الأعلام فيُستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه، فيثنَّى الجزء الأوّل ويضاف للثاني فيقال: جاء أبَوا بكرٍ. وجوّز الكوفيّون تثنية الجزأين فيقال: جاء أبَوا البكرَينِ.

الشّرط الرّابع: التّنكير. فلا يُثنَّى العَلَم باقيًا على علميّته. فإن
أريدَ/ تثنيتُه نُوِيَ تنكيره. وقد علمتَ معنى تنكير العَلَم. فلا يُثنّى ما لا ٨١
يقبل التّنكير كالكناية عن العَلَم نحو: فُلان، ونحو: ذا وتا والّذي
والّتي. وأما: ذانِ وتانِ واللّذانِ واللّتانِ، فصِيَغ وُضِعتْ وضع المثنّى،
كما تقدّم.

الشّرط الخامس: أن يكون له ثانٍ في الخارج موافقٌ له في اللّفظ. فنحو: قمرانِ للشّمس والقمر، وعُمَرانِ لأبي بكر وعُمر، ليس من المثنّى الحقيقيّ على ما تقدّم.

وفي كلامِ المُحقِّق:[1] وجميع باب التّغليب من المجاز. ولم أجد أحدًا حام حول بيان مجازيّته ولا علاقتِه ولا نوعِه. وقد سكتَ القوم عن تعريفه ،وكأنّهم لم يجدوا قدرًا مشترَكًا تندرج فيه[2] تلك الحقائق المختلفة. واللّفظ فيه أُريدَ به معنًى واحدٌ مركّب من المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، ولم يُرَد به كلٌّ من المعنيَينِ، أي: فليس من الجمع بين الحقيقة والمجاز، كما قد يُتوهَّم. قال: ولا يلزم ذلك في جميع المعاني الحقيقيّة.

الشّرط السّادس: أن يكون ذلك الثّاني موافقًا له في المعنى أيضًا. فلا يُثنّى المشترَك ولا الحقيقة والمجاز، ومِن ثَمَّ حكموا على أنّ قول

---

(١) هو السعد التفتازاني.

(٢) م: منه.

الحريريّ:[1]

جادَ بالعَينِ، حِينَ أعمَى هَواهُ عَينَـهُ، فـانثَنَى بِـلا عَيـنَينِ

لحنٌ كما تقدم، وعلى نحو قولهم: القلمُ أحدُ اللّسانَينِ، بأنّه شاذٌّ على ما تقدّم.

وفي المثنّى ما قدّمناه في التّجمع، من أنّ المنع في ذلك مبنيّ على أنّ المشترك لا يصحّ إطلاقه على معنيَيه معًا لغةً، وجواز ذلك مبنيّ على جواز ذلك. ومثلُ المشترك في ذلك الحقيقةُ والمجاز. فالمنعُ مبنيّ على عدم جواز استعمال اللّفظ في حقيقته ومجازه. والجوازُ على جواز ذلك.

الشّرط السّابع: ألّا يُستغنَى بتثنية غيره، أو بما هو على صورة المثنّى أو بغير ذلك، عن تثنيته. ومِن ثَمّ لم يقولوا: سَواءانِ، [استغناء بـ «سِيّانِ» تثنية سِيّ، بمعنى: مِثل. وحكى بعضهم: سَواءانِ].[2] ولم يقولوا: أجمَعانِ ولا جَمعاوانِ، استغناء بـ «كِلا وكِلتا»، على أنهما لا يقبلان التّنكير. ولم يقولوا في غير «مِائَة وألف» من أسماء العدد: ثلاثتانِ وأربعتانِ وخمستانِ، استغناء بـ «ستّة وثمانية وعشَرة»، ويقال: مِائَتانِ وألفانِ.

الشّرط الثّامن: ألّا يُراد به الاستغراق كالأسماء المختصّة بالنفي، نحو: أحَد وعَرِيب، بالمهملة بمعناه، ودَيّار.

الشّرط التّاسع: ألّا يكون لفظَ «كلّ» ولا «بعض». فلا يقال:

---

(١) مضى في ص ٣١٩.

(٢) من حاشية م.

كُلّانِ ولا بَعضانِ.

وإن جاء شيء من ذلك حُفظ، ولا يقاس عليه. قال في «المستوفَى»:[1] لا تكاد التثنية توجد إلّا في اللّغة العربيّة.

ثمّ أخذ المصنّف يمثّل للمثنّى بقوله: نَحوُ: قالَ رَجُلانِ. فـ «رَجُلانِ»: فاعِلٌ. والفاعِلُ مَرفُوعٌ. وعَلامةُ رَفعِهِ الألِفُ الظّاهِرةُ نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ. ومن ذلك قول بعضهم مُلغِزًا:[2]

* أتانا عُبَيدِ اللهِ في صَحنِ دارِهِ *

وقولُ الآخر كذلك:[3]

* أتانا أبي داوُدَ في مَرتَعٍ خَصِبِ *

لأنّ «أتانا»: مثنّى أتان ـ وهي الأنثى من الحُمُر الأهليّة ـ حُذفتْ نونه للإضافة.

وقد تكونِ الألف مقدّرة[4] نحوُ: جاء صالِحا القومِ، كما تقدّم. ومنه قول بعضهم مُلغِزًا:[5]

---

(١) المستوفى في النحو كتاب للقاضي أبي سعد كما الدين علي بن مسعود الفَرّخان. كشف الظنون ص١٦٧٥.

(٢) صدر بيت عجزه:

وفارَقَنا بكرٍ، وفارَقَنا عَمرُو

الإفصاح في شرح الأبيات المشكلة ص ١٨٦. وفوق «أتانا» في الأصل بقلم آخر: «مبتدأ»، وفوق «في صحن»: «خبر». وقنا: فاعل للفعل: فار، مضاف إلى بكر. وعمرو: فاعل للفعل فارق.

(٣) عجز بيت صدره الشاهدُ البعدَ التالي لهذا. انظر الإفصاح ص١٠٢.

(٤) يعني أنها مقدرة في اللفظ، لأنها تحذف لفظًا لالتقاء الساكنين.

(٥) الإفصاح ص ١٠١ وعجز البيت من م، كان فيها بعد الشاهد التالي، فنقلته إلى لِفقه. وقد حذفت ألف «عبدا» في الرسم من الصدر لأنها تحذف لفظًا. وفي العجز عبد أي: عبدة، منادى مرخم. والعزيز: مبتدأ خبره: حسيب. والمراد: الله حسيبها.

لَقَــد قــالَ عَبــدَ اللهِ شَــرَّ مَقالــةٍ　　كَفَى بِـكَ يـا عَبـدَ العَزِيـزُ حَـسِيبُها

وقول الآخر كذلك:[1]

﴿ لَقَد قالَ عَبدَ اللهِ قَولاً عَرَفتَهُ ﴾

بفتح دال «عبد». فإنّ كلًّا من «صالحا وعبدا»[2] مثنًّى، حُذفتْ نونه للإضافة وألفه[3] لالتقاء الساكنين.

وزِيدتِ النّون في المثنّى لِما تقدَّم[4] في الجمع، وهو الدّلالة على تمامه وانفصاله عما بعده، أو لدفع توهّم الإضافةِ في نحو: جاءني خليلانِ مُوسى وعِيسى، والإفرادِ في نحو: الخَوزَلانِ تثنية «الخَوزَلَى» وهي، كما في «الصّحاح»، مِشية فيها تفكّك، ثمّ حُمل ما لا يوجد فيه هذا التوهّم على ما يوجد فيه، أو غير ذلك من الأقوال السّابقة.

وحُرّكَتِ النّون خوف التقاء الساكنين، وكانت الحركة كسرة لأنّها
٨٢ الأصل في التّخلُّص/من التقاء الساكنين، ولخفّة المثنّى. وربّما ضُمَّت[5] بعد هذه الألف، أي: التّي هي علامة الرّفع. ومنه قول الشاعر:[6]

يــا أبَتــا، أرَّقَنِــي القِــذّانُ　　فــالنَّومُ لا تألَفُــهُ العَيْنــانُ

---

(١) انظر التعليق على الشاهد المتقدم على ما قبل هذا. وقد حذفت ألف «عبدا» في الرسم لأنها تحذف لفظًا.

(٢) في الأصل و م: من صالح وعبد.

(٣) يعني أنها حذفت لفظًا.

(٤) م: كما تقدم.

(٥) أي: نون المثنى.

(٦) رؤبة. ديوانه ص١٨٦ والمؤتلف والمختلف ص١٧٦ وضرائر الشعر ص٢١٨ والخزانة ١: ٤٤.

بضمّ النّون مثنّى «عَين» الّتي هي الباصرة. والقِذّانُ بكسر القاف وإعجام الذّال المشدّدة: جمع قُذَّةٍ. وهو البُرغُوث. فالقِذّانُ: البَراغيث. ويمكن تخريج هذا على رأي مَن يرى إعراب المثنّى على النّون، بالحركات الظّاهرة.

ولا تُفتح[1] بعد هذه الألف. وأمّا قول الشاعر:[2]

أعرِفُ، مِنها، الجِيدَ والعَينانا ومِنخَرَينِ، أشبَهَا ظَبيانا

بفتح النون مثنّى «عَين» الّتي هي الباصرة. وظَبيان: اسم رجل، وقيل: «مثنّى ظَبْي»، فالألف في ذلك ليس علامة للرّفع، [بل][3] على لغة من يُلزم المثنّى الألفَ مطلقًا.[4] وكأنّ الألف [لمّا حلّت محلّ الياء] أُعطِيتْ حكمَها ـ[5] وهو فتح النّون بعدها ـ على لغةٍ، كما سيأتي.

وذكر بعضهم أنّ هذا البيت[6] من جملة خمسين بيتًا للمولَّدين ذكرها سيبويه في كتابه،[7] دسُّوها عليه نُصرة لمذهبٍ ذهب إليه، أو توجيهًا لكلمة صدرتْ منه. وهذا من جملة ما طُعِن به في «كتاب» سيبويه. وطُعن فيه أيضًا بأنّه احتج فيه بشعر بشّار بن بُرد ـ وهو أوّل المولَّدين ـ تَقرُّبًا إليه لأنّه كان هجاه لتركه الاحتجاجَ بشعره.

---

(١) أي: نون المثنى.

(٢) نسب إلى رؤبة. ديوانه ص١٨٧ والنوادر ص١٥ وشرح المفصل ٢: ١٢٩.

(٣) تتمة يقتضيها السياق.

(٤) يعني أن حكم الألف في هذه اللغة هو حكم الاسم المقصور، وليست للإعراب.

(٥) أي: أعطيت الألف حكم الياء. وما بين معقوفين هو من م.

(٦) يعني البيتين، لأن مشطور الرجز كل شطر منه بيت.

(٧) كذا. والبيتان ليسا فيما نشر من الكتاب. وانظر شرح كتاب سيبويه ١: ٢٣٤.

ورفعُ المثنّى، أي: وما أُلحق به، بالألف إنّما هو علَى القول المَشهُورِ. وإنّما رفعوه بالألف لأنها تقع ضمير الاثنين، ولأنّ المثنّى أكثر دورانًا في الكلام من الجمع. فهو أولى بالتّخفيف، فجعلوا الخفيف ـ وهو الألف ـ للكثير.[1]

ويقابل المشهورَ نظيرُ ما تقدّم من الأقوال الّتي حكيناها في جمع المذكّر السالم. ويزيد على ذلك ما ذهب إليه الزّجّاج، من أنه مبنيّ لتضمّنه معنى حرف العطف، لأنّ «زَيدانِ» مثلًا أصله: زيدٌ وزيدٌ، كما بُني «خَمسَةَ عشَرَ» لذلك، إذ أصلُهُ: خمسةٌ وعَشَرةٌ.

وممّا ينوب عن الفتحة أيضًا الألفُ. وقد أشار إلى ذلك بقوله: **وتَكُونُ الألِفُ ظاهرة ومقدّرة عَلامةً لِلنّصبِ نِيابةً عَنِ الفَتحةِ في الأسماءِ السِّتّةِ المُتَقَدِّمِ ذِكرُها. فالظاهرةُ نَحوُ: رأيتُ أباكَ وأخاكَ وحَماكَ وفاكَ وذا مالٍ، وهَناكَ في لُغةٍ قَلِيلةٍ كما تقدّم.**

فـ «أباكَ» وما عُطِفَ علَيهِ: مَفعُولٌ حقيقةً في «أباك»، وحُكمًا فيما عُطف عليه. والمَفعُول مَنصُوبٌ. وعَلامةُ نَصبِهِ الألِفُ الظاهرة نَيابةً عَنِ الفَتحةِ. والمقدّرةُ نحوُ: رأيتُ أبا الخَيرِ، حُذِفَتْ[2] لالتقاء الساكنين، كما تقدّم.

---

(١) في الأصل: للتكثير.

(٢) يعني: في اللفظ.

٤

[الياء في المثنى والجمع والسّتّة]

والياءُ التي هي الحرف الثّالث، من أحرف النيابة، تَكُونُ عَلامةً للخفضِ نِيابةً عَنِ الكَسرةِ، في ثَلاثةِ مَواضِعَ، وتكون ظاهرة فقطْ في بعضها، وظاهرة ومقدّرة في البعض الآخَر.

الأوّلُ من تلك المواضع الثّلاثة يتحقّق في المُثَنّى المَخفُوضِ، ولا تكون فيه إلّا ظاهرة، نَحوُ: مَرَرتُ بالزَّيدَينِ وصالحَي القومِ.[1] فـ «الزَّيدَينِ وصالحَي القومِ» كُلٌّ [منهما][2] مَخفُوضٌ. وعَلامةُ خَفضِهِ الياءُ الظاهرة المَفتُوحُ ما قَبلَها المَكسُورُ ما بَعدَها غالبًا. وكُسِرَ على أصل التقاء السّاكنين.

وربّما فُتِحَ للخفّة المناسبة لكثرة المثنّى. ومنه قول الشاعر يصف قطاة بسرعة الطّيران:[3]

* علَى أحوَذِيَّينَ *

بفتح النّون مثنّى أحوذِيّ. وهو الخفيف في المشي. وأراد به الشّاعر الجناح.

والثّاني من تلك المواضع يتحقّق في جَمعِ المُذَكّرِ السّالِمِ المخفوض، وتكون فيه ظاهرةً نَحوُ:مَرَرتُ بالزَّيدِينَ،ومقدّرةً نحو:مررتُ بصالحِي القومِ.

---

(١) في الأصل: وصالح القوم.

(٢) من حاشية م.

(٣) قسيم بيت لحميد بن ثور تتمته:

... استَقَلَّتْ علَيهما   فما هِيَ إلاّ لَمحةٌ، فتَغِيبُ

ديوانه ص٥٥. واستقلت: ارتفعت محلقة. واللمحة: النظرة السريعة.

فـ «الزَّيدِينَ وصالحِي القوم» كُلٌّ [منهما]:[1] مَخفُوضٌ. وعَلامةُ خَفضِهِ الياءُ الظاهرة في الأوّل، والمقدّرة في الثّاني لحذفها لالتقاء السّاكنين كما تقدم، المَكسُورُ ما قَبلَها لقلّة/ جمع المذكّر، المَفتُوحُ ما ٨٤
بَعدَها للخفّة المناسبة لثقل الجمع المذكور.

وربّما كُسِرَ. ومنه قول الشّاعر:[2]

* وأنكرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ *

بكسر النّون جمع «آخَر» بفتح الخاء بمعنى: مُغاير. ومنه قول الشّاعر:[3]

وقَد جاوَزتُ حَدَّ الأربَعِينِ؟

بكسر النّون. وخرّجه بعضهم على أن هذا جاء على رأي من يرى إلزامَ جمع المذكّر السالم الياءَ وإعرابَه -بالحركات على النّون ظاهرةً منوّنةً.

وقد يكون كسرُ ما قبلَ الياء في الجمع المذكور مقدّرًا، كما في[4]: ﴿المُصطَفَينَ الأخيارِ﴾. أصلُه «المُصطَفَيِينَ» بكسر الياء الأولى وفتح ما قبلَها.[5] تحرّكَتِ الياء الأُولى وانفتح ما قبلها. قُلِبَتْ ألفًا، ثمّ حُذفتْ لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحًا.

لا يقال: «يَلزم مِن فتح ما قبلَ الياء التباس هذه الصيغة بصيغة

---

(١) من حاشية م.

(٢) عجز بيت لجرير صدره في حاشية م:

عَرَفنا جَعفَرًا، وبَنِي أبِيهِ

ديوانه ص٤٢٩. والزعانف: جمع زِعنفة. وهي الأتباع والموالي.

(٣) عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره:

وماذا يَدَّرِي الشُّعَراءُ، مِنِّي

الأصمعيات ص٩. ويدري أي: يختل ويخدع.

(٤) الآية ٤٧ من سورة ص. وفي الأصل: الجمع المذكر مقدرًا كما في.

(٥) زاد هنا في الأصل: مفتوحًا.

المثنّى»، لأنّا نقول: ممنوعٌ ذلك لأنْ في المثنّى يقال: المُصطَفَيَينِ، بياءين بقلب الألف ياء. وأيضًا لا التباس في الآية بوجهٍ، لوصفه بالجمع ودخول «مِن» التبعيضيّة عليه بعدَ «وإنَّهُم». ومُحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين.

والثّالِثُ من تلك المواضع الثّلاثة يتحقّق في الأسماءِ السّتّةِ المُتَقَدِّمِ ذِكرُها المخفوضةِ. وتكون فيها ظاهرةً نَحوُ: مَرَرتُ بأبِيكَ وأخِيكَ وحَمِيكَ وفِيكَ وذِي مالٍ، وهَنِيكَ في لُغةٍ قَلِيلةٍ حكاها س كما تقدّم. فـ «أبِيكَ» وما عُطِفَ عليهِ: مَخفُوضٌ. وعَلامةُ خَفضِهِ الياءُ الظاهرة نِيابةً عَنِ الكَسرةِ. وتكون فيها مقدّرةً نحوُ: مررتُ بأبي الخَيرِ. حُذفتْ[1] لالتقاء الساكنين، كما تقدَّم.

وممّا ينوب عن الفتحة أيضًا الياءُ. وقد أشار إلى ذلك بقوله: والياءُ تكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ نِيابةً عَنِ الفَتحةِ في موضعين: أحدهما يتحقّق في المُثَنّى المَنصُوبِ، ولا تكون فيه إلّا ظاهرة نَحوُ: رأيتُ الزَّيدَينِ وصالِحَي القومِ. فـ «الزَّيدَينِ وصالِحَي القومِ» كُلٌّ: مَفعُولٌ، وهُوَ مَنصُوبٌ. وعَلامةُ نَصبِهِ الياءُ الظاهرة المَفتُوحُ ما قَبلَها المَكسُورُ ما بَعدَها غالبًا، كما تقدّم.

والموضع الثّاني يتحقّق في جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ، وتكون فيه ظاهرة ومقدّرة. فالأوّل نَحوُ: رأيتُ الزَّيدِينَ. والثّاني نحوُ: رأيتُ صالِحِي القومِ. فـ «الزَّيدِينَ وصالِحِي القومِ» كُلٌّ: مَفعُولٌ، وهُوَ مَنصُوبٌ. وعَلامةُ نَصبِهِ الياءُ الظاهرة في الأوّل، والمقدّرة في الثّاني،[2] المَكسورُ ما قَبلَها المَفتُوحُ ما بَعدَها غالبًا، كما تقدّم.

---

(١) يعني الحذف لفظًا.

(٢) م: المثنى.

٥

[النون في الأفعال الخمسة]

والنُّونُ الّتي هي الحرف الرّابع من أحرف النّيابة ـ وبه تتمّ تلك الأحرف ـ تَكُونُ عَلامةً لِلرَّفع ظاهرة أو مقدّرة، نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ في الأفعالِ الخَمسةِ. وهِيَ كُلُّ فِعلٍ مضارع اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ اثنَينِ[١] ضميرًا أو غيرَ ضمير، أو واوُ جَمْعٍ كذلك، أو ياءُ مُخاطَبةٍ، ولا تكون إلّا ضميرًا. ويقال لها: الأمثلة الخمسة، أيضًا.

وهو أولى لأنّها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء كذلك، بل أمثلة يُكنَى[٢] بكلّ منها عمّا وازنَه. نَحوُ: يَفعَلانِ وتَفعَلانِ بالياءِ والتّاءِ الفَوقِيّةِ والتَّحتِيّةِ ـ فإنّهما كناية عن: يقومانِ ويأكلانِ ويشربانِ،[٣] إلى غير ذلك ـ ونحو: يَفعَلُونَ وتَفعَلُونَ بالياءِ والتّاءِ الفَوقِيّةِ والتّحتِيّةِ ـ فإنّهما[٤] كناية عن نحو: يقومونَ ويأكلونَ ويشربونَ،[٣] إلى غير ذلك ـ ونحو: تَفعَلِينَ بالتّاءِ المُثَنّاةِ فَوقُ لا غَيرُ. فإنّه كنايةٌ عن: تقومِينَ وتأكلِينَ وتشربِينَ، إلى غير ذلك.

فَهذِهِ الأفعالُ الخَمسةُ كنايات. وهي بحسَب مَن هي له سبعة، فأنّ «يَفعلان» بالتّحتيّة للمذكَّرينِ الغائبَينِ فقطْ نحو: الزّيدانِ يَقومانِ، ويَقومانِ الزّيدانِ،[٥] وبالفوقيّة لثلاثةٍ: المخاطَبَينِ نحو: أنتما يا زيدانِ

---

(١) م: ألف الاثنين.

(٢) في الأصل: يُكَنّى.

(٣) كذا، بإغفال ما أوله تاء.

(٤) م: فإنها.

(٥) في حاشية م تفسير للألف في المثالين. فالزيدان في الثاني: فاعل، والألف في الفعل حرف تثنية؛ على لغة بعض العرب.

تَقومانِ، وللمؤنّثَيْنِ المخاطَبَتَينِ نحو: أنتما يا هندانِ تَقومانِ ـ والتّاء في ذلك/ للخطاب، والألف ضميرٌ ـ وللمؤنّثَينِ الغائبَتَينِ نحو: الهندانِ ٨٥
تَقومانِ أو تَقومانِ[١] الهندانِ. والتّاء في ذلك للتأنيث،[٢] والألف ضمير [وغير ضمير].[٣]

وأمّا ضميرهما أي: ضمير المؤنّثَين الغائبتَين فهل هو كذلك فيقال: هما «تَقومانِ» بالفوقيّة، أو «يَقومانِ» بالتحتيّة؟ دارت هذه المسألة بين علماء الأندلس، واختلف فيها إفتاؤُهم، فأفتى بعضهم بالأوّل إجراء للضّمير مُجرى الظّاهر، وبعضهم بالثّاني نظرًا للّفظ، وأُيِّدَ الأوّل بالسّماع.

و«يَفعلونَ» بالتّحتيّة لجماعة الذّكور [الغائبِينَ، نحو: الزيدون يقومونَ، ويقومونَ الزيدونَ، وبالفوقيّة لجماعة الذكور][٤] المخاطَبِينَ نحو: أنتم ـ يا زيدُونَ ـ تَقومونَ. و«تَفعلِينَ» بالفوقيّة للمؤنّثة المخاطَبة لا غيرُ، نحو: أنتِ ـ يا هندُ ـ تَقومِينَ.

فهذه الأفعال الخمسة في الأمثلة[٥] [الخمسة][٦] المذكورة مَرفُوعةٌ. وعَلامةُ رَفعِها ثُبوتُ النُّونِ أي: النّون الثّابتة لفظًا ـ فهو كـ «جَرْدِ قَطِيفةٍ».[٧] وقد تكون النّون مقدّرة كما تقدّم، في نحو: لَتُبلَوُنَّ ولَتُبلَوانِّ ولَتُبلَيِنَّ ـ نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ.

---

(١) الألف هنا حرف تثنية. م: يقومان.
(٢) في الأصل: للخطاب.
(٣) من حاشية م. يعني أن الألف هي حرف تثنية كما ذكرنا.
(٤) من م.
(٥) في الأصل: الأمثال.
(٦) من م.
(٧) يعني: من إضافة الصفة إلى الموصوف. وفي الأصل: كجرد قطيعة.

وهي بعد الألف مكسورة على أصل التّخلُّص من السّاكنين وحملًا على نون المثنّى، وربّما ضُمّت. وقد قُرئ شاذًّا[1]: ﴿أتَعِدانُنِي﴾ بضمّ النّون. ونقل الشّيخ أبو حيّان[2] أنّ بعض العرب يفتح، وأنّه قُرئ: ﴿اتَعِدانَنِي﴾ بفتح النّون. قال الشّاطبيّ: وهي مرويّة أيضًا عن نافع وأبي عمرو. وبعد الواو والياء تكون مفتوحة للتّخفيف لِثِقَل اجتماع الواو والكسرة، والياء والكسرة،[3] وحملًا على نون جمع المذكّر السّالم.

هذا أي: رفع هذه الأفعال الخمسة بالنّون ظاهرةً أو مقدّرة هُوَ القول المَشهُورُ، ومقابِلُه ما قِيلَ: عَلامةُ رَفعِها ضَمّةٌ مُقَدَّرةٌ على لامِ الفِعلِ، أي: ما قبلَ هذه الأحرف الّتي هي الألف والواو والياء، منع من ظهورها اشتغال ما قبلَ تلك الحروف بحركات المناسبة لهذه الحروف، كالمضاف لياء المتكلّم. وقيل[4] أيضًا: إنّ الألف والواو والياء علامة إعراب بمنزلة: الزّيدانِ والزَّيدَينِ والزَّيدُونَ والزَّيدِينَ.

وقوله: ويُقالُ فِيها كُلِّها، أي: في جميع هذه الأفعال الخمسة أي: الصّيغ المذكورة: فِعلٌ وفاعِلٌ وعَلامةُ رَفعٍ،[5] يقتضي اختصاص كلامه بما إذا كانتِ الألف والواو ضميرين لا علامتين. وفيه قصور لأنّ هذا الإعراب لا يختصّ بذلك، إلّا أن يُقال: اقتصر على الأوّل[6] لضعف الثّاني.

---

(١) الآية ١٧ من سورة الأحقاف.

(٢) التذييل والتكميل ١: ١٨٩.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: وما قيل.

(٥) في حاشية م تعليق على العبارة، مع تصويب بوجه آخر عن نسخ الشرح، مخروم.

(٦) يعني القول الأول في الألف والواو والياء، من أنها ضمائر.

٦

[الكسرة في المؤنث السالم]

ولمّا فرغ من الكلام على أحرف النّيابة الأربعة شرع يتكلّم على الحركتين النائبتين -[١] وهما الكسرة والفتحة - مقدِّمًا للكسرة لقلّة الكلام على ما فيه، فقال: والكَسرةُ تَكُونُ عَلامةً لِلنَّصبِ ظاهرةً أو مُقدَّرة نِيابةً عَنِ الفَتحةِ، في جَمعِ المُؤَنَّثِ السّالِمِ.

وهُوَ ما جُمِعَ أي: تحقّقتْ [جمعيّتُه][٢] بِألِفٍ وتاءٍ مَزِيدتَينِ، نَحوُ: رأيتُ الهِنداتِ. فـ «الهِنداتِ»: مَفعُولٌ، وهُوَ مَنصُوبٌ. وعَلامةُ نَصبِهِ الكَسرةُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الفَتحةِ، لِأَنَّهُ جَمعُ مُؤَنَّثٍ سالِمٌ. والمقدرة نحوُ: رأيت العادِيات ضَّبْحًا، بالإدغام.

حَمَلُوا نَصبَهُ بالكسرة علَى جَرِّه بها الّذي هو الأصل، لكونهما علامتَي الفضلة، وحملًا للمشترَك على المختصّ، كَما حملوا النّصب بالياء - وهو خلاف الأصل - على الجرّ بها الّذي هو كالأصل، في أصله جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ للمعنى المذكور، لِيَلتَحِقَ الفَرعُ - وهو جمع المؤنّث - بِأصلِهِ [الذي هو جمعُ المذكرِ السالمُ].[٣]

وتقدّم في كلام المصنّف ما يُعلَم منه أنّ محلّ كونه يُنصب بالكسرة مع التّنوين إذا لم يُجعل عَلَمًا. وإلّا لم يتعيّن فيه ذلك. وقدّمنا

---

(١) م: السابقتين.

(٢) من م.

(٣) من حاشية م.

الكلام على ذلك مستوفًى. وجوّز الكوفيّون نصب هذا الجمع بالفتحة على الأصل. حكى الكسائيّ منهم: سَمعتُ لُغاتَهم، بفتح التّاء.

وخصّه هشام منهم بمثل هذا المسموع أي: من كلّ ما حُذفتْ لام مفرده ولم ترجع إليه في حالة الجمع كـ «بنات»، إذ لم يقولوا: لُغَواتٌ ولا لُغَياتٌ ولا بَنَواتٌ، بِرَدِّ اللّام المحذوفة، فصار/ شبيهًا بجمع التّكسير فنُصب بالفتحة. وهذا في لغة عند البصريّين. وعلى هذا فنحو «سَنَواتٌ» يُنصب بالكسرة إجماعًا من أهل البلدين،[1] لا يجوز فيه غير ذلك، لردّ لامه في الجمع. ٨٦

وأمّا دعوى أبي عليّ الفارسيّ في تخريج ذلك أنّ «لُغات» مفرد، أصله «لُغَوَةٌ» أو «لُغَيَةٌ» تحرّكَتِ الواو أو الياء وانفتح ما قبلَها، قُلبتْ ألفًا فصار «لُغات»، فغير مسموعة[2] لأنّ قوله: «أصله لُغَوَةٌ أو لُغَيَةٌ» فيه الجمع بين العِوَض ـ وهو هاء التّأنيث ـ[3] والمُعوَّض. وهو لام الكلمة الّتي هي الواو والياء.[4] إذ الأصل «لُغَوٌ» أو «لُغَيٌ»، حذفوا تلك اللّام وعوّضوا عنها هاء التّأنيث، فصار: لُغة. وبعد قلب اللّام ألفًا فيه الجمعُ بين العِوَض وما هو قائم مقام المُعوَّض.

إلّا أن يمنع[5] أبو عليّ أنّ أصل لُغَة «لُغَوٌ أو لُغَيٌ»، ويدّعي أن أصلها: لُغَوةٌ أو لُغَيةٌ. وهذه اللّغة لا تحذف اللّام بل تقلبها ألفًا، فلم

---

(١) كذا. وهو خلاف ما أجازه الكوفيون، كما ذكر منذ قليل.

(٢) م: غير مسموع.

(٣) يعني تاء التأنيث.

(٤) أي: أو الياء.

(٥) في الأصل: إن منع.

يلزم ما تقدَّم. وغير هذه اللّغة تَحذف اللّام ويُعوَّض [عنها][1] هاء التّأنيث، أي: يُقصد عِوَضِيّتُها، لأنّه جيءَ بها للعِوَضِيّة.

وذهب الأخفش والمُبرّد إلى أن جمع المؤنّث مُعرَب في حالتَي الرّفع والجرّ، مبنيّ في هذه الحالة، أي: حالة النّصب، على الكسرة. قال الشّيخ أبو حيّان: وهذا القول مرغوب عنه، لأنّه لا سبب لبنائه، وأيضًا لم نجدِ اسمًا يُعرَب في حالتين[2] ويُبنى في حالة، أو عكسه. فلْيُتأمّلْ.

وخرج بزيادة الألف نحوُ: قُضاة وغُزاة، لأصالة الألف لانقلابها عن أصل، لأنّ الأصل: «قُضَيَةٌ وغُزَوَةٌ»، تحرّكت كلّ من الياء والواو وانفتح ما قبلَه، قلب ألفًا، وبزيادة التّاء نحوُ: أبيات وأموات، لأصالة التّاء لوجودها في المفرد. فليس شيء من ذلك من هذا الجمع، بل من جمع التّكسير، فيُنصب بالفتحة على الأصل.

فإن قيل: مِن جمع المؤنّث السّالم: فاطماتٌ وبناتٌ وأخواتٌ، كما عُلِم، مع وجود التّاء في المفرد. أُجِيب بأنّ ما فيه تاء التّأنيث إذا أُرِيدَ جمعُه هذا الجمعَ حذفتْ منه هربًا من اجتماع علامتَي تأنيث في كلمة. ومن ثَمَّ لم تُحذف التاء في: بَيت ومَيت، لأنّها ليست للتّأنيث.

فإن قيل: نصَّ سيبوَيهِ[3] في أحد قوليه على أنّ تاء «بنت وأُخت» ليست للتّأنيث. أُجِيب بأنّ هذا القول منه محمول على التّجوُّز، بدليل قوله في تعليل ذلك: لسُكون ما قبلَها صحيحًا، أي: لأنّ ما قبل[4] تاء

(١) من م.

(٢) م: في حالتي.

(٣) انظر الكتاب ٢: ١٣. وفي الأصل: «ك». والصواب: س.

(٤) انظر الكتاب ٢: ٨٢ و ٣٤٨. م: لأن ما قبلها.

التّأنيث في الواحد لا يكون ساكنًا صحيحًا، بل يكون متحرّكًا نحو: ظَبْيَة وعِنَبَة، أو ساكنًا معتلًّا كـ «قَناة وفَتاة» ـ أي: فتاءُ «بنت[1] وأُخت» لمّا خرجتْ عمّا هو حقّ تاء التّأنيث كأنّها ليست للتّأنيث ـ وبدليل قولهم: يوجد في البدل فائدة لا توجد في المُبدل منه، بدليل أنّ التّاء في «بنت وأُخت» بدل من لام الكلمة وتدلّ على التّأنيث.

فإن قيل: هلّا[2] حذفوا ألف التأنيث في «حُبلَى وصحراء»، فقالوا: حُبلاتٌ وصَحراتٌ، كما قالوا: مُسلماتٌ، خوف اجتماع علامتَي تأنيث في كلمة واحدة. أُجيب بأنّ ألف التّأنيث منزّلة من الكلمة منزلةَ جزئها بخلاف تاء التّأنيث ،كما سيأتي التّنبيه عليه في الكلام على ما لا ينصرف.

قيل: ولا حاجة للتّقييد بزيادة الألف والتّاء، لأنّ المتبادِر ممّا جُمِعَ بألف وتاء كونهما مستحدثين لأجل الجمع،[3] لأنّ الظّاهر أنّ الباء في مثل ذلك للسّببيّة والاستعانة[4] متعلّقة بـ «جُمِع»، لا للمصاحبة والملابسة، وما ذُكر من نحو: قُضاة وغُزاة وأبيات وأموات، لم يتحقّق جمعيّته بسبب الألف والتّاء، بل بالصّيغة لأنّه جمع تكسير، كما علمتَ، فقيد الزيادة مُستدرك.

أُجيب بأنّه، بعد تسليم ما ذُكر، جيء بذلك لدفع إرادة المصاحبة والملابسة أو الحاليّة.

---

(١) في الأصل: فتاة وبنت.

(٢) في الأصل: هل لا.

(٣) في الأصل: لأصل الجمع.

(٤) كذا. ولا يكون للحرف معنيان متمايزان معًا، في موقع واحد. والسببية غير الاستعانة. فالصواب: أو الاستعانة.

٧

[والفتحة في الممنوع الصرف]

والحركة الثّانية الفَتحَةُ، وتَكُونُ عَلامةً لِلخَفضِ ظاهرةً أو مقدّرة، نِيابةً عَنِ الكَسرةِ في الاِسمِ الَّذِي لا/ يَنصَرِفُ، أي: ما يصدق عليه هذا ٨٧
اللّفظ. وهُوَ ما أي: اسمٌ مفرد أو جمعُ تكسيرٍ أشبَهَ الفِعلَ.

ولمّا كانت المُشابهة بالفرعيّة غير ظاهرة ولا قويّة اشتُرِط أن يُشبهه في عِلّتَينِ فَرعِيّتَينِ مُختَلِفتَينِ، من علل مخصوصة سيأتي بيانها، مَرجِعُ إحداهما إلى اللّفظِ، ومَرجِعُ الأُخرَى إلى المَعنَى، أو علّةٍ[1] فَرعِيّةٍ قويّة[2] بحيثُ تَقُومُ مَقامَ تَينِكَ العلّتَين الفَرعِيّتَينِ، في إفادة ما تُفيدانه[3] من الثّقل. وقد ثَبَتَ وتقرّر عندهم أنّ الفعل فيه علّتان فرعيّتان مَرجع إحداهما اللّفظ والأُخرى المعنى.

وذَلِكَ أي: وبيان ذلك أنَّ في الفِعلِ علّة فَرعِيّةً عَنِ الاِسمِ في اللّفظِ. وهُوَ - ذُكِّر باعتبار الخبر - عِندَ البَصرِيِّينَ اشتِقاقُهُ أي: الفعلِ مِنَ المَصدَرِ، ولا يكون إلّا اسمًا - فـ «ضَرَبَ» مثلًا مشتقّ من الضَّرب، ولا شكّ أنّ المشتقّ فرعُ المشتقِّ منه، والاشتقاق أمر يرجع إلى اللّفظ - وعِندَ الكُوفِيِّينَ القائلين بعدم اشتقاق الفعل من المصدر هو التَّركِيبُ، لِأَنَّ الاِسم كالمُفرَدِ لأنّ مدلوله وضعًا شيء واحد، ودلالة بعض الأسماء على الزّمان كاسم الفاعل عارضةٌ، كما تقدّم، والفِعلَ كالمُرَكَّبِ لأنّ مدلوله وضعًا متعدّد،

---

(١) في الأصل: أو علةً.

(٢) م: قويت.

(٣) في الأصل: ما يفيدانه.

وتجرُّد بعض الأفعال عن الزّمان عارضٌ، كما تقدّم. وإدخال الكاف[١] هنا واضح دُون الأوّل، لِما عُلِمَ من الكلام على المفرد والمركّب. والمُفرَدُ أصلُ المُرَكَّبِ، والتّركيب أمر يرجع إلى اللّفظ.

وأنّ فيه أي: في[٢] الفعل علّةً فَرعِيّةً عن الاسم في المَعنَى. وهُوَ احتِياجُهُ أي: الفعلِ وافتقاره إلَى الفاعِلِ ليتمّ به الكلام، والفاعِلُ لا يَكُونُ إلّا اسمًا. والاحتياج أمر يرجع إلى المعنى.

فإذا وُجد في اسم مفرد ليس من الأسماء السّتّة، أو في جمع تكسير،[٣] علّتان فرعيّتان من العلل التّسع الآتي بيانُها،[٤] أو علّة تقوم مقامهما الآتي بيانُها، صار هذا الاسم بذلك مشابِهًا للفعل في الثِّقل، فيستحقّ منع الصّرف. وهو مِن حمل الأصل على الفرع.

والصّرف عند المحقِّقين هو التّنوين أي: تنوين التّمكين وحده، لأنّه علامةُ الأخفّ[٥] عليهم والأمكنِ عندهم. ولما سقط[٦] التّنوين يتبعه في السقوط الجرّ بالكسرة، ولا يوجد بدونه لتآخيهما في الاختصاص بالاسم. فكما لا يكون في الفعل تنوينُ الصرف ولا الجرُّ بالكسرة، لا يكون ذلك فيما أشبهه من الأسماء.

وقيل: الصّرف هو التّنوين[٧] المذكور مع الجرّ بالكسرة. وقيل:

---

(١) يعني الكاف الأولى في: كالمركب.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: جمع التكسير.

(٤) م: التسع الآتية.

(٥) في الأصل: اللاحق.

(٦) في الأصل: ولما يسقط.

(٧) م: فقيل الصرف التنوين.

هو الجرّ بالكسرة فقط. فليس الجرّ تابعًا للتّنوين في السّقوط. قال الشّيخ أبو حيّان: وهذا اختلاف لا طائل تحته. وقد أكثر النّحويّون من الاستدلال[1] لهذه الأقوال. انتهى.

ولم يُمنع هذا الاسم من الجرّ لأنّه لا يخرج بهذه المشابهة عن الاسميّة بالكلّيّة. وحينئذ جُرَّ بالفتحة على خلاف الأصل، حملًا للجرّ على النّصب لاشتراكهما في الفضلة، كما حُمل النّصب بالكسرة على الجرّ في جمع المؤنّث السّالم لذلك، كما تقدّم، وإن كان في ذلك حمل المشترك على المختصّ، وفي هذا عكسه.

فإن قيل: هلّا[2] اكتُفي في منع صرف الاسم بمشابهته [الفعلَ من جهة واحدة، كما اكتفوا في الاسم بمشابهته][3] الحرفَ من جهة واحدة. أجِيب عنه بأجوبة، أحسنها[4] أنّ المشابهة للفعل بالفرعيّة،[5] وهي ضعيفة غير ظاهرة كما تقدم، بخلاف مشابهة الحرف ليست بالفرعيّة، فكانت ظاهرة قويّة.

فإن قيل: إذا أشبه الاسمُ الفعلَ فقد أشبه الفِعلُ الاسمَ. فهلّا أُعطِيَ الفعلُ بهذه المشابهة حُكمَ الاسم ـ وهو الإعراب ـ كما أُعطِي الاسمُ حكمَ الفعلِ ـ[6] وهو منع الصّرف ـ بها. قلنا: قد تقدّم أنّ ما عدا

---

(١) م: في الاستدلال.

(٢) في الأصل: هل لا.

(٣) من حاشية م.

(٤) م: «أحدها». وفوقها: أحسنها.

(٥) الجار والمجرور متعلقان بخبر «أنّ» المحذوف.

(٦) م: حكمه.

المضارعَ الإعرابُ فيه ضائع.

ومن هذا التّقرير علمتَ أنّ الاسمَ الّذي لا ينصرف نوعان: نوع ٨٨ يمتنع صرفه لوجود علّتين، ونوع يمتنع/ صرفه لوجود علّة تقوم مقامهما.

وقد نبّه على ذلك المصنّف، مقدِّمًا الثّانيَ على الأوّل لعدم طول الكلام عليه، ولأنّه كالبسيط، بقوله: **ثُمَّ الاِسمُ الّذِي لا يَنصَرِفُ نَوعانِ: النوعِ الأَوَّلُ: ما يَمتَنِعُ صَرفُهُ بِـ**وجود **علّة فَرعِيّةٍ واحِدةٍ** تقوم مقام العلّتين الآتي بيانهما، فيما يُفيدانه من الثِّقَل. **وهُوَ** منحصر **في شيئين**:

١ـ [في منتهى الجموع]:

الشيء الأوّل: ما كانَ علَى وَزنِ أي: مُوازَنةِ ومُشاكَلةِ **صِيغةِ** أي: هيئةِ **مُنتَهَى الجُمُوعِ**، أي: أن يكون موازنًا ومُشاكِلًا للصّيغة الّتي انتهت إليها الجموع ولم تتجاوزها، بحيث تُجمع تكسيرًا. وذلك منحصر في شيئين: مَفاعِل ومَفاعِيل. فإنّهما صيغتا جمعٍ لا نظير له في الآحاد العربيّة.

وضابِطُهُ أي: مُوازِنِ[1] منتهى الجموع، **أنّه كُلُّ جَمعٍ بَعدَ أَلِفِ تَكسِيرِهِ حَرفانِ فقطْ**، أوّلهما مكسور لفظًا أو تقديرًا، **سَواءٌ كانَ في أَوَّلِهِ مِيمٌ أم لا**.

فالأوّل كَـ «مَساجِدَ»، والثّاني كـ «صَوامِعَ» ودَراهِمَ وصَياقِلَ وهَياكِلَ ومَلائكَ وصَيارِفَ. وهذا في المكسور لفظًا، والمكسورُ تقديرًا نحو: دَوابَّ، أصله «دَوابِبُ». وذلك في الهيئة كـ «مَفاعِل». وقد انتهت إليه الجموع ولم تتجاوزه، ويمتنع صرفه سواءٌ كان نكرة أم معرفة،[2] نحو:

---

(١) م: أي موازنة.

(٢) في الأصل: أو معرفة.

أكالِبَ جمعِ أكلُبٍ، [جمعِ كلبٍ].[1] فإنّهم لم يجمعوه.

فخرج بالجمع الآحادُ غير المنقولة عن هذا[2] الجمع كـ «ثَمانٍ» بالمثلّثة، وكذا المنقولة عنه كـ «حَضاجِر» عَلَمًا للضّبع بناء على أنه منصرف. وهو خلاف ما عليه الأكثر، إذ الأكثر على منع الصرف نظرًا لحاله قبل العَلَميّة.

وخرج بقولنا: «أوّلهما مكسور» ما أوّل الحرفين فيه ساكن كـ «عَبالّ» جمع عَبالّة - وهو الثّقل - فإنّه مصروف.

أو كلّ جمع بَعدَ ألِفِ تَكسِيرِهِ ثَلاثةُ أحرُفٍ أوسَطُها أي: تلك **الأحرفِ ساكِنٌ**، **سَواءٌ كانَ** [في][3] **أوّلِهِ مِيمٌ أم لا**. فالأوّل كـ «مَصابِيحَ» والثاني كـ «قَنادِيلَ». وذلك مُوافق في الهيئة لـ «مَفاعِيل».[4] وقد انتهت إليه الجموع ولم تتجاوزه، ويمتنع صرفه، سواء كان نكرة أم معرفة[5] نحو: أناعِيمَ جمعِ أنعامٍ [جمعِ نَعَمٍ].[6] وهي الإبل. فهم لا يجمعون هذا الجمعَ.[7]

---

(١) من حاشية م.

(٢) م: من هذا.

(٣) من م.

(٤) م: كمفاعيل.

(٥) في الأصل: أو معرفة.

(٦) من م. وكرر فيها لفظ: نعم.

(٧) يعني أن ما جاء على صيغ منتهى الجموع لا يكون له جمع تكسير بعد، وقد يجمع جمع مؤنث سالمًا. انظر حاشية أبي النجا على شرح الآجرومية ص ٣٣. م: فكأنهم لم يجمعوا هذا الجمع.

وقد ألغزَ[1] في هذا الحريريُّ، بقوله:[2] ما كَلِمةٌ هي إن شئتُم حَرفٌ محبوبٌ، أو اسمٌ لِما فيه حرفٌ حلوبٌ؟ وهي لفظ: نَعَم. فإنّها حرف جواب، وإن عنيتَ بها الإبل كانت اسمًا، وفي تلك الإبل [الناقةُ] التي[3] يقال لها: حرف. وهي الضّامرة[4] تشبيهًا لها بحرف السّيف، أو الضخمةُ تشبيهًا لها بحرف الجبل.

[فيخرج] بالآحاد،[5] ولو منقولةً عن هذا الجمع، نحو: سَراوِيل. فإنه عَلَمٌ منقول عن هذا الجمع، لأنّه في الأصل جمع سِروالة حقيقةً، بناء على أنّها سُمعتْ، وتقديرًا بناء على أنّها لم تُسمع ـ وهذا بناء على أنّه منصرف، وهو خلاف ما عليه الأكثر، إذ الأكثر على منع صرفه نظرًا لحاله قبل العَلَميّة ـ أو هو جمع سِروال مثل: شِملال وشَماليل.

وعلى هذه[6] ألغَزَ الحريريّ بقوله: وأيُّ اسم يتردّد بين فرد حازم[7] وجمع ملازم؟ فإنّ «سَراويل» كما علمتَ محتمِلٌ لأن يكون مفردًا، أو لأن يكون جمعًا. وعنى بقوله «ملازم» أنه لا ينصرف، وعنى بقوله «حازم» أنّه [ينضمّ][8] على الخصر. فهو حازم له.

---

(١) في الأصل: عبّر.

(٢) مقامات الحريري ص ٢٠٦. وفي الأصل: «ما كلة إن شئته... لما فيه من حرف». م: «جلوب». والتصويب من المقامات.

(٣) في الأصل: «وفي ذلك الإبل التي». وبين الكلمتين الأخيرتين بياض.

(٤) في الأصل: الناقة.

(٥) في الأصل: الآحاد». والتصويب من م.

(٦) أي: هذه المسألة. وفي الأصل: على هذا.

(٧) في الأصل: «جازم» في المواضع الثلاثة. وانظر مقامات الحريري ص ٢٠٦.

(٨) تتمة من م، موضعها بياض في الأصل.

وخرج بـ «أوسطُها ساكنٌ» ما أوسطها متحرّك نحو: صَياقِلة ومَلائكة وفَراعِنة وصَيارِفة. فإنّها مصروفة لمشاكلتها للآحاد نحو: طَواعِية وعَلانِية وكَراهِية.

وقد ألغزَ بعضهم في ذلك بقوله:[1]

ما علّةٌ، تَمنَعُ الاِسمَ صَرفَهُ   وهْيَ وأُخرَى لَيسَ تَمنَعانِ؟

وأراد بالأُخرى تاء التّأنيث. فإنّها علّة من علل منع الصّرف، كما سيأتي. وقد ألغزَ الحريريّ في ذلك أيضًا بقوله:[2] وأيّةُ هاءٍ، إذا لَحِقَتْ[3] أماطَتِ الثّقَلَ، وأطلَقَتِ المُعتقَلَ؟ فإنّ هذا الجمع لمّا كان قبل لحوقها معتقَلًا، أي: ممنوعًا من الصرف، صار/ منصرفًا بلحوقها، لأنّها صيّرته ٨٩ إلى أوزان الآحاد، كما علمتَ.

هذا. وذهب الشّيخ ابن مالك إلى أن الجمعيّة في ذلك ليست شرطًا، بل الشّرط أن يكون «مفاعِل» أوّلُه[4] مفتوحًا ليخرج نحوُ: عُذافِر للعظيم، وألّا تكون ألفه عوضًا من إحدى ياءَيِ النّسبة ليخرج نحو «يَمانٍ» بالتّحتيّة[5] من يمنيّ. فإنّ ياءَيِ النّسب حُذفَتا:[6] الأُولى عُوّض عنها الألف، والثّانية عوّض عنها التّنوين.

وأن يكون ما يلي ألِفَه مكسورًا ليخرج «عَبالّ»،[7] وأن تكون الكسرة

(١) ليس: حرف نفي. وفي الأصل و م: يمنعان.

(٢) م: وقد ألغز بعضهم في ذلك بقوله وهو الحريري.

(٣) م: «ألحقت». وفي مقامات الحريري ص ٢٠٦: التحقت.

(٤) أول: بدل من مفاعل.

(٥) يعني أن أوله ياء منقوطة من تحت، لا ثاء أي: ثمان.

(٦) في الأصل: ياء النسب حذفت.

(٧) م: عبّالة.

أصليّة ليخرج نحو: «تَدانِي». فإنّ وزنه «تَفاعُل» بالضّمّ، جُعل مكان الضّمّة كسرةٌ لتصحّ الياء. وعلى هذا يكون «حَضاجِر» عَلَمًا غير منصرف.

وألّا يُنوى بالحرف الوسط وما بعده الانفصالُ في «مَفاعِيل»، ليخرج نحو «حَوارِيّ» بالحاء المهملة - وهو الناصر - لأن الحرف الوسط من ذلك منويّ به وبما بعده الانفصالُ لِأنّهما للنّسب وياء النّسب مقدرة الانفصال.

وعلى هذا يكون «سَراوِيل» غير منصرف. فتأمّل هذا المحلّ، ولا تلتفت لكلام من تكلّم عليه، فكان كخائض سيل أو كحاطب ليل.[1]

واختُلف في السّبب الّذي اقتضى استئثار هذا الجمع بالمنع، فقال جمعٌ، وتبعهم المصنّف، [فقال]:[2] إنّما استأثَرَ هذا الجَمعُ بالمَنعِ لِأنّهُ بِمَثابةِ جَمعَينِ لأنّه، كما علمتَ، نهاية جمع التّكسير فلا يُكسَّر مرّة ثانية، فنُزِّل لزومُ هذا الجمع وعدمُ جمعه مرّة أُخرى منزلةَ جمع آخَر، فكأنّه قد جُمع مرّتين. وفي ذلك مزيد ثقل.

وقال بعضهم: إنّما استأثر هذا الجمعُ بالمنع لأنّه لا نظير له في الآحاد العربيّة، وعدم النّظير يقوم مقام علّة ثانية، فهي علّة فرعيّة ترجع إلى اللّفظ وعلّة فرعيّة ترجع إلى المعنى، وهي الدّلالة على الجمع. أي:[3] فقد وُجد فيه علّتان فرعيتان في الجملة، وإن لم يكونا من العلل الآتي بيانُها. فلا تغفل.

---

(١) في الأصل: وحاطب ليل.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

وكما تكون الفتحة فيما ذُكر ظاهرة، كما علمتَ، تكون مقدّرة في «مَفاعِل» نحو: جَوارٍ وغَواشٍ ولَيالٍ، نيابةً عن الكسرة. ولنيابتها عن الكسرة لم تظهر على الياء، كما تقدم التنبيهُ عليه. هذا ما يتعلّق بالشّيء الأوّل.

٢ـ [في المؤنث بالألف]:

وأما الشّيء الثّاني فمنحصر في شيئين، وهما ألف التّأنيث المقصورة وألف التّأنيث الممدودة. وقد نبّه على ذلك المصنّف بقوله:

أو كانَ مَختُومًا بألِفِ التّأنيثِ المَقصُورةِ. وهِيَ ألِفٌ مُفرَدةٌ، بخلاف الممدودة فإنّ معها ألفًا أُخرى، كما سيأتي. **ويَمتَنِعُ صَرفُ مَصحُوبِها، كَيفَما وَقَعَ.**

أي: سَواءٌ **أوقَعَ نَكِرةً** كَـ «ذِكرَى» فإنّه مصدر: ذكَرَ، **أم**[1] **مَعرِفةً** كـ «رَضوَى» بفتح الراء: جبلٌ بالمدينة المنورة، و«كِلتا» مُسمًّى بها لأنّ ألفها للتّأنيث، كما علمتَ ـ وفيه ما علمتَ، من أنّ محلّ ذلك عند بعضهم إذا كانت مضافة للظّاهر. فعنده تُقيَّد المسألة بما إذا كانت «كلتا» المسمّى بها مأخوذة من ذلك لا من المضافة للضمير ـ **أم**[1] **جَمعًا** كَـ «جَرحَى» جمع جريح، **أو صِفةً** كَـ «حُبلَى».

أو خُتم بألِفِ التّأنيثِ المَمدُودةِ. وهِيَ أي: ألف التّأنيث الممدودة **ألِفٌ قَبلَها ألفٌ، فتُقلَبُ هِيَ** أي: تلك الألف المحدَّث عنها بأن قبلها ألفًا، وهي الألِفُ المتأخّرة، **هَمزةً** كراهة اجتماع ألفين.

وخُصَّتِ الثّانية بالإبدال لتطرّفها، لأنّ الأطراف محلّ التّغيير. ولم

---

(١) في الشرح: أو.

تُحذف لفوات ما يدلّ على التّأنيث، ولم تُحذفِ الأُولَى ولم تُقلب لفوات المَدّ. فالهمزة بدلٌ من ألف التّأنيث، والممدودة هي الألف الأُولى. وحّ ففي وصف ألف التّأنيث بأنّها ممدودة تَجوُّزٌ لأنّ الممدودة، كما علمتَ، إنّما هي الألف الأُولى. وحّ يكون وصفها بالممدودة لأنّها السببُ[1] في حصول المَدّ.

وقيل: الدّالّ على التّأنيث هي الأُولى، والثّانية مزيدة للفرق بين
٩٠ مُؤنَّث «أفعَل» ومُؤنّث «فَعْلان». فإنّ الأوّل مؤنّثه[2] مهموز، / بخلاف الثّاني. فوصفُها بأنّها ممدودة، على هذا، لا تجوُّز فيه. ورُدَّ هذا القيل بأنه يلزم عليه وقوع علامة التّأنيث حَشوًا. وقيل: هما معًا للتّأنيث. ورُدَّ بأنّه لا يوجد في كلامهم ما أُنِّثَ بحرفين.

ويَمتَنِعُ صَرفُ مَصحُوبِها أي: ألفِ التّأنيث الممدودة، **كَيفَما وَقَعَ**، أي: سَواءٌ وَقَعَ نَكِرةً كَـ «صَحراءَ» - وهي الفَلاة - أم مَعرِفةً كَـ «زَكَرِيّاءَ»، أم جَمعًا كَـ «أصدِقاءَ»، أم صِفةً كَـ «حَمراءَ». والفتحة في ذلك ظاهرة.

واختُلف في السّبب الّذي اقتضى استئثار هذا، أي: ما فيه ألف التّأنيث، بالمنع. فقال جمعٌ منهم المصنّف: **إنَّما استأثَرَ ما فِيهِ ألفُ التّأنِيثِ بالمَنعِ لِأنَّهُ تأنِيثٌ لازِمٌ**، لأنّ ألف التّأنيث غير مقدّرة الانفصال، بخلاف تاء التّأنيث. فإنّها مقدّرة الانفصال، ولزومها في نحو: «قَمَحْدُوة وحِجارة» نادر. **فنُزِّلَ**[3] **لُزُومُهُ**، أي: التّأنيثِ بالألف، **مَنزِلَةَ تأنِيثٍ آخَرَ**.

---

(١) في الأصل: ليست.

(٢) م: الأولى مؤنثة.

(٣) م: ونزل.

فهو بمثابة تأنيثَين، فكأنّه أُنِّثَ مرّتين. وفي ذلك مزيد ثِقَل.

وقال بعضهم: إنّما استأثر[1] بالمنع لأنّ فيه علّةً فرعيّة ترجع إلى اللّفظ - وهي لزوم الزّيادة الّتي هي الألف حتّى صارت كأنّها من أصول الاسم - وعلّةً فرعيّة ترجع إلى المعنى. وهي الدّلالة على التّأنيث الّذي هو فرع التّذكير. فقد وُجِدَ فيه علّتان فرعيّتان في الجملة، وإن لم يكونا من العِلَل الآتي بيانُها، كما تقدّم في الجمع. فهذا القول مُقابِل لِما قاله المصنّف، فجعله أيضًا حالة من الخفاء الظاهر.

* * *

ثمّ أشار إلى ما يُمنع صرفُه للعلّتين بقوله: **والثّانِي** أي: النّوع الثّاني **ما يَمتَنِعُ صَرفُهُ بِـ**وجود علّتين **فَرعِيّتَينِ** من العلل التّسع الآتي بيانُها. **وهُوَ** أي: هذا النّوع الثّاني **نَوعانِ: ما** [أي]:[2] **نوعٌ يُمنَعُ** أي: صرفُه **مَعَ العَلَمِيّةِ**، أي: تكون العَلَميّة فيه إحدى العلّتين، **وما** أي: **نوعٌ يُمنَعُ** أي: صرفُه **مَعَ الوَصفِيّةِ**، أي: تكون الوصفيّة فيه إحدى العلّتين.

٣- [في العَلَم الممنوع]:

فالنّوع الأوّلُ أي: ما يُمنع صرفُه مع العَلَميّة **ما** أي: **الّذي أشَرنا إلَيهِ بِقَولِنا: أوِ اجتَمَعَ** أي: أو ما اجتمع[3] **فِيهِ العَلَمِيّةُ** شخصيّةً كانت أو جنسيّة، لأنّ عَلَم الجنس كعَلَم الشّخص في أحكامه اللفظيّة الّتي منها منع الصّرف - وإنّما اختصّ العَلَم بذلك من بين سائر المعارف، لأنّ

---

(١) في الأصل: استأثرت.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) م: أي اجتمع.

المضمرات والمبهمات الّتي هي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة مبنيّةٌ، وغير المنصرف معربٌ، وذا اللّام والمضافَ تنوينُ الصّرف ساقط فيهما لأجل اللّام والإضافة، لا لِشبَهِ الفعل. فلا أثر لمنع الصرف فيهما - وزِيادةُ الألِفِ والنُّونِ المُضارِعتَينِ أي: المشابهتين لِألِفِ التّأنيثِ المَمدُودةِ. وكذا المقصورة.

وإنّما شابَهَا[1] ما ذُكر لِأنَّهُما في بِناءٍ يَخُصُّ المُذَكَّرَ، كَما أنَّ ألِفَ التّأنِيثِ الممدودة والمقصورة في بِناءٍ يَخُصُّ المُؤَنَّثَ، ولِأنَّهُما لا تَلحَقُهُما التّاءُ الّتي للتّأنيث كما لا تلحق ألفَ التّأنيث. فكانا سببًا لمنع الصرف.

فإن قيل: حيث أشبها ألف التّأنيث، هلّا استأثرا بالمنع من غير احتياجهما إلى علّة أُخرى تنضمّ إليهما، كما استأثرتْ ألف التّأنيث بالمنع. قلنا: إنّما لم يستأثرا بالمنع لنقصان المُشبَّه[2] وانحطاط رتبته عن المشبَّه به.

وذلك أي: ما اجتمع فيه العَلَميّة والألف والنّون المزيدتان كَـ «عِمرانَ» وعَفّانَ وحَيّانَ وعُثمانَ، وغَطَفانَ اسم للقبيلة، وأصبَهانَ للبلدة. فإنَّ فِيهِ أي: «عِمرانَ»، وكذا ما عُطف عليه، العَلَمِيّةَ الشّخصيّة - و«حِمارُ قَبّانَ» فيه العَلَميّة الجنسيّة. فإنّهُ عَلَمٌ لجنس دُوَيبّة أصغرَ من الخُنفُساء على قدر الدِّينار مرتفعةِ الظَّهر ولها سِتّة أرجُل، تتولّد في الأماكن النّديّة - وهِيَ أي: العَلَميّة فَرعُ التَّنكِيرِ، وهي علّة ترجع إلى المعنى دائمًا، ٩١ وفيه الزِّيادةَ/ للألف والنّون.

---

(١) م: شابَهَها.

(٢) م: الشبه.

وهِيَ أي: تلك الزّيادة فَرعُ المَزِيدِ علَيهِ. وهي علّة ترجع إلى اللّفظ، بخلاف غير المزيدتين نحوُ: طَحّان، وتَبّان بفتح التاء - وهو بائع التِّبن - وبكسرها نعتُ تُبّعِ الحِميَرِيّ، وبضمّها: سَراويلُ صغير يستر العَورة فقطْ، مُسمًّى بذلك. فإنّ الأول من الطّحن، والثّاني أي: مفتوح التّاء من التِّبن. وهو إطعام الدّابّة التِّبنَ.

وما احتُمل فيه الزّيادةُ وعدمُها، بحسَب الاشتقاق، يجوز فيه الصّرف وعدمه. فمن ذلك: رُمّان، بالضّم والفتح، وحَسّان ودِهقان بكسر الدّال وضمّها، وشَيطان وقَبّان[1] أعلامًا.

فمنعُ صرفها بناءً على أخذ الأوّل من الرّمّ، وهو مَرمّة البيت، والثّاني من الحَسّ، وهو القتل يُقال: حَسَّ البردُ الجرادَ: قتله، والثّالث من الدَّهق وهو الكسر والتقطيع، والرّابع من الشَّيط وهو الهلاك، والخامس من القَبّ وهو القطع.

وصرفُها بناءً على أخذ الأوّل من الرَّمن، والثّاني من الحُسْن مصدرًا، والثّالث من الدَّهقنة، والرّابع من الشَّيطنة وهي البعد مصدر: تَشَيطَنَ[2] أي: بَعُدَ - وعلى هذا الجمهورُ، وضُعِّف الأول بوجود النُّون وسقوط الألف في تصاريف هذه الكلمة - والخامس من القَبْن وهو الذَّهاب أو الانكماش في الأرض.

وهذا كما ترى يُفيد أنّ الألف والنّونَ على ثلاثة أقسام: إمّا أن يتمحّضا للزّيادة أو للأصالة أو يتردّدا بينهما، وأنّ المرجع في الأصالة والزّيادة[3] الاشتقاقُ.

---

(١) م: وقبان وشيطان.

(٢) كذا. والشيطنة مصدر: شَيطنَ. ومصدر تشيطَنَ: تشيطُنٌ.

(٣) م: الزيادة والأصالة.

وحَ يُشكِل[1] جعل «عَفّان وحَيّان» من القسم الأوّل، مع أنّه يجوز أن يكون الأوّل من القسم الثّالث، إذ يجوز أن يكونَ من العَفَن ـ وهو البِلى ـ فيكونَ مصروفًا، [وأن يكونَ من العِفّة ـ وهو الكفّ عن المحارم ـ فيكونَ ممنوعًا من الصرف].[2]

ومِن ثَمّ لمّا[3] قال بعض الملوك لشخص يُسمّى عفانًا: عفّان يَنصرف أوْ لا؟ فأجابه بأنه [إن اعتنى بهِ الملك لا ينصرف، وإلّا انصرف. أشار إلى ما ذُكر، وهو أنه][4] إن أُخِذَ من العِفّة لم ينصرف، وإن أُخِذَ من العَفَن انصرف.

ويجوز أن يكون الثّاني من الحياة فيكون ممنوعًا من الصّرف، وأن يكون من الحَين الّذي هو الموت، فيكون مصروفًا. ومِن ثَمَّ لمّا سأل بعض الملوك [الشيخ] أبا حَيّان عن[5] «حَيّان»: هل ينصرف أوْ لا؟ فأجابه [بقوله]:[6] «إن أحياه الملك لم ينصرف، وإن أماته انصرف»، أشار إلى ما ذُكر.

وكذا يُشكِل[7] جعل «طَحّان وتَبّان» من القسم الثّاني،[8] مع أنّه

---

(١) في الأصل: يشكُلُ.

(٢) من حاشية م ومتنها.

(٣) سقطت من م.

(٤) من م.

(٥) م: «أبو حيان». وما بين معقوفين هو منها.

(٦) من م.

(٧) في الأصل: يشكُلُ.

(٨) في حاشية م أن المراد بهذا أصالة النون.

يجوز أن يكونا من القسم الثّالث. إذ يجوز أن يكون الأوّل من الطَّحِّ ـ وهو الانبساط ـ والثّاني من التَّبِّ. وهو الخسران.

وكذا يُشكِل جعل «رُمّان» من القسم الثالث،[1] لقول الشيخ أبي حيّان: إذا جاءتِ النّون بعد الألف فيما لا يُعرف له اشتقاق، وفيه الشّرطان المتقدّمان، أي: هما أن يكون قبل الألف ثلاثة أحرف وألّا يكون على وزن: جَنجان، قضَينا بالزّيادة حملًا على الأكثر.

فمن ذلك «رُمّان» إذا سمّيتَ به، أي: كما ذهب إليه الخليل وسيبويه. قال: وذهب الأخفش إلى صرفه، وحكى: أرضٌ رَمِنةٌ إذا أنبتتِ الرُّمّانَ. فالنّون أصليّة. وإذا ثبتَ هذا وجب أن يُصرف. ولو حفظ الخليل وسيبويه ذلك لقضَيا بأصالة النّون، لوضوح الاشتقاق. انتهى. ونُقل عن الأخفش أنّه علّل صرف «رُمّان» بأكثريّة [فُعّال]،[2] فقال: في النّبات نحو: حُمّاض وعُنّاب وجُمّاز.

ثم الحكم على «حَسّان» بأنّه من القسم الثّالث مخصوص بغير الصحابيّ الشّاعر المشهور. فقد[3] قال الشّيخ أبو حيّان: حَسّانُ اسم الشّاعر: مأخوذ من الحَسّ. يدل على ذلك منع صرفه على ألسِنة الرُّواة، وفي شِعره، أي: ولو كان من محلّ[4] الوجهين لسُمِع صرفه. ولم يُسمع، فلا يُقال: مَنعُ صرفِه هو أحد الوجهين الجائزين، فلا دلالة فيه على الزّيادة. انتهى.

---

(١) في حاشية م أن المراد بالثالث هو التردد بين الزيادة والأصالة.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: في محل.

وهذا يُفيدُ أنّ ما فيه الألف والنّون إن سُمِعَ منعُ صرفِه فقطِ اقتُصر عليه، ولا يجوز لنا صرفه،[1] وإن كان الاشتقاق يقتضي ذلك، [وعكسه أي]:[2] وما سُمِعَ صرفُه فقطْ لا يجوز لنا منعُ صرفه، وإن اقتضى الاشتقاق ذلك، نحو: طَحّان وتَبّان. وحّ لا يُرجَع إلى الاشتقاق ٩٢ إلّا فيما لا يُدرَى حاله، بأنّه لم يُسمَع فيه الصّرف/ ولا عدمه.

وهذا القسم لو أمكن فيه اشتقاقان، في أحدهما تكون النّون زائدة وفي الآخَر تكون النّون أصليّة، جاز الصّرف وعدمه، ليظهر وجهُ كلّ منهما. فعليك بهذا التحرير. فإنّ هذا المحلّ مما استَشكَلَ[3] على الكثير.

فائدة: لو أبدلتَ من النّون الزائدة لامًا لمُنِع[4] الصّرفَ، إعطاءً للمُبدَل حكم المُبدَلِ منه. وذلك نحو «أُصَيلال» مُسمًّى به، أصله «أُصَيلان» تصغير: أُصلان. ولو أبدلتَ النون من حرف[5] أصلي صُرف نحو: «حَفّان»، وهو الحفا، مُسمًّى به أصله «حَفّاء» أُبدِلت همزتُه نونًا. ذكره المصنّف في «التصريح».[6]

وفي كلام بعضهم: ولو صُغِّر ما فيه الألف والنّون فإن بقيتْ ألفه

---

(١) زاد هنا في م: فقط.

(٢) من حاشية م.

(٣) م: أشكل.

(٤) أي: لمنع الاسم. م: منع.

(٥) م: في حرف.

(٦) في ٢: ٢١٧. والمذكور هناك في الأخير هو حِنّاء لا حَفّاء. والحناء متفق على أصالة همزته، خلافًا لما نقله الشيخ يس عن الدنوشري في حاشيته على التصريح. أما همزة حفّاء فمبدلة من ألف مقلوبة عن واو أو ياء. انظر الممتع ص ٢٦٣ والتاج (حنأ) و (حنو) و (حني).

بقي على منع صرفه نحو: «عُثَيمان» في: عُثمان. وإلّا بأن قُلِبَت ياء صُرِف نحو: «سُلَيطِين» في نحو: سُلطان، عَلَمًا.

فإن قيل: هلّا مُنع «سُلَيطِين» في «سُلطان» علمًا [من الصرف نظرًا لأصله]،[1] لأنّ ياءه بدل من الألف،[2] كما مُنِعَ «أُصَيلال» الصّرفَ مع إبدال نونه لامًا، نظرًا لأصله. أُجِيب بأنّ التّصغير صيغة مستقلّة مستأنفة، بخلاف الإبدال، كما قال.[3]

أَوِ اجتمع فيه العَلَمِيّةُ والتَّركِيبُ المَزجِيُّ الّذي لا يُختم بـ «وَيْهِ». وقد علمتَ من كلام المصنّف فيما سبق حقيقةَ المركّب المزجيّ، وأنه كلّ كلمتين نُزِّلَتْ ثانيتُهما منزلةَ تاء التّأنيث ممّا قبلها كَـ «بَعلَبَكَّ».

فإنَّ فِيهِ العَلَمِيّةَ، لأنّه عَلَمٌ على بلدة مُرَكَّبٌ من «بَعْل» اسم صنم و«بَكّ» اسم صاحب تلك البلد، جُعِلا اسمًا واحدًا ـ وأمّا المختوم بـ «وَيْهِ» مثل: «سِيبَوَيه» فكذلك بناءً على القول بإعرابه هذا الإعرابَ. وهو رأيٌ مرجوحٌ، كما تقدّم. ولعلّ المصنّف إنّما أطلق المركّب المزجيّ ليأتي على القولين. **وهِيَ**، أي: العَلَمِيّة، علمتَ أنّها علّة فرعيّة، لأنّها **فَرعُ التَّنكِيرِ** وأنّها راجعة دائمًا إلى المعنى ـ **والتَّركِيبَ**، **وهُوَ** علّة فرعيّة، لأنّه **فَرعُ الإفرادِ**. وهي علّة ترجع إلى اللفظ.

أَوِ اجتمع فيه العَلَمِيّةُ والتّأنِيثُ لَفظًا ومَعنًى، أي: أن يكونَ[4]

---

(١) سقط «في سلطان علمًا» من م. وما بين معقوفين هو منها.

(٢) في الأصل: تدل على الألف.

(٣) في الأصل: كذا قال.

(٤) م: أي يكون.

مؤنّثًا من جهة اللّفظ والمعنى. أمّا من جهة المعنى فبأن يكون عَلَمًا لمؤنّث، وأمّا من جهة اللّفظ فبأن تلحقه علامة التّأنيث. وهي تاء زائدة في آخِر الاسم تُقلب في الوقف هاء، [بخلاف تاء: بِنت وأُخت. فإنّها وإن كانت لتأنيث، كما علمتَ، إلّا أنّها[1] لا تُقلب في الوقف هاء]، لأنّها خرجتْ عن طريقة تاء التّأنيث بسكون ما قبلها صحيحًا، حتى لذلك ادّعى[2] سَ في أحد قوليه أنّها ليست للتّأنيث، كما تقدّم.[3]

أو لَفظًا لا مَعنًى، أي: [أن] يكون مؤنّثًا من جهة اللّفظ بأن تلحقه التّاء المذكورة، لا من جهة المعنى بأن يكون عَلَمًا لمذكّر.[4]

أو يكون مؤنّثًا مَعنًى، أي: من جهة المعنى بأن يكون عَلَمًا لمؤنّث، لا لَفظًا، أي: لا من جهة اللّفظ بألّا تلحقه التّاء المذكورة.

فالأوّلُ أي: المؤنّث لفظًا ومعنًى كَ «فاطِمةَ» وعائشةَ لِامرأةٍ. والثّاني أي: المؤنّث لفظًا لا معنًى كَ «طَلحةَ»: لِرَجُلٍ من أعلام الأشخاص، وأُسامةَ وذُؤالةَ وثُعالةَ من أعلام الأجناس. ومنها «جُمعةُ» أحد أيّام الأسبوع، لأنّ أيّامه من أعلام الأجناس. والثّالِثُ أي: المؤنّث معنًى لا لفظًا [نَحوُ]:[5] زَينَبَ وسُعادَ وسالِمَ لِامرأةٍ. وهُوَ، كما علمتَ، تأنيثٌ مَعنَوِيٌّ لا لفظيٌّ، لأنّ مُسمّاه مؤنّث ولم تلحقه التّاء المذكورة.

---

(١) كذا، والتعبير بمثله لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١ - ٤٣٢ و٦٦٦. وما بين معقوفين هو من م.

(٢) كذا أيضًا، بإقحام «لذلك» بين «حتى» وما يلزمها.

(٣) انظر الورقة.

(٤) م: لمؤنث.

(٥) من م.

فعلامة التّأنيث في الأوّل والثّاني ظاهرةٌ، وفي الثّالث مقدّرة. [فعُلِمَ أنّ التأنيث اللفظيّ اسم لما علامته ظاهرة، والمعنويّ لما علامته مقدرة].[1] وبهذا يندفع ما عساه يُقال أو قيل: يلزم على كلامه أن تكون الفرعيّتان في هذا الثّالث راجعتين إلى المعنى، فخالف ما شرطَه أوّلًا من رجوع إحداهما إلى اللفظ والأُخرى إلى المعنى.

وحاصل الدّفع أنّ التّأنيث مطلقًا أي: ملفوظًا بعلامته أو مقدرةً علامته، أمرٌ يرجع إلى اللفظ لأنّ المقدّر كالملفوظ. لكن لضعفه وانحطاط رتبته عن الملفوظ اشتُرِط لوجوب تأثيره [في][2] منع الصّرف أحدُ أُمورٍ أربعة، كما نبّه/ على ذلك المصنِّفُ بقوله: ٩٣

وشَرطُ تَحَتُّمِ مَنعِهِ أي: المؤنّث المعنويّ المذكور [مِنَ][3] **الصَّرفِ**، وجودُ شرطٍ واحدٍ من شروط أربعةٍ، حتّى تصير به العلامة كأنّها موجودة في اللّفظ:

إمّا الزِّيادةُ[4] **علَى الثَّلاثةِ، كَما مَثّلْنا** أي: كمثالنا المذكور وهو: زَينبُ. فإنه زائد على ثلاثة أحرف، ليكون الزّائد قائمًا مقام التّلفّظ بعلامة التّأنيث. وإنّما اشترطوا الزّيادة على ذلك لأنّ تاء التّأنيث لا تُزادُ ثالثةً. وأمّا نحو: «شاة» فمحذوف اللّام، كما علمتَ.

قال بعضهم: وحيث كان زائدًا على الثّلاث[5] لا يُشترط في

---

(١) من م.

(٢) من م.

(٣) من الشرح.

(٤) في الأصل: إمّا لزيادة.

(٥) كذا. وهو جائز لعدم ذكر المعدود.

مُسمّاه أن يكون مؤنثًا، أي: كما فعل المصنّف. بل ولو كان[1] مُذكّرًا كـ «زَيْنَبَ»: لرَجُل، لأنّه لمّا قام الحرف الرّابع مقام وجود التاء في اللفظ صارت كأنّها موجودة في اللّفظ، كهي[2] في «حمزة»: لرَجُل. قال: ومعنى كون التّأنيث [معنويًا حينئذ، مع أنّ المسمّى مذكر، كون اللفظ المجرد من][3] علامة التّأنيث مستعملًا في الأصل للمؤنّث. انتهى. ومُقتضى هذا أنّ ما ليس مستعملًا في الأصل للمؤنّث لا يَتَحتّمُ منع صرفه كـ «سالِم»: لرجل.

أو إمّا تَحَرُّكُ الوَسَطِ أي: وإن لم يكن زائدًا على الثلاثة فلابُدَّ أن يكون محرَّك الوسط، كَـ «سَقَرَ»: لجهنّم، وقَدَمَ: لامرأة، لقيام تحرُّك الوسّط مَقام الحرف الزّائدِ على الثّلاث[4] القائمِ مَقام التّلفُّظ بتاء التّأنيث.

وذكر الشّيخ أبو حيّان ما حاصله، مع الإيضاح، أنّ الدّليل على أنّ حركة الوسط هنا مُنزَّلةٌ منزلةَ الحرف [الرابع أنهم نزّلوها في باب النسب منزلة الحرف][5] الخامس الواجبِ الحذفِ[6] لياء النّسب. فإنّهم قالوا في النّسب[7] إلى «جَمَزَى» بألف التّأنيث رابعةً، وهي صفة

---

(١) أي: بل يجوز ولو كان. انظر الورقة ٢.

(٢) يعني: كالتاء. ودخول الكاف على بعض الضمائر جائز في الشعر والنثر.

(٣) من م.

(٤) انظر تعليقنا على الفقرة الماضية.

(٥) من م.

(٦) في حاشية الأصل أن «الحذف» خبر «أنّ» الأولى. والصواب أن المصدر المؤول من «أنهم نزلوها» هو في محل رفع الخبر. وإنما كان الوهم لسقوط ما بين معقوفين.

(٧) في الأصل: النسبة.

من الجَمْز، ضربٍ من السَّير: جَمَزِيٌّ، أي: قالوا: هذا حِمارٌ جَمَزِيٌّ، بفتح الجيم والميم مع الزّاي، أي: سريعُ السير.

فحذفوا ألف التّأنيث مع أنّها رابعة، وألحقوه بـ «حُبارَى» ممّا ألف التّأنيث فيه خامسة في إيجاب حذف تلك الألِف، ولم يُلحقوه بما ألف التّأنيث فيه رابعة، وهو ساكن الوَسَط، مثل «حُبلَى» في [جواز حذف تلك[1] الألف أو قلبها واوًا، حيث قالوا: حُبْلِيٌّ و]: حُبْلَوِيّ. انتهى.

وجوّز ابن الأنباريّ في هذا، أي: محرَّكِ الوسَطِ، الصّرفَ وعدمه، فلم ينزِّلِ الحركة منزلةَ الحرف الرّابع، ولابُدّ. وفي «الوسيط»: فإن جُعِل كل من «سَقَر وقَدَم» عَلَمًا لمذكّر مُنع الصّرفَ أيضًا، عند مَنْ مَنع صرف «زَينب»: لرجل، أي: لتنزيل الحركة منزلةَ الحرف الرّابع. وفي كلام شيخ المحقّقين:[2] إذا سُمّي رجلٌ بـ «سَقَر» لا خلافَ[3] عندهم في وجوب صرفه، لعدم تقدير تاء التّأنيث.

أو إمّا **العُجمةُ** أي: وإن لم يكن مُحرَّك الوسَط فلابدّ أن يكون أعجميًّا كَ «حِمصَ»، لأنّ العُجمة مع التّأنيث المعنويّ بمثابة التّأنيث اللّفظيّ. فالعُجمة هنا ليست[4] مُؤثِّرة لمنع الصرف استقلالًا، بل مقوّية لإحدى العلّتين، وهي التّأنيث المعنويّ المُنضمّ للعَلَميّة. فلا يقال: سيأتي أنّ العَلَم الأعجميّ لا يَتحتّم منع صرفه إلّا إذا كان زائدًا على ثلاثة أحرف.

---

(١) م: «في حذف جواز تلك». وما بين معقوفين هو منها.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) كذا بعدم الفاء الرابطة للجواب، لأن «إذا» ليست أصلًا في الشرط.

(٤) م: ليست هنا.

أو إمّا النَّقلُ مِنَ المُذَكَّرِ إلَى المُؤنَّثِ، أي:[1] وإن لم يكن أعجميًّا فلا بُدَّ أن يكون منقولًا من المذكّر إلى المؤنّث، بأن يكون ذلك الاسم يُستعمل في الأصل لمذكّر، أي: يكثر استعماله فيه كَـ «زَيدَ» عَلَمًا لِامرأةٍ، لأنّ هذا النّقل يُلحِق المؤنّث المعنويّ بالمؤنّث اللّفظيّ، للثِّقل الحاصل به.

قال الشّيخ أبو حيّان: والسّبب في ذلك أنه خرج من الباب الأخفّ - وهو باب التّذكير - إلى الباب الأثقل. وهو باب التّأنيث. وذهب الجرميُّ والمبرّد إلى جواز الصّرف في ذلك، ووَهِمَ أبو الفضل الصّفّار في ادعائه أنّه ممنوع [من][2] الصّرف بلا خلاف. انتهى ملخّصًا.

فإن تَخَلَّفَ شَرطٌ أي: كلّ شرط **مِن هذِهِ الشُّرُوطِ الأربعَةِ**، أي: لم يوجد شرط منها، **جازَ الصَّرفُ وعَدَمُهُ**. وذلك كَـ «**هِند ودَعْد وجُمْل**»، ونحو «يد»: لامرأة من الأعلام السّاكنة الوسَط وضعًا، خلافًا لقول صاحب «البسيط»: إنّ [يَد][3] ينصرف بلا خلاف.

وكذا لو سُكّن للتخفيف نحو «فَخْذ»: لامرأة، أو للإعلال مثل
٩٤ «دار» أصله «دَوَر» تحرّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها/ قُلِبَتْ ألفًا، لأنّ عارض التّسكين كمتأصّله. ومحلّ جواز الوجهين، فيما ذُكر، ما لم يُصغَّر وتلحقْه هاء التأنيث. وإلّا مُنِعَ من الصّرف إجماعًا نحو: هُنَيدةٌ ويُدَيّةٌ.

فمَن صَرَفَهُ أي: نحوَ «هِند» **نَظَرَ إلَى خِفَّةِ اللَّفظِ** بسبب السّكون،

(١) سقطت من م.
(٢) من م.
(٣) من م.

وأنّها أي: خفّةَ اللّفظ قَد قاوَمَتْ إحدَى العِلّتين الفَرعِيّتَينِ. فكأنّه لم يوجد فيه إلّا علّة واحدة. ومَن لَم يَصرِفْهُ نَظَرَ إلَى وُجُودِ العلّتين الفَرعِيّتَينِ في الجُملةِ، ولم ينظر[1] لفقد شرط تأثيرهما، وقال: السّكون لا يغيّر حُكمًا أوجبه اجتماع علّتين تمنعان[2] الصّرف.

واختُلِفَ في الأَولَى مِنهُما أي: الصّرفِ والمنع منه. فعَن سِيبَوَيهِ الأَولَى المَنعُ، وعَن أبِي عَلِيٍّ الفارسيّ شيخِ ابن جنِّي الأَولَى الصَّرفُ قياسًا على ما سيأتي في: نُوحٍ ولُوطٍ، ونحوهما. قال ابن هشام الخضراويّ: لا أعرف أحدًا قال هذا القول قبله. وهذا غلط جليّ. وقال ابن جنّي منعُ الصّرف الأكثر في كلامهم، وهو القياس.

و[قد][3] رُوِيَ بالوَجهَينِ قَولُهُ:[4]

لَـم تَتَلَفَّـعْ، بِفَـضلِ مِئزَرِهـا، دَعدٌ، ولَم تُسقَ دَعدُ، في العُلَبِ

فقد جمع بين الصّرف وعدمه، حيث صرف الأوّل ومنع الثّانيَ. والمعنى

---

(١) في الأصل: ولم ينظروا.

(٢) في الأصل وم: يمنعان.

(٣) من م.

(٤) جرير. ديوانه ص ٧٢ والكتاب ٢: ٢٢ وشرح المفصل ١: ٧٠. يصف دعدًا بأنها سيدة مترفة حضرية، لم تلبس لباس الأعرابيات ولم تستعمل أدواتهن. وهذا خلاف ما جاء فيما بعد. وفي الشرح: قول الشاعر.

وفي حاشية الأصل بقلم آخر: «هذا البيت من البسيط، وأجزاؤه: مستفعلن فاعلن، مثمن الأجزاء، وفيه من الزحافات الطيّ. وهو حذف الرابع الساكن. فينقل مستفعلن إلى مفتعلن، لأنه يصير بالحذف مستعلن، فينقل إلى مفتعلن». والصواب أن البيت من المنسرح. انظر العطار ص ٧٢ والوافي ص ١٣٣ - ١٣٥.

أنّ دعدَ هذه ليست من بنات الأعيان،[1] لأنها لم تتلفّع بالمئزر الذي له فضل وزيادة، ولم تشرب في الأقداح المتّخذة من الخشب، كما هو شأن الأعيان.[1]

واعترض بعض الشّيوخ على المصنّف بأن عبارته تقتضي أن سَ يجوّز الوجهين، ويرى المنع أولى، وليس كذلك. فعن الرّضيّ ما نصّه: الزّجّاج وسَ والمبرّد جزموا بامتناعه، وغيرهم خَيَّرَ لِفواتِ السادّ مسدَّ حرف التّأنيث. انتهى.

وأقول: ما قاله المصنّف هو ما قاله الشّيخ أبو حيّان، ونصّه: وهذا أي جوازُ الوجهين وكونُ الأجود المنعَ هو ما ذهب إليه سَ وأبو الحسن والمبرّد[2] والزّجّاج والرّمّاني والجماعة، وزعم أبو عليّ أنّ الصّرف أفصح، وغلط في ذلك. انتهى.

فائدةٌ: مِصْر: للبلدة كـ «هِند» يجوز فيها الوجهان، إلّا إن ثَبتَ أنّه أعجميّ، أو منقول من المذكّر إلى البقعة، فتعيّن المنع.[3]

أوِ اجتمع فيه العَلَمِيّةُ ووَزنُ الفِعلِ أي: أن يكون على وزنٍ يُعَدُّ من أوزان الفعل، بأن يكون مختصًّا به أو غالبًا فيه أو أولَى به. وعلى الأوّل والأخير اقتصر المصنّف تبعًا لِما في «شرح القطر» لمصنّفه، حيث قال: وشَرطُ الوَزنِ اختِصاصُهُ بالفِعلِ، بخلاف ما يختصّ بالاسم أو يغلب في الاسم، أو يكون فيهما على حدٍّ سواء، فلا يُمنعُ الصّرفَ.

---

(١) كذا. والصواب: الأعراب. انظر الاقتضاب ص ٣٦٧.

(٢) سقطت الواو قبل «المبرد» من الأصل و م.

(٣) أي: فقد تعين المنع. م: فيتعين المنع.

فالوزن مطلقًا خمسة أقسام:

فمن الوزن المختصّ بالفعل «فَعَّل» بفتح الفاء والعين مكرّرةً من صيغ الماضي، نحوُ: فَرَّجَ.[1] ففي الاسم العربيّ كـ «شَمَّرَ» عَلَمًا لِفَرَسٍ، و«خَضَّمَ» بالمعجمتين عَلَمًا[2] لرجل، وعَثَّرَ:[3] لواد بالعقيق، وبَذَّرَ:[4] لماء من مياه العرب، وفي الاسم المعرّب نحو: «بَقَّمَ»[5] بفتح الفاء والعين لصِبغ معروف ـ وهو العَنْدَم ـ وشَلَّمَ: لمدينة بيت المقدس.

ومن الوزن المختصّ بالفعل «فُعِل» بضمّ الفاء وكسر العين، من صيغ الماضي المبنيّ للمجهول نحوُ: ضُرِب. وقد جاء في الاسم نحو «دُئِل»:[6] لدُوَيْبَة.

ومن الوزن المختصّ بالفعل «استَفعَلَ» من صيغ الماضي نحو: استَخرَجَ،[7] وقد جاء في الاسم المعرّب نحو: استَبرَق. لكنّه جاء في القرآن مصروفًا.[8]

وقد ذكر الشّيخ ابن مالك في «شرح الكافية» من الأوزان المختصّة

---

(١) م: من الفعل الماضي نحو فرح.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: «عقّب». م: «عنز». وانظر العطار ص ٧١.

(٤) في الأصل: ندحر.

(٥) في الأصل: فَعّى.

(٦) في الأصل: «دويل». م: «نيل». ودئل اسم علم أيضًا لأحد أجداد أبي الأسود الدؤلي.

(٧) في الأصل: استُفعِلَ من صيغ الماضي نحو استُخرِجَ.

(٨) لم يمنع من الصرف لأنه اسم جنس لا اسمُ علم. وقد قرئ بالمنع من الصرف، على أنه علم جنسي. انظر الورقة ٩٥ وشرح الكافية ١: ٥٧ والدر المصون ٧: ٤٨٤ ـ ٤٨٥ وتفسير الآلوسي ١٦: ٣٩٢.

بالفعل جُملة، لكنّه لم يذكر أسماء جاءت على تلك الأوزان. فلذلك لم يتعرّض[1] لها.

وذكروا أنّ من الأوزان الغالبة في الفعل «إفعِل» بكسر الهمزة والعين من صيغ الأمر نحو: اضرِب ـ وقد جاء في الاسم نحو: إثمِد، بكسر الهمزة والميم: حَجر الكُحل ـ[2] وأنّ من ذلك «أُفعُل» بضمّ الهمزة والعين من صيغ الأمر نحو: «اكتُب» من: كتب ـ وقد جاء في الاسم نحو: أُثمُد: موضع ـ وأنّ من ذلك «إفعَل» بكسر الهمزة وفتح العين من صيغ الأمر نحو: «اذهَب» من: ذهب. وقد جاء في الاسم نحو: إصبَغ.[3]

وذكروا أنّ الأَولى بالفعل المبدوءُ بزيادة تدلّ [دائمًا][4] على
٩٥ معنًى/ في الفعل، ولا تدلّ على معنًى في الاسم كذلك. فإن هذا الوزن بسبب ذلك صار الفعل به أولى. فالوزن المانع ثلاثة أقسام: وزن مختصّ بالفعل، ووزن غالب فيه، ووزن أولى به. وبعض النّحاة أدخل الثاني[5] في الثالث، أي: أراد بالوزن الأَولى بالفعل ما يشمل الغالب.

والمصنّف، كما علمتَ، لم يتعرض للغالب ولم يمثّل له، بل اقتصر على الأوّل وعلى أمثلته، حيث قال عطفًا على «اختصاصُه بالفعل»: أَوِ افتِتاحُهُ أي: أو [أن] يكون الاسم مفتتَحًا **بِزِيادةٍ هِيَ بالفِعلِ أولَى منها بالاسم، لِكَونِها تَدُلُّ** دائمًا **في الفِعلِ على معنًى، ولا تَدُلُّ**

(١) أي: الأزهري في الأزهرية وشرحها.
(٢) ومن الأعلام: إدلِب، اسم مدينة جنوب حلب.
(٣) إصبغ: اسم واد بالبحرين.
(٤) من م.
(٥) في الأصل: الثاء.

كذلك على معنًى في الإسمِ، بل قد تدلّ وقد لا تدلّ، كأحرُفِ المُضارَعةِ. وهي حروف: أنيتُ. كَ «أحمَدَ» من الأعلام الشخصيّة، وبَناتِ أوبَرَ وابنِ آوَى من الأعلام الجنسيّة.

الأوّل عَلَم الجنس ضربٌ من الكمأة رديء، وقيل: هو أوّلُها. والثاني عَلَمُ الجنس حيوان معروف كريه الرائحة، صياحه يُشبه صياح الصِّبيان. لا يقال: وزن الفعل في ذلك إنّما هو في المضاف إليه، والعَلَم هو مجموع المضافِ والمضافِ إليه.[1] لأنّا نقول: ذكرَ البدر الدّمامينيّ أن الأعلام الجنسيّة الإضافيّة يجري على جزئها الثّاني حكم ما لو كان عَلَمًا وحده.

و«يَشكُرَ» عَلَمَينِ. الأوّل لِنَبيِّنا والثّاني لِنُوحٍ. عليهما الصّلاة والسَّلامُ[2] وعلى سائر الأنبياء والمرسلِينَ. ونَفعل وتَفعل، بالنّون والتّاء المثنّاةِ فوقُ عَلَمَينِ.

فإنَّ الهَمزةَ والياءَ لا يَدُلّانِ في الإسمِ على معنًى دائمًا، فلا يُنافي أنّ الهمزة قد تدلّ في الاسم على معنًى نحو: أفضَلُ منك، ويَدُلّانِ في الفِعلِ علَى معنًى دائمًا. وهو تكلّم المُتَكَلِّمِ وحده غيرَ معظّم نفسَه بالنّسبة للهمزة، وغَيبةُ الغائبِ بالنّسبة للياء.

وكذا النّون والتّاء لا يدلّان على معنًى في الاسم، ويدلّان عليه في الفعل. وهو تكلّم المتكلّم مع غيره أو معظّمًا نفسه بالنّسبة للنّون، وخطابُ المخاطَب بالنّسبة للتّاء. وكذا غَيبة الغائبة[3] والغائبَين والغائبتَينِ.[4]

---

(١) م: المضاف إليه والمضاف.

(٢) سقطت بقية العبارة من م. وفي شرح الأزهرية: صلى الله عليهما وسلم.

(٣) في الأصل: «الغائب». وفي الحاشية عن نسخة: الغائبة.

(٤) أغفل ذكر: الغائبين والغائبات.

فإن قيل: لِمَ لَم يعتبرِ المصنّف الوزن الغالب في الفعل مانعًا للصّرف؟ قلنا: تبع في ذلك الجمالَ بن هشام في «شرحِ القطر»، كما علمتَ. وهو[1] تابعٌ في ذلك ابنَ الحاجب.[2]

[قال شارح كلامه شيخ المحققين:[3] الحامل لابن الحاجب]، على عدم اعتبار الغَلَبة في الأفعال، أنّ الغَلَبة لو كانت معتبرة لامتنع صرف «حاتم» عَلَمًا، لأنّه يرى أنّ «فاعَل» في الأفعال أغلب، مع أنه مصروف اتّفاقًا. والإنصاف أنّ الغَلَبة في الفعل ليست بظاهرة، إذ كون الوزن غالبًا في أحد القبيلين،[4] أي: الاسم والفعل، لا يمكن الحكم به إلّا بعد الإحاطة بجميع أوزانهما. وهو إمّا متعذّر أو متعسّر، لا سيّما على المبتدئ فلا يهتدي.[5] فلا يصحّ أن تجعل الغَلَبة [شرط] وزن الفعل.[6] انتهى. وفيه أنّ هذا يأتي في الوزن المختصّ، والاعتمادَ في مثل ذلك إنما هو على نقل الأئمة.

أوِ اجتمع فيه العَلَمِيّةُ والعَدلُ الّذي هو فرع المعدول عنه. وهو إخراج الاسم عن صيغته الأصلية، ولو بحسَب الفَرض والتّقدير. فهو قسمان: عدل عن أصل محقّق، وعدل عن أصل مقدّر مفروض الوجود. فالأوّل: ما كان الدّليل عليه غيرَ منع صرف ذلك الاسم. والثّاني: ما

(١) أي: ابن هشام.

(٢) م: لابن الحاجب.

(٣) هو الرضي الأسترابادي. وما بين معقوفين هو من م.

(٤) في الأصل: «أحد القبيلين أن». م: إحدى القبيلتين أي.

(٥) سقط «فلا يهتدي» من م.

(٦) في الأصل و م: «الغلبة لوزن الفعل». والتصويب من شرح الكافية ١: ٦٣.

كان الحامل [عليه][1] هو منع صرف ذلك الاسم، أي: لم يُصَر إليه إلّا لوجود الاسم غيرَ منصرف، ولم يوجد فيه إلّا علّة واحدة. وهذا الثاني هو المراد هنا.

ومِن ثَمّ قيَّد المصنّف العدل بقوله: **التَّقدِيرِيُّ كَـ «عُمَرَ» وسَحَرَ،** أريدَ به [من][2] يوم معيّن. فإنّهما معدولان عن أصل مقدّر مفروض. **فإنَّهُ** أي: **عُمَرَ مَعدُولٌ عَن: عامِرٍ** العَلَم المنقول عن الصّفة للاختصار. وقيل: **خَوفَ الالتِباسِ** أي: التباس «عامِر» العلَم بِـعامر **الصِّفةِ.**

كأنّهم قصدوا أن يسمّوا بعامر، فخافوا أن يلتبس «عامر» العَلَم بعامر الصّفة، فعدلوا عنه إلى: عُمَرَ. فإنّ هذه الصيغة، أعني «فُعَل» قد كثر فيها العدل الحقيقيّ، كـ «غُدَرَ وفُسَقَ» فإنّهما معدولان عن: غادِر وفاسِق. / فإن ورد[3] «فُعَل» عَلَمًا ممنوعًا من الصرف علِمنا أنّه معدول،[4] ٩٦ أو مصروفًا نحو: أُدَدٍ، علمنا أنه غير معدول.

وسَحَرُ: معدول عن السَّحَر،[5] لأنه نكرة، فكان قياسه أن يُعرّف[6] بالطريق التي تُعرّف بها[7] النكرات. وذلك بدخول الألف واللّام، فعدلوا عن ذلك واكتفَوا بإرادة التّعيين به.

---

(١) من م.

(٢) تتمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: ورود.

(٤) زاد هنا في م: عن عامر.

(٥) في الأصل: السّحر.

(٦) م: قياسًا أن يصرف.

(٧) في الأصل: «يعرف بها». م: تعرف به.

وإنّما فرضوا هذا التّقدير حفظًا للقاعدة الّتي أثبتوها. وهي وجود علّتين فرعيّتين، ترجع إحداهما إلى اللّفظ والأُخرى إلى المعنى. فإنّهم لمّا وجدوا هذين الاسمين ممنوعين من الصّرف ولا مقتضي له فيهما إلّا علّةٌ واحدة لم تقم مقام العلّتين ـ وهي العَلَميّة ـ وذلك خارمٌ لقاعدتهم، قدّروا لها علّة أُخرى. وهي العدل.

ومِن ثَمّ لم يُعدَل إلى هذا العدل إلّا إذا لم يوجد سبب غيره، يمكن اعتباره. ولذلك رجّح بعضهم أنّ المانعَ لصرف الأعلام المؤنّثة التي جاءت على ورن «فَعالِ» وليس آخرها راء نحو: حَذامِ، عند جمهور بني تميم القائلين بمنع صرف ذلك، العَلَميّةُ[1] [فالتأنيث المعنوي، كما قال المبرّد، لا العدل عن حاذمة] كما ذهب إليه سِ.

فلو نُكِّر هذا العلم أي: «عُمَر» ومثله «سَحَر»، أي: أُريدَ بهما غير مُعيَّن، صُرِف لفوات التّعيين، أو صُغِّر[2] ذلك العَلَم الذي هو «عُمَرَ» صُرِف لعدم بقاء موجب العدل.

والحاصل أنّ أسماء الشّهور كأسماء الأيّام من قَبيل عَلَم الجنس، فهي أعلام جنسيّة. وقد علمتَ أنّ العَلَم الجنسيّ كالعَلَمِ الشخصيّ في منع الصّرف. فما يُوجد [فيه][3] منها مع العَلَميّة علّة أُخرى كان ممنوعًا من الصّرف كـ «شَعبانَ ورَمَضانَ»، أو يُوجد فيه [منها][4] علّة تقوم مقام

---

(١) هذا خبر «أنّ». وفي الأصل: «للعلمية». وما بين معقوفين هو من م.

(٢) العطف على: نكّر. أي: ولو صغر.

(٣) سقطت من الأصل وم، وألحقت في م بين السطرين. وفي الأصل: فما وجد.

(٤) سقطت من الأصل وم، وألحقت في م بين السطرين. والمراد أن المذكور هنا حكمه كالذي قبله أيضًا. وفي الأصل: أو يوجد منه.

العلّتين كألف التأنيث المقصورة كـ «جُمادَى».

وما لم يوجد فيه[1] ذلك منها ما سُمِعَ منه منعُ صرفه في كلام العرب، ومنها[2] ما لم يُسمع منه ذلك. فمن الأوّل: صَفَرُ ورَجَبُ. فإنّهما سُمعا ممنوعَينِ من الصّرف،[3] ولم يوجد فيهما إلّا العَلَميّة، فيُحتاج إلى تقدير العدل فيهما عن الصَّفَر وعن الرَّجَب، كما تقدم في: سَحَرَ. ومن الثاني: مُحرّمٌ وربيعٌ وشَوّالٌ وذو القِعدةِ وذو الحِجّة. فهي منصرفة. ودخول «أل» على مُحرّم[4] للمح الأصل، كالحَسَن والحُسين.

لا يقال: «هلّا اعتُبر[5] العدل في: شَوّال». لأنّا نقول: قد علمتَ أنّا إنّما نعتبر العدل فيما سُمع ممنوعًا من الصّرف، وليس فيه إلّا علّة واحدة. وهذا سُمع مصروفًا.

أوِ اجتمع فيه العَلَمِيّةُ والعُجمةُ الّتي هي فرع العربيّة، بأن يكون الاسم من أوضاع العَجَم. وهم ما عدا العرب.[6] قال ابن هشام الخضراويّ: كلُّ كلام ليس عربيًّا فهو عَجَميّ. ثمّ إنّ هذا الاسم إمّا أن تستعمله العجم عَلَمًا ثمّ تستعمله العرب كذلك، أو تستعملَه العجم غير عَلَمٍ بأن يكون عندهم من أسماء الأجناس، ثمّ تستعمله العرب في أوّل استعمالها له عَلَمًا. فالأوّل ممنوع الصّرف اتّفاقًا، والثّاني على الأصحّ،

---

(١) في الأصل: منه.

(٢) في الأصل: «منهما» في الموضعين. وسقطت «ما» من م.

(٣) المشهور في رجب أنه مصروف. المصباح المنير (رجب).

(٤) في الأصل: «المحرم». وفي الحاشية عن نسخة: محرم.

(٥) م: اعتبروا.

(٦) أي: ما عدا العرب العدنانيين ومن جاورهم من القبائل العربية الفصيحة.

وقيل: يجب صرفه. وعليه جرى الجمال بن هشام في «شرح القطر». وإن لم تستعمله العرب في أوّل أحواله عَلَمًا فيُصرف اتّفاقًا.

وربّما يوافق ما في «شرح القطر» قولُ المصنّف: **وشَرطُ العُجمةِ المنضمّة للعَلَميّة كَونُ عَلَمِيّتِها ثابتةً في اللُّغةِ الأعجَمِيّةِ والزِّيادةُ في الحروف علَى الثَّلاثةِ** غيرَ ياء التّصغير كَـ «إبراهِيمَ». فإنّه عَلَم في اللّغة الأعجميّة أيضًا وهو زائد على الثّلاثة أحرف،[1] **بِخِلافِ** ما ليس بعَلَم في اللّغة الأعجميّة بل اسم جنس، سواء استُعمل عَلَمًا في اللّغة العربيّة في أوّل أحواله أوْ لا.

فالأوّل نحوُ: قالُونٌ. فإنّه في اللّغة الرّوميّة من أسماء الأجناس اسم جنس للجيّد، استعملته العرب في أوّل أحواله عَلَمًا. ومِن ثَمّ سمّى به نافعٌ راويَه[2] عيسى لجَودةِ قراءته.

والثّاني نحو: **فَيرُوزٌ ولِجامٌ. فإنَّهُما مِن أسماءِ الأجناسِ الأعجَمِيّةِ**، ولم تستعملهما العرب في أوّل أحوالهما عَلَمين، [بل أبقتهما العرب على معناهما].[3] **فإذا فُرِض أنّهما جُعِلا عَلَمَينِ لِمُذَكَّرَينِ فإنَّهُما لا يُمنعانِ الصّرفَ، بل هما مَصرُوفانِ**[4] **لِفَقدِ الشَّرطِ الأوّلِ**. وهو العَلَميّة
٩٧ في اللّغة الأعجميّة. وسكت المصنّف/ عن التّمثيل للأوّل، من القسمين الخارجين من كلامه.

(١) كذا. وهو جائز.

(٢) م: راوية.

(٣) من حاشية م.

(٤) في الأصل: «مصروفين». وفي الشرح: «ينصرفان». وانظر تنقيح الأزهرية.

وبِخِلافِ ما لم تزد حروفه على ثلاثة نحو: نُوحٍ ولُوطٍ وشِيثٍ وشَتَرٍ: عَلَم لقلعة بأرّان.[1] فإنَّها أي: هذه الأسماء الأعجميّة مَصرُوفةٌ لِفَقدِ الشَّرطِ الثّانِي. وهو الزّيادة على الثّلاثة، لأنّ كلام العجم مبناه على الطُّول بخلاف كلام العرب.

وقِيلَ: الثُّلاثِيُّ السّاكِنُ الوَسَطِ من ذلك، نحو: نُوحٍ، يَجوزُ فِيهِ الصَّرفُ وعَدَمُهُ. قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: ومن زعم من النّحويّين أنّ هذا النّوع أي: نوح ونحوه، يجوز فيه الصّرف وعدمه فليس بمصيب.

وقيل: المُتَحَرِّكُ الوَسَطِ من ذلك نحو «شَتَر» مُحَتَّمُ المَنعِ، قياسًا على ما تقدّم في ساكن الوسط ومحرّكه [في][2] المؤنّث المعنويّ [كـ «هِند وسَقَر». وعلى الأوّل[3] يُفرق بأنّ التأنيث المعنويّ][2] أقوى من العجمة، لأنّ له علامة مقدّرة بخلاف العجمة.

وبخلاف ما كان على أربعة أحرف ورابعها[4] ياء تصغير فعجمته لا تمنع الصرف. فإطلاق المصنّف في الزيادة[5] ليس بجيّد، إلّا أن يقال: قرينة التّمثيل تدفع ذلك.

قالوا: وتُعرف العجمة بنقل الأئمة، وبخروج الاسم عن أوزان

---

(١) في الأصل وم: تاران.

(٢) من م.

(٣) أي: على القول بجواز الصرف وعدمه.

(٤) يعني الحرف الذي زاد به الاسم على الثلاثة نحو: عُزَير. فالياء حرف رابع زيادة على الأصل الثلاثي.

(٥) أي: بدون قيد ياء التصغير، كما رأينا في: عُزير.

الأسماء العربيّة نحوُ: إبرِيسَم - فإنّ مثل هذا مفقود في العربيّة - أو يجتمعَ فيه الجيم مع الصاد كـ «صَولَجان»، أو مع القاف كـ «مَنْجَنِيق»، أو مع الكاف[1] نحو: أُسكُرُّجة، أو يجتمعَ فيه النّون والرّاء نحوُ: نرجِس، أو يجيءَ الاسم في كلامهم غير منصرف، ولم يكن فيه ادّعاء تقدير العدل مع العلميّة نحو: إبلِيس.

فائدة: قالوا: أسماءُ الأنبياء كلّها أعجميّة إلّا أربعةً: محمّدٌ وصالح وشُعَيب اتّفاقًا، وهودٌ على الأصحّ. وقيل: «آدَم»[2] بدلَ «هود». فهي عربيّة منصرفة. لكن ذكرَ المصنّف أن «هارُونَ» غير منصرف للعلميّة وشِبه العجمة. ولا يخفى أنّ أسماء الأنبياء الأعجميّة غير منصرفة إلّا ثلاثة: لُوط ونُوح وشِيث.

وقد جمع بعضهم ما ينصرف من أسماء الأنبياء أعجميًّا أو غيره، في قوله:

تَذَكَّرْ شُعَيبًا، ثُمّ نُوحًا وصالِحًا   وهُودًا ولُوطًا، ثُمّ شِيثًا مُحمَّدا

قالوا: وأسماء الملائكة كلّها أعجميّة إلّا أربعةً: مُنكَر ونَكِير ورِضوان ومالِك.

وأمّا «عُزَير وثَمُود» فمن لم يصرفهما نظر إلى أنّهما أعجميّان، ومن صرفهما نظر إلى أنّهما عربيّان. وقد ذكر الجلال السُّيوطيّ أن «ثَمُود» اسم عربيّ، نصّ عليه أئمة اللّغة، منهم الجوهريّ في «صحاحه»، وكذا نصّ أهل التّاريخ قاطبةً على أن قبيلة «ثمود» من العرب لا من العجم.

---

(١) م: القاف.

(٢) ومنع صرف آدم لوزن الفعل.

فليس فيه حينئذ إلا العَلَميّة إن اعتُبر اسمًا للحيّ، وإن اعتُبر للقبيلة مُنع من الصّرف للتّأنيث مع العَلَميّة.

٤ـ [في الوصف الممنوع]:

هذا ما يتعلّق بالنّوع الأوّل، وهو ما يُمنَع [صرفه][١] معَ العَلَميّة. والنَّوعُ الثّانِي: ما [أي]:[٢] نوعٌ يُمنَعُ[٣] أي: صرفُه مَعَ الوَصفِيّةِ. وهُوَ ما أشَرنا إلَيهِ بِقَولِنا: أو أي: أو ما اجتمع فيه الوَصفُ الّذي هو فرع الموصوف ـ والوصف هنا ما وُضِعَ لذاتٍ مبهمة وحالٍ من أحوالها معيّنٍ هو المقصود بالوضع، فيصحّ إطلاقه على كلّ من اتّصف بتلك الحال ـ والعدَلُ الّذي هو فرع المعدول عنه، التَّحقِيقِيُّ[٤] أي: المعدولُ عن أصل محقّق ثابت يدلّ عليه غيرُ منع صرفِ ذلك الوصف.

وذلك كَـ «أُخَرَ»[٥] بضمّ الهمزة جمع أُخرى، مؤنّث «آخَر» بفتح الهمزة والخاء والمدّ بمعنى: غير. وهذا هو المراد بقول المصنّف تبعًا لـ «التّسهيل»: مُقابِلِ «آخَرِينَ»، نحوُ «أُخَر» مِن قَولِهِ، تَعالَى[٦]: ﴿فعِدّةٌ مِن أيّامٍ أُخَرَ﴾. فإنَّهُ أي: أُخَرَ صِفةٌ لـ «أيّام». وهي مَعدُولةٌ عن «آخَرَ» بِفتحِ الهمزة والخاءِ والمدّ بمعنى: «غير»، الّذي هو مذكّرُ مفردِها.

---

(١) من حاشية م.

(٢) من م.

(٣) م: يمتنع.

(٤) في الأصل: «الحقيقي». وانظر شرح الأزهرية وحاشية العطار.

(٥) م: وذلك أي الوصف كأُخر.

(٦) الآيتان ١٨٤ و ١٨٥ من سورة البقرة.

فإنَّ القياسَ[1] الوصفُ به أي بـ «آخَر»، لأنّه في الأصل إمّا «أفعَلُ» التّفضيل[2] أصله «أأْخَر» بهمزتين مفتوحة فساكنة، ثمّ أُبدلَتِ السّاكنة ألفًا تخفيفًا بمعنى: أشدّ تأخُّرًا،[3] ثمّ نُقل إلى معنى: غَير، وإمّا مُشابِهٌ[4] له في الصّيغة والوصفيّة. فإنّ معناه[5] لا يقوم إلّا باثنين، ولا يُستعمل في الابتداء.

ومن المعلوم أنّ قِياسَ «أفعَلِ» التَّفضِيلِ إذا كانَ مُجرَّدًا عَن «أل»[6]
٩٨ والإضافةِ إلى/ معرفة يجب أن يَكُونَ مُفرَدًا مُذَكَّرًا، ولَو كانَ مَوصوفُهُ - وهو المفضَّل - مُثنًّى أو مَجمُوعًا مُذَكَّرًا أو مُؤَنَّثًا.[7] فتقول: زيدٌ أو هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضَلُ من عمرٍو.

فحقّ «آخَر» هذا أن يكون كذلك، أي: مفردًا مذكّرًا، نظرًا لأصله أو لمُشابهه،[8] فيقال: مررتُ بزيدٍ وبرجل[9] وامرأة أو رجلين أو امرأتين أو رجال أو نساء آخَرَ. ولم تلتزمِ العربُ ذلك كما التزمتْه في «أفعَل» التّفضيلِ، بل قالوا: برجل آخَر، وامرأة أُخرَى، ورجلَينِ آخَرَينِ،

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: قياس.

(٢) م: تفضيل.

(٣) في الأصل: تأخيرًا.

(٤) العطف على: أفعل. وفي الأصل وم: مشابهًا.

(٥) في الأصل: وأن معناه.

(٦) م: من أل.

(٧) في الشرح والعطار: مؤنثًا أو مثنى أو جمعًا.

(٨) م: لمشابهته.

(٩) في الأصل: ورجل.

وامرأتينِ أُخرَيَينِ، ورجال آخَرِينَ، ونساء أُخَرَ. قال الله تعالى[1]: ﴿فآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما﴾، ﴿وآخَرُونَ مُرجَؤُونَ لِأمرِ اللهِ﴾، ﴿فعِدّةٌ مِن أيّامٍ أُخَرَ﴾. فعُلِم أنّ «أُخَر» بضمّ الهمزة معدولةٌ عن «آخَر» بفتحها.

وقيل: «أُخَر» معدولة عن «الأُخَر» مقرونًا بـ «أل»،[2] لأنّ القاعدة أنّ «فُعلَى» مؤنّث «أفعَل» الّذي هو الأصل أو المشابهة له[3] لا تُستعمل هي وجمعها إلّا بالألف واللّام، كالكُبرَى والصُّغرَى والكُبَر والصُّغَر، ولا يجوز أن تقول: كُبرَى ولا صُغرَى ولا كُبَر ولا صُغَر. فكان القياس أن يقال: الأُخَر. ولكنّهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا: أُخَر، كما عدل التميميّون بـ «أمس» عن الأمس، وكما عدل جميع العرب بـ «سَحَر» عن : السَّحَر.

قال الشّيخ أبو حيّان: جرت عادة النّحاة أن يقولوا في «أُخَرَ»: إنّها معدولة عن الألف واللّام، يعنون أنّها حُكِم لها بحكم ما فيه الألف واللّام من «أفعَل» التفضيلِ، من حيث إنّها تُثنّى وتُجمع وتُؤنث كهو. فكان ينبغي أن تُستعمل بالألف واللّام كـ «أفعَل» التّفضيل الّذي هو الأصل والمُشابه[4] لهذا. لكنّهم عدلوا بها عن ذلك، واستعملوها بغير الألف واللّام.[5] قال: وإلّا فكيف يقال: إنّها معدولة عمّا فيه الألف

---

(١) الآيات: ١٠٧ من سورة المائدة و١٠٦ من سورة التوبة و١٨٤ و١٨٥ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل: مقرون بأل.

(٣) في الأصل: المشابه له.

(٤) م: «الأصل المشابه». وفوقهما حرف الواو ملحقًا.

(٥) يعني أنهم استعملوها على هذه الصورة، مع أنهم أعطوها حكم ما فيه الألف واللام، من حيث موافقة الموصوف في العدد والجنس.

واللّام، وهي نكرة، والّذي فيه الألف واللّام معرفة؟ انتهى.

وقيل: معدول عن «أُخرَيات»، لأن «آخَر» الّذي هو المذكّر قد جُمع بالواو والنون. فحَقُّ «أُخرَى» الّتي هي المؤنّث أن تجمع بالألف والتّاء، لأنّ ما جُمع مذكّره بالواو والنون[1] يُجمع مؤنّثه قياسًا مطّردًا بالألف والتّاء، كما تقدّم

هذا ما يتعلّق بـ «أُخَر» جمع أُخرى مؤنّث «آخَر» بفتح الخاء بمعنى: غير، الّذي أراده المصنّف بمقابل: آخَرين.[2] وأمّا «أُخَرُ» جمع أُخرى مؤنّث «آخِر» بكسر الخاء بمعنى: متأخِّر، الذي احترَزَ بما ذَكر عنه، فمصروف لانتفاء العدل فيه لأنّه ليس منقولًا عن «أفعَل» التفضيلِ ولا مشابهًا له.

فقد عُلِم أنّ «أُخرَى» كما تكون أُنثى «آخَر» بالفتح بمعنى: غير، تكون أُنثى «آخِر» بالكسر بمعنى: متأخّر، وأنّ جمعهما «أُخَر». فكلّ[3] من: أُخرَى وأُخَر، مشترَك.

والفرق بين «أُخرَى» مؤنث «آخَر» بالفتح وبين «أُخرَى» مؤنّث «آخِر» بالكسر أنّ تلك[4] لا تقابل «الأُولى». فلا يُقال: هذه أُولَى وهذه أُخرى، بمعنى: غير، ولا تدلّ على الانتهاء، ويُعطَف عليها مثلها من صنف واحد، فتقولُ: جاءتني امرأة وأُخرى وأُخرى. وهذه[5] تقابل

(١) سقط «فحق... والنون» من م.

(٢) م: بمقابلة آخرين.

(٣) في الأصل: وكل.

(٤) يعني مؤنث آخَر.

(٥) أي: مؤنث آخِر. م: جاءتني امرأة وأُخرى وهذه.

«الأُولى»، فتقول: هذه أُولى وهذه أُخرى، بمعنى: متأخّرة، وتدلّ على الانتهاء، ولا يُعطَف عليها مثلها من صنف واحد. فلا تقل: هذه أُولى وهذه أُخرى وأُخرى وأُخرى، بمعنى:[1] متأخّرة.

فعليك بتلخيصٍ لائقٍ بالمقام وافٍ بالمرام، ومختصر زلّت في مطوّله[2] أقدام الأفهام. فقد قال جمال الإسلام بن هشام: وكثير غَلِط في المسألة من الأعلام.

فإن قيل: كيف وُصفَتِ الأيّام بوصف جمع المؤنث وهو «أُخَر»، والمعتبرُ في الجمع بالنّسبة للتّذكير والتّأنيث حالُ مفرده، ومفرد أيّام يوم، وهو غير مؤنث؟ أُجيب بأنّه لمّا كان اليوم ممّا لا يَعقل أُجرِي مُجرى المؤنّث للتّناسب بين ما لا يَعقل وبين المؤنّث، لأنّ الإناث ناقصات عقل، فوُصِف جمعه بجمع المؤنّث.

أوِ اجتمع فيه الوَصفُ وزِيادةُ الألِفِ والنُّونِ أي: الألف والنّون الزائدتان. وذلك يكون في «فَعْلانَ» الّذي لا يقبل مؤنّثه التّاء، بأن كان له مؤنّث على «فَعْلَى» أو لا مؤنّث له مُطلقًا، أي: لا على «فَعْلى» ولا على «فَعْلانة».

فالأوّل كَـ «سَكرانَ»، فإنَّ مُؤَنَّثَهُ: سَكرَى لا سَكرانة، و«نَدمان» من النّدامة، فإنّ مؤنّثه: نَدمَى لا نَدمانة، خلافًا لبعض بني أسد حيث قالوا في المؤنّث: سَكرانة ونَدمانة. وهذا القسم/ يُمنع[3] الصّرفَ اتّفاقًا. ٩٩

(١) م: فلا تقول هذه أولى وهذه أُخرى وأُخرى بمعنى.

(٢) م: «مطلوبه». وفي الحاشية عن نسخة: مطوله.

(٣) ألحق ههنا «من» بين السطرين في م.

والثّاني كـ «رَحمن» لكثير الرحمة، ولَحيان: لعظيم اللّحية. فإنه لا مؤنّث لهما أصلًا، لا على «فَعْلَى» ولا على «فَعْلانة». وهذا القسم يُمنع الصّرفَ على الأصحّ إلحاقًا له بما مؤنّثه على: فَعْلَى. ومُقابِلُه يَصرفه إلحاقًا بما مؤنّثه على «فَعْلانة»، نحوُ: نَدمان من المنادمة على الشّراب. فإنّ مؤنّثه: نَدمانة، كما سيصرّح به. فعلى الأصحّ يكون الشّرط في منع الصّرف انتفاء «فَعْلانة»، وعلى مُقابِله يكون الشّرط وجود «فَعلَى».

فإن قيل: لِمَ كان إلحاق «فَعْلان» الّذي لا مؤنّث له بـ «فَعْلان» الّذي مؤنّثه[1] «فَعْلى» لا بـ «فَعْلان» الّذي مؤنّثه «فَعْلانة»؟ أُجيب بأنّ «فَعْلان» الّذي مؤنّثه «فَعْلى» هو الأصل الكثير. فقد قال الشّيخ ابن مالك: كلّ وصفٍ على «فَعْلان» فمؤنّثه: فَعْلَى لا فَعْلانة، إلّا اثنتي عشرةَ[2] لفظة يأتي مؤنّثها على: فَعْلانة، لا على: فَعْلى، حيث قال:

أجِزْ فَعْلَى، لِفَعْلانا ... إذا استَثنَيتَ حَبلانا[3]
ودَخنانا، وسَخنانا ... وسَيفانا، وصَحيانا
وصَوجانا، وعَلّانا ... وقَشوانا، ومَصّانا[4]
ومَوتانا، ونَدمانا ... وأتبِعْهُنَّ نَصرانا

قال المراديّ، رحمه الله تعالى:[5]

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: مؤنث.

(٢) في الأصل و م: اثني عشر.

(٣) استثنيته أي: أخرجته من الحكم المذكور.

(٤) في الأصل و م: وصحوانا... وقسوانا.

(٥) جملة «تعالى» ليست في م.

وزِدْ فِـيهِنّ خَمـصانا عَلَـى لُغـةٍ، وألْيانـا[1]

فجملة ذلك أربعَ عشْرةَ[2] لفظة. والإلحاق بالأكثر أولى. ومِن ثَمّ، أجمعوا على منع صرف «أفعَل» الّذي لا مؤنّث له، نحوُ: أكمَرَ: لعظيم الكَمَرة، وآدَر: لعظيم الأُدرة،[3] إلحاقًا له بما مؤنّثه على «فَعْلَى»، كما سيأتي.

ثم لا يخفى أنّ الحَبلان: الكبير البطن. والدَّخنان: اليوم المظلم. والسَّخنان: اليوم الحارّ. والسَّيفان:[4] الرَّجل الطّويل. والصَّحيان: اليوم الّذي لا غيم فيه. والصَّوجان:[5] البعير اليابس الظّهر. والعَلّان: الكثير النّسيان. والقَشوان: الرّقيق السّاقين. والمَصّان: اللّئيم. والمَوتان: البليد الميّت القلب. والنَّدمان: المُنادِم على الشراب. والنَّصران: واحد النَّصارى. والخَمصان: ضامر البطن. والألْيان: كبير الألْية.

فزيادة الألف والنّون مشتركة في المنع بين العَلَم والصّفة. إلّا أنّ بينهما فرقًا، أشار إليه المصنف بقوله: **ولا تَكُونُ الزِّيادةُ**، أي: زيادة الألف والنّون، **المانِعةُ مَعَ الصِّفةِ إلّا في «فَعْلانَ» بالفَتحِ** أي: فتح الفاء خاصّة، **بِخِلافِ الزِّيادةِ** المذكورة **المانِعةِ مَعَ العَلَمِيّةِ**. فإنّها تكون بالفتح كـ «عَفّان» وبالكسر كـ «عِمران» وبالضّمّ كـ «عُثمان»، كما تقدّم.

أوِ اجتمع فيه **الوَصفُ ووَزنُ الفِعلِ** الّذي هو فرع وزن الاسم.

---

(١) في الأصل: على ثقة.

(٢) في الأصل و م: أربعة عشر.

(٣) الأدرة: انتفاخ الخصية.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: والسينان.

(٥) في الأصل و م: والصحوان.

وهُوَ «أفعَلُ» الّذي لا يقبل مؤنّثه التّاء، كما سيصرّح به المصنّف، بأن كان له مؤنّث على «فَعْلاءَ»، أوْ لا مؤنّث له بالكلّيّة. فالأوّل كَـ «أحمَرَ» ـ فإنَّ مُؤَنَّثَهُ: حَمراءُ ـ والثّاني كـ «أكمَرَ»: لعظيم الكَمَرة، وآدَرَ: لعظيم الأُدرة.

فوزن الفعل مشترك في منع الصّرف بين العَلَم والصّفة. إلّا أنّ بينهما فرقًا، أشار إليه المصنّف بقوله: ولا يَكُونُ الوَزنُ أي: وزن الفعل المانِعُ مَعَ الصِّفةِ إلّا في «أفعَلَ» خاصّةً. فإن صُغّر صُرِف لزوال صيغة «أفعَل»، بِخِلافِ الوَزنِ أي: وزن الفعل المانِعِ مَعَ العَلَمِيّةِ. فإنّه يكون في «أفعَلَ» نحو: أحمد ـ فإن صُغّر[1] كـ «حُمَيدٍ» صُرِف لزوال صيغة «أفعَلَ» ـ وفي «يَفعلَ» نحو: يَشكُرَ، إلى غير ذلك كما تقدّم.

ويُشتَرَطُ لِتأثِيرِ الصِّفةِ في منع الصّرف، مع الزّيادة ومع الوزن، أمرانِ:

أحدهما كَونُها أصلِيّةً بأن تكون موضوعة للمعنى[2] الوصفيّ ابتداء، وإن غلبت عليها الاسميّة بأن صارت لا تفتقر إلى موصوف تتبعه. فيجب منع الصّرف في نحو: أَسوَدَ وأرقَمَ وأدهَمَ، لأن وصفيّتها أصليّة، لأنّ الأوّلَ في الأصل لكلّ متّصف بالسّواد، ثمّ صار مختصًّا بالحيّةِ إمّا مطلقًا أو العظيمةِ أو السّوداءِ،[3] على الخلاف في ذلك، والثّانيَ في الأصل لكلّ ما فيه بياض وسواد، ثمّ صار مختصًّا[4] بذكر

---

(١) يعني تصغير الترخيم.

(٢) في الأصل: «للتعيين». وفي الحاشية عن نسخة: للمعنى.

(٣) في الأصل: أو السواد.

(٤) م: ثم صارت مختصة.

الحيّات مطلقًا أو ما فيه بياض وسواد، لأنّه[1] رُقِمَ أي: نُقِشَ، والثّالث في الأصل لكلّ ما فيه دُهمة، ثمّ صار مختصًّا بالقيد.

ويَجِبُ الصَّرفُ في «صَفوانٍ» من قَولِكَ: هذا قَلبٌ صَفْوانٌ،/ أي ١٠٠
بِمَعنَى: قاسٍ، لأنّ الوصفيّةِ فيه عارضة. فإنّ «صَفوان» في الأصل اسم للحجر الأملس، وُصِفَ به القلب لشدّة صلابته وعدم لينه، ولا اعتداد بالوصفيّة العارضة.

ويجب الصّرف في «أرنَبٍ» من قولك: هذا رَجُلٌ أرنَبٌ، أي بِمعنَى: ذَلِيلٌ ضَعِيفُ القَلبِ، لأنّ الوصفيّة فيه عارضة. فإنّ «أرنب» في الأصل اسم للحيوان المعروف بالضّعف، يكون عامًّا ذكرًا وعامًّا أُنثى، وُصِفَ به الرّجل لضعفه، ولا اعتداد بالوصفيّة العارضة.

وذكر ابن الحاجب أنّ ممّا وصفيّتُه عارضة وغلبتْ عليه الاسميّة: أجدَلَ: للصّقر، وأخيَلَ: للطّير المخصوص. قال: ومَنعَ صرفَهما قومٌ ضعفًا لتوهُّم الوصفيّةِ، أي: أنّها أصليّة، وعُروضِ الاسميّة، وأنّ «أخيلَ» في الأصل لكلّ ما فيه خَيَلان ثمّ صار مختصًّا بالطّائر المخصوص، وأنّ «أجدَل» في الأصل لكلّ ما فيه قوّة، لأنّ الجَدَل: القوّة، ثمّ صار مختصًّا بالطّائر المخصوص.

هذا. وقد قال شيخ المحقّقين:[2] أنا إلى الآنَ لم يقم لي دليل قاطع على أنّ الوصف العارِض غير معتدٌّ به، في منع الصّرف. انتهى.

والثّاني أي: من الأمرَينِ عَدَمُ قَبولِها أي: الصّفةِ، مع الزّيادة أو

---

(١) م: كأنه.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

مع وزن الفعل، التّاءَ أي: تاء التّأنيث، إذا استُعملتْ في المؤنّث. فيَجِبُ صَرفُ كلّ من «نَدْمانٍ» المأخوذ من المنادمة على الشّراب، وفعله: نادَمَ، والاسم النَّديم، ومن «أرمَلٍ» وهو الّذي لا امرأة له، لِقَولِهِم في مؤنّث الأوّل: نَدمانةٌ، بخلاف «نَدمانَ» من النّدم - فإنّ مؤنّثه «نَدمَى» كما تقدّم، وفعله: نَدِمَ، والاسم النّادم - وفي مؤنّث الثّاني: أرملةٌ أي: لا زوج لها أو فقيرة، بخلاف «أرمَلَ» من قولهم: عامٌ أرمَلُ، أي: قليل المطر. فإنّ مؤنّثه: رَملَى. يقال: سَنةٌ رَملَى.

فقد علمتَ أنّ هذا القسم لا يُمنع من الصّرف إلّا إن اجتمع فيه علّتان فرعيّتان، ترجع إحداهما إلى المعنى والأُخرى إلى اللّفظ، من هذه العلل المذكورة، بأن تكون إحدى العلّتين الرّاجعة إلى المعنى[١] أحد أمرين: إمّا العَلَميّة أو الوصفيّة، والعلّة الأُخرى الرّاجعة إلى اللّفظ[٢] إمّا زيادةُ الألف والنّون مع العَلَميّة أو الوصفيّة، وإمّا العدلُ كذلك، وإمّا وزنُ الفعل. فهذه الثّلاثة تَمنع[٣] مع العَلَميّة وتَمنع[٣] مع الوصفيّة، على ما تقدّم من أنّها فيهما[٤] مختلفة.

وإمّا العُجمة مع العَلَميّة - وذكرَ جمعٌ أنّ شِبه العُجمة يَمنع من الصّرف، وقد قدّمناه عن المصنّف في: هارون - وإمّا التّركيب كذلك، وإمّا التّأنيث بغير الألف كذلك. فهذه الثّلاثة تَمنع مع العَلَميّة ولا تَمنع مع الوصفيّة.[٥]

(١) في الأصل: للمعنى.

(٢) في الأصل: للفظ.

(٣) في الأصل: تُمنع.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: «فيها». وصحح «أنها» في م بقلم آخر، فصار: كونها.

(٥) في الأصل عن نسخة: الصفة.

وما عدا هذه العلل لا يَمنع الصّرف. ولذلك صُرف في نحو: صَنجة[1] وقائمة، مع أنّ فيهما علّة راجعة إلى المعنى - وهي الصّفة - وعلّة راجعة إلى اللّفظ - وهي في الأوّل العُجمةُ، وفي الثّاني التأنيثُ بغير ألف - لِما علمتَ أنّ العُجمة لا تَمنع إلّا مع العَلَميّة، وكذا التّأنيث بغير الألف.

٥- [صرف ما لا ينصرف]:

ثمّ محلّ جرّ الاسم الّذي لا ينصرف بالفتحة إذا[2] لم يُضف ولم يقع بعد «أل» معرِّفة أو موصولة أو للَمح الصّفة أو زائدة. وإلّا جُرّ بالكسرة على الأصل، لقيام كلّ من الإضافة و«أل» مَقام التّنوين. فكما يوجد الجرّ بالكسرة مع التّنوين يوجد مع ما قام مَقامه.

وهل هو حينئذ غيرُ منصرفٍ مطلقًا أو منصرفٌ كذلك، أو يُفصل بين أن تزولَ منه إحدى العلّتين بسبب الإضافة أو «أل» فيكونَ منصرفًا نحوُ: أحمدِكم والنُّعمانِ واليزيدِ، لزوال العَلَميّة، أو لا تزولَ فيكونَ غير منصرف نحوُ: أفضَلَكم والأفضَلَ، لعدم زوال الوصفيّة؟ ذهب إلى كلٍّ ذاهب، واشتَهر اختيار الثّالث. ومن ثَمّ لمّا سأل بعض الأُمراء شخصًا يُسمّى «أحمد»: هل ينصرف «أحمد» أوْ لا؟ فأجابه[3] بقوله: إن أضافه الأمير انصرف، وإلّا فلا.

ووُجِّه الأوّل بعدم وجود التّنوين فيه، لأنّ الصّرف هو التّنوين عند

(١) الصنجة: ما يوزن به في الميزان.

(٢) الظرف متعلق بالخبر المحذوف للمبتدأ: محل. انظر ص ١٩٧.

(٣) كذا، بزيادة الفاء.

المحقِّقين، كما تقدّم. وفيه أنّه عند المحقِّقين متى سقط التّنوين تبعه في السّقوط الجرُّ بالكسرة. فلا يوجد الجرُّ بالكسرة بدونه، كما تقدم. وجواب هذا يُعلم ممّا وجّهنا به وجود الجرّ بالكسرة في هذا الاسم.

وفيه أيضًا أنّ الاسم الّذي لا ينصرف هو الّذي يسقط تنوينه
١٠١ لمشابهته للفعل، بوجود علّتين أو علّة تقوم مقامهما مطلقًا، وما زالت/ منه إحدى العلّتين بسبب «أل» والإضافة زال منه شَبه الفعل بزوال ذلك، وسقوط تنوينه إنّما هو لـ «أل» أو الإضافة.[١]

ويقال[٢] على الثّاني: كيف يقال: يُصرف ما فيه شَبه الفعل، وهو ما لم تَزُل[٣] منه إحدى العلّتين بسبب «أل» أو الإضافة؟[١] إلّا أن يقال: هذا الشَّبه ضَعُفَ بما عارضه، ممّا هو من خصائص الأسماء، فقويتْ جهة الاسميّة، فَبَعُدَ عن شَبه الفعل، فكان ليس فيه إلّا علّة واحدة، فكان من حقّه أن يُجرّ بالكسرة مع التّنوين، لكن مَنعَ من التّنوين مانع. وهو عدم مجامعة التّنوين لِـ «أل» أو الإضافة،[٤] لقيامهما مقامه.

وحينئذ يقال على الثّالث: كيف يُمنع صرفُ ما أُضِيف أو دخل عليه «أل»، ولم تَزُل منه إحدى العلّتين، مع ضَعف الشَّبه بما عارضه ممّا هو من خصائص الأسماء؟ ويجاب بأنّه نُظر في ذلك لمجرّد وجود العلّتين ولم يُعتدَّ بما عارَضَ.[٥]

---

(١) م: والإضافة.

(٢) م: ويقول.

(٣) في الأصل: ما لم تُزَل.

(٤) في الشرح: والإضافة.

(٥) م: عارضه.

ومن هذا التقرير يُعلم ما في قول بعضهم: إذا أُضِيف ما لا ينصرف أو دخلتْ[1] عليه «أل» فهو[2] باقٍ على منع صرفه، إن قلنا: «الصّرف هو التّنوين وحده»، لعدم وجوده فيه، ومُنصرفٌ إن قلنا: «الصّرف هو التّنوين مع الجَرّ بالكسرة»، لأنّ هذا لم يخلُ[3] عنهما. انتهى.

(١) في الأصل: وهو.

(٢) م: التقدير.

(٣) في الأصل: «لا يخل». وفي الحاشية عن نسخة: لم.

٨

[حذف الحرف]

ثمّ شرع يتكلّم على العلامة السّابعة، من العلامات الفُروع الّتي تتمّ بها، بقوله: **والحَذفُ** للحرف **يَكُونُ عَلامةً لِلجَزمِ نِيابةً عَنِ السُّكُونِ** الّذي هو حذف الحركة، **في مَوضِعَينِ:**

الموضع الأوَّلُ منهما يَتحقّق **في الفِعلِ المُضارِعِ المُعتَلِّ الآخِرِ**، أي: الّذي اعتلّ آخره، أي: ما يَصدُق عليه هذا اللّفظ. وقد علمتَه. ولا بُدّ أن يكون حرف العلّة أصليًّا كما أشار إلى ذلك بقوله: **أصالةً** أي: لا يكونَ بدلًا من همزة.

وهُوَ أي: الفعل المضارع المعتلّ الآخِر: **كُلُّ فِعلٍ مُضارِعٍ في آخِرِهِ** أي: آخِرَه **ألفٌ** ليست بدلًا من همزة **نَحوُ: يَخشَى** أي: يَخشَى ونحوِه، **أو واوٌ** كذلك **نَحوُ: يَغزُو**، **أو ياءٌ** كذلك **نَحوُ: يَرمِي**. وذلك **نَحوُ: قَولِكَ:**[1] **لَم يَخشَ ولَم يَغزُ ولَم يَرمِ. فكُلٌّ مِنها** أي: هذه الأمثلةِ **جازِمٌ ومَجزُومٌ. وعَلامةُ جَزمِهِ حَذفُ آخِرِهِ.**

ثمّ فصّل هذا المُجمَل بقوله: **فالمَحذُوفُ مِن «يَخشَ» الألِفُ** نيابةً عن السّكون، **والفَتحةُ قَبلَها دَلِيلٌ علَيها** ـ وإنّما كانت الفتحة دليلًا على الألف، **لِأنَّ الفَتحةَ تُجانِسُ الألِفَ**، لأنّها تَنشأ عنها عند إشباعها ـ **والمحذُوفُ مِن «يَغزُ» الواوُ** نيابةً عن السّكون، **والضَّمّةُ قَبلَها دَلِيلٌ علَيها** ـ وإنّما كانت الضّمّة دليلًا على الواو، **لِأنَّ الضَّمّةَ تُجانِسُ الواوَ**،

---

(١) في الشرح: تقول.

لأنّها تَنشأ عنها عند إشباعها ـ والمَحذُوفُ مِن «يَرمِ» الياءُ نيابةً عن السّكوُن، والكَسرةُ قبلَها دَلِيلٌ علَيها. وإنّما كانت الكسرة دليلًا على الياء، لِأنَّ الكَسرةَ تُجانِسُ الياءَ، لأنّها تَنشأ عنها عند إشباعها.

هذا أي: القول بأنّ حذف هذه الأحرف نيابةً عن السكون هُوَ القول المَشهُورُ بين الجمهور. وهو من حمل الأصل على الفرع، لأنّ الحروفَ أُصول والحركاتِ زوائد. فهي فروع. فحُمل حذف الأصل على حذف الفرع.

وفيه أنّ الجازم، كما قال الشّيخ أبو حيّان، لا يَحذف إلّا الرّفعَ في الآخِر أي: أو علامتَه، وليست هذه الأحرف رفعًا ولا علامة عليه، لأنّ الرّفع أو علامته إنّما هو مُقدّر على تلك الأحرف للتّعذُّر في الألف وللثُّقل في غيرها، كما علمتَ ممّا سبق أنّ الفعل المضارع المعتلّ يُقدَّر فيه الإعراب أو ما هو علامته، للتّعذُّر أو للثّقل.

وأُجِيب بأنّ هذه الأحرف شابهتْ لضَعفها بالسّكونِ الحركةَ ـ وهي هنا الضّمّة ـ فصارت بمثابتها. فلمّا دخل الجازم ولم يجد تلك الضّمّة ظاهرة حتّى يتسلّط عليها بالحذف، بل مُقدّرةً، ولا معنى لتسلُّطه على أمرٍ مفروضٍ مقدّرٍ وجودُه، ووجد هذه الأحرف المشابهة لتلك الحركة، حذفَها عِوضًا عن تلك الحركة كالدّواء المُسهِل، إذا لم يجد فَضلَةً يأخذها ويزيلُها أخذَ من قُوَى البدن.

ودعوَى أن الجازم لا يحذف إلّا الرّفع أو ما هو علامته غير مسموعة، إذ ليس من اللّازم تفرّع الجزم على الرّفع، فليس هذا القول المشهور كما زعمه غيرُ واحدٍ، وإن نقله الجلال السّيوطيّ في «سلسلة

١٠٢ الذهب» عن «تعليقة» ابن النّحّاس، وأقرّه/ مبنيًّا على القول الضّعيف الّذي قدّمناه عن ابن السّرّاج ومن تَبِعه.

وهو أنَّ الفعل المضارع المعتلّ الآخر لا يُقدَّر فيه الإعراب كما يُقدّر في الاسم، لأنّ الإعراب في الفعل فرعٌ فلا حاجة إلى تقديره فيه، أي:[1] وكما أنّه ليس مُعربًا ليس مبنيًّا لعدم مقتضيه، فهو واسطة بين المُعرب والمبنيّ كما تقدم، فلمّا دخل الجازم ولم يجد حركة لا موجودة ولا مُقدَّرة يحذفها حَذَف الحرف، لِما تقدّم.

على أنّ لك أن تتوقّف في بناء ذلك على ما ذُكر، لأنّه يلزمه أن يكون الفعل المَضارع المعتلّ الآخر عند ابن السّرّاج ومن تَبِعه واسطةً في حالتَيِ الرّفع والنّصب، مُعربًا[2] في حالة الجزم.

ومُقابِلُ المشهور ما ذَهَبَ إليه سِيبَوَيهِ.[3] فإنّه ذهب إلى أنَّ الجازِمَ لم يحذف هذه الأحرف، بل حَذَفَ الحَرَكةَ - وهي الضّمّة المُقدَّرةُ على تلك الأحرف للتّعذّر أو للثّقل - واكتَفَى بِها كما تُحذف الحركة الظّاهرة ويُكتفَى بها.

ثُمّ بعد حذفها لَمّا صارَتْ صُورةُ الفعل المضارع المَجزُومِ والفعل المضارع المَرفُوعِ واحِدةً، وفي ذلك التباس ولا نظر إلى أنّ عامل المجزوم لفظيّ وعامل المرفوع معنويّ، لأنه قد يُظنّ حذف العامل،

---

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل وم: معرب.

(٣) كذا. وفي العطار ص ٧٤ أن القول ليس لسيبويه، وهو لابن هشام تفريعًا. قلت: الظاهر أن القول للأزهري لا لابن هشام أيضًا. انظر الكتاب ١: ٧ والتصريح ١: ٨٧.

فحينئذ فَرَّقُوا بَيْنَهُما، فميّزوا المجزوم عن المرفوع بِحَذفِ حَرفِ العِلّةِ. يعني الألف والواو والياء منه. فحَرفُ العِلّةِ على هذا القول مَحذُوفٌ عِندَ الجازِمِ، بعد وجوده واستقراره واستيفائه مقتضاه، للفرق المذكور، لا بِهِ أي: الجازمِ.

وفيه أنّه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدّرة المفروضة الوجود كما تقدّم، إلّا أن يُقال: معناه عند هذا القائل عدمُ اعتبارها والنّظرُ إليها. وفي كون الحذف للفرق بين المرفوع والمجزوم، لعدم النّظر إلى العامل، أنّهم لو راعَوا ذلك لفرّقوا بين المنصوب والمرفوع في نحو: يخشى، بل وفي نحو:[1] يدعو ويرمي، لأنه قد يُغفل عن حركة الآخِر، أو في حالة الوقف.

ويقابل المشهور أيضًا ما ذهب إليه بعضهم، من حذفِ الحركة المُقدّرة وعدمِ حذف هذه الأحرف. فإنّ مِنَ العَرَبِ، كما قال الشّيخ ابن مالك، مَن يُجرِي هذا الفعل المضارع المُعتَلَّ الآخِر مُجرَى الفعل المضارع الصَّحِيحِ الآخِر، فيَحذِفُ الحركة الّتي هي الضَّمّةُ المُقَدَّرةُ للجازم، ولا يَحذِفُ حَرفَ العِلّةِ المذكور،[2] ولا نظر لكون صورة المجزوم تصير كصورة المرفوع، كما أنّ صورة المرفوع والمنصوب واحدة، فيَقُولُ على هذه اللغة:[3] لَم يخشَى ولَم يَغزُو ولَم يَرمِي، بإثباتِ الألِف في الأول والواوِ في الثّاني والياءِ في الثّالث.

---

(١) يعني: بل في نحو يخشى وفي نحو.

(٢) في الأصل: المذكورة.

(٣) في الأصل: «فتقول على هذه العلة» م: «فتقول على اللغة». وانظر تقريرات الأنبابي ص٧٧.

وعلَى هذا[1] جاءَ قَولُه أي الشاعرِ، وهو رؤبة:[2]

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ولا تَرَضّاها، ولا تَمَلَّقِ

فقد أثبتَ مع الجازم الألفَ من «ترضاهَا»، وقَولُهُ أي الشاعر:[3]

هَجَوتَ زَبّانَ، ثُمَّ جِئتَ مُعتَذِرًا كأنَّكَ لَم تَهجُو، ولَم تَدَعِ

كذا في النُّسخ الّتي وقفتُ عليها، ونصفه الثّاني لا يستقيم. والّذي في كلام غيره: «مِن هَجوِ زَبّانَ، لَم تَهجُو، ولَم تَدَعِ».[4] فقد أثبتَ الواو من «تهجو» مع الجازم. وهذا إنكار عليه في هجوِه ثمّ اعتذارِه عنه، لأنّ هجوَه صار لا ذمّ[5] فيه لاعتذاره عنه، واعتذارَه لا شُكر[6] عليه لسبق هجوه. فكان الأَولى به أن يستمرّ على حالة واحدة، أي: وهي ترك الهجو.

وقَولُهُ أي: الشاعر، وهو قيس بن زُهير العبسيّ:[7]

ألَم يأتِيكَ، والأنباءُ تَنمِي، بِما لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟

---

(١) في م والشرح: وعلى ذلك.

(٢) ديوانه ص١٧٩ والممتع ص٣٤٣. م: «الشاعر رؤبة». وفي الأصل و م: فطلقي... ولا تملقي.

(٣) ينسب البيت إلى أبي عمرو بن العلاء، واسمه زبان، يخاطب الفرزدق. شرح شواهد الشافية ص ٤٠٦ ـ ٤٠٧ والممتع ص ٣٤٣. وفي الأصل و م: ولم تدعي.

(٤) م: ولم تدعي.

(٥) م: لا ذمًّا.

(٦) م: لا يشكر.

(٧) يفتخر بنهبه إبل بني زياد. الكتاب ٢: ٥٩ والممتع ص ٣٤٢. واللبون: ذات اللبن من النوق.

فقد أثبتَ الياء من «يأتيك» مع الجازم. وهذا افتخار من قيس، حيث أغار على إبل الرّبيع وإخوته أولاد زياد، وناهيكَ بهم قوّةً وشجاعة! كأنّه يقول جاءك ولا بُدَّ ما لاقته لبون بني زياد، والأخبارُ بذلك تنمي وتزيد.

وهذه اللّغة ادّعى بعضهم أنّها جاءت على لغة من يُظهر الضّمّة على الواو وعلى الياء من العرب، أي: وقد تقدّم أنه ضرورة. وفيه أنه لو كان كذلك لكان إثبات الألف لا وجه له، لأنّ الضمّة لا تظهر عليها. ورُدَّ بأنّ قائل ذلك لا يُثبت الألف بل يحذفها. وهو اختيار ابن عُصفور. وله أن يجيب عن إثباتها هنا بأنّ «لا» في قوله «ولا ترضّاها» ليست ناهية بل نافية/ والواو للحال، والتقدير: طلِّقْها حال كونكَ غيرَ مُترِضٍّ عنها. ٣٠

وعلى ما ذكره المصنّف، من أنّ هذه الأحرف تُحذف للجازم التي هي اللُّغةُ المَشهُورةُ، وأيضًا على ما ذهب إليه سٓ، يُحمَلُ أمثالُ ذٰلِكَ أي: ذلك وأمثاله علَى الضَّرُورةِ، وليس بلغة كما يقول[1] الشّيخ ابن مالك، حتّى يجوز عنده على قلّة في السَّعة شعرًا ونثرًا، والسّكون مقدّر على كلّ من الألف والواو والياء، ولا نظر للسّكون الحاصل فيها لأنّه أصليّ.

فإن قيل: يدلّ له قوله تعالى[2]: ﴿لا تَخافُ دَرَكًا، ولا تَخشَى﴾ بإثبات الألف،[3] وقراءةُ قُنبُل: ﴿إنَّهُ مَن يَتَّقِي ويَصبِرْ﴾[4] بإثبات الياء

(١) في الأصل: «يقوله». وفي الحاشية عن نسخة: يقول.
(٢) الآية ٧٧ من سورة طه.
(٣) أي: من: يخشى.
(٤) الآية ٩٠ من سورة يوسف.

وجزم «يصبر». أُجِيب بأن الألف في نحو «يخشى» للإطلاق،[1] ومَن: موصولة لا شرطيّة، وتسكين الرّاء من «يصبر» للتّخفيف.

وإنّما ادّعى الشّيخ ابن مالك أنّ هذا لغة لا ضرورة، لأنّه يرى أنّ الضّرورة ما لا مندوحة للشّاعر عنه، والشّاعر متمكّن في الأوّل من أن يقول: «ولا تَرَضَّها» بحذف الألف ـ وقد رواه كذلك ابن جنّي ـ ويقول في الثاني: «ألم يأتِكَ» بحذف الياء ـ وقد رواه كذلك ابن جنّي أيضًا ـ وفي الثّالث: «لم تَهجُ».

غاية الأمر أنّ الأوّل يكون خَبْنًا والثاني نقْصًا والثالث طَيًّا. وهو جائز في باب الزّحاف، على ما تقرّر فيه. فالشّاعر أثبتَ كلًّا من الألف والواو والياء اختيارًا لا ضرورة، أو يُحمل[2] ذلك على أنّ أحرف العلّة فيه محذوفة للجازم، وهذه الأحرف حروف إشباع، تولّدتْ من الحركات الّتي قبلها.

هذا كلّه إذا كان حرف العلّة أصليًّا. **فإنْ كانَ حَرفُ العِلّةِ غَيرَ أصلِيٍّ، بأن كانَ بَدَلًا مِن هَمزةٍ** مفتوحٍ ما قبلها كَـ **«يَقرا»** مضارع: قرأَ، أو مكسورٍ ما قبلها كـ **«يُقرِي»** مضارع: أقرأ، أو مضمومٍ ما قبلها كـ **«يَوضُو»** مضارع: وَضُؤَ، **فالأكثر على عدم الحذف مطلقًا.**

---

(١) كذا، وفيه نظر من وجهين: فالإطلاق خاص بقوافي الشعر، ولعله يريد الإشباع لحركة الشين. انظر الدر المصون ٨: ٨٢ ـ ٨٣. ثم إن ما ذكر من توجيه هنا يقتضي قراءة: «لا تَخَفْ»، ليكون عطف النهي على نظيره. أمّا على القراءة التي أوردها فعطف النفي على مثله، ولا شاهد في ذلك إذًا على مسألته المذكورة. م: في يخشى للإطلاق.

(٢) م: أو تحمل.

وفصَّل بعضهم بين أن يكونَ الإبدال بعد دخول الجازم فيمتنعَ حذفه، وبين أن يكونَ قبل دخول الجازم فيجوزَ الحذف وعدمه. وعلى [هذا][1] التّفصيل اقتصر المصنّف، حيث قال: **ثُمَّ دَخَلَ الجازِمُ** أي: بعد الإبدال ـ وهو حينئذ من الإبدال الشاذّ لأنّ إبدال الهمزة المتحرّكة من جنس حركة ما قبلها شاذٌّ لتعاصيها عن الإبدال بالحركة ـ **جازَ حَذفُ حَرفِ العِلّةِ** المذكور **وجاز تَركُهُ**.

وإنّما حُذف على الوجه الأوّل **بِناءً**، أي: لأجل البناء، **علَى الاعتِدادِ بالإبدالِ** العارض، وتنزيلِ ذلك الحرف المُبدل منزلة الحرف الأصليّ، فعُومِلَ معاملته من الحذف للجازم، وإنّما تُرك على الوجه الثّاني ولم يُحذف بناء **على عَدَمِهِ**، أي: عدم الاعتداد بالإبدال العارض، وعدم تنزيل ذلك الحرف المبدل منزلة الحرف الأصليّ، لأنّ الجازم لا يَحذف إلّا الحرف الأصليّ أو ما نُزِّلَ منزلته. وعلى هذا التّفصيل، فعدم الحذف هو الأكثر في كلامهم. وحينئذ يكون الجزم[2] بسكون مقدّر على الحرف المذكور.

فإن كان الإبدال بعد دخول الجازم لم يجز حذف ذلك الحرف المُبدل قولًا واحدًا، لأنّ الجازم قد استوفَى مقتضاه من حذف علامة الرفع ـ وهي الضّمّة الظّاهرة على الهمزة ـ ثمّ أُبدِلَت تلك الهمزة الساكنة ألفًا أو واوًا أو ياءً. وهو إبدال قياسيّ، لأن إبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسيّ، لعدم تعاصيها عن الإبدال.

---

(١) من م.

(٢) في الأصل: «الجازم». وفي الحاشية عن نسخة: الجزم.

ثمّ أشار إلى الموضع الثّاني من موضعَيِ الحذف،(١) بقوله: والمَوضِعُ الثّانِي من موضعَيِ الحذف يتحقّق في الأفعالِ الخَمسةِ المتقدّمة. وتَقَدَّمَ ما يُعلم منه أنّها كُلُّ فِعلٍ مُضارِعٍ اتَّصَلَ بِهِ أَلِفُ اثنَينِ ضميرًا أو غير ضمير، أو واوُ جَمعٍ كذلك، أو ياءُ المُؤَنَّثةِ المُخاطَبَةِ(٢) ولا تكون إلّا ضميرًا. نَحوُ: لَم يَفعَلا ولَم تَفعَلا، ولَم يَفعَلُوا ولَم تَفعَلُوا، ولَم تَفعَلِي. فهذِهِ الأفعال الخمسة مَجزُومةٌ. وعَلامةُ جَزمِها حَذفُ النُّونِ.

هذا هُوَ القول المَشهُورُ بين الجمهور بناءً على ما هو المشهور، من أنّ رفع هذه الأفعال الخمسة بالنّون الثّابتة، كما تقدّم. فالجازم إنّما حذف الرّفع أو علامته.

وأمّا علَى مقابل المشهور(٣) أي: القَولِ بأنّ إعرابَها أي: رفعها
١٠٤ ونصبها ليس بالنّون وجودًا وعدمًا، بل بِحَرَكاتٍ مُقَدَّرةٍ / أي: وهي الضّمّة والفتحة علَى لاماتِها، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة لتلك الحروف المتّصلة بها الّتي هي الألف والواو والياء، فالجازِمُ لم يَحذفِ النّونَ لأنها ليست حينئذ علامة للرّفع، بل حَذَفَ الحَرَكةَ المُقَدَّرةَ الّتي هي علامة للرّفع، واكتَفَى بِها.

ولمّا صارت صورة المرفوع والمجزوم واحدة حُذِفَتِ النُّونُ عِندَ الجازِمِ، أي: بعد استقراره ووجوده، للفرق بين صورتَي المرفوع

(١) م: من موضع الحذف.
(٢) في الشرح والعطار: أو ياء مخاطبة.
(٣) م: القول المقابل للمشهور.

والمجزوم، لا بِهِ أي: بالجازم، لأنّه استوفى مقتضاه، كمَا تَقَدَّمَ في الفعل المضارع المعتلّ.

وتقدّم فيه ما يأتي نظيره هنا، ومنه أنّه يجوز على هذا القول أنّ الجازم يحذف هذه النّون وإن لم تكن رفعًا ولا علامة عليه، لأنّ هذه النّون تُشبه حروف العلّة من جهة الخفاء والغُنّة المُشبِهة لتلك الحركة. فهي مُشبِهة للحركة بواسطة، فتُعامَل معاملتها، لأنه لا معنى لحذف العاملِ حركةً مقدّرة مفروضة الوجود، وليس من اللّازم أنّ الجازم إنّما يحذف علامة الرّفعِ أو نفسَه.

وحَذفُ النُّونِ كما يكون علامة لجزم هذه الأفعال، على القول المشهور، يَكُونُ عَلامةً لِنَصبِها، أي: تلك الأفعالِ الخَمسةِ المتقدّم ذِكرها على القول المذكور أيضًا: هو كما يأتي عند الكلام على الجُمل مصدر: آضَ بالمَدِّ، إذا عاد. وهو من المصادر المنصوبة على المفعوليّة المطلقة بفعل محذوف وجوبًا،[1] لجريانه مجرى المَثَل، ولا يستعمل إلّا بين شيئين بينهما توافق.

وتلك الأفعال نَحوُ: لَن تَفعَلا ولَن يَفعَلا، بالتّاءِ الفَوقِيّةِ في الأوّل والياءِ التَّحتِيّةِ في الثّاني، ولَن تَفعَلُوا ولَن يَفعَلُوا، بالتّاءِ الفَوقِيّةِ في الأوّل والياءِ التَّحتِيّةِ في الثّاني، ولَن تَفعَلِي، بالتّاءِ الفَوقِيّةِ لا غَيرُ.

فهذِهِ أي: الأفعال المذكورة مَنصُوبةٌ بـ «لن». وعَلامةُ نَصبِها كلّها

(١) هذا هو المشهور بين النحاة، وعندي أن أيضًا: صفة لعلامة هنا، والتقدير: آيضةً. فالمصدر بمعنى اسم الفاعل المؤنث للمبالغة. ويكون توجيه «أيضًا» في العبارات الأخرى صفة أو حالًا، بحسب السياق، من دون تقدير أفعال محذوفة.

حَذْفُ النُّونِ نِيابةً عَنِ الفَتحةِ، علَى القول المَشهُورِ بين الجمهور. فالنّصبُ في هذه الأفعال بحذف النّون محمولٌ على الجزم بها، كما حُمِلَ النّصب على الجرِّ بالياء في الأسماء، أي المثنى وجمع المذكر السالم، بجامع الاختصاص بين الجرّ والجزم، وأنّ صيغة «تفعلان وتفعلون» تُشبه صيغة: الزَّيدانِ والزَّيدُونَ.

وعلى مُقابِله قِيلَ: إنّها مَنصُوبةٌ بِحَرَكةٍ، أي: فتحة، مُقَدَّرةٍ علَى لاماتِها، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وحُذِفَتِ النُّونُ للفَرقِ بَينَ صُورَتَي المَرفُوعِ والمَنصُوبِ، كما تقدّم في المعتلّ في المرفوع والمجزوم. وفيه أنّهم فرّقوا بين المرفوع والمنصوب هنا، و[أنّهم][1] لم يفرّقوا بينهما[2] في المعتلّ.

---

(١) من م.

(٢) م: بينها.

[الإعراب بالحركات والحروف]

ثمّ أشار المصنّف إلى حاصل ما تقدّم، جريًا على عادة المتقدّمين السّالكين سبيل التّمرين، لتقوية أفكار المتعلّمين من المبتدئين، بقوله: **والحاصِلُ** ممّا تقدّم **أنَّ المُعرَباتِ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ قِسمانِ، لا ثالِثَ لَهُما:**

قِسمٌ يُعرَبُ أي: صالح للإعراب **بالحَرَكاتِ الثَّلاثِ**[1] ـ كان الأولى أن يقول: «والسّكون»، وإن كانت العبارة لا تُخرجه، إذ يمكن إدخاله في كلامه، بأن يقال: مراده بالحركة وجودًا أو عدمًا، على ما تقدّم بيانه ـ أحد[2] تلك الحركات الثّلاث **الضَّمّةُ**، وثانيها **الفَتحةُ**، وثالثها **الكَسرةُ**.

وقِسمٌ يُعرَبُ أي: صالح للإعراب **بالحُرُوفِ الأربَعةِ** ـ وعلى قياس ما سبق كان الأَولى أن يقول: «والحذفِ»، وإن كانت العبارة لا تُخرجه، إذ يمكن دخوله في كلامه بأن يقال: مراده بالحرف وجودًا أو عدمًا ـ أحد تلك الحروف الأربعة **الألِفُ**، وثانيها **الواوُ**، وثالثها **الياءُ**، ورابعها **النُّونُ**.

فـالقسم **الَّذِي يُعرَبُ بالحَرَكاتِ** الثلاث أي: بجنسها لا بكلّ منها، كما هو واضح، حالةَ كون ذلك القسم **مِنَ الأسماءِ والأفعالِ أربعَةُ أشياءَ:**

الأوَّلُ منها: **الاِسمُ المُفرَدُ**، **مُذَكَّرًا** كانَ **أو مُؤَنَّثًا**، **مُنصَرِفًا** [كانَ][3]

---

(١) في الأصل و م: «الثلاثة»، وهو جائز ـ انظر ص ٥٧ ـ والوجه من الشرح.

(٢) كذا بالتذكير في الأصل و م. ومثله: ثانيها وثالثها.

(٣) من الشرح.

أو غَيرَ مُنصَرِفٍ ـ وقد علمتَهما ـ مَعرِفةً كانَ أو نَكِرةً، جامِدًا كانَ أو مُشتَقًّا، مَتبُوعًا كانَ أو تابِعًا. وستعلم ذلك في باب النّعت. نحو: زيدٌ وزينبُ ورجلٌ وامرأةٌ وضاربٌ وضاربةٌ. فالاسم المفرد يُعرب بالحركات
١٠٥ الثلاث في حالتين، / وبالثنتين منها في حالة أُخرى.

والثّانِي منها: جُمعُ التّكسِيرِ كَذٰلِكَ أي: مذكّرًا كان أو مؤنّثًا، منصرفًا كان[1] أو غير منصرف، معرفة كان أو نكرة، جامدًا كان أو مشتقًا، متبوعًا أو تابعًا. نحوُ: الرجالُ والأسارَى [والعذارَى][2] والهنودُ ومساجدُ وضواربُ. فجمع التّكسير يُعرب بالحركات الثّلاث في حالة، وبالثنتين[3] منها في أُخرى.

إلّا أنّه يُستثنى ما حُمِلَ مِنهُ، أي: من هذا الجمع، علَى جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ، فأُعربَ بإعرابه كـ «سِنِينَ» وبابه ونحو: بَنِينَ. فإنَّهُ، أي: ما حُمل، يُعرَبُ بالحُرُوفِ الّتي هي الواو في حالة الرفع، والياء في حالَتِي النّصب[4] والجرّ، لا بالحركات. ولم يذكر المصنّف هذا المحمول فيما تقدّم.

والثّالِثُ منها: جَمعُ المُؤَنَّثِ السّالِمُ وما حُمِلَ علَيهِ ممّا ليس جمعًا، فأُعرِبَ بإعرابه نحوُ: أُولات. ولم يذكره المصنّف أيضًا فيما تقدّم. فجمعُ المؤنّثِ السّالمُ وما أُلحق به يُعرب بجنس الحركات الثلاث،[5] فإنّه لا

(١) سقطت من م.

(٢) من حاشية م.

(٣) في الأصل: وبالثنين.

(٤) م: في حالة النصب.

(٥) م: الثلاثة.

يُعرب إلّا بحركتين منها.

والرّابعُ منها: الفِعلُ المُضارعُ، سواءٌ كان صحيح الآخر أو معتلّة، إذا لَم تَتَّصِل بِهِ نُونُ الإناثِ، ولَم تُباشِرهُ نُونُ التَّوكِيدِ، ولم يتّصل به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطَبة. فالفعل المضارع يُعرب بجنس الحركات الثلاث، فإنّه لا يُعرب إلّا بحركتين منها، وبعدم الحركة الّذي هو السكون.

وضابِطُ هذِهِ الأشياءِ الأربَعةِ الَّتِي تُعرَبُ بالحَرَكاتِ أن يقال: ما كانَتِ الضَّمَّةُ عَلامةً لِرَفعِهِ. فكلّ ما كانت الضّمّة علامة لرفعه يُعرب بالحركات. وهذا لا ينافي أنه يُعرب بغيرها. فلا يَرِدُ أنّ الفعل المضارع المعتلّ [الآخر][1] الضمةُ علامةٌ لرفعه ويُجزم بحذف آخره لا بحذف الضّمّة، على المشهور.

ولم يقل في هذا القسم: «وتفصيل هذه الأربعة المعربة بالحركات»، كما قال نظير ذلك في القسم الثّاني الّذي أشار إليه بقوله:

والقسم الثّاني الّذِي يُعرَبُ بالحُرُوفِ الأربَعةِ أي: بجنسها لا بكلّ منها، كما هو واضح، حالَ كونه من الأسماء والأفعال أربَعةُ أشياءَ أيضًا، أي: كما أنّ المُعرب بالحركات كذلك، أو كما أنّ الحروف كذلك.

الأوّلُ منها: المُثَنَّى وما أُلحِقَ بِهِ. وحُمل عليه ممّا ليس مُثنّى حقيقة فأُعرب بإعرابه نحو: كِلا وكِلتا، مضافين للضمير، واثنان واثنتان، إذا لم يضافا أو أُضيفا إلى ظاهر أو إلى ضميرٍ غير المثنّى. ولم يذكر المصنّف هذا الملحق فيما تقدّم.

---

(١) من م حيث ضرب على «الضمة»، وأثبت فوقها: الآخر.

والثّانِي منها: جَمعُ المُذَكَّرِ السّالِمُ وما أُلحِقَ بِهِ. وحُمل عليه ما[1] ليس جمع تصحيح لمذكّر حقيقة، وهو أربعة أنواع: اسمُ جمع لا واحد له من لفظه، وجمعُ تصحيح غير حقيقيّ أي: لم يستوف الشروط المعتبرة في كلّ ما يُجمع هذا الجمعَ قياسًا مطّردًا، وجمعُ تكسير، وما جُعل عَلَمًا من الجمع المذكّر أو من الملحق به. ولم يذكر المصنّف هذا الملحق فيما تقدّم.

والثّالِثُ منها: الأسماءُ السّتّةُ المُعتَلّةُ المفردة[2] المكبّرة المُضافةُ لغير ياء المتكلّم.

والرّابعُ منها: الأفعالُ الخَمسةُ، علَى المَشهُورِ في جَمِيعِ ذٰلِكَ المذكور من المثنّى وما بعده، كما صرّح بذلك فيما تقدّم. وتقدّم مُقابِل المشهور في ذلك.

هذا ما يتعلّق بإعراب هذه الأربعة، على وجه الإجمال. وقد أشار إلى تفصيل الإعراب وما يُعرب به كلّ واحدٍ منها، بقوله: وتَفصِيلُ هٰذِهِ الأربَعةِ المُعرَبةِ بالحُرُوفِ، بالنّسبة لِما يُعرب به كلّ واحدٍ منها:

أنَّ المُثنَّى وما أُلحق به يُرفَعُ بالألِفِ ظاهرةً أو مقدّرة. فالظاهرة نَحوُ قولك: جاءَ الزّيدانِ. فالزيدان: فاعل مرفوع. وعلامة رفعه الألف الظاهرة نيابة عن الضّمّة. والمقدّرة نحو: جاء صالِحا القومِ. فصالحا: فاعل مرفوع. وعلامة رفعه الألف المحذوفة لالتقاء السّاكنين نيابة عن الضّمّة. والألِفُ تَنُوبُ عَنِ الضَّمّةِ في التَّثنِيةِ، أي: المثنّى، خاصّةً: هي

---

(١) في الأصل: مما.

(٢) م: «المعرفة». وفي الحاشية: المفردة.

من المصادر الّتي جاءت على «فاعِلة» كالعافية،[1] بمعنى: خُصوصًا، أي: أخُصُّ التّثنية بنيابة الألف عن الضّمّة خُصوصًا.

ويُجَرُّ ويُنصَبُ بالياءِ المَفتُوحِ ما قَبلَها المَكسُورِ ما بَعدَها غالبًا. ولا تكون تلك الياء إلّا ظاهرة، نَحوُ قولك: مَرَرتُ بالزَّيدَينِ وصالِحَي القوم، ورأيتُ الزَّيدَينِ/ وصالِحَي القوم. ١٠٦

فـ «الزَّيدَينِ وصالِحَي» في المثال الأوّلِ: مَخفُوضٌ بالباء.[2] وعَلامةُ خَفضِهِ الياءُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الكَسرةِ. والياءُ[3] تَنُوبُ عَنِ الكَسرةِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: أحدها: في المُثَنّى وما أُلحق به كما علمتَ، وثانيها: في جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ وما أُلحِقَ به، وثالثها: في الأسماءِ السِّتّةِ، كما ستعلم.

و«الزَّيدَينِ وصالِحَي» في المثال الثّانِي: مَنصُوبٌ. وعَلامةُ نَصبِهِ الياءُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الفَتحةِ. والياءُ تَنُوبُ عَنِ الفَتحةِ في مَوضِعَينِ: أحدهما: في التَّثنِيةِ أي: المثنّى، وثانيهما: في[4] جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ.

وقَدَّمَ الخَفضَ هنا علَى النَّصبِ، مع أنّ حقّه أن يكون بعده، لأنّه فضلة بواسطة، بخلاف المنصوب، **لِأنَّ النَّصبَ** أي: المنصوب بتلك الياء **مَحمُولٌ عليه** أي: على الخفض في ذلك.

---

(١) الأولى أن خاصة: اسم فاعل بمعنى اسم المفعول للمبالغة، حال من التثنية، أي: مخصوصةً. وفي الأصل: كالعاقبة.

(٢) الصواب أن «صالحي» معطوف، فالشارح بذكر الإعراب الحكمي لا الحقيقي. وفي الأصل و م: بالياء.

(٣) م: فالياء.

(٤) سقطت من م.

وأنّ جَمعَ المُذَكَّرِ السّالِمَ وما أُلحِقَ به يُرفَعُ بالواوِ ظاهرةً أو مقدّرة. فالظّاهرة نَحوُ قولك: جاءَ الزَّيدُونَ ـ فالزَّيدُونَ: فاعِلٌ وهُوَ مَرفُوعٌ. وعَلامةُ رَفعِهِ الواوُ نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ ـ والمقدّرة نحو: جاء صالِحُو القومِ. والواوُ تَنُوبُ عَنِ الضَّمّةِ في مَوضِعَينِ: أحدهما: في جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ وما أُلحِقَ به، كما علمتَ، وثانيهما: في الأسماءِ السّتّةِ، كما ستعلم.

وأنّه يُجَرُّ ويُنصَبُ بالياءِ المَكسُورِ ما قبلَها المَفتُوحِ ما بَعدَها غالبًا، ظاهرة أو مقدّرة. فالظاهرة نَحوُ: مَرَرتُ بالزَّيدِينَ ورأيتُ الزَّيدِينَ، والمقدّرة نحو: مررتُ بصالِحِي القومِ ورأيتُ صالِحِي القومِ. والكَلامُ فِيهِما،[1] أي: في جمع المذكّر السّالم والأسماء السّتّة، كَما أي: كالكلام الذي تَقَدَّمَ في المُثَنّى، حَرفًا بِحَرفٍ. ومنه: إنّما قدَّم[2] الجرّ على النّصب لأنّ النّصب محمول عليه.

وأنّ الأسماءَ السّتّةَ تُرفَعُ بالواوِ ظاهرةً أو مقدّرة. فالظّاهرة نَحوُ: جاءَ أبُوكَ وأخُوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وهَنُوكَ وذُو مالٍ ـ فهذِهِ الأسماء السّتّة مَرفُوعةٌ على الفاعليّة.[3] وعَلامةُ رَفعِها الواوُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الضَّمّةِ ـ والمقدّرة نحو: جاء أبو الحسنِ. والواوُ تَنُوبُ عَنِ الضَّمّةِ في مَوضِعَينِ: أحدهما: في جَمعِ المُذَكَّرِ السّالِمِ وما أُلحق به، وثانيهما: في الأسماءِ السّتّةِ، كما علمتَ.

وأنّها تُنصَبُ بالألِفِ ظاهرةً أو مقدّرة. فالظّاهرة نَحوُ قولك:

---

(١) في الشرح: فيه.

(٢) م: تقدم.

(٣) كذا. والأسماء الخمسة المرفوعة الأخيرة مرفوعة بالعطف على الفاعل.

رأيتُ أباكَ وأخاكَ وحَماكَ وفاكَ وهَناكَ وذا مالٍ - فهذِهِ الأسماء السّتّة مَنصُوبةٌ على المفعوليّة.[1] وعَلامةُ نَصبِها الألِفُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الفَتحةِ - والمقدّرة نحو: رأيت أبا الحَسَنِ. والألِفُ تَنُوبُ عَنِ الفَتحةِ في الأسماءِ السّتّةِ خاصّةً.

وأنّها تُخفَضُ بالياءِ ظاهرةً أو مقدّرة. فالظّاهرة نَحوُ قولك: مَرَرتُ بأبِيكَ وأخِيكَ وحَمِيكَ وفِيكَ وهَنِيكَ وذِي مالٍ - فهذِهِ الأسماء السّتّة مَخفُوضةٌ. وعَلامةُ خَفضِها الياءُ الظّاهرة نِيابةً عَنِ الكَسرةِ - والمقدّرة نحو: مررت بأبي الحَسَنِ. والياءُ تَنُوبُ عَنِ الكَسرةِ في ثَلاثةِ مَواضِعَ: أحدها: في التّثنِيةِ، أي: المُثنّى وما أُلحق به، وثانيها: في جَمعِ المُذَكّرِ السّالِمِ وما أُلحق به، وثالثها: في الأسماءِ السّتّةِ، كما علمتَ ذلك.

وأنّ الأفعالَ الخَمسةَ تُرفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، أي: بالنّون الثّابتة لفظًا أو تقديرًا. فلفظًا نَحوُ قولك: تَفعَلانِ ويَفعَلانِ، بالفَوقِيّةِ في الأوّل والتّحتِيّةِ في الثّاني، وتَفعَلُونَ ويَفعَلُونَ، بالفَوقِيّةِ والتّحتِيّةِ كذلك، وتَفعَلِينَ، بالفَوقِيّةِ لا غيرُ - فهذِهِ الأفعال الخمسة مَرفُوعةٌ لتجرّدها عن النّاصب والجازم. وعَلامةُ رَفعِها ثُبوتُ النُّونِ أي: النّون الثّابتة لفظًا - والثّابتة تقديرًا نحو: لَتُبلَوُنَّ ولَتُبلَوانِّ ولَتُبلَيِنَّ، كما تقدّم.

وأنّها تُجزَمُ بِحَذفِ النُّونِ، نَحوُ قولك: لَم تَفعَلا ولَم يَفعَلا، بالفَوقِيّةِ في الأوّل والتّحتِيّةِ في الثّاني، ولَم تَفعَلُوا ولَم يَفعَلُوا، بالفَوقِيّةِ والتّحتِيّةِ كذلك، ولَم تَفعَلِي بالفوقِيّةِ لا غيرُ. فهذِهِ أي: الأفعال الخمسة المذكورة مَجزُومةٌ. وعَلامةُ جَزمِها حَذفُ النُّونِ. وحَذفُ النُّونِ يَنُوبُ/ ٧٠

(١) كذا. والأسماء الخمسة المنصوبة الأخيرة منصوبة بالعطف على المفعول.

عَنِ السُّكُونِ في الأفعالِ الخَمسةِ خاصّةً.

وأنّها تُنصَبُ بِحَذفِ النُّونِ، نَحوُ قولك: لَن تَفعَلا ولَن يَفعَلا، بالفَوقِيَّةِ في الأوّل، والتَّحتِيَّةِ في الثّاني، ولَن تَفعَلُوا ولَن يَفعَلُوا، بالفَوقِيَّةِ والتَّحتِيَّةِ كذلك، ولَن تَفعَلِي، بالفَوقِيَّةِ لا غيرُ. فهذهِ الأفعال الخمسة المذكورة مَنصُوبةٌ بـ «لن». وعَلامةُ نَصبِهَا حَذفُ النُّونِ. حَملوا النّصب فيها على الجزم، كما حملوا النّصب على الجرّ، حملًا للمشترَك على المختصّ. وحَذفُ النُّونِ يَنُوبُ عَنِ الفَتحةِ في الأفعالِ الخَمسةِ خاصّةً.

[علامات الأفعال وأحكامها]

ولمّا ذكر المصنّف في صدر المقدّمة علامة الفعل، من حيث هو، ثم قسّمه إلى ماض ومضارع وأمر، وذكر علامات كلٍّ وما يُعلم منه حَدُّ[1] كلٍّ، وذكر المعرب والمبنيّ منه وما يُبنى عليه، على وجه الإجمال، شَرَعَ في بيان ذلك، أي: في بيان علامة كلّ من تلك الأنواع وحُكمِه من الإعراب والبناء، على وجه التّفصيل، فقال: **عَلاماتُ الأفعالِ وأحكامُها** حالَ كونها **علَى وجه التَّفصِيلِ الآتِي في كلِّ واحِدٍ مِنها**.

هذه ترجمةٌ،[2] ويوجد في بعض النّسخ: «باب علامات الأفعال» إلخ.

١- [الفعل الماضي]:

عَلامةُ الفِعلِ الماضِي الّتي يتميّز بها عن قسيمَيه **أن يَقبَلَ** أي: قبولُه **تاءَ التّأنِيثِ**، أي: الدالّةَ على تأنيث المسندِ إليه ذلك الفعلُ أو فردِه المقصود منه، **السّاكِنَةَ** بحسب الوضع. فلا يخرجُ عن كونِهِ للتّأنيث ما حُرّك لعارض في: ضَرَبَتا، و﴿قالَتِ امرأةُ العَزِيزِ﴾[3] و﴿قالَتْ امّةٌ﴾[4] بالنّقل، كما تقدّم. فالسّاكنة وضعًا **نَحوُ: قامَتْ** وقعدتْ هِندٌ، وتَباركتْ أسماء الله، كما تقدّم. وقد ذكرنا فيما سبق ما خرج بقيد السّكون، فلا حاجة إلى إعادته.

---

(١) في الأصل: حدٌّ.

(٢) الترجمة: العنوان.

(٣) الآية ٥١ من سورة يوسف.

(٤) الآية ١٦٤ من سورة الأعراف.

وتفسيرنا تاءَ التّأنيث، بالدّالّة على تأنيث المسند [إليه][1] إلى آخره، أولى من قوله: **وتَدُلّ علَى تأنيثِ فاعِلِ ذٰلِكَ الفِعلِ الَّذِي لَحِقَتْهُ** واتصلتْ به،[2] لقُصوره لأنّه، وإن أُريدَ بالفاعل ما يشمل نائبه واسم «كان»، لا يصدق بنحو: نِعمَتْ وبِئسَتِ المرأةُ هندٌ، إذ ليست في ذلك لتأنيث الفاعل الذي هو الجنس، بل لتأنيث فرده المقصود منه بالحكم الذي هو المخصوص بالمدح أو الذمّ. وهو «هند» في المثال المذكور.

وإنّما ميّزوا بين الفاعل المذكّر والمؤنّث بهذه التّاء الدّالّة على تأنيث الفاعل، مع أنّ كلًّا من المذكّر والمؤنث مُميّز عن الآخر، **لِأنَّ الاِسمَ المُذَكَّرَ** أي: الّذي اشتَهر استعماله في المذكّر **قَد يُستَعمَلُ في المُؤَنَّثِ، وعَكسَهُ** أي: الاسم المؤنّث، أي: الّذي اشتَهر استعماله في المؤنّث، قد يُستعمل في المذكّر. فالأوّل كـ «زَيد»: لِامرأةٍ، والثّاني كَـ «هِند»: لِرَجُلٍ، ولأنّ المذكّر والمؤنّث قد يشتركان في بعض الألفاظ كـ «رَبعَة»،[3] **فيَحتاجُ فِعلُ المُؤَنَّثِ حينئذ إلَى التَّمييزِ بالتّاءِ المذكورة.**

فإن قيل: عُلِم أنّ المعنى الّذي جِيء بالتّاء لأجله ـ وهو التّأنيث ـ معنًى[4] في الفاعل لا في الفعل. فما بالها لحقَتِ الفعلَ؟ أُجيب بأنّ الغرض من ذلك الدّلالة على تأنيث ما ذُكِرَ من أوّل الأمر.

واختار المصنّف تاء التّأنيث على تاء الفاعل، لأنّ بتاء التّأنيث

---

(١) من م. وسقط منها: إلى آخره.

(٢) م: واتصل به.

(٣) في حاشية الأصل: أي: فيما إذا قلت: قامت ربعة.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: معيّن.

تُعرف فعليّة «نِعم وبئس»، لأنها فيهما ليست تاء الفاعل بل لتأنيث فَرْدِ فاعلهما المقصود بالحكم، كما علمتَ.

وحُكمُهُ أي: الفعلِ الماضي البناءُ اتّفاقًا، كما قدّمه، وأن يُفتَحَ آخِرُهُ، أي: يُبنى على الفتح لفظًا أو تقديرًا لِلتَّخفِيفِ: علّة لخصوص الفتح. وأما علّة بنائه على[1] الحركة فقد قدّمها عند الكلام على تقسيم الفعل إلى معرب ومبنيّ. وعبارتُه: وكان حقّه، أي: الماضي، أن يُبنى على السكون لأنّه الأصل في البناء. وإنّما بُني على حركة لِمشابهته الاسمَ في وقوعه صفةً وصلةً وخبرًا وحالًا. وكانت تلك الحركة فتحة لتُعادِل خفّتُها ثِقل الفعل. انتهى ملخّصًا.

فيكون[2] مبنيًّا على الفتح، سَواءٌ أكانَ ثُلاثِيًّا مُجرَّدًا نَحوُ: ضَرَبَ وهَرَبَ، أم رُباعِيًّا مُجرّدًا نَحوُ: دَحرَجَ ودَربَجَ، أي: لَانَ بعد صُعُوبة، أم خُماسِيًّا[3] نَحوُ: انطَلَقَ وانصَلَحَ، بزيادة الهمزة والنّون، أم سُداسِيًّا[4] نَحوُ: استَخرَجَ واستَعظَمَ/، بزيادة الثّلاثة الأُولى. ١٠٨

ومحلّ بناء آخِره على الفتح لفظًا ما لَم يَتَّصِل بِهِ ضَمِيرُ رَفعٍ مُتَحَرِّكٌ. وإلّا لم يُبنَ على الفتح لفظًا، بل تقديرًا، فإنَّهُ يُسَكَّنُ لفظًا للتّخفيف، كَراهةَ تَوالِي أربَعِ مُتَحَرِّكاتٍ، فِيما هُوَ كالكَلِمةِ الواحِدةِ، ثمّ

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: عن.

(٢) م: ويكون.

(٣) يعني ما كان على خمسة أحرف، ثلاثيًّا مزيدًا فيه حرفان، كما مثّل، أو رباعيًّا مزيدًا فيه حرف واحد، نحو: تدحرجَ وتقلقلَ.

(٤) يعني ما كان على ستة أحرف، ثلاثيًّا مزيدًا فيه ثلاثة أحرف، كما مثّل، أو رباعيًّا مزيدًا فيه حرفان، نحو: اطمأنَّ واحرنجم.

حُمل عليه نحو: أكرمتُ واستخرجتُ، أو لخوف التباس الفاعل بالمفعول في بعض الأحوال، إلى آخِر ما قدّمناه.

ولا فَرقَ في الضَّمِيرِ المرفوعِ المُتَحَرِّكِ بَينَ [أن يَكُونَ] لِلمُتَكَلِّمِ[1] وَحدَهُ أو مَعَ غَيرِهِ[2] أوِ المُعظِّمِ نَفسَهُ، والمفردِ المذكّر المُخاطَبِ والمفردةِ المؤنّثة المُخاطَبَةِ ومُثنّاهُما،[3] [أي: المخاطَبَين والمخاطَبتَين، ومَجمُوعِهِما وجَمعِ الغائباتِ].

فالمتكلّم وحده نَحوُ: ضَرَبْتُ، بِضَمِّ التّاءِ ـ وطردًا للباب في نحو: استخرجْتُ ـ والمتكلّم ومعه غيره أو المعظِّمُ نفسَه نحوُ: ضَرَبْنا، بِسُكونِ المُوحَّدةِ، والمفرد المُخاطَب نحوُ: ضَرَبْتَ، بِفَتحِ التّاءِ، والمفردة المخاطَبة نحوُ: ضَرَبْتِ، بِكسرِها، ومثنّى المخاطَب والمخاطَبة نحوُ: ضَرَبْتُما، وجمع المخاطَبين نحوُ: ضَرَبْتُم، وجمع المخاطَبات نحوُ: ضَرَبْتُنَّ، وجمع الغائبات نحوُ: ضَرَبْنَ.

أو ما لَم يَتَّصِل[4] بِهِ واوُ الجَماعةِ الذُّكُورِ.[5] وإلّا لم يُبن على الفتح لفظًا، بل تقديرًا، فإنَّهُ يُضَمُّ لفظًا لِمُناسَبةِ الواوِ نَحوُ: ضَرَبُوا. وأمّا: غَزَوا ورَمَوا، بِفَتحِ الزّايِ والمِيمِ دون ضمِّهما مع اتّصالهما بواو جماعة الذّكور، فأصلُهُ أي: كلٍّ من: غزَوا ورمَوا: «غَزَوُوا» بواوين

---

(١) في الأصل: «المتكلم». وما بين معقوفين هو من م وشرح الأزهرية.

(٢) سقط «أو مع غيره» من الشرح.

(٣) كذا في الأصل و م، ثم جعل في م: «مثنيهما» خطأ، لأن التصويب: «مثنييهما... ومجموعيهما» كما في الشرح. وما بين معقوفين هو من م.

(٤) في الأصل: أو ما تصل.

(٥) في الشرح: واو جماعة الذكور.

الأُولى لام الكلمة والثّانية واو الجماعة، و«رَمَيُوا» بياء هي لام الكلمة وواو[1] الجماعة.

استُثقِلَتِ الضَّمّةُ علَى الواوِ في «غَزَوُوا»، وعلى الياءِ في «رمَيُوا»، فحُذِفَتْ فالتَقَى ساكِنانِ: الواو الّتي هي لام الكلمة والواو التي هي[2] واو الجماعة في الأوّل، والياء مع واو الجماعة في الثّاني، فحُذِفَتِ الواوُ والياءُ لِالتِقاءِ السّاكِنَينِ، وبَقِيَ ما قَبلَ واوِ الجَماعةِ فيهما مَفتُوحًا علَى حالِهِ قبل الحذف، ليدلّ الفتح على تلك اللّام المحذوفة. قيل: وأَولى من هذا الإعلال أن يقال: تحرّكَتِ الواو والياء وانفتح ما قبلَهما، قُلِبَتا ألفًا فالتقى ساكنان، حُذِفَتِ الألف لالتقاء الساكنين.

فقد علمتَ من هذا التّقرير[3] أنّ التّقييد الواقع في كلام المصنّف في قوله: «ما لم يتّصل به ضمير رفع» الخ للفتح لفظًا لا مطلقًا. وقد قدّمنا مثل ذلك. وممّا يؤيّد ذلك، زيادةً على ما قدّمناه، قولُه هنا: «فإنّه يسكّن»، ولم يقل: «يُبنى على السّكون»، وقولُه: «فإنه يُضَمّ لمناسبة الواو».

٢ـ [الفعل المضارع]:

وعَلامةُ الفِعلِ المُضارِعِ [أي]:[4] المميّزةُ له عن قَسِيمَيه، زيادةً له على ما قدّمه ـ وهو السّين ـ أنْ يَقبَلَ أي: قبوله «لَم» نَحوُ: لَم يَضرِبْ

---

(١) الحق هنا في م: هي.

(٢) في الأصل: مع.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: التقدير.

(٤) من م.

ولَم يَسمَعْ. وحُكمُهُ أن يَكُونَ مُعرَبًا أي: الإعرابُ رَفعًا ونَصبًا وجَزمًا، كما قدّمه، ما لَم يَتَّصِل بِهِ نُونُ النِّسوةِ أي: الموضوعةُ لهُنّ، وإن استُعمِلَتْ في غيرهنَّ من الذّكور ضميرًا أو علامة، كما قدّمناه.

فإن اتّصلتْ به فإنَّهُ لا يُعرب، بل يُبنَى علَى السُّكُونِ نَحوُ: النّسوة يَضرِبْنَ، والنّسوة يَعفُونَ. قال الله، تعالى[1]: ﴿إلّا أن يَعفُونَ أو يَعفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقدةُ النِّكاحِ﴾. وقد ألغَزَ بعضهم في هذا وفي الرجال، بقوله:

ومــا نُونــانِ يَتَّفِقــانِ، لَفظًــا، ويَختَلِفــانِ، تَقــدِيرًا وحُكمــا؟

وجوّز القاضي البيضاويّ[2] أن تكون الواوُ في «يَعفُون» واوَ الجماعة لا لام الكلمة، والنّونُ نونَ الرفع لا نون الإناث، ولم تُحذف لأنّ «أن» مهملة. وفيه أنّ هذا لا يَحسن من جهة اللّفظ، مع ظهور النّصب[3] في المعطوف الّذي هو «يَعفوَ». نعم ربّما يحسن على قراءة «يَعفُوْ» بسكون الواو. وأما من جهة المعنى فلا يناسب مذهبَه في المسألة.

ونحوُ: «يَرجِعْنَ» من قول الشّاعر:[4]

يَمُرُّونَ بالدَّهنا، خِفافًا عِيابُهُم ويَرجِعْنَ مِن دارِينَ،بُجرَ الحَقائبِ

---

(١) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٢) انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص ٥٠.

(٣) م: من ظهور النصب.

(٤) الأحوص. ديوانه ص ٢٨٩ والكتاب ١: ٥٩ والعيني ٣: ٤٦. والدهنا: رملة في ديار بني تميم. والخفاف: جمع خفيفة. والعياب: جمع عيبة. وهي الوعاء تجعل فيه الثياب والمؤونة. ودارين: سوق في الشام. والبجر: جمع بجراء. وهي الملأى المنتفخة. وفي الأصل: «مجرى». م: بجرى.

فإنّ هذه النّون في «يَرجعْن» نون الإناث، استُعملتْ في جماعة الذّكور ضميرًا لأنّها فاعل، ونحو «يَعصرْن»(١) من قول الآخر:(٢)

* يَعصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ *

فإنّها نون الإناث استُعملتْ في جماعة الذكور علامةً، بناءً على أنّ «أقاربه» فاعل: يَعصرْن.

وممّا يُبنى/على السّكون لاتّصاله بنون الإناث قولُك: هل تَضرِبْنانِّ؟ ٩ .
يا هِنداتُ، بألف للفصل بين نون الإناث الّتي هي الأولى ونون التّوكيد الّتي هي الثّانية، قصدًا للتّخفيف. ومِن ثَمَّ سُمِّيتْ هذه الألف بالألف الفاصلة. والجمال بن هشام جعل هذه الصّورة مستثناة من نون التّوكيد المباشِرة، ظنًّا منه أنّ المقتضي للبناء في ذلك نونُ التّوكيد. وقد علمتَ أنّ المقتضي له نون الإناث.

وإنّما بُني مع نون الإناث لضعف شَبَهه بالاسم، باتّصاله بالنّونِ الّتي لا تتّصل إلّا بالفعل، فرجع إلى أصله الأصيل الّذي هو البناء ـ وفيه أنّ مقتضاه البناءَ إذا(٣) اتّصل به السّين أو «سوف» أو «لَم»، لأنّها لا تتّصل إلّا بالفعل ـ وحَملًا(٤) له علَى الماضي المتّصل بها كـ «ضَرَبْنَ»، لِأنّ

---

(١) في الأصل: يعصرون.

(٢) قسيم بيت للفرزدق تتمته:

ولكِنْ دِيافِيٌّ، أبُوهُ وأُمُّهُ   بحَورانَ،

ديوانه ص ٥٠ والكتاب ١: ٢٣٦ والخزانة ٢:٣٨٦. يهجو أحد معاصريه. والديافي: من أهل دياف، قرية بالشام. وحوران: مدينة بالشام. والسليط: الزيت.

(٣) الظرف متعلق بالخبر المحذوف لـ «أنّ». انظر ص ١٩٧.

(٤) حملًا: معطوف هنا على محل الجار والمجرور «الضعف» لأنهما في محل نصب.

المُضارِعَ فَرعُ الماضِي، ومِن ثَمّ قُدّم الماضي عليه. وإنّما كان المضارع فرعًا عن الماضي لأنّه الماضي، مع زيادة حرف المضارعة.

وفيه أنّه إن كان هذا تعليلًا لأصل بناء المضارع اقتضى أنّ الماضي إنّما بُني لاتّصاله بالنّون المذكورة، لأنّ شرط الجامع الّذي هو وجه الشَّبه أن يكون هو السبب والعلّة للحُكم، وليس كذلك لأنّ الماضي مبنيّ، وإن لم تتّصل به النّون المذكورة، وإن كان تعليلًا للبناء على خصوص السّكون فهو غير محتاج إليه، لأنّه الأصل. وأيضًا لا يتأتّى[1] إلّا إن قلنا: إنّ الماضي مع ضمير الرّفع المتحرك مبنيّ على السّكون، لا على الفتح المقدّر. وليس كذلك كما علمتَ.

وقد يُجاب باختيار الأوّل، ويكون هذا من الإلحاق بسبب المشابهة على طريق قياس الشَّبه، نظير ما قدّمناه في الكلام على بناء الاسم لشَبه الحرف. فإن قيل: وتعليل بناء المضارع غير محتاج إليه، لأنّ البناء هو الأصل في الفعل. أُجيب بأنّ الإعراب صار أصلًا في المضارع، كما تقدّم، فعُلّل بناؤه.

هذا. وذهب[2] جمعٌ، منهم السُّهيليّ وابن طلحةَ، إلى أنّه مع نون الإناث مُعرّب تقديرًا، منع من ظهوره سكون آخره لأجل النّون. قال ابن طلحةَ: هذا هو الحقّ، ومذهبُ الأكثرين القائلين بالبناء في ذلك خطأ.

أو ما[3] لَم تُباشِرْهُ، أي: المضارعَ، لفظًا أو تقديرًا نُونُ التَّوكِيدِ.

---

(١) في الأصل و م: لا يأتي.

(٢) م: وقد ذهب.

(٣) في الشرح: وما.

فإن باشرته كذلك فإنَّهُ لا يكون مُعرَبًا، بل يَكُونُ مَبنِيًّا لتركُّبه مع النّون المذكورة تركُّبَ «خمسةَ عَشَرَ». ومِن ثَمّ بُنِيَ علَى الفَتحِ لِثِقَلِ التَّركِيبِ.

ولا فَرقَ في ذٰلِكَ، أي: في نون التّوكيد، بَينَ الثَّقِيلَةِ - وهي المشدَّدة - والخَفِيفَةِ. وهي الساكنة.

فالأوّل نَحوُ[1]: ﴿لَيُسجَنَنَّ﴾، و«لَيَقُولَنَّ» بفتح اللّام من قوله - تعالى - في سورة الروم[2]: ﴿ولَئِن جِئتَهُم بآيَةٍ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا: إن أنتُم إلّا مُبطِلُونَ﴾.

وأمّا قول الجلال المحلّيّ:[3] إنّ ذلك مُعرَب «حُذِفَتْ منه نونُ الرّفع لتوالي النّونات، وواوُ الجماعة لالتقاء الساكنين» أي: لالتقائها ساكنةً مع النّون المدغمة، ففيه نظرٌ لأنّه على تَوهُّمِ ضمّ اللّام، فتدلّ [أي: تلك][4] الضّمّة على تلك الواو المحذوفة. ولم يقرأ[5] بذلك أحَدٌ فيما علمتُ. فسبحان المُنزَّه[6] عن السّهو والغفلة.

والثّاني نحوُ[7]: ﴿لَيَكُونَنْ﴾.

فإن قيل: إذا اتّصلَتِ النّون بالمضارع هلّا[8] أُعرِب، وكان إعرابه

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يوسف.

(٢) الآية ٥٨. واللام المقصودة هي المتصلة بنون التوكيد.

(٣) تفسير الجلالين الميسر ص٤١٠ والمفصل في إعراب القرآن الكريم ص١٤٨٢.

(٤) من حاشية م.

(٥) م: «ولم يقل». وفي الحاشية عن نسخة: ولم يقرأ.

(٦) م: فسبحان من تنزه.

(٧) الآية ٣٢ من سورة يوسف أيضًا.

(٨) كذا في الأصل و م، بعدم الفاء الرابطة للجواب، لأن «إذا» ليست أصلًا في الشرط. انظر ص ٣٤. وفي حاشية العطار: فهلّا.

على [ما قبلَ] تلك النّون،[1] كما أنّ الاسم إذا اتّصل به التّنوين أُعرِب على ما قبلَه. أُجِيب بأنّه حوفظ على الإعراب في الاسم لأنه متأصّل فيه، بخلاف الفعل، خصوصًا والنّون من خواصّ الأفعال. [كذا][2] أفاده شيخ المحقّقين.[3]

فإن لَم تُباشِرْهُ كذلك أي: في اللّفظ والتّقدير،[4] بأن فصل بينهما فاصل في اللّفظ أو في التّقدير، كانَ مُعرَبًا علَى الأصَحِّ، تقديرًا أو لفظًا.

فالأوّل أي: ما فصل بينهما فاصل في اللّفظ، وهو معرب تقديرًا، نَحوُ[5]: ﴿لَتُبلَوُنَّ﴾ ولَتُبلَوانِّ ولَتُبلَيِنَّ. فقد تقدّم في كلامه أن هذا من المعرب تقديرًا، قُدِّر فيه الرّفع بالنّون المحذوفة لتوالي الأمثال. وممّا فصل بينهما فاصل في اللّفظ، وهو معرب لفظًا، قوله تعالى[6]: ﴿ولا تَتَّبِعانِّ﴾، ﴿فإمّا تَرَيِنَّ﴾،[7] بِتَشديدِ النُّونِ فِيهِنَّ.[8]

فقد قدَّمنا أن هذا من المُعرب لفظًا جُزم بحذف النون. فالنون محذوفة فيه للجازم، لا لتوالي الأمثال كما توهَّمه بعضهم. فواو الجماعة

---

(١) يعني أن يكون الفعل معربًا أيضًا. وما بين معقوفين يقتضيه السياق، وهو من شرح الكافية ٢: ٢٢٨ والعطار. وفي الأخير: على النون.

(٢) من م.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) كذا. وفي الشرح: أو التقدير.

(٥) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٧) الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٨) أي: في الآيات الثلاث الماضية.

في الأوّل،/ وألِفُ الاثنين في الثّاني، وياء[1] المؤنّثة فيما بعده، فاصلة ١٠
في اللفظ بين الفعل ونون التوكيد، فلم يمكن التّركيب.[2]

والثّاني أي: ما فصل بينهما فاصل في التّقدير، وهو معرب لفظًا، نحو قوله تعالى[3]: ﴿ولا يَصُدُّنَّكَ﴾. فقد قدّمنا أنّه من المعرب لفظًا، جُزم بحذف النّون، وأنّ واوَ الجماعة محذوفة لالتقاء الساكنين. فهي وإن لم تكن فاصلة بين الفعل والنون لفظًا هي فاصلة تقديرًا، فلم يمكن التّركيب.

ومُقابِلُ الأصحّ أنّه معربٌ مطلقًا[4] أي: تقديرًا فيما باشرتْه النّون، منع من ظهوره فتحُ آخره لأجل النون. وقيل: ما اتّصلت به النّون مطلقًا لا مُعرب ولا مبنيّ. فهو واسطة، كما قدّمناه.

٣- [فعل الأمر]:

وعَلامةُ فعلِ الأمرِ المميّزةُ له عن قَسِيمَيه **أن يَقبَلَ** أي: قبولُ **ياءِ المؤنّثة المُخاطَبَةِ، وأن يَدُلَّ** بالوضع **على الطَّلَبِ** بصيغته، وإن استُعملتْ في نحو الإباحة، **نَحوُ: قُومِي**، أمرًا للمؤنّثة المخاطَبة. فإنه فعل أمرٍ، لدلالتِه على الطّلب بالصّيغة وضعًا، وقبولِه ياء المؤنّثة المخاطَبة. فعلامة الأمر مركّبة من مجموع الأمرين.

---

(١) في حاشية الأصل: وأما.

(٢) يعني أنه لم يحصل اتصال الفعل بالنون في المواضع الثلاثة، فلم يمكن تركيب في ذلك.

(٣) الآية ٨٧ من سورة القصص.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: لفظًا.

فإن لم يوجدا بأن دَلَّ اللَّفظُ، أي: لفظ الفعل وضعًا، علَى الطَّلَبِ بالصِّيغةِ، كما قُيِّد بذلك في علامات الفعل، ولَم يَقبَلِ ياءَ المُخاطبَةِ فـليس فعل أمر، بل هُوَ اسمُ فِعلِ أمرٍ نَحوُ: صَهْ، أو مصدر[١] نحوُ: ضربًا زيدًا.

وإن قَبِلَ أي: لفظُ الفعل الياءَ، أي: ياء المخاطَبة، ولَم يَدُلَّ علَى الطَّلَبِ بصيغته[٢] وضعًا فـليس فعل أمر، بل هُوَ فِعلٌ مُضارِعٌ نَحوُ: تَقُومِينَ، خبرًا ونحو: تقومينَ تُحسِنُ إليكَ، بالجزم ونحو[٣]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ﴾. فإنّ الأوّل لا دلالة له على الطّلب، والثّاني وإن دلّ على الطّلب بصيغته لكن لا بالوضع، والثّالث وإن دلّ على الطّلب لكن لا بصيغته[٤] بل باللّام. وقد قدّم هذا الثالث.

وحُكمُهُ أن يُبنَى علَى السُّكُونِ لفظًا أو تقديرًا. ولا يكون كذلك إلّا إن كانَ صَحِيحَ الآخِرِ، ولم تُباشره نون التّوكيد، ولم يتّصل به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطَبة، وإن لم تتّصل به نون النّسوة.

ومعنى كونه صحيحَ الآخِرِ أن يكون آخِره حرفًا صحيحًا، وهُوَ أي: صحيح الآخِر:[٥] ما لَيسَ في آخِرِهِ ألِفٌ أو واوٌ أو ياءٌ، التي هي حروف العلّة، كما علمتَ، نَحوُ قولك للمفرد المذكر: اضرِبْ واضرِبِ الرّجلَ، ولجمع الإناث: اضرِبْنَ. فإن باشرتْه نون التّوكيد بُنِيَ[٦] على

(١) م: أو مصدرًا.

(٢) م: بالصيغة.

(٣) الآية ٧ من الطلاق.

(٤) كذا. وهذه العبارة لا وجه لها في العربية.

(٥) كذا. وانظر تعليقنا على مثله في الصفحة التالية. وانظر ص٦٦ و٤٣١ ـ٤٣٢.

(٦) م: يبنى.

الفتح، لا على السّكون، نحوُ: اضرِبَنَّ.

أو يُبنَى[1] علَى نائب السّكون، وهو حَذفُ الآخِرِ أصالةً، أو ما نُزِّل[2] منزلة الآخِر. ولا يُحذف آخِره أصالة إلّا إن كانَ مُعتَلَّ الآخِرِ، أي: آخره حرف علّة، ولم تتّصل به نون النّسوة، ولم تُباشره نون التّوكيد، ولم تتّصل به ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطبة. وهُوَ أي: معتلّ الآخِر:[3] ما آخِرُهُ ألِفٌ أو واوٌ أو ياءٌ، لِما علمتَ أنّ هذه حروف العلّة. وقد تقدّم في كلامه أنّ هذه الأحرف لا يتعيّن حذفها، للجازم في المضارع، إلّا إذا كانت أصليّة بأن لم تكن بدلًا من همزة. وإلّا جاز حذفها وتركها. ويأتي نظيره هنا.

فالأوّل، أي: ما آخِره أصالةً ألف ليست بدلًا من همزة، نَحوُ: اخْشَ. والثّاني، أي: ما آخِره أصالةً واو ليست بدلًا من همزة، نحوُ: اغزُ. والثّالث، أي: ما آخِره أصالةً ياء ليست بدلًا من همزة، نحوُ: ارمِ.

فـ «اخشَ»: فعلُ أمرٍ مَبنِيٌّ علَى حَذفِ الألِفِ، والفتحةُ قبلها دليل عليها. واغزُ: فعلُ أمرٍ مَبنِيٌّ علَى حَذفِ الواوِ، والضّمّةُ قبلها دليل عليها. وارمِ: فعل أمرٍ مَبنِيٌّ علَى حَذفِ الياءِ، والكسرةُ قبلها دليل عليها، نيابةً عن السّكون كما ذكره المصنّف فيما سبَق.

ومن ذلك قولك للمفرد المذكّر: لِ الشّيءَ أي: كنْ واليًا له، وقِ

---

(١) في الأصل: ويبنى.

(٢) م: أو ما ينزل.

(٣) كذا، وهو بيان للمعرفة بنكرة أي: معتلٌ آخرُه. والصواب: المعتلُ الآخرِ. فأل: حرفية موصلة في الأول، ونائبة عن ضمير الغائب في الثاني. وكثيرًا ما يخطئ المتأخرون والمعاصرون في هذه المسألة، ويخطّئون الصواب فيها، ويقترحون الخطأ. انظر ص٢١٦.

الشّيءَ أي: صُنْه، وعِ الشَّيءَ أي: احفظْه، ودِ زيدًا أي: ادفعْ دِيتَه، و«إهْ»[١] بهاء السكت مع الهمزة بمعنى: عِدْ بالخير.

فكلّ من «لِ» وما عُطِفَ عليه فعلُ أمرٍ مبنيّ على حذف الياء نيابةً عن السّكون. فإن أمرتَ[٢] إنسانًا بأن يقول هذه الصيغة الأخيرة، أعني الهمزة، جاز لك أن تقولَ له: «قِلِ»، / بحذف تلك الهمزة الّتي هي فعل ١١١
الأمر، ونقل حركتها الّتي هي الكسرة للام «قِلِ».

وبهذا تَعلم[٣] أنّ فعل الأمر يدخله الحذف حتّى يبقى على حرف واحد، أو يبقى منه حركة. ولا يخفى أنّ الهمزة المذكورة عين الكلمة، لأنّ ماضيه «وَأيَ»: فَعَلَ، ومضارعه «يَوئِيُ»: يَفعِلُ. فالواو[٤] فاء الكلمة والهمزة عينها والياء لامها، حُذفَتِ الواو الّتي هي فاء الكلمة لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، فصار: يَئِي. حُذف حرف المضارعة وحذفت الياء الّتي هي لام الكلمة، ثمّ حُذفَتِ الهمزة بعد نقل حركتها إلى الحرف قبلَها. فالحركة هنا الّتي هي الكسرة حركةُ الهمزة.

وقد ألغز بعضهم في ذلك بقوله:[٥]

حاجَيْتُكُم، نُحاتَنا المِصرِيَّهْ، أُولِي الذَّكا، والعِلمِ والطَّعمِيَّهْ
ما كَلِماتٌ أربَعٌ نَحوِيَّهْ جُمِعْنَ في حَرفَينِ، لِلأُحجِيَّهْ؟

---

(١) في الأصل: وأه.

(٢) في الأصل: وإن أمرت.

(٣) في الأصل: يُعلم.

(٤) ما ذكره الشارح للفعل هو أصله قبل الإعلال. م: والواو.

(٥) الطعمية: طعام من مدقوق الفول والخضراوات والتوابل مقلي بالزيت. المعجم الوسيط (طعم).

وألغزَ في ذلك مختصِرًا بقوله:

في أيِّ قَولٍ، يـا نُحـاةَ المِلَّـهْ، حَرَكـةٌ، قامَـتْ مَقـامَ الجُملَـهْ؟

وهذِهِ الأحرُفُ الثَّلاثةُ، كما علمتَ، أواخِرُ للفعل أصالةً، وليست بدلًا من همزة، ولم تتّصل بها نُون النّسوة، ولم تباشرها نُون التّوكيد، ولم يتّصل بها ألف اثنين ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطَبة.

فإن كانت بدلًا من همزة نحوُ «اقْرِ»،[1] بكسر الهمزة[2] وفتح الراء ويفتح الهمزة[3] وكسر الراء، جاز حذف الألف في الأوّل والياء[4] في الثاني، بناء على الاعتدادِ بالإبدال العارض، وتنزيلِ ذلك الحرف المبدل منزلةَ الحرف الأصلي، وجاز تركه[5] بناء على عدم ذلك.

وإن اتصلتْ به نون النّسوة يُبنى على السّكون، لا على حذف هذا الآخِر نحوُ: اخشَيْنَ واغزُوْنَ وارمِيْنَ، وإن باشرتْه نون التّوكيد يُبنى على الفتح، لا على حذف هذا الآخِر نحوُ: اخشَيَنَّ واغزُوَنَّ وارمِيَنَّ، وإن اتّصلتْ به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطَبة بُنِي على حذف النّون، كما سيصرّح به.

والنّون في ذلك ليست آخرًا، كما نبّه عليه بقوله: بِخِلافِ النُّونِ في

(١) في الأصل: «إقرا». وما أثبتناه من م هو الصواب، ليتحصل فيه ما سيذكر بعد، أي: اقرَ و أقرِ.

(٢) يعني: همزة الوصل. فالفعل ماضيه ثلاثي مجرد.

(٣) أي: همزة القطع. والفعل ماضيه ثلاثي مزيد في أوله همزة.

(٤) في الأصل و م: الراء.

(٥) يعني عدم حذف الألف أو الياء.

الأفعالِ الخَمسةِ، وأَولَى منه في الأفعال الآتية.[1] فإنَّها لَيسَتْ في ذلك آخِرًا لِلفِعلِ أصالةً، لوجود الفاصل بينها وبين الفعل، من ألف الاثنين[2] وواو الجماعة وياء المؤنّثة المخاطَبة. لكنّها نُزِّلتْ منزلةَ الآخِرِ.

ثمّ أشار إلى ما يُبنى على نائب السّكون ـ وهو حذف ما نُزِّل منزلةَ الآخِر ـ بقوله: أو يُبنَى[3] علَى حَذفِ النُّونِ. ولا يكون كذلك إلّا إن كانَ الفعل مُسنَدًا لِألِفِ اثنَينِ، سواء كان صحيح الآخِر أو مُعتلَّه نَحوُ: اضرِبا واغزُوَا،[4] أو واوِ جَمعٍ كذلك نَحوُ: اضرِبُوا واغزُوا،[5] أو ياءِ مُخاطَبةٍ كذلك نَحوُ: اضرِبِي واغزِي.[6] فـ «اضربا» وما عُطف عليه: فعل أمرٍ مبنيّ على حذف النّون نيابةً عن السّكون.

فلو أُكِّد بنون التّوكيد الثّقيلة، واتّصلتْ[7] به واو الجماعة أو ياء المؤنّثة المخاطَبة، صحيحًا كان[8] أو معتلًّا، فكذلك يُبنى على حذف النّون، وتُحذف منه تلك الواو والياء، لخوف التقاء الساكنين. وإنّما حُذفا لدلالة ما قبلَهما عليهما نحو: قُولُنَّ وقُولِنَّ، واغزُنَّ واغزِنَّ.[9] وهذا من

(١) يعني ما سيذكر في الفقرة التالية.

(٢) م: ثم ألف الاثنين.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: مبنيّ.

(٤) م: واغزووا.

(٥) في الأصل و م: واغزووا.

(٦) في الأصل: واغزوي.

(٧) في الأصل: ما اتصلت.

(٨) م: صحيحًا إن كان.

(٩) في الأصل و م: «واغزون واغزون». وسقط «وهذا» من م.

المواطن التي يطّرد فيها حذف الفاعل، كما تقدّم في المضارع المجزوم.

ومن هذا تعلم أنّك، إذا أمرتَ المؤنّثة المخاطَبة بأن تَعِدَ بالخير، تقول لها: إي، بالهمزة مع الياء وحذف النّون. فإن أكّدتَ بالنّون الثّقيلة حذفتَ الياء وقلتَ: إنَّ يا هندُ، أي: عِدِي بالخير.

ومنه قول القائل مُلغِزًا:[1]

* إنَّ، هِندُ المَليحةُ، الحَسناءَ *

برفع «الهند والمليحة» ونصب «الحسناء». فـ «إنَّ»:[2] فعل أمرٍ للمؤنّثة المخاطَبة مؤكّدًا بالنّون الثّقيلة. وفاعله محذوف، وهو ياء المؤنّثة. وهند: منادًى حُذِفَ منه حرف النّداء. والمليحة بالرّفع: نعتٌ تابعٌ على اللّفظ. والحسناء بالنّصب: تابع على المحلّ.

وأمّا ما اتّصلتْ به ألف الاثنين إذا أُكِّد بالنّون المذكورة، نحوُ: اضرِبانِّ واغزُوانِّ، فلا تُحذف الألف لخوف التقاء الساكنين، خوفَ الالتباس. فاغتفروا التقاء الساكنين على غير حدِّه، وكسروا النّون تشبيهًا لها بنون المثنّى، لِما قدّمناه فيما يقدَّرُ إعرابه من الأفعال.

ثمّ أشار إلى ما يَضبط الأحوال الّتي ذكرها لبناء الأمر، بقوله:

---

(١) صدر بيت ليعقوب بن يوسف الدباغ عجزه:

وأيَ مَن أضمَرَت، لِخِلٍّ، وَفاءَ

أمالي ابن الشجري ١: ٣٠٦ والإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٦٤ والمغني ص ١٣ وشرح أبياته ١: ٥٧ - ٥٩. وواي أي: وعد، مفعول مطلق منصوب ومضاف.

(٢) في الأصل: فإنه.

١١٢ وضابِطُ/ ذٰلِكَ، أي: ما تقدّم من أحوال بناء الأمر، أنَّ الأمرَ يُبنَى علَى ما يُجزَمُ بِهِ مُضارِعُهُ:

فإن كانَ مُضارِعُهُ يُجزَمُ بالسُّكُونِ بأن كان صحيحَ الآخِرِ، ولم تُباشره نون التّوكيد، ولم تتّصل به ألف اثنين[١] ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطَبة، فالأمرُ كذلك أي: يُبنَى علَى السُّكونِ.

وإن كانَ مُضارِعُهُ يُجزَمُ بِحَذفِ آخِرِهِ[٢] بأن كان معتلَّ الآخِرِ، ولم تتّصل به نون النّسوة، ولم تباشره نون التّوكيد، ولم تتّصل به ألف اثنين[٣] ولا واو جماعة ولا ياء مؤنّثة مخاطَبة، فالأمرُ كذلك أي: يُبنَى علَى حَذفِ الآخِرِ.

وإن كانَ مُضارِعُهُ يُجزَمُ بِحَذفِ النُّونِ، بأن اتّصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء[٤] مخاطَبة، فالأمرُ كذلك أي: يُبنَى علَى حَذفِ النُّونِ.

ونُسب هذا الضّابط للقُصور، لأنّه لا يشمل أمر جمع المؤنّث ـ فإنّه، كما عُلِمَ، مبنيّ على السّكون، ومضارعه ليس مجزومًا بالسّكون بل يُبنى عليه ـ ولا يشمل الأمر الموكَّد بالنّون. فإنّه، كما عُلِمَ، مبنيّ على الفتح، ومضارعه ليس مجزومًا بالفتح. فالأولى أن يقال في الضابط: الأمر مبنيّ على ما يكون عليه مضارعُه، بعد دخول الجازم.

---

(١) م: ألف الاثنين.

(٢) سقط «يجزم بحذف آخره» من م.

(٣) في الأصل و م: ألف الاثنين.

(٤) كذا، بحذف: مؤنثة.

محتوى الجزء الأول

الطبعة الأولى / ٢٠٠٧
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة